الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (267)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	38
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	51
حقوق الإنسان في العالم	216

المخالفات المرورية تكدس موقوفي جوازات الطائف

المصدر: جريدة شمس الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 1743
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112857

الطائف. عبدالكريم الذيابي

كشفت جولة تفقدية قام بها وفد من جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، أمس، لترحيل جوازات الطائف عن وجود تكدس في أعداد الموقوفين وبطء إنهاء إجراءات مغادرتهم البلاد، حيث تقف المخالفات المرورية المسجلة على الكفيل عقبة في استخراج تأشيرات الخروج؛ مما يجعل الموقوفين ينتظرون كفلاءهم لتلك المخالفات، وهو ما قد يطول من بقائهم، كما كشفت الجولة عن قيام جوازات الطائف بتزويد التوقيف بـ«موكيت» جديد وتأمين وجبات صحية للموقوفين من المطبخ الذي كان مميزا.

كما قام الوفد المكون من رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وأعضاء الجمعية في الطائف عادل الثبيتي ونايف الثقفي بالإضافة إلى مشاركة من الدكتور ناصر الحارثي، بجولة في توقيف مرور شعبة السير بالمحافظة.

وقال الدكتور الشريف لـ«شمس» إنهم رصدوا عددا من الملاحظات في ترحيل الجوازات وتوقيف شعبة السير، كانت من أبرزها قدم مباني توقيف الترحيل وخلوها من اشتراطات السلامة مثل المخارج وطفايات الحريق وانعدام التكييف فيها وتكدس الموقوفين وسوء دورات المياه، في مقابل الفرش الجديد من جوازات الطائف وجودة الوجبات والتزام المطبخ بالاشتراطات الصحية.

ودعا الشريف إلى إنهاء مشكلة تعطل استخراج تأشيرة الخروج؛ حتى لا يتكدس الموقوفون. كما دعا إلى أن تكون هناك صلاحيات مباشرة لترحيل الطائف لترحيل موقوفيهم إلى منافذ الخروج لبلدانهم.

وانتقد تغيب مندوبي القنصليات، وعدم زيارتهم لمواطنيهم، لافتا إلى أنه ثبت زيارة الجالية الهندية وتسهيل إجراءات وثائق السفر لموقوفيهم، بخلاف الجاليات الأخرى الذين ينتظرون ترحيلهم إلى جدة، حتى يلتقوا ممثلي القنصليات هناك، مشيرا إلى أنه في الجمعية سيتواصلون مع عدد من الجهات لحل هذه الإشكالية بإرسال مندوبين من قبل هذه القنصليات.

وأشار الوفد إلى أن توقيف المرور غير ملائم ولا يوجد فيه سوى فرشة «موكيت» واحدة مما يضطر الموقوفون إلى جلب فرش وبطانيات عن طريق ذويهم.

وصاية بـ الضربة القاضية!

المصدر: جريدة شمس الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 1743
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112870

جدة. عبده الأسمري

تضطر ظروف الحياة وبوصلة القدر الشاب أحيانا إلى أن يقف على أعتاب باب الوصاية المبكرة على أسرته بسبب طلاق الأم أو وفاة الأب أو سفره أو هجرانه لهم أو أي ظرف اجتماعي قد يعترض مسيرة حياة شاب انتقل إلى موقع المسؤولية باكرا ليصطدم بجملة من العوائق والمشكلات والامتحانات الدنيوية التي قد وجهت بعض هؤلاء الشباب إلى الجانب الإيجابي وأثبتوا نجاحهم في ذلك ورسموا صورة مشرقة للشاب السعودي الذي قاد دفة المسؤولية نحو الأمان وثمة نماذج أخرى على النقيض لم يستطيعوا أن ينجحوا في المهام المناطة بهم داخل الأسرة وتوجهوا إلى جانب مظلم طغت عليه ملامح الذاتية والضياع له ولأسرته التي ترى فيه القائد والمسير لأمورها.

وسط هذه المسؤولية الباكرة «شمس» تناولت القضية من جميع أطرافها وخلفياتها وسبرت أغوارها من كل الجوانب.

الشاب خالد محمد سناري 26 عاما تولى مسؤولية أسرته المكونة من والدته وإخوته الخمسة « 3 أبناء وبنتين»، بعد وفاة والده قبل سنة تقريبا، ما جعله أمام المسؤولية الأسرية في سن مبكرة ليحاول الجمع بين الدراسة في الكلية التقنية تخصص هندسة معمارية والعمل، لإعانة أسرته: «لا أخفي الأمر، لأنني في البداية شرعت بالخوف من تلك المسؤولية التي جاءتني فجأة، دون سابق إنذار لأجد نفسي مسؤولا عن أسرة كاملة، فيما كنت بالأمس القريب ضمن مجموعتهم الذين يتولاهم الأب كمسؤول ورب للأسرة، لكنها إرادة الله عز وجل، ولا راد لقضاء الله، لذا أيقنت أن العون بيد الله، فيما شجعني على المضي قدما خواطر ونصائح المحبين من الأقارب والأصدقاء، الذين آزروني في أهمية رعاية إخوتي وتربيتهم والوقوف على شأنهم وتلبية حاجاتهم، ومتابعة أمورهم، وأعتقد أن تجربتي يمكن أن تمر على أي شاب، في تولي المسؤولية المبكرة، بعيدا عن الموت، لذا يجب المبادرة في التهيؤ لها، وأن يكون أهلا لتلك المسؤولية، وألا يخذل من هم حوله، ويضع في باله فكرة واحدة بأنه قادر على تلك المسؤولية، وألا يتبادر إلى ذهنه عدم قدرته على القيام بها على أكمل وجه، لأن هذا الهاجس إذا استمر معه فإنه حتما سيفشل».

أنماط الرعاية

وبين سناري أن مسؤوليته تعدت الإنفاق على الأسرة إلى المتابعة الدائمة لإخوته الصغار، سواء من حيث تربيتهم أو مذاكرتهم، بالإضافة إلى توفير حاجات الأسرة المعيشية، بطريقة تضمن توفير كل شيء لهم، إضافة إلى رعاية والدته والوقوف بجانبها منذ وفاة الأب ومساندتها وكذلك متابعة أي مشكلة أو عائق يواجه أي فرد في الأسرة.

أنموذج سيئ

لكن على النقيض في نموذج النجاح، عانت العديد من الأسر من بعض أبنائها في ظل مشكلات متعددة متعلقة بالمال، ومن هذه الشكاوى استيلاء الأخ الأكبر على راتب الأب في ظل توجهه لاستغلال سلطة الوصاية في أمر يتسبب في شتات الأسرة وضياعها ماديا.

وسجل المجتمع في العديد من المدن، بعض القضايا الخاصة بتبديد الأخ الأكبر راتب الأب بعد وفاته، والاستيلاء عليه وعدم الصرف على الأسرة، حيث عانت بعض الأسر من حاجات شديدة وسط تولي الأخ الأكبر الأمور المالية.

ن. رمز لشاب من أبها فضل الاحتفاظ باسمه، خوفا من الأخ الأكبر المستبد ـ حسب وصفه ـ يكشف الحال الذي بلغته أسرته في أعقاب وفاة الأب: «الذي ترك لنا راتبا تقاعديا، ليتولى المسؤولية أخي الأكبر، الذي لم يلبث حتى ضاعف على الأسر الضغوط المختلفة من مختلف الاتجاهات، فمارس علينا سلطة وتعاملا جافا وسؤالا متكررا عن الخروج، وبدأ يفرض عقوبات تحرمنا من المال، في ظل أن المال والوصاية بشكل كامل أصبحت في يده، على الرغم من محاولات والدتي المتكررة لثنيه عن هذا النمط، لكنه يعده النموذج الحقيقي في التعامل، وأصبح جل الراتب يذهب كمصاريف شخصية له، دون الالتفات إلى الأسرة وحاجاتها ومصاريفها، وصعد منا شكوانا للأقارب للتدخل ولإيقافه عن مثل هذه التصرفات، التي باتت الأسرة تعاني منها بأكملها، إلا أنه واصل فيه، بدافع الشفقة على أوضاع الأسرة، أو الوصاية حسب مفهومه، ونحن الآن نتجرع مرارة اليتم والوصاية المقلوبة.

قضايا ومحاكم
وفي المحاكم أيضا سجلت المحاضر العديد من الحالات التي وجدت الأسر نفسها لا تستطيع حسم الأمور فيها، فيما الأخ الأكبر أو الوصي يرفض الانصياع لأمر العقل أو الواجب الديني.
وأشارت بعض المحاضر أن الأسر باتت في قبضة من حديد، بعدما تولى بعض الشباب المسؤولية، وسلكوا طريقا مغايرا لمفهوم الوصاية أو حتى القوامة في الأسر التي تضم فتيات، ليمارسوا العنف الجسدي، بكل ألوان صنوفه، دون تمييز أو عقل.
احسموها بالتقاضي
ويعد الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء عضو مجمع الفقه الإسلامي الدكتور محمد النجيمي أن الواجب يقع على عاتق الأسر في متابعة الوصي عليها «فإذا كان شخصا لا يحسن التصرف في الأموال أو متابعة شؤون الأسرة كما ينبغي، وتحدث من خلال مسؤوليته مشكلات للأسرة، فيجب على ذويه اللجوء للقضاء، لأن القاضي لا يعلم بما يحدث، وفي ذلك ضمان بالسير بالأسرة نحو الأمان وتسيير أمورها بشكل سليم وإيجابي، والوصي يجب أن يكون شخصا بالغا عاقلا رشيدا في تصرفاته، يعي ما تمليه عليه تلك المسؤولية، والدور على الأسرة في هذا الجانب المحافظة على كيانها من خلال مسؤولية الوصي، وإذا حدثت مشكلات معينة فيجب أن تتجه إلى القنوات الرسمية، كي لا تحدث آثار سلبية إضافية تعود بالسلب على مستقبل الأسرة».
مشكلات متعددة
ويشير المستشار القانوني الدكتور هادي اليامي إلى أن هناك قضايا متعددة تصل إلى القضاء بشأن الأوصياء، خصوصا فيما يتعلق بتولي وصي شاب على أسرة تضم نساء أكبر منه سنا، وتلاحظ أنه لا يجيد التصرف في بعض الأمور، فتحدث مشكلات متعددة في بعض الأسر، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بتصريف الأموال والعقار والتركة، وغيرها من المشكلات المترتبة على قيادة الشاب لأسرة في سن مبكرة، على الرغم من أن هناك نماذج إيجابية في هذه المسألة:
«أنصح كل من تقع عليهم المسؤولية التصرف برشد وبحكمة، لما فيه ضمان لمسيرة الأسرة، وعلى الجانب القانوني يحق للمتضررين من تصرفات الوصي إذا كانت خارجة عن مصالح الأسرة وتهدد مستقبلها اللجوء للقضاء إذا رأت أن مصلحة الأسرة تقتضي إعادة النظر في الوصي».
قضايا حقوقية
وكشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن هناك عددا من القضايا استقبلتها الجمعية بخصوص قضايا تتعلق بشكاوى من بعض الورثة وأفراد الأسرة ضد أبنائهم الكبار أو الأوصياء الذين تسلموا مسؤوليتهم، وعادة ما تتعلق تلك القضايا باستغلال لسلطة الولاية وعدم تسليمهم حقوقهم المشروعة وحرمانهم من بعض النواحي المالية وعدم استخراج بعض الأوراق الثبوتية التي تخصهم، وعادة ما تكون معظم الشكاوى من النساء اللاتي تقدمن بشكاوى حول هذا النوع من القضايا.
وشددت على أنها تتابع تلك القضايا التي ربما تزيد من منطقة لأخرى، لأنها مرتبطة بأفراد وليست مناطقية، فيما الجانب التعليمي ربما أصبح لا يؤثر في مبدأ التسلط من بعض الشباب الذين يمارسون سلطة الأوصياء: «بعضهم متعلم، ومع ذلك لا يعترف بالرأي الآخر، ولا يقبل حتى الرأي الأول، لذا فالعملية لا ترتبط بسن معينة، ولا مستوى تعليمي، لأن هناك نماذج ناجحة يكون خلفها شبان لا يعرفون لوحة المفاتيح، ولا يفهمون معنى الألف، لكنهم قادوا أسرهم لبر الأمان».
التربية ترجح الكفة
لكن الاستشاري النفسي الدكتور محمد الحامد، ربط بين عملية التعامل الجيد مع فكرة الوصاية، وبين التربية الأسرية منذ البداية: «هناك العديد من الشباب الذين تولوا مسؤوليات أسرهم في سن مبكرة وسط مسؤوليات أخرى تتعلق برعاية إخوتهم وتربيتهم ورعاية أمهاتهم، أو غير ذلك، في حين أن هذه المسؤولية تحددها عوامل التربية داخل الأسرة ذاتها، فإذا كان الشاب الذي تولى هذه المسؤولية تلقى جرعات من التربية والسلوك القويم ضمن الأسرة، واعتاد على معاني العطف والاحترام والمسؤولية عن إخوته، فهو حتما سينجح في قيادة الأسرة إلى النجاح والأمان، إضافة إلى مراقبة الأسرة له منذ الصغر وتعويده على سلوكيات تتواءم مع أخلاقيات الشاب المسلم، وبالتأكيد فإن كل ذلك سيصب في مصلحة الأسرة، أما إذا اعتاد الشاب على تربية غير سوية من الأسرة ولم تغرس بداخله معاني الالتزام والرعاية لأسرته والحرص عليهم، فإنه حتما لن ينجح في تولي هذه المسؤولية التي تحتاج إلى صفات معينة في الشاب المسؤول عن أسرته وتحددها التربية التي تلقاها في كنف أبويه».
المساعدة مطلوبة

ويرى مدير الخدمة الاجتماعية بمستشفى الملك فهد بجدة طلال الناشري أن المسؤولية المبكرة أمر في غاية الصعوبة للشاب، ويصطدم من خلالها بعدة عوائق اجتماعية ونفسية وحياتية مختلفة: «الشاب لديه عدة مسؤوليات تتعلق بدراسته ومستقبله، ولا شك أنه كان يؤديها كمنفردة عندما كان في بداية الأمر ضمن نطاق الأسرة، ولديهم أب مسؤول عنهم، إلا أنه ومع وفاة الأب أو سفر أو أي ظرف حياتي واصطدامه ووقوعه على بوابة المسؤولية، يجعله على مفترق طرق كثيرة، ومن وجهة نظر اجتماعية فإن ثمة إشكاليات في هذه الحالة، وقد يفشل الشاب في عدة حالات إذا لم يتم مد يد العون له والمساعدة باكرا، لأنه سيظل يعاني من عوائق مصاريف أسرته ومسؤولية دراستهم ومستقبلهم ورعايتهم، وحتى تربيتهم، وتبدأ المشكلات إذا كان الشاب صغيرا في السن أو لديه مسؤولية دراسية في جامعة، وكذلك إذا كانت الأسرة تحتاج إلى مصاريف، ولا يفي ما تملكه من دخل».

وشدد على وجود جهات اجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بدور المساعد للشاب في هذه الحالة حتى يستطيع إكمال مسؤوليته: «لأن فشله سيؤدي به إلى مفترق خطر، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى آثار سلبية، ومشكلات مترتبة على كل أفراد الأسرة، وستظل الأسرة تنظر إليه بعين الخوف، إذا كان غير قادر على تحمل المسؤولية وقيادة الأسرة، وهذا ما يجعلهم في قلق مستمر»

نرصد حالات موقوفين لم يحاكموا.. وسنمنع الرسائل الكيدية

المصدر: جريدة شمس الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 1743
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112735

الرياض. سعود السلطان

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وجود حوار مع المديرية العامة للسجون يختص بمطالبتهم بوجود مكاتب قضائية في السجون، وعدم تقييد المسجون، وتفعيل الأحكام البديلة، مشيرا إلى أن الجمعية ترصد حاليا حالات لموقوفين لم تصدر بحقهم أحكام.

وأكد خلال إطلاق جوال حقوق الإنسان بالرقم 801333 والخاص بالجمعية،أمس، والذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد التجاوزات عبره، أن الجمعية تلقت شكاوى من بعض السفراء عن أوضاع مواطنيهم في المملكة وظروف عملهم، لافتا إلى أن الجمعية رصدت شكاوى عديدة من السجناء، منها سوء الخدمة الصحية، وقلة الكوادر ووجود بعض الأمراض والمباني.

وأوضح القحطاني أن إطلاق الجوال سيمكن من ضبط السلوك في المجتمع ورصد أي مخالفة ويرفع الوعي بالأنظمة لدى المواطن والمقيم، خصوصا أن الجمعية تهدف إلى خدمة حقوق الإنسان عبر المحاضرات والندوات والدورات التدريبية لرجال الأمن العام، مشددا على أن الخدمة مجانية، وأن الجمعية ستمنعها عن أي شخص يرسل رسائل كيدية.

وبين أن الجمعية تتناقش حاليا مع وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص أحداث دار الفتيات في أكثر من مدينة «هناك زيارات من القسم النسائي بالجمعية لعدد من دور الفتيات، وهناك شكوى من البرامج والمباني، ونسعى لتواصل أكبر وحل هذه الإشكاليات والتسهيل على النزيلات».

وأكد القحطاني عدم وجود تنسيق بين وزارة العمل والجوازات بخصوص الكفالة والعمالة وأوضاعها، مشيرا إلى أنه تم رصد عدد كبير من الأوضاع التي تحتاج لتعديل «استمرار هذا الوضع لايحقق مصلحة الدولة».

وذكر أن زيارة لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى جاءت لتبادل وجهات النظر ووضع آليات للعمل والتواصل، وتزويد الجمعية للجنة بالملاحظات على الأنظمة وأخذ رأي الجمعية بالاقتراحات والأنظمة الجديدة.

وأوضح القحطاني أن الجمعية تقوم حاليا برصد شكاوى عن نظام ساهر المروري وإشكالية التطبيق «لا بد أن يكون التطبيق متدرجا ومتوازيا، ويجب معرفة حساب السرعات في الشوارع»، مضيفا أنه تم استقبال شكاوى عن عدم علم بعض أصحاب السيارات بالمخالفات، وسيكون هناك تنسيق مع إدارة المرور بخصوص هذا الأمر.

وذكر أن الخدمة تقدم على نوعين «خدمة تفاعلية» برسالة نصية على رقم 831333 للاستفسار والتبليغ عن مخالفة أو

انتهاك أو أي تجاوزات وفساد إداري ومالي، وخدمة «الاشتراك الشهري»، وذلك بإرسال رسالة نصية إلى رقم 801333 ليتلقى المشترك رسالتين بشكل يومي تعرفه بحقوقه، مشيرا إلى أن الهدف من جوال حقوق الإنسان نشر ثقافة حقوق الإنسان بين شرائح وفئات المجتمع السعودي، مواطنين ومقيمين، رجالا ونساء، حتى يعرف الفرد ما له من حقوق منحتها له أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين المحلية والاتفاقات الدولية التي انضمت لها المملكة.

وأفاد القحطاني بأن الخدمة تعد وسيلة رقابية من أفراد المجتمع على الانتهاكات أو التجاوزات التي قد تقع من قبل بعض الجهات أو الأفراد بالمخالفة للأنظمة والتعليمات، منوها إلى أن الرسائل اليومية التي سترسل للمواطنين موضوعها في المقام الأول حقوقي ومستقاة من الأنظمة السعودية.

من جهته، أوضح نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان أن الجمعية تستفيد من الوسائل الحديثة لإيصال المعلومة واستقبالها حتى لا تكون عائقا للمتظلم لفهم حقوقه، ورصد الانتهاكات والتجاوزات والتعريف بالأنظمة القائمة ونشر حقوق الإنسان، مبينا أن هناك نقصا في المعرفة بحقوق الإنسان في نظام العمل بالمؤسسات، حيث تعمل الجمعية على نشر الثقافة عن طريق المحاضرات والدورات وعقد ندوات سنوية.

وأوضح أن الرسائل المقدمة من جوال الجمعية تركز على أنظمة العمل والخدمة المدنية والمعاشات ومزاولة المهن الصحية لأنها تمثل الاحتياج الأكثر من المجتمع لتبين لكل موظف حقوقه منذ توليه العمل حتى إحالته لسن التقاعد، مشيرا إلى أن الرسائل تركز على حقوق السجناء والموقوفين باعتبارهم من أكثر الفئات احتياجا إلى معرفة حقوقهم.

وأكد الخثلان أن الخطة المقبلة للرسائل تتيح للمشترك اختيار عدد الرسائل، لافتا إلى أن الرسائل المقدمة للمشتركين تبين نماذج حقوق الإنسان، كنظام الجنسية العربية والإجراءات الجزائية ونظام العمل والمرور

حقوق الإنسان : سن الرشد يستند لأحكام الشريعةالإسلامية

المصدر: جريدة اليوم الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 13636
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13642&I=792534&G=1

جعفر الصفار ـ الدمام

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ان تحديد سن الرشد يستند لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تمثل القانون العام في المملكة، فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل.

وأشار القحطاني خلال زيارة وكيل وزارة الخارجية النرويجية اسبن بارث ايده للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول إلى الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن والتي تهدف لتوفير حماية أكثر للمرأة والطفل ومنها انضمام المملكة لاتفاقية حقوق الطفل بجانب نظامين يدرسان حالياً في مجلس الشورى الاول حماية الطفل من الايدز والثاني الحماية من الإيذاء مشيرا الى اسهام هذه الأنظمة عند صدورها في تعزيز حماية حقوق الطفل والمرأة في المملكة، كما تناول اللقاء ما يصدر من تقارير دولية عن المملكة، كما ناقش اللقاء سبل التعاون بين الجمعية والمنظمات الحقوقية في النرويج. وكان وكيل وزارة الخارجية النرويجية يرافقه المستشار بول بيورنستاد نائب سفير النرويج لدى المملكة وتورن فيبة مساعد مدير عام قسم الشرق الأوسط والمستشار توماس بردل المسئول في قسم المملكة العربية السعودية بوزارة الخارجية النرويجية وبيورن سفنانجسن مستشار أول بالسفارة قاموا بزيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحضور بعض أعضاء الجمعية وهم : الدكتور عبدالجليل علي السيف والدكتور صالح عبدالرحمن الشريدة والمستشار خالد عبدالرحمن الفاخري والدكتور إبراهيم عبدالله السليمان والدكتور نورة اليوسف وسهيلة حماد.

حقوق الإنسان ترصد ملاحظات قانونية في جوازات ومرور الطائف

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 6212
http://www.aleqt.com/21/10/2010/article_458707.html

خالد الجعيد من الطائف

أوضح الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن الجمعية رصدت عديدا من الملاحظات القانونية على توقيف جوازات محافظة الطائف وتوقيف شعبة السير في مرور المحافظة، التي لها علاقة مباشرة بأوضاع الموقوفين في الإدارتين، حيث جاء رصد تلك الملاحظات من خلال الجولة التفقدية المفاجئة ــ التي استمرت عدة ساعات ــ وقام بها وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، شملت كل مرافق التوقيف والالتقاء بالموقوفين والاستماع إلى شكاواهم وملاحظاتهم .

وأوضح الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن الهدف من الجولة هو الوقوف على أوضاع الترحيل والاستماع إلى الشكاوى من الموقوفين في حال وجودها، حيث بدأت الجولة بتوقيف الترحيل بالجوازات، مشيراً إلى أنه تم رصد عديد من الملاحظات على توقيف الترحيل تمثلت في تكدس بعض العنابر بالموقوفين وليس كلها مختلفة حسب القضايا، إضافة إلى قدم البناء في مبنى الترحيل وتهالكه الذي لا يتناسب مع أداء مهمة رجال الجوازات بالترحيل، وأيضاً تم رصد سوء النظافة بدورات المياه بتوقيف الترحيل وسوء أجهزة التكييف التي لم تعد تفي بالغرض الذي وضعت من أجله، وأضاف الدكتور الشريف أنه تم رصد بعض الملاحظات القانونية إلى جانب الملاحظات السابقة التي تعد مهمة للغاية لأنها تتعلق بمعاناة الموقوف في إدارة الجوازات من نقل الموقوف أو المرحل إلى جوازات جدة بما يتعلق بمن هم منتهية إجراءات سفرهم وهم بحاجة إلى استخراج وثيقة سفر، لافتاً إلى أنه في هذا الأمر سيتم التواصل مع الجهات ذات العلاقة وقنصليات البلدان من أجل محاولة إرسال مندوبين لسرعة إصدار وثيقة السفر للموقوف كي يتمكن موقوفوهم من الوصول إلى بلدانهم في أسرع وقت ممكن، منوهاً بأنه تم الكشف عن تأخر بعض الكفلاء عن مراجعة وإنهاء إجراءات مكفوليهم، مما تسبب في تأخر إجراءاتهم في الترحيل، وتابع الدكتور الشريف أنه تم رصد ملاحظة في الجوازات فيما يتعلق بإيقاف السجل المدني للكفيل، مما يعرقل جميع إجراءات ترحيل الموقوفين نتيجة لعدم تمكن الجوازات من إصدار وثيقة خروج نهائي لهم، مشدداً على ضرورة وجود تنسيق سريع بين الجوازات والأجهزة ذات العلاقة كمكتب الاستقدام وبعض الجهات التي تقوم بإيقاف السجل المدني للكفيل، مقترحاً تخصيص موظف في إدارة الجوازات يتولى إصدار تأشيرة خروج نهائي للموظف طالما انتهت كل إجراءاته.

القحطاني:الشورى يدرس نظام حماية الطفل من الايدز والحماية من الإيذاء.

وكيل الخارجية النرويجية يناقش التقارير الدولية عن المملكة مع جمعية حقوق الانسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 15459
http://www.alriyadh.com/21/10/2010/article570120.html

الرياض – فاطمه الغامدي

في اللقاء الثنائي الذي عقد يوم امس بالجمعية الوطنية لحقوق الانسان برئاسة الدكتور/ مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية ، مع السيد اسبن بارث ايدي وكيل وزارة الخارجية النرويجية يرافقه المستشار/ بول بيورنستاد نائب سفير النرويج لدى المملكة والسيدة تورن فيبة مساعدة مدير عام قسم الشرق الأوسط والمستشار توماس بردل المسؤول في قسم المملكة العربية السعودية بوزارة الخارجية النرويجية والسيد بيورن سفنانجسن مستشار أول بالسفارة . رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وتطرق إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والطفل وما قامت به المملكة في هذا الشأن كما تناول الحديث ما يتعلق بسن الرشد المعتبر في المملكة، بالإضافة إلى أفضل السبل للتعاون بين الجمعية والمنظمات الحقوقية في النرويج كما ناقش الطرفان التقارير الدولية عن المملكة. هذا وقد أوضح رئيس الجمعية بان اعتبار سن الرشد يستند لأحكام الشريعة الإسلامية و التي تمثل القانون العام في المملكة وفيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل أشار رئيس الجمعية إلى الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن والتي تهدف إلى توفير حماية أكثر للمرأة والطفل ومنها انضمام المملكة لاتفاقية حقوق الطفل . واشار الى ان هناك نظامين يدرسان حالياً في مجلس الشورى هي نظام حماية الطفل من الايدز والحماية من الإيذاء ونأمل أن تساهم هذه الأنظمة عند صدورها في تعزيز حماية حقوق الطفل والمرأة في المملكة ،هذا وقد أعرب الوفد عن سعادته بالزيارة وعن الانطباع الايجابي .يذكر انه حضر اللقاء بعض أعضاء الجمعية وهم الدكتور عبدالجليل علي السيف والدكتور صالح عبدالرحمن الشريدة والمستشار خالد عبدالرحمن الفاخري والدكتور إبراهيم عبد الله السليمان والدكتورة نورة اليوسف والأستاذة سهيلة حماد.

بعد كشف وجود 46 شخصاً في غرفة لا تتسع لنفس العدد

حقوق الإنسان توصي بسرعة تنفيذ مبنى توقيف شرطة الجبيل وضرورة ترميم المكان الحالي

المصدر: جريدة الرياض الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 15459
http://www.alriyadh.com/21/10/2010/article570033.html

الجبيل - منير النمر

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية التي زارت في وقت سابق شرطة الجبيل وسجن محافظة الجبيل بضرورة سرعة تنفيذ المبنى المعتمد لتوقيف شرطة الجبيل على الأرض المخصصة له بجوار مبنى الشرطة من الجهة الغربية، وضرورة ترميم المكان الحالي المخصص للتوقيف، وإصلاح المكيفات ودورات المياه، وفتحة التهوية , ومراوح الشفط.

وتأتي الزيارة التي كشفت عن نواقص رأت "حقوق الإنسان" أهمية استكمالها ضمن برنامج الزيارات الميدانية المجدولة التي تحرص الجمعية على القيام بها بالتنسيق مع الجهات الرسمية التي تزورها، والوفد الذي رأسه المشرف العام على الفرع الدكتور عبدالجليل السيف التقى بمحافظ الجبيل عبدالمحسن العطيشان، إذ استعرض مجمل القضايا الحقوقية ودور جميع الجهات في الانجاز بما يكفل ضمان الحقوق لأصحابها. والتقى الوفد الذي ضم مدير الجمعية جمعة الدوسري بمدير شرطة الجبيل العقيد دخيل الدخيل، ومدير الأدلة الجنائية العقيد صالح الجلعود، إذ تمت مناقشة أوجه القصور في مقرات التوقيف ,كما التقى الوفد بالموقوفين، إذ كانوا 46 شخصا، فيما انتقدت الجمعية وجود هذا العدد في الغرفة، إذ إنه يشكل أضعاف الطاقة الاستيعابية لغرفة التوقيف التي لا تتسع لنفس العدد، وتم الاستماع للموقوفين والاستفسار منهم عن قضاياهم وعن المدة التي قضوها في التوقيف. وأشارت الجمعية إلى أن أهمية البدء في تطبيق المشروع الذي أعدته الشرطة للحصول على المعلومات والبصمات ومعرفة السوابق وذلك للتسريع في إنهاء إجراءات الموقوفين، والمزيد من التنسيق الايجابي مع الجهات القضائية، والمحافظة وهيئة التحقيق والادعاء العام، وإدارة الجوازات، وبقية الجهات لسرعة إنجاز معاملات الموقوفين، والتأكيد على الجميع بالالتزام التام بنظام الإجراءات الجزائية ومعاملة المتهمين بموجبه أثناء القبض عليهم ، وتفتيشهم ، والتحقيق معهم، وفسح المجال والتعاون الكامل مع أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الذين خولهم النظام الحق في زيارة السجون ودور التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقييد بالدوام الرسمي وليتأكدوا من عدم وجود أي مسجون أو موقوف بصفة غير شرعية.

جولة حقوق الإنسان تكشف تكدس الموقوفين بجوازات ومرور الطائف

المصدر: جريدة المدينة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 17347
http://www.al-madina.com/node/269831

عواض الخديدي - الطائف

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان العديد من الملاحظات السلبية على توقيف جوازات الطائف وتوقيف شعبة السير بالمرور. وتعلقت أبرز الملاحظات بتكدس الموقوفين وسوء المبنى وسوء النظافة وضعف أجهزة التكييف وسوء التأثيث.

وشملت الملاحظات أيضًا تأخر بعض الكفلاء عن مراجعة وإنهاء إجراءات مكفوليهم وهذا يؤدي إلى تأخر إجراءاتهم في الترحيل، كذلك تم رصد ملاحظة في الجوازات بما يتعلق بإيقاف السجل المدني للكفيل، وهذا الأمر يؤدي إلى عرقلة جميع إجراءات ترحيل الموقوفين نتيجة لعدم تمكن الجوازات من إصدار وثيقة خروج نهائي لهم.

جاء ذلك خلال الجولة التفقدية المفاجئة التي قام بها وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ضم كلا من المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وممثلي الجمعية بالطائف عادل بن تركي الثبيتي ونايف الثقفي بمشاركة كل من الدكتور ناصر الحارثي، واستمرت الجولة لعدة ساعات شملت جميع مرافق التوقيف والالتقاء بالموقوفين والاستماع إلى شكاواهم وملاحظاتهم.

وقال الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة إن الهدف من الجولة هو الوقوف على أوضاع الترحيل والاستماع إلى الشكاوى من الموقوفين في حال وجودها، حيث بدأنا الجولة بتوقيف الترحيل. وقد استقبلنا الرائد سعد الحارثي بكل ترحاب ومكننا من التنقل بين عنابر الترحيل بكل سهولة ويسر وشفافية، حيث تم رصد العديد من الملاحظات على توقيف الترحيل تمثلت في تكدس بعض العنابر بالموقوفين وليس كلها مختلفة حسب القضايا كذلك قدم مبنى الترحيل وتهالكه، الذي لا يتناسب مع أداء مهمة رجال الجوازات بالترحيل كذلك سوء النظافة بدورات المياه بتوقيف الترحيل وسوء أجهزة التكيف والتي لم تعد تفي بالغرض الذي وضعت من أجله.

وأضاف: نحتاج إلى تنسيق سريع بين الجوازات والأجهزة ذات العلاقة كمكتب الاستقدام وبعض الجهات التي تقوم بإيقاف السجل المدني للكفيل، حيث اقترحنا تخصيص موظف في إدارة الجوازات يتولى إصدار تأشيرة خروج نهائي للموظف ما دامت انتهت كل إجراءاته.

حقوق الإنسان: مبنى توقيف جوازات الطائف متكدس ومتهالك

المصدر: جريدة الوطن الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25781&CategoryID=5

الطائف :ساعد الثبيتي 2010-10-21 3:21 AM

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس العديد من الملاحظات السلبية على توقيف جوازات محافظة الطائف، وتوقيف شعبة السير بالمرور من خلال الجولة التي قام بها المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف شملت مرافق التوقيف، والالتقاء بالموقوفين والاستماع إلى شكاواهم وملاحظاتهم .

وأشار الشريف إلى أن الهدف من الجولة هو الوقوف على أوضاع الترحيل والاستماع إلى شكاوى الموقوفين، حيث رُصدت العديد من الملاحظات على توقيف الترحيل تمثلت في تكدس بعض العنابر بالموقوفين حسب القضايا، ومنها تقادم مبنى الترحيل وتهالكه والذي لا يتناسب مع أداء مهمة رجال الجوازات في الترحيل، كذلك سوء النظافة في دورات المياه وسوء أجهزة التكييف .

ولفت إلى رصد بعض الملاحظات القانونية المتمثلة في نقل الموقوف أو المرحل الذي أنهيت إجراءات سفره إلى جوازات جدة لاستخراج وثيقة سفر، وقال "سنتواصل مع الجهات ذات العلاقة وقنصليات البلدان؛ من أجل محاولة إرسال مندوبين لسرعة إصدار وثيقة السفر للموقوف لكي يتمكن موقوفوهم من الوصول إلى بلدانهم في أسرع وقت ممكن"، مشيرا إلى رصد ملاحظة في الجوازات تتعلق بإيقاف السجل المدني للكفيل، وهذا الأمر يؤدي إلى عرقلة إجراءات ترحيل الموقوفين نتيجة لعدم تمكن الجوازات من إصدار وثيقة خروج نهائي لهم .

وأضاف "نحتاج إلى تنسيق سريع بين الجوازات والأجهزة ذات العلاقة كمكاتب الاستقدام، وبعض الجهات التي توقف السجل المدني للكفيل" مبينا أنه تم اقتراح تخصيص موظف في إدارة الجوازات يتولى إصدار تأشيرة خروج نهائي للموظف.

حقوق سخية للمعوق نظاماً

المصدر: جريدة الحياة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194136

الرياض - «الحياة»

تقدّم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الإصدارات (الكتيبات) التي تعرف المواطن بحقوقه، مستخلصة من الأنظمة المحلية، أوالمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

وجاء تركيزها على عدد من الحقوق والتي تهم شريحة كبيرة من المجتمع أتى في مقدمة هذه الحقوق (حقوق المعاق)، إذ قدّم (الكتيب) عدداً من حقوق المعاق على مدى مراحله العمرية منذ الطفولة إلى الشيخوخة، كما لم يغفل حق المرأة المعاقة، وجاء تركيز المشرّع في ما يخص الطفل المعاق على حقه بإعداد الدراسات والأبحاث التي تنمي مهاراته، كما ركز على الدمج والتساوي مع غيره من الأقران.

ونصت على أنه من حقك بصفتك طفلاً معاقاً أن يتم إعداد أبحاث ودراسات لتنمية قدراتك ومهاراتك، كما أنه من حقك أن يتم الاهتمام ببرامج للكشف المبكر عن إعاقتك والتدخل المبكر، وتوفير الرعاية الصحية لك، في ذات الوقت من حقك أن يتم رفع جاهزية وقدرات الكوادر البشرية التي تتول رعايتك وتأهيلك، وتدريبك على الأساليب التربوية الحديثة، واستخدام التكنولوجيا.

كما أن الدعم وتقديم المساعدة لأسرتك إن كانت فقيرة والعمل على توفير حاجاتك الضرورية، وتدريبها على التعامل السليم معك من حقوقك، والتي أيضاً تكفل لك الحصول على كل الحقوق والخدمات بالتساوي مع أقرانك من الأطفال، وإزالة العقبات كافة التي تحول دون ذلك.

وركّز المشرّع على حقك في التعلم في أقل البيئات تقييد، من خلال دمجك مع أقرانك في المدرسة العادية، إذ تعمل البيئة الاندماجية على زيادة التقبل الاجتماعي لك، وتمكنك من محاكاة وتقليد سلوك الأطفال العاديين، فيزداد التفاعل والتواصل الاجتماعي معهم كما يسهم الدمج في تحسين اتجاهات الأطفال غير المعوقين نحوك.

حقوق الإنسان ترصد ملاحظات في توقيف جوازات الطائف

مبنى متهالك ـ تكدس موقوفين ـ وسوء في النظافة والتكييف

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 3414
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101022/Con20101022379191.htm

عناد العتيبي ـ الطائف

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها رصدت أمس الأول ملاحظات داخل توقيف جوازات محافظة الطائف، تمثلت في تكدس بعض العنابر بالموقوفين، فضلا عن قدم المبنى الذي أصبح متهالكا ولا يتناسب وأداء مهمة رجال الجوازات، فضلا عن سوء النظافة في دورات المياه وسوء أجهزة التكيف.

وكان وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة ضم المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف، وممثلي الجمعية في الطائف عادل بن تركي الثبيتي، نايف الثقفي، بمشاركة من الدكتور ناصر الحارثي، جولة على مبنى الجوازات استمرت عدة ساعات التقوا خلالها الموقوفين، وطالت الجولة مرافق التوقيف والمرافق العامة.

وبحسب الدكتور حسين الشريف، فإن الهدف من الجولة الوقوف على أوضاع الترحيل والاستماع إلى الشكاوى من الموقوفين في حال وجودها، «تم رصد العديد من الملاحظات من بينها تكدس بعض العنابر بالموقوفين، وقدم المبنى وتهالكه حتى أصبح لا يتناسب مع أداء مهمة رجال الجوازات، إضافة إلى سوء النظافة في دورات المياه، وسوء أجهزة التكييف والتي لم تعد تفي بالغرض الذي وضعت من أجله.

وأضاف الشريف «من بين الملاحظات التي تم رصدها داخل التوقيف، تعطل إجراءات سفر بعض الموقوفين بسبب عدم استخراج وثيقة، ويجري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في السفارات والقنصليات لحل هذه الإشكالية»، وزاد «من بين الملاحظات أيضا تأخر بعض الكفلاء عن المراجعة وإنهاء إجراءات مكفوليهم، ما يعني تأخر سفر بعض الموقوفين».

وشدد الشريف على أن فريق حقوق الإنسان رصد الكثير من الجوانب الإيجابية داخل إدارة الترحيل من بينها التعامل الإنساني الجيد مع الموقوف، «إذ لم نتلق أي شكوى من سوء معاملة على الإطلاق، فضلا عن أن الأوضاع المعيشية داخل مبنى الترحيل جيدة»، وفي السياق ذاته، زار وفد الجمعية مبنى توقيف المرور في شعبة السير، وبحسب رئيس الجمعية فإنه لم يسجل أية ملاحظات باستثناء سوء تأثيث غرفة التوقيف وعدم تأثيثها بشكل جيد.

حقوق الإنسان: سجن المديونين يتعارض مع اتفاقيات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 3414
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101022/Con20101022379176.htm

لا يرى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس هيئة التدريس في قسم القانون المدني في جامعة الملك سعود الدكتور مفلح الربيعان، معاقبة المتعثر بالسجن بالحل الأمثل، باعتباره يتسبب في تشتت الأسرة بعد فقدها لعائلها الذي فرط في حقه ولم يحصل على ضمانات عند تعامله مع الدائن الذي طالب بحبسه.

وقال: القوانين المقارنة وكذلك اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية، تنص على أنه لا يجوز تنفيذ عقوبة السجن في الديون التي تنشأ عن دين مدني تعاقدي، وأن تطبيق قوانين الحبس يجب أن يكون للمال وليس للجسد، وزاد: «الجمعية تحث على الحد من الديون الخاصة، خصوصا أن زيارات أفراد الجمعية لأغلب السجون في المملكة قد كشفت أن نسبة كبيرة من السجناء تم حبسهم بسبب مبالغ بسيطة وهذه الفئة في تزايد بشكل مضطرد».

واعتبر الربيعان، عقوبة الحبس من العواقب الوخيمة التي تنعكس آثارها على الأسرة عموما، وقال: «يجب ألا يحبس إلا من كان مماطلا أو مخفيا لأمواله، وأن لا يكون الحبس هو السبيل الأول، وإنما وسيلة احتياطية لإجبار المدين على تنفيذ التزامه إذا لم توجد وسائل أخرى، لأن حبس المدين لا يؤدي إلى حصول الدائن على حقه».

وخلص إلى القول: «لازلنا نطالب بتشريع قواعد وآليات للمساعدة في الحد من الحبس في قضايا الديون، وزاد: «هنالك تعديلات تجرى على نظام المرافعات وبعض القواعد التي نأمل أن تؤخذ في الاعتبار حتى لا يكون السجن في الديون هو الملجأ الأول بشرط إلا يكون المدين مفرطا.

4آلاف شكوى لـ حقوق الإنسان في عام

المصدر: جريدة شمس الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 1745
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=113062

الرياض. سعود السلطان

كشف تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تلقيها خلال العام الماضي أكثر من أربعة آلاف قضية تقدم بها 1200 أنثى، وأكثر من 2800 ذكر، وجاءت مدينة الرياض أولا بألفي شكوى، ثم جدة ألف شكوى، تلتهما جازان والشرقية والجوف ومكة المكرمة.

وتنوعت قضايا الشكاوى، حيث بلغت الإدارية 1500 شكوى، ثم السجناء 680، والعمالية 340، والأحوال الشخصية 311، والأحوال المدنية 230، والعنف ضد الأطفال 75، والقضائية 176، وأخرى 446 شكوى.

وأكد التقرير أن عدد الشكاوى التي وصلت للجمعية بلغت 21 ألف شكوى منذ إنشائها قبل ستة أعوام.

حقوق الإنسان تنسق مع الداخلية لإيجاد دار إيواء للنساء بمكة

المصدر: جريدة الوطن السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26164&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري 2010-10-23 4:01 AM

بدأت جمعية حقوق الإنسان التنسيق مع الجهات المختصة في وزارة الداخلية؛ لإيجاد دار إيواء بالعاصمة المقدسة للنساء اللاتي يراجعن مراكز الشرطة، إلى جانب غرف توقيف خاصة بالنساء عند مراجعتهن للمراكز.

وبين المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية لاحظت أن العاملات المنزليات اللاتي يراجعن مراكز الشرطة، ويرفضن العمل لدى الكفلاء بسبب بعض الخلافات في الآراء، أو طريقة العمل يحلن إلى إدارة متابعة الوافدين التي ترفض استقبالهن، لأن النظر في مثل الخلافات من اختصاص مراكز الشرطة التي تضطر الى إحالة العاملات المنزليات إلى السجن.

وأضاف أن الجهات الأمنية تضطر إلى إحالة الزوجات الأجنبيات المتزوجات من سعوديين إلى السجن أو إلى مؤسسة رعاية الفتيات إذا لم تتجاوز أعمارهن الثامنة عشرة، وذلك في حال نشوب خلاف بينهن وبين الأزواج، وفي ظل عدم وجود من يبقين عنده، مؤكدا أن الجمعية ترفض إحالتهن إلى السجن، أو مؤسسة رعاية الفتيات لأنها دور عقابية .

وأشار الشريف إلى أن الجمعية رصدت هذا الأمر منذ أكثر من عام، وبدأت التنسيق مع الجهات المعنية، وتتطلع إلى الإسراع في إيجاد دار إيواء خاصة بالنساء.

وقال إن مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة العميد عائض اللقماني أكد خلال لقائه بوفد الجمعية مؤخرا أن العاملات المنزليات اللاتي تنهى معاملاتهن من قبل مراكز الشرطة يبعدن عن البلاد، ولا يتأخرن بأي حال من الأحوال

القحطاني لـ الحياة: تحرك ديبلوماسي لمتابعة أوضاع السجناء السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194939

الرياض - سعود الطياوي

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني إن سفارات سعودية عدة في دول عربية تتحرك لمعرفة أعداد السجناء السعوديين في تلك الدول بهدف السعي لإطلاق الذين لم تثبت في حقهم تُهمٌ دينوا بهاولفت إلى أن هناك مباحثات لتبادل السجناء لقضاء ما تبقى من محكومياتهم في بلدانهم والعكس.

وأضاف في تصريحات إلى «الحياة» أن تبادل السجناء السعوديين لا يقتصر على دول الخليج، «بل يشمل بلداناً عربية منها مصر، والعراق، والكويت، وسورية، والأردن، إذ يوجد تحرك حكومي سعودي لتنفيذ أو إكمال أو إبرام اتفاقات لحل هذه القضية.»

وشدد على أن عدد المساجين السعوديين في الخارج ليس كبيراً، منهم 100 شخص في العراق قضاياهم أمنية، تشمل عبور الحدود بطريقة غير مشروعة، وبعضها جنائية، ومثلهم في الكويت، وآخرون في مصر، وسورية، والأردن.

وذكر أن سفارات السعودية في الخارج أكدت حرصها على متابعة أوضاع السجناء السعوديين في الخارج، وتسخير إمكاناتها لتقديم يد العون والمساعدة لهم بالسبل المتاحة والممكنة، مشدداً على أن السفارات لا تستطيع التدخل أو المطالبة من دون وجود اتفاقات أمنية.

ولفت إلى أنّ المملكة وقعت اتفاقات لتبادل السجناء مع جميع دول مجلس الخليج باستثناء دولة الكويت بحجة أنها لم تصادق حتى الآن على الاتفاقات الموقعة بين دول المجلس حول نقل المحكوم عليهم بالسجن إلى بلدانهم، بعد قضاء ربع المحكومية، مشيراً إلى توقيع مذكرة تفاهم مع مصر، ويجري الآن التفاوض مع العراق، وتفعيل اتفاقات موجودة أصلاً مع دول عربية أخرى.

وأوضح أن الجمعية تلقت شكاوى عدة من أهالي السجناء السعوديين في دول عربية عدة تطالب بنقل أبنائهم إلى المملكة لقضاء بقية محكومياتهم، وخاطبت الجمعية السفارات السعودية في تلك الدول حول هذا الشأن، بيد أنه لا تزال تجري مباحثات مع تلك الدول، باستثناء الكويت التي ردت بعدم وجود اتفاق على ذلك في الوقت الحالي. وذكر القحطاني أن مثل هذه الاتفاقات في حال توقيعها ستوجد الحلول المناسبة للشكاوى التي ترد لجمعيات حقوق الإنسان من أسر المعتقلين.

جمعية حقوق الإنسان ترصد ملاحظات على موقوفي جوازات الطائف وتوقيف المرور

المصدر: جريدة الرياض السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 العدد 15461
http://www.alriyadh.com/2010/10/23/article570551.html

الطائف – نواف بن خيشوم

شدد وفد من جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة على رفع عدد من الملاحظات التي رصدها امس الاول على عنابر ترحيل موقوفي جوازات الطائف وتوقيف شعبة مرور السير بمحافظة الطائف بعد ان كشف الوفد حالات التكدس في اعداد الموقوفين بترحيل جوازات الطائف وسوء تعليق انهاء اجراءات مغادرتهم البلاد بالرغم من تخليص جميع مسوغات تأشيرة الخروج التي يعيقها تدوين المخالفات المرورية للكفيل التي لا يسمح الحاسب الالي بانهاء التاشيرة إلا بعد تسديد الكفيل تلك القسائم ما يتطلب من الوافد انتظار كفيله لاسابيع قد تطول الى اشهر لحين سداد ماعليه وانزال الملاحظة عن سجله المدني بالاضافه الى غياب زيارات مندوبين من قنصليات الجاليات في المملكه لموقيفهم سوى الجالية الهندية التي كانت على تواصل مستمر مع موقوفيها في سجون الترحيل والعمل على تقديم المساعدات لهم من خلال استصدار تذاكر السفر وخلافها . ولم تسجل ملاحظة ايجابية لصالح جوازات الطائف سوى تزويدهم بفرش موكيت جديدة وتأمين الوجبات الصحية في المطبخ الذي كان مميزا .

ورصد الوفد الذي قام بجولة على ترحيل جوازات الطائف وتوقيف مرور شعبة السير بالمحافظة برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف واعضاء الجمعية في الطائف عادل الثبيتي ونايف الثقفي بالاضافة الى مشاركة من الدكتور ناصر الحارثي وكان في استقبالهم الرائد مشعل الحارثي والملازم فهد القرني وقدموا كافة التسهيلات اللازمة للتجول في العنابر بكل شفافية وحيادية .

وقال الدكتور حسين الشريف رئيس الجمعية انهم رصدوا عددا من الملاحظات والايجابيات في ترحيل الجوازات بالطائف وتوقيف شعبة السير بالمرور كان من ابرزها قدم مباني توقيف الترحيل وخلوها من اشتراطات السلامة كالمخارج وطفايات الحريق وانعدام التكييف فيها ، وتكدس الموقوفين وسوء دورات المياه (ورغم ملاحظتنا ان هناك فرشات من جوازات الطائف تحسب ضمن الايجابيات لهم) واضاف الشريف ان مايتعلق بايقاف السجل المدني للكفيل يتسبب الى تعطل اجراءات ترحيل مكفوليهم لعدم امكانية الجوازات من اصدار تأشيرة خروج مهيبا بالجوازات بانهاء هذه المعظلة لانه لا يمكن توقف ترحيل المكفول رغم انهاء اجراءات ترحيله المسجلة على كفيله (جوازات الطائف تعاني نقل الموقوفين الى ترحيل جدة وحبذا ان يكون هناك صلاحيات مباشرة في ترحيل الطائف لترحيل موقوفيهم إلى منافذ الخروج لبلدانهم منتقدا تغيب مندوبي القنصليات وعدم زيارتهم لمواطنيهم لافتا انه ثبت زيارة الجالية الهندية وتسهيل اجراءات وثائق السفر لموقوفيهم بخلاف الجاليات الاخرى الذين ينتظرون ترحيلهم الى جدة حتى يلتقوا ممثلي القنصليات هناك مشيرا الى انه في الجمعية سيتواصلون مع عدد من الجهات لحل هذه الاشكالية بارسال مندوبين من قبل هذه القنصليات.مثمنا اداء المطبخ ووجبات الاكل في الترحيل (يعتبر مطبخا مثاليا بما يتعلق بالعاملين من خلال حمل العاملين بطاقات صحية وجونتيات ونظافة المطبخ عموما) وكشف الشريف ان هناك حالات متأخره في انهاء اجراءات ترحيلها بسبب تعنّت مكفوليهم وتأخر زيارات مندوبي قنصليّاتهم ..

بعدها قام الوفد بالوقوف على شعبة توقيف السير واشار في ملاحظاته انهم لم يجدوا سوى 4 موقوفين لم يقدموا أي شكوى عرقلة خط السير.

المحكمة تستدعي سجينة العقوق سمر وتنظر قضيتها للمرة الأولى

أمضت 7 أشهر في سجن بريمان.. المحامي متفائل ويتوقع انتهاء القضية قريبا

المصدر: جريدة الوطن الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26295&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين 2010-10-24 1:46 AM

استدعت المحكمة الجزئية في جدة أمس بشكل طارئ سمر بدوي المشهورة بسجينة" العقوق"، بعد سبعة أشهر من حبسها في سجن بريمان.

وكشفت مصادر لـ"الوطن" أن جلسات المداولة بدأت في الثامنة صباحا واستمرت حتى نهاية الساعة الثانية بعد الظهر. واستمع القاضي خلال المداولات إلى أقوال جميع الأطراف (سمر، الأب، العم، المحامي)، كما اطلع على الوثائق الخاصة بالقضية.

وفي تصريحات خاصة إلى "الوطن "أوضح الوكيل القانوني لسجينة العقوق وليد أبو الخير أن موكلته "سمر" موقوفة في سجن بريمان منذ سبعة أشهر بدون حكم قضائي، وأن توقيفها جاء على إثر أمر قبض أصدره قاض في المحكمة الجزئية في جدة بناء على قضية عقوق أقامها والدها بسبب قضية عضل رفعتها سمر قبل عدة أشهر وحصلت بموجبها على حكم قضائي مبدئي بإثبات العضل.

وأوضح المحامي أن موكلته "سمر" استدعيت إلى جلسة مفاجئة في المحكمة الجزئية بجدة أمس .لافتا إلى أنه وللمرة الأولى "وبعد مرور سبعة أشهر تقريبا من دخول سمر للسجن، تم استدعاؤها اليوم (أمس السبت) للمحكمة، بأمر من فضيلة رئيس المحكمة الجزئية الشيخ عبدالله العثيم، وحضوري وحضور أبيها وعمها، حيث استمع القاضي لجميع الأطراف، وبعد سماع أقوالنا واطلاعه على الوثائق، أخبرنا القاضي بأنه سينظر في القضية مرة أخرى في الأيام المقبلة. وتوقع أبو الخير أن تشهد الجلسة المقبلة حكما نهائيا في القضية .مبديا في الوقت ذاته تفاؤلا بالمستجدات والنتائج التي تمخضت عنها مداولات الأمس .وقال: "أنا متفائل وأتوقع أن يتم إنهاء القضية في الأيام المقبلة". ووصف أبو الخير حال السجينة بالجيد وأن معنوياتها عالية، وقال: إنه "على الرغم من أنه جيء بها إلى المحكمة مكبلة الرجلين وترافقها سجانة، وكأنها من أصحاب الجرائم الكبرى، وهي بدون حكم قضائي، إلا أن نفسيتها كانت عالية جدا، كما أنها تشعر بسعادة وثقة بالنفس وبعدالة القضاء وبقوة تضامن المجتمع معها."

ورأى أبو الخير أن سجن موكلته طوال المدة الماضية لا يدعمه أي مبرر أو سند قانوني. مشيرا إلى أنه كان قد خاطب المجلس الأعلى للقضاء بهذا الخصوص، وأن المجلس فتح تحقيقا بالقضية ووجه بضرورة التحرك والبت فيها نهائيا على وجه السرعة. وأبدى أبو الخير أمله في أن "يتم إنهاء سجن موكلته والإفراج عنها."

من جهة أخرى علمت "الوطن" أن وفدا من القسم النسائي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تواجد صباح أمس في سجن بريمان للاطلاع على أحوال" سمر" بحسب توجيه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إلا أن الوفد أخبر الشريف بأنه لم يجد "سمر" في عنابر التوقيف، وأن المسؤولين في السجن أخبروا الوفد النسائي بأنه تم استدعاؤها لجلسة مفاجئة في المحكمة الجزئية بجدة.

يشار إلى أن سمر بدوي تبلغ من العمر (29 عاما)، ولها ابن في التاسعة من عمره، واسمه "براء" من زواج سابق. وقد فرت من منزل أسرتها في مارس 2008 نتيجة ما وصفته بالإساءة الجسدية والنفسية التي تتعرض لها من والدها، ولجأت إلى دار للرعاية الاجتماعية. وبرزت قضية "سمر" على السطح للمرة الأولى في يوليو الماضي عندما أمرت المحكمة بمقاضاة والدها بسبب رفضه السماح لها بالزواج إلا أن والدها نجح فيما بعد في استصدار مذكرة بحقها بتهمة "العقوق"، ولا تزال على إثرها في السجن. وكانت حملة حقوقية واسعة انطلقت عبر موقع إلكتروني تطالب بالإفراج عن السجينة "سمر". معتبرة أنها سجنت ظلما. كما شهدت القضية وقوف محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد على تفاصيلها وحيثياتها، وفي وقت لاحق تدخلت إمارة منطقة مكة المكرمة وأعدت تقريرا متكاملا عن سبب هروبها، وأثبت التقرير أن والدها كان يهددها بالقتل، وكان يأخذ مالها عنوة وكان يضربها. وأوصى أمير مكة الأمير خالد الفيصل بالصلح بينها وبين أبيها عن طريق لجنة إصلاح ذات البين التابعة لإمارة المنطقة. ورفض والدها الصلح أو حتى تزويجها ممن تقدم للزواج منها ووافق عليه أعمامها.

رئيس حقوق الإنسان: مراجعة السجناء للمستشفيات وهم مقيدون مخالف للأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570833.html

الرياض- محمد السهلي

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الحصول على الخدمة الصحية والعلاجية للسجناء أو عندما يكونون في طريقهم للمحاكم وهم مقيدون بالسلاسل مخالف للأنظمة، وطالب القحطاني بأن تكون هناك محافظة على أعراض المواطن السجين وعدم التشهير به مما ينعكس عليه وعلى أسرته وذلك بإيجاد وتفعيل المستوصفات داخل السجون وهو أمر مهم وتوفير الأدوية والكوادر الطبية ويقتصر بعث السجناء للمستشفيات لإجراء العمليات الجراحية .

وأعلن الدكتور مفلح عن وجود شكاوى ضد نظام "ساهر" المروري ، مؤكدا بأن النظام لازال في بداياته ،وان الامل لايزال قائما بأن يكون -النظام- متدرجا ومتوازيا وأن يكون وفق التعليمات، مشيرا الى ان حساب السرعة في العديد من الشوارع يحتاج الى إعادة دراسة وكذلك على الجسور..وغيرها ... مما يربك السائق .

وطالب بوجود مكاتب قضائية قريبة من السجون للنظر في قضاياهم حيث إن هناك سجناء يبقون في السجون وقتاً طويلاً بدون محاكمة .

وشدد على عدم شرعية حجز المدارس الأهلية لشهادات الطلاب والطالبات لعدم السداد مما يتسبب في حرمان الطلاب من مواصلة الدراسة لعدة سنوات فهناك

تعليمات عند وزارة التربية والتعليم تمنع حجز الشهادات وعلى وزارة التربية معاقبة المدارس التي تحجز شهادة الطالب وتطالب بحقوقها عبر الجهات القضائية . جاء ذلك على هامش تدشينه لجوال حقوق الانسان 831333التفاعلي و 801333الشهري في وقت سابق .

أبناؤها يتميزون بالتفوق الدراسي

أسرة من 20 فرداً يطويها الفقر والمرض في فيفاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570867.html

فيفاء – عافية الفيفي

تحت خط الفقر تعيش أسرة المواطن حسن موسى العزي المالكي في وادي أقوع بجوة آل شراحيل في فيفاء المكونة من عشرين فرداً في العراء تفترش الأرض وتلتحف السماء في متاهة تفتقر الى أبسط مقومات الحياة .

قصة أسرة فتح لنا بابها أحد أبنائها وهو طفل في الثامنة، تعرض للتعذيب من خلال حرق وجهه بالكي بالنار من قبل والدته التي عاقبته بحجة تأخره عن المنزل وكانت الأداة المستخدمة في التعذيب والحرق قطعة حديد عرضت للهب النار حتى احمرت لتقوم الأم بعد ذلك بكي وجه ابنها والتسبب في حروق وتشويه طال مساحة كبيرة من وجهه ورأسه .صورة بشعة من صور العنف الاسري بحق طفل بريء ظهرت في اليوم التالي لذهاب الطفل الى مدرسته في جوة ال شراحيل بفيفاء عن طريق إدارة المدرسة ومعلميها الذين صعقوا عندما شاهدوا الطفل، وبعد زيارة أسرة الطفل كانت الصدمة بواقع الحال المأساوي .

عائلة طواها الفقر مكونة من 20 شخصاً ما بين معاق ومريض طفل ومسن وأيتام يعيشون كلهم في سكن متهالك عبارة عن غرفتين من الحجر ومطبخ في العراء والحالة النفسية تأخذ بالوالدين إلى مرحلة الجنون، والأم التي قامت بكي وجه ابنها تبكي في حالة نفسية مضطربة يغلب عليها الصمت، وضعف وهوان فقر ومرض، يتقاضون من الضمان الاجتماعي 2000 ريال فقط والملفت للنظر ان ابناء هذه الاسرة من الطلاب المتفوقين في مدارسهم رغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة .

»حقوق الإنسان» تطالب بسرعة معالجة وضعهم..وإنقاذهم من رحلة الضياع

"الرياض" عرضت هذه الحالة على المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان الاستاذ أحمد بن يحيى البهكلي الذي قال إن ما تعرض له طفل الجوة بفيفاء من التعذيب المتعمد على يد والدته يتنافى مع طبيعة الأمومة السوية لأن الأم أكثر حنانا وشفقة بأبنائها وأقوى دفاعا عنهم مهما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وأضاف أن منظمات حقوق الإنسان تعاني من تفشي العنف ضد الأطفال سواء العنف الجسدي أو النفسي، وإذا تعذر إصلاح الوضع يتحتم تدخل الجهات الأمنية والصحية والاجتماعية للأخذ على يد المعتدي ومعالجة الضحية وإيوائها إذا استدعى الأمر وقال إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تهيب بالجهات المذكورة آنفا للتدخل عاجلا وطالب الجمعية الخيرية في فيفاء بأن تقوم بدورها في دعم أسرة هذا الطفل ودلالة أهل الخير عليها ، وأشار الى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ستتابع هذا الموضوع بشكل متواصل حتى ينتهي الاعتداء على هذا الطفل البريء ، ودعى البهكلي لجنة الحماية الأسرية للإسهام في علاج هذه القضية .

لمزيد من الاستفسار يمكن الاتصال على هاتف جوال: ٠٥٠٤٤٥٨٤٢٦ .

الجد والجدة يفسدان تزويج طفلة الـ14 لسبعيني ويبطلان صفقة الغنم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
.htm20101026379937 /Con20101026 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

عبد الرحمن شار ـ صبيا

أفسد الجد والجدة صفقة تزويج حفيدتهما ذات الـ 14 ربيعا برجل في عقده الثامن، وأبطلا بتدخلهما صفقة والد الطفلة الذي قبض 17 ألف ريال مقابل تزويج السبعيني، لكن الصفقة لم تتم.

وجاء تدخل الجد والجدة لمنع دخول السبعيني بالطفلة نورة شوعان، حينما تقدما بشكوى إلى مركز الكدمي التابع لمحافظة صبيا في جازان، جاء فيها أن والد الطفلة زوجها بالإكراه، وحصل على مال اشترى به سيارة وقطيعا من الغنم.

وأكد لـ «عكاظ» رئيس مركز الكدمي فيصل بن لبدة أمس أن الطفلة سلمت إلى جدها لحين استكمال الإجراءات مع أخذ التعهد على الأب بعدم ممارسة أي ضغوط على الفتاة.

الشريف يطالب بنظام يمنع تزويج القاصرات .. والبابطين لـ«عكاظ»:

إلزام مأذوني الأنكحة بأخذ موافقة الفتاة قبل عقد الزواج

عبدالله الداني ـ جدة

أكد لـ «عكاظ» المدير العام للإدارة العامة لمأذوني الأنكحة محمد البابطين أنه يجب على المأذون الشرعي التحقق من موافقة الفتاة على الزواج واستلامها المهر.

وبين البابطين أن الوزارة ألزمت جميع المأذونين بضرورة «التحقق من رضى الفتاة وقبض المهر والتحقق من صحة الأولياء»، موضحا أن المأذونين ألزموا أيضا بالاطلاع على صك الطلاق إذا كانت المرأة مطلقة وبحثه من مصدره.

وشدد المدير العام للإدارة العامة لمأذوني الأنكحة على ضرورة اطلاع المأذونين على الوكالة والتحقق من صحتها وأحقية تزويجه للفتاة إذا كان والدها متوفى.

وأوضح البابطين أن المأذونين مطالبون بالتحقق من تطبيق القواعد المنظمة لعقود الأنكحة، مشيرا إلى أن التعليمات نصت على ضرورة استئذان المرأة أو استئمارها والتحقق من رضاها؛ سواء باستدعائها أو سؤالها وأخذ إجابتها مباشرة.

إزاء ذلك، كشف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف عن حراك قوي على مستوى الجمعية ومجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان لإيجاد ضوابط لزواج القاصرات، مؤكدا أن تحديد سن الزواج يحتاج إلى وقفة تنظيمية جادة.

وأفاد الشريف أن المجتمع بحاجة ماسة إلى تفعيل الوسائل التثقيفية خصوصا في المناطق التي تكثر فيها هذه الزيجات؛ لزيادة توعية الآباء والأمهات والبنات في هذه المسائل.ونبه المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن لدى وسائل الإعلام ووزارة التربية والتعليم دورا كبيرا في رفع مستوى الثقافة لدى الفئات العمرية التي تتعرض لهذا النوع من الزواج، مضيفا أن «لخطباء الجوامع دورا كبيرا في بث رسائل التوعية ذاتها».

وشدد الشريف على ضرورة وضع ضوابط لزواج القاصرات ونظام يجرمه ويرتب عقوبات على مأذوني الأنكحة الذين يعقدون هذه الزيجات والآباء الذين يزوجون فتياتهم الصغيرات، موضحا أن نشر النظام وتوعية الناس به أمر ضروري.وأفصح المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجهات المعنية تستطيع وقف هذه الزيجات بإجراءات نظامية من خلال منع مأذوني الأنكحة من عقد مثل هذه الزيجات وضرورة أخذ موافقة الفتاة وإذنها.

وبين الشريف أن المشكلة تكمن في عدم إدراك الفتيات الصغيرات حقوقهن القانونية، مؤكدا أنه يجوز لها إذا تعرضت لهذه الحالة أن ترفع دعوى في المحكمة على وليها، الأمر الذي يحد من هذه الظاهرة.

سمر تتحرر من السجن وسميرة تتمسك بزوجها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26529&CategoryID=3

جدة القطيف: نسرين نجم الدين،حمد العشيوان،سامية العيسى، فاضل التركي،حامد الشهري 2010-10-26 4:31 PM
على الرغم من البعد الجغرافي بين جدة والقطيف، إلا أن قضيتين اجتماعيتين فيهما شهدتا منعطفا مهما أمس .
ففي جدة، أسدل الستار على فصول قضية سجينة العقوق سمر بدوي بعد أن أصدرت المحكمة الجزئية حكماً بإطلاق سراحها بكفالة عمها والعودة معه إلى منزله بعد أن رفضت ولاية والدها، في جلسة حضرها عمها ووكيلها القانوني وغاب عنها والدها الذي حمل المسؤولية كل من ساعد على خروجها من السجن.
وقال رئيس المحكمة الجزئية عبدالله العثيم في تصريح أمس إن سمر لن تعود إلى دار الحماية وستبقى في كفالة عمها حسب طلبها، فيما اعتبر عم السجينة (م.ب) الحكم الصادر عدالة من القضاء، قائلاً "القاضي أفرج عن سمر تحت كفالتي، وسأكون وليها عوضا عن والدها."
من جهته، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الفتاة سلمت وفد الجمعية أول من أمس شكوى تتضمن مطالبة بالنظر في تسهيل أمر زواجها، ومحاسبة المسؤولين عن سجنها لمدة سبعة أشهر دون إصدار أي حكم قضائي.
أما في القطيف، فعادت قضايا تكافؤ النسب للواجهة من جديد بعد أن أصدرت المحكمة الإدارية بالدمام حكما ابتدائيا يقضي بسجن عبدالله المهدي ثلاثة أعوام وتغريمه ثمانية آلاف ريال لتعمده تزوير أوراق رسمية قبل اقترانه بزوجته سميرة.
وفيما وصف وكيل والد الزوجة المحامي فهد الحربي الحكم بالعادل، ورفض الإفصاح عن شق آخر للقضية ينوي التقدم به، أكد وكيل الزوج، المحامي أحمد السديري، أنه سيطالب بتمييزه متمسكا بتناقض والد الفتاة وتضارب أقواله، في الوقت الذي رفضت الزوجة القبول بالحكم، وأكدت تمسكها ووقوفها إلى جانب زوجها، وفقا لتصريح أدلت به إلى "الوطن" أمس
أصدرت المحكمة الجزئية بجدة أمس حكماً بإطلاق سراح سجينة "العقوق" سمر بكفالة عمها (م.ن) والعودة معه إلى منزله بعد أن رفضت ولاية والدها .
وفي ردة فعله على الحكم، حمل محمد بدوي والد سمر المسؤولية كاملة لكل من ساعد على خروج سمر من السجن والذهاب بها إلى منزل عمها.
حكم الإفراج عن سمر أسدل الستار على القضية التي أشغلت الرأي العام على مدار الأسابيع الماضية، وعرفت بقضية "العقوق"التي دخلت على إثرها سمر إلى سجن بريمان منذ 7 أشهر.
"الوطن" تواجدت منذ صباح أمس في المحكمة الجزئية، بحضور عم سمر والوكيل القانوني للسجينة (و.ا)، في حين غاب والد سمر عن حضور الجلسة لتواجده خارج محافظة جدة.
وصرح رئيس المحكمة الجزئية عبدالله العثيم أن سمر لن تعود إلى دار الحماية وستبقى في كفالة عمها، حسب طلبها.
وأضاف "أصدرت مذكرة إفراج بحق سمر، يتم بموجبها الإفراج عنها، لتعود برفقة عمها."
من جهته قال عم السجينة (م.ب) إنه سعيد بعدالة القضاء، واصفاً سمر بابنته. وقال "إن القاضي أفرج عن سمر تحت كفالتي، وسأكون وليها عوضا عن والدها، مؤكدا أنه طالب عدة مرات وفي جلسات قضائية سابقة بأن يكفل سمر ."
وذكرت مصادر "الوطن" أن المحكمة سبق لها أن أمهلت والد سمر في جلسة السبت الماضي، فرصة يومين للموافقة على كفالة أي من محارمها الذي ترضاه هو ويقبله الأب، وذلك لتعجيل الإفراج عن السجينة، فيما وجه المجلس الأعلى للقضاء في وقت سابق بالتعجيل في البت في قضية سمر، والإفراج عنها إن لم يصدر ضدها أمر قضائي، بحسب ما ذكره وكيلها القانوني، بعد أن خاطب هو المجلس الأعلى للقضاء بهذا الخصوص .

من جهته، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن سمر سلمت وفد الجمعية الذي زارها أول من أمس في السجن شكوى تتضمن مطالبة بالنظر في تسهيل أمر زواجها، ومحاسبة المسؤولين عن سجنها لمدة 7 أشهر دون إصدار أي حكم قضائي يدينها.
وقال"سنحقق في صحة ما ذكرت في شكواها بالتواصل مع الجهات المعنية في ذلك، كما ستتخذ الجمعية كافة الإجراءات التي من شأنها إعادة الحقوق لأصحابها."
يذكر أن سمر بدوي تبلغ من العمر (29 عاما(، ولها ابن في التاسعة من عمره من زواج سابق، وقد فرت من منزل أسرتها في مارس 2008 نتيجة ما وصفته بالإساءة الجسدية والنفسية التي تتعرض لها من والدها، ولجأت إلى دار الحماية الاجتماعية .
وحمل والد سمر المسؤولية كاملة لكل من ساعد على خروج سمر من السجن والذهاب بها إلى منزل عمها (م.ب)، قائلا إنه لا تربطه أية صلة بإخوته منذ 30 عاما.
وعن سبب إصراره على عدم مساعدة ابنته في الخروج من السجن وممارسة حياتها بشكل طبيعي وتخليصها من الألم الذي تعيشه حالياً، قال: لا أمانع خروجها من السجن شريطة أن تنتقل إلى منزل شقيقها (ع.ب)، فأنا لست راضيا على انتقالها لمنزل عمها.
في ذات السياق، كشفت مصادر إلى "الوطن" أن اللجنة الثلاثية التي شكلتها إمارة منطقة مكة المكرمة والمكونة من قيادة شرطة المنطقة الغربية والشؤون الاجتماعية وإمارة المنطقة أعدت تقريرا أوصت فيه بإحالة الوكيل الشرعي لسمر إلى المحكمة للنظر في الاتهامات المنسوبة إليه، وهي التستر على فتاة هاربة وإغواؤها برفع دعوى عضل ضد والدها وعلمه بمكان هروبها وقيامه بزيارتها بسجن النساء وهو من غير محارمها، وقيامه بإعطائها رقم هاتفه ومبلغا ماليا. واتهمت اللجنة التي بحثت التحقيق في قضية سمر بدوي رئيسة جمعية حماية الأسرة بعدم تعاونها مع اللجنة ومراوغتها ومحاولتها للتضليل والهرب من الاستجواب، ومنعها تسليم الفتاة للجهات الأمنية ومساعدتها على الكذب واستمرارها بتضليل المحكمة الجزئية بادعائها أن الفتاة مريضة وقيامها بالتنسيق مع جهات طبية "مستوصفات خاصة" وإصرارها بتزويد الفتاة شهادات تقر بمرضها وهذا يعد تضليلا للمحكمة .
وأوصت اللجنة بإحالة ما هو متعلق بشق الفساد الإداري إلى المباحث الإدارية وإبعاد رئيسة مجلس إدارة حماية الأسرة "تحتفظ الوطن باسمها" وإبعاد مدير الجمعية وحفظ الاتهام ضد المديرة السابقة للدار والإيعاز للمدير العام للشؤون الاجتماعية الحالي بتفعيل دور لجنة الحماية واختيار أعضائها وتخويله صلاحية إدارتها واختيار أعضائها .
ودعت اللجنة في قرارها إلى إحالة قضية سمر بدوي للجنة إصلاح ذات البين للإصلاح والتوفيق بينها وبين والدها .
وأوصت أيضا بأخذ تعهد على الأب بعدم تعنيفها وأخذ تعهد مماثل على الفتاة بعدم تكرار ما بدر منها والكتابة لرئيس المحكمة الجزئية عما تم التوصل إليه. وفي حال فشلت وجهات النظر وعدم توصل لجنة إصلاح ذات البين إلى حل يتم إيداع الفتاة إحدى دور الرعاية الاجتماعية مع إحالة القضية مرة أخرى للمحكمة الشرعية.

سابقة تمنع توبة الشباب!

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 1749
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112623

أبها. محمد موسى

قالها وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم الدكتور يوسف العثيمين: «أتمنى من قضاتنا الميل إلى إصدار أحكام بديلة للسجن بكثافة مستقبلا».

وأعلنها الوزير صريحة: «أرجو أن يشيع هذا التوجه في إصدار الأحكام البديلة من مجلس القضاء الأعلى بعد تفهم إيجابية تلك الأحكام ومساهمتها في طمس النظرة «السوداوية» تجاه السجناء المفرج عنهم من قِبل المجتمع».

وبينها الوزير علانية: «أمر إسقاط السوابق عن المفرج عنهم، ليس غائبا عن مسؤولي الإدارة العامة للسجون، وهناك بحث جاد ومناقشات مع عدة لجان لمسألة إمكانية إسقاط السوابق عن المفرج عنهم».

ولعل استشهاد الوزير بواقعة إيقاف تنفيذ سجن شاب لمدة شهر قبض عليه في قضية مخدرات في حال إعداده بحثا عن أضرار المخدرات، أعاد الجريان لملف المياه الراكدة المتعلق بإسقاط السوابق، التي باتت «وصمة» كما وصفها الوزير تلاحق المخطئين، فيما باب التوبة تجاه المجتمع مغلق حتى إشعار آخر.

وإذا كان «أطفالهم لا ذنب لهم»، وفق الرسالة التي أعلنتها وزارة الشؤون الاجتماعية، في أسبوعها التوعوي، فما معنى أن يترصد القطاع الخاص للمفرج عنهم، ليحرمهم من أبسط أنواع الدعم منعا للعودة للجريمة؟

وما معنى أن تكون التوبة في السجن عنوانا عريضا للمخطئين، ويهدف إلى تصرف خاطئ من بعض المستثمرين، لإعادة التائبين إلى نقطة البداية، وربما النهاية بالوقوع في الملف الخاطئ، بعدما لم يجد ما يقتات عليه وأطفاله؟

وما دام وزير الشؤون الاجتماعية أعلنها وأكدها في رسالة للمجتمع، بدافع إنساني بتأكيد أن: «هؤلاء المفرج عنهم يظلون إخواننا، وزلت بهم أقدامهم لارتكاب خطيئة»، أفلا يكفي عقابا؟

طلقاء مسجونون

في الماضي كانت المقولة التي يرددها الكثير ممن وجدوا أنفسهم خلف العنابر، ويعتقدون أن العقوبة لا تتناسب مع ما اقترفوه من ذنب: «يا ما في السجن مظاليم»، ولكن تبدل الحال، وأصبح الكثير من المفرج عنهم يردد: «طلقاء لكنهم مسجونون».

ويبدو واضحا أن ملف التوظيف الذي يتفاقم يوما بعد آخر مع أصحاب الصفحات البيضاء، يشكل عقبة إن لم يكن مستحيلا، مع أصحاب الصفحات السوداء.

فكيف يريد المجتمع من هؤلاء العودة لسابق العهد، والبراءة من الذنب، والعيش بروح جديدة، وهو يغلق الباب أمام استيعابهم بأبسط مقومات الحياة، المتمثل في الوظيفة الشريفة؟

معاناة واقعية

م. هـ سجين بسجن أبها العام، قاده الشيطان للسرقة، فتورط باقدامه، ليدخل السجن، وفيه يعلن توبته وندمه على ما اقترف، ولكن: «حكم علي بالسجن ستة أشهر وبعد خروجي بدأت البحث عن عمل لمدة وصلت إلى ثلاثة أعوام، ولكن دون فائدة، فجميع الشركات التى أتقدم لها تصر على صفحة الأدلة الجنائية، وتعتذر مني لأنني من أصحاب السوابق، لأجد نفسي منفذا لفكرة شيطانية جديدة، عدت على إثرها إلى السجن بالتهمة الأولى نفسها التي تبت منها، ويعلم الله توبتي، لكنني لم أجد القوت الذي يطعمني مما أعادني إلى الجريمة مجددا».

ويعترف المذنب أن فقدان الوظيفة وحده، ليس مبررا لعودته للسرقة: «لكنني استسلمت للشيطان الذي غرر بي فأوقعني في الفخ مجددا، وإذا كان المجتمع الوظيفي هيأ لي سبل الفرار من الجريمة، فترى هل كنت ستسلم بهذا الضعف؟».

ويشير إلى أن العشرات من رفاقه في السجن، في مثل حالته: «هم تائبون وعائدون للعنابر، والسبب في نظرهم واعتقادهم لقمة العيش الغائبة، فيما القيود وضوابط الضمان الاجتماعي هي الأخرى تقف حائلا أمام الاستفادة من الإعانة الكريمة التي تطعم الخارجين من العنابر».

أصبحت مجرما
أحمد محمد نموذج آخر لمن دخل السجن بتهمة السرقة، وخرج منذ ثلاثة أشهر، ولكن نظرة المجتمع تغيرت تجاهه: «الكل أصبح يبعد ابنه عن الاقتراب مني، أو الركوب معي، أو حتى الجلوس في الأماكن التي أوجد فيها، وأصبح الجميع يضربون بي مثلا في الإجرام، وذلك بسبب تهمة أبقتني مجرما ما حييت، فهل أصبح هكذا، وكيف أغير هذه النظرة القاصرة».
شغب الشباب
أما الشاب عمر فأصبح حبيسا لهمومه، ويتذكر تلك الأيام التي أوقعته في هذا الفخ أو البئر كما يصفه: «كنت في أيام الدراسة شابا مجتهدا، ومجدا في دراستي، أخشى وأخاف من ظلي، فما بالك بدخولي بالسجن، لكنني للأسف دخلت السجن اثر مضاربة جماعية كانت لأبناء قبيلتي مع أبناء أحد القبائل المجاورة، وجلست بالسجن مدة شهرين، وبعد خروجي أصبح الجميع يهابني، لأنني من وجهة نظرهم أصبحت وحشا لا يأبه بأحد، ولا يحترم أي أحد، وكما يقولون رد سجون، فدفعني الوصف للتغير إلى الأسوأ، بطشا وظلما، في ظل غياب الرقيب والناصح الأمين، فلازمني السلسال في جيبي، حتى تطور إلى حمل سكين، التي كانت سببا في عودتي للسجن، إذ سددت طعنة إلى عامل بوفيه نفذت للرئة، لكنها بحمد الله لم تقتله، لكنني نلت عقوبة السجن على جريمتي».
رد اعتبار
يحيى حسن نموذج آخر لمن قاسى معاناة رد الاعتبار، وإن كان الأمر لا يتعلق له بل بأحد أقربائه، الذين طالهم القصاص بعدما ارتكب جريمة القتل، لكنه في نهاية الأمر وصل لقناعة مفادها «السابقة لا يمكن شطبها، وإن كانت على ميت».
وبين أن التفاصيل تعود عندما نفذ الحكم الشرعي في قريبه: «قدمت لبعض شركات الهاتف النقال، حتى أسدد ما عليه من مديونية إبراء لذمته من كل شيء، وتم ذلك، لكنني تعجبت من أن اسمه مسجل في الأدلة الجنائية من أصحاب السوابق، على الرغم من أنه فارق الحياة، فما الفائدة من تسجيل سابقته الجنائية وهو في ذمة الله، أم أن الأمر معناه تحميل العار لمن خلفه من ذرية وأقارب حتى آخر العمر، خصوصا أن لي حاليا ما يقارب من ثلاثة أعوام، أملا في رد الاعتبار لميت، وحذف السابقة المسجلة عليه ولكن دون جدوى».
عودة للضلال
ويعتقد المعلم في أبها محمد سعيد الرافعي أن: «السابقة للأسف وظفت بشكل خاطئ، ولم يفهم المقصود منها، فيجب أن يكون لها تشريعات وقوانين ثابتة، وألا تكون سيفا مسلطا على السجين، داخل وخارج العنابر، في كل الحالات، وفي كل الجنايات، وربما يدفع ذلك المفرج عنه للعودة إلى طريق الضلال».
إجراء لا بد منه
وينظر مدير الإصلاح والتأهيل بسجون منطقة عسير والخبير في علم الجريمة الدكتور مضواح بن محمد آل مضواح، لتسجيل السابقة الجنائية كإجراء لا بد منه لمصلحة الأمن.
ويرى أن التسجيل الجنائي لا ضرر منه في حد ذاته: «إنما الضرر في التوظيف الخاطئ للسابقة، فعندما تستخدم لمنع المفرج عنه من الحصول على وظيفة تدر عليه مصدر رزق شريف فإنما ندفع به مرة أخرى لأتون الجريمة دفعا، ويصبح الأمر في غاية المفارقة والغرابة، عندما تكون السابقة الجنائية سببا كافيا لمنع المفرج عنه من الحصول على وظيفة حكومية، في الوقت الذي نصرخ فيه ملء حناجرنا مطالبين القطاع الخاص بتوظيفه».
ويشير إلى أنه إذا ما ألقينا نظرة على التعليمات الصادرة بشأن تسجيل السابقة ورد الاعتبار، فسنجد أنها تدرجت عبر مراحل، ما يعني أن مراجعتها بين وقت وآخر وتطويرها أمر دارج خلال الأعوام الماضية: « ومن المؤكد أنها تحتاج اليوم إلى المراجعة والتطوير كي تساير الأنظمة العدلية في تطورها، ومن المهم جدا أن ينتقل تسجيل السابقة من مرحلة التعليمات الصادرة على هيئة قرارات وتعاميم، إلى مرحلة صياغة نظام دقيق يضمن استغلال تسجيل السابقة للأغراض الأمنية فقط، وليس لقطع الأرزاق».
مراحل تطور
وبين أن إجراء تسجيل السابقة وإجراءات رد الاعتبار مرت بمراحل تطور من خلال القرارات والتعاميم المتعلقة بهذا الشأن، لكن خطأ المنفذين في توظيف السابقة ظل ثابتا منذ أول قرار صدر بهذا الخصوص: «كان من المفترض أن يطوله التغيير والتطوير شأنه شأن الإجراءات المتبعة في تسجيل السابقة، والتي تفتح مجالا كبيرا لتوظيف السابقة بشكل يجعلها عاملا من عوامل الإصلاح، وليس من عوامل العودة للجريمة، لذلك أقترح أن يقتصر توظيف التسجيل الجنائي للسابقة على أمرين فقط، وأن تكون ظرفا مشددا للعقوبة، أن تكون مانعة للشخص من تولي الوظائف التي تنطوي على عمل من جنس نمط الفعل».
نظرة المجتمع

وبين رئيس لجنة رعاية السجناء بمنطقة جازان والمتخصص في العدالة الجنائية علي بن موسى زعلة، أن السجين لطالما يصطدم بنظرة المجتمع ومعاملة أفراده له باعتباره مجرما ما يولد لديه الشعور بالغربة والإحساس بالقهر والرغبة في الانتقام من مجتمعه الذي لم يحتضنه، وبالتالي يصبح المفرج عنه فريسة سهلة لرفقاء السوء والعودة للسجن مرة أخرى.
وأشار إلى أن صحيفة السوابق تعد من أهم المعوقات التي تعترض السجين بعد إطلاقه وتحول بينه وبين عودته لوظيفته الحكومية، أو البحث عن فرصة عمل مناسبة: « وعلى الرغم من كل الجهود والمحاولات الإيجابية التي تبذلها الإدارة العامة للسجون في المملكة، والتي ساهمت إلى حد ما في تخفيف الآثار السلبية لهذه الصحيفة وإيجاد قواعد مرنة لتسجيل السوابق وفقا لدرجة الجريمة وخطورة السجين، إلا أن الوضع لا يزال يتطلب تضافر جهود المختصين بوزارتي الداخلية والعدل وبمشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية حقوق الإنسان ولجنة رعاية السجناء لإعداد نظام متكامل ولائحة تنفيذية تشتمل على آليات واضحة تحد من القيود المفروضة على السجين السابق، وتساعده على التخلص من هذه الوصمة التي تلاحقه وتحرمه أسباب العمل الشريف وتهيئ الظروف المناسبة لبدء حياة جديدة يخدم من خلالها وطنه ويرعى أسرته».

الإلغاء ضروري

وتعتقد رئيسة القسم النسائي للجنة بجازان والناشطة الحقوقية عائشة شاكر الزكري أن صحيفة السوابق هدم واضح وصريح لكل الجهود المبذولة لرعاية السجناء لإدماجهم في المجتمع كأفراد صالحين وفاعلين: «أرى في توجيهات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، وحثه المستمر لعمل الدراسات المتعمقة لصحيفة السوابق وتأثيرها في مجالي التعليم والتوظيف، أمر يبشر الجميع بالخير، وينقلنا من الواقع المؤلم للمستقبل المأمول إزاء هذه الفئة».
وتشير إلى أن السابقة الجنائية ما هي إلا مغالطة لمبدأ الإصلاح، لكونها عقوبة أخرى لجريمة واحدة كما أن التعامل بمبدأ الشك تجاه المحكوم عليهم يولد لديهم ميول باطنية للعودة إلى طريق الخطأ والضلال ودون أدنى شك: « لذا لا بد أن نكون كمجتمع وكهيئات وأفراد ذا نظرة إيجابية مع إخواننا الذين حكم عليهم القدر بالخروج عن القانون وتم تطبيق الجزاءات المستحقين لها، وألا نغلق باب التوبة عليهم فنحن لسنا أكثر عدلا من الذات الإلهية».
ودعا شيخ قبائل زهير بعبيدة قحطان علي بن مسعود أبو سكيتة، إلى ضرورة تقبل السجين من جميع كبار القبيلة أو الحي الذي يسكن فيه ومساعدته ماليا ومعنويا، سواء لفتح مشروع تجاري أو إعادته إلى وظيفته: «على شيخ القبيلة دور كبير جدا في توعية أبناء قبيلته وردعهم عن الشبهات، بكل ما يستطيع من قوة ليساهموا في حركة البناء، لا ليعطلوها».

الوظيفة أولى

ويرى رجل الأعمال سعد أبو قفرة أهمية حصول السجين فور خروجه من السجن على وظيفة لكي تحسسه بالأمان، وكذلك حفظا لكرامته كونه بشرا يخطئ ويصيب: «يجب علينا جميعا التكاتف والإحساس بالمسؤولية، فهؤلاء أبناؤنا ويجب علينا مراعاة حسن التصرف معهم لإخراجهم من عالم الجريمة إلى عالم الود والتسامح» .

90 مليونا لأسر السجناء

تصرف الشؤون الاجتماعية 90 مليون ريال على أسر السجناء في مختلف مناطق المملكة سنويا من قبل الجمعيات الخيرية بدءا من اليوم الأول للمحكومية، إضافة إلى ستة أشهر بعد خروجه.
وأوضح وكيل وزارة الضمان الاجتماعي عبدالله العقلا أنه يجري الإعداد لصرف هذه المبالغ بعد تحديد نصيب كل منطقة منها، وأن الضمان يرعى سبعة آلاف أسرة سجين عبر 90 مليونا لدعم أسر السجناء، كما زاد المبلغ إلى 120 مليون ريال وذلك لتأثيث منازلهم ولدعم هذه الأسر سنويا، كما يتم صرف نحو 30 مليون ريال لتسديد فواتير الكهرباء، إضافة إلى برامج الأسر المنتجة، وطالب بتحرك مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في دعم السجناء
وبين أن هناك موقعا على الإنترنت ومكاتب لنقل المعلومة عن أسر السجناء ومتابعة أسر السجناء لتلقي إعانة الضمان من دون وسطاء، حيث تصرف الإعانة بشكل مباشر.

الأمير عبدالله بن مساعد يستقبل الدكتور الزهراني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571581.html

عرعر - جاسر الصقري

استقبل صاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود أمير منطقة الحدود الشمالية أمس بمكتب سموه في الإمارة أ. د. صالح بن سعيد الزهراني عميد كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة والأستاذ معتوق الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وقد رحب أمير منطقة الحدود الشمالية بالضيوف وتبادل معهم الأحاديث الودية .

من جانبه أعرب الزهراني والشريف عن شكرهما وتقديرهما لصاحب السمو أمير منطقة الحدود الشمالية على الحفاوة وحسن الاستقبال .

حضر اللقاء ماجد بن صلال المطلق رئيس مجلس إدارة نادي الحدود الشمالية الأدبي والزميل صغير العنزي نائب رئيس مجلس إدارة نادي الحدود الشمالية الأدبي وثامر قمقوم عضو مجلس إدارة النادي الأدبي.

الاتحاد الأوروبي يشيد بجهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571864.html

الرياض - فاطمة الغامدي

ناقش الوفد الأوربي الممثل بنائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة السيدة انتونيا كالفوبويرتا مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم أمس في زياره جمعت الطرفين بمقر الجمعيه بعض القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وما قامت به المملكة في هذا الشأن .

وقد أوضح رئيس الجمعية بان هناك بعضا من مشاريع الأنظمة التي تدرس حالياً في المملكة التي تهدف إلى توفير حماية أكثر للمرأة والطفل والتي نأمل أن تساهم هذه الأنظمة عند صدورها في تعزيز حماية حقوق الطفل والمرأة في المملكة كما تطرق الحديث لانضمام المملكة لاتفاقية حقوق الطفل وما يترتب على ذلك من تطبيقات على ارض الواقع .

ورحب الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في بداية اللقاء بالوفد وتطرق في الحديث إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وسبل تبادل وجهات النظر بين الجمعية الاتحاد الأوروبي بشأنها، وأعرب الضيف عن سعادته بالزيارة وعن الانطباع الايجابي والتحسن في مجال حقوق الإنسان في المملكة في بعض المجالات وعما تقوم به الجمعية من جهود في هذا الشأن.

المشرف على حقوق الإنسان في جازان لـ عكاظ :

الأب والمأذون والقاضي مشتركون في تزويج فتاة صبيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101027/Con20101027379986.htm

عبد الله الداني ـ جدة

فتحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في فرع منطقة جازان ملف قضية زواج السبعيني من فتاة يبلغ عمرها 14 عاما، إذ تتابع مع الجهات المختصة لمعرفة تفصيلات الواقعة.

وأبلغ «عكاظ» المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد بن يحيى البهكلي أن الجمعية ستتواصل مع محافظ صبيا خالد الجريوي للوصول إلى تفاصيل يتوصل من خلالها مع الجهات القضائية.

ورأى البهكلي أن القضية تحوي مخالفات متنوعة تتعلق بجهات متعددة، مشيرا إلى أن الأب والمأذون والقاضي مشتركون في مسؤولية توقيع العقد.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية إن زواج الصغيرات موضوع مطروق عالجه الفقهاء وعلماء الاجتماع، وأثير كثيرا عبر الإعلام والمنابر والدراسات الأكاديمية والندوات.

وأشار البهكلي إلى أن هذا الموضوع بات محل سجال ابتعد عن الطرح العقلاني الذي يتسق مع الحقوق الأصلية للرجل والمرأة، مبينا أن من حق المرأة زواجها ممن تريد في أي وقت إذا توافقت مع شريكها.

لكن المشرف على الجمعية يؤكد هنا أن دور الولي يبرز في التثبت من صلاحية الرجل المتقدم لموليته، مشيرا إلى أن من أهم الشروط التكافؤ بين الطرفين في السن؛ لأن ذلك مؤشر لاستمرار الحياة الزوجية لأطول مدة في الظروف العادية.

وأضاف: المشكلة ليست في السن بقدر ما تكون في التطبيقات؛ فزواج رجل تجاوز السبعين بفتاة في 14 مثلا لا يحقق الهدف المأمول؛ لأن احتمالات ترمل المرأة في سن مبكرة أمر وارد، والأعمار بيد الله سبحانه، لكنها إذا تزوجت شابا قريبا منها سنا فذلك مظنة استقرار الزواج.

وزاد «الأسوأ من هذا تسليع المرأة وجعلها جزءا من صفقة تجارية؛ إما بالتربح منها أو بجعل تزويجها سدادا لالتزام مادي أو مقدما لصفقة على حساب مصلحتها وحقها الاجتماعي والمادي كذلك؛ لأن مهر المرأة حق أكيد لا يجوز أن يسلبه أحد منها مهما كانت قرابته منها».

ولفت البهكلي إلى أن تحديد سن الزواج متروك لولي الأمر بحسب المستند الشرعي وتوخي المصلحة العامة، داعيا إلى ضبط هذا الأمر عبر آليات تحفظ للإنسان كرامته وحقوقه الأساسية.

سمر والذئب!

المصدر: جريدة شمس الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 1743
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112856

سعيد الوهابي

أما سمر فهي امرأة فاضلة كملايين النساء في هذا الوطن.. يقارب سنها الـ 30 ولديها ابن يدعى براء يذهب إلى المدرسة ويعود ولا يجد أمه لأنها في السجن.

أما الذئب فهو ذكورتنا المتخيلة، ووهم رجولتنا، والشرخ الذي نحاول رتقه منذ زمن بجهالتنا وتجاهلنا.

الذئب.. أن يكتب ألف كاتب ذات مساء عن تقنين العنف الأسري وزواج القاصرات، وفي الصباح يُحكم أن أمثال سمر عاقات وغير صالحات وأن الأب الذي يمارس العنف والاضطهاد والتقتير والضرب والتهديد بالقتل على ابنته أب حنون وجميل ومهذب.

الذئب.. أن نعتبر المرأة نصف إنسان ونصف حقيقة ونصف أمل. الذئب أن نتساءل طويلا هل يمكن أن تعيش سمر مع ابنها بسلام معا وحدهما أو مع أخيها؟

كيف نعالج قضية الوصاية والقوامة؟ هل هناك قانون يحمي المرأة المطلقة والأرملة ويوفر لها حياة كريمة ومنطقية؟

الذئب أن نخرج من هذه الأسئلة بأجوبة غير مفيدة ليستمر الكم اللامتناهي من اللافعل وحملات التأجيل ولجان الدراسة والمداولة والتمحيص والشورى حتى نكتشف أن سمر في السجن منذ ستة أشهر وأن سمر لم تر ابنها منذ عام ونصف.

الذئب أن نغرم بمبادئ إصلاح ذات البين والنصح والإرشاد والحث على الأخلاق وبقية القيم الرائعة الأخرى التي لم تحظ بفرصة تشريعها على صورة قوانين.

الذئب أن تصل قضية سمر إلى طريق مسدود، وقبل أن تصل إلى هناك بمراحل، يتقدم شاب كفء ليتزوجها وبمعية لجنة إصلاح ذات البين، لكن الأب القوي حال دون ذلك ليودع ابنته السجن لأن وصايته تنفي حقيقة عضلها.

الذئب أن تتناقل الخبر مؤسسات حقوقية عالمية، بينما تغرق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان في صمت مخجل.

الذئب أن تعتقد أن الظلم منكر والألم منكر والعنف منكر، والحياة الكريمة معروف والحرية معروف والعدالة معروف، ثم تكتب مقالا ثم تمحوه وتكتب آخر ورابعا وعاشرا ويُنشر لك المقال الـ 50 عن قضية ما ثم لا تجد لذلك صدى.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

صديقي وحبيبي: الجدار!

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 13895
http://www.al-jazirah.com/20101021/ms6.htm

يوسف المحيميد

قاضي المدينة المنورة، المتهم في قضايا فساد، أحاط سلطات التحقيق بأنه كان يمرر المعاملات ويسهّلها لأنه كان مسحورًا من قبل المتهم الهارب، وأنه لا يزال يعالج بالرقية الشرعية، أكاد أجزم أنك إما أنك ستستلقي على قفاك ضحكًا، أو أنك ستصرخ لحالنا المضحك المزري، حيث أعقلنا والمؤتمن على إنصافنا يقول أخطأت لأنني كنت مسحورًا. طيب إذا ما ودّك تضحك استند على أقرب جدار، وتنفّس بعمق!

يبدو أن قطار الدمام العريق جدًا، أصابته الغيرة من سمعة قطار المشاعر، والأصداء التي حققها حتى أصبح فاكهة الصحف كل صباح، فتدحرجت عربتان محملتان بالحصى وقتلتا خمسة عمّال، مما عطّل أربع رحلات في ذلك اليوم، وتم نقل الركاب الملغاة رحلاتهم في حافلات برّية بدلاً عن القطار الأسطوري، لا بد أنك أيها القارئ تقول في نفسك: «هذا وهو خط سكة حديد واحد، أجل لو كانت شبكة قطارات في بلد شبه قارة مثل بلدنا، كم ستكون الحوادث والوفيات؟ بصراحة مدري، بس ممكن الاستعانة بصديقي الجدار، لأن خبرته بالحوادث أكثر منّي؟».

طالب سعودي يدرس على حسابه الخاص في الفلبين، يتعرّض للدهس وينقل إلى العناية المركّزة، فاتورة علاجه تجاوزت 80 ألفاً في ثمانية أيام، وسفيرنا هناك يقول إنه لا يوجد لديه بند لمعالجة الرعايا، وأن هذه مسؤولية والده ومَن يهمه أمره! ولا بد أن لسان حالك يقول: يا سعادة السفير عالجه تحت بند استقبال ضيوف أو بند الحفلات والمناسبات، أو....! (أقول طيّب يا سعادة السفير لو ما عندك بند في السفارة، فيه جدران في الفلبين؟!)

تمخّض الجبل فولد تعميمًا، هكذا فعلت جمعية حقوق الإنسان وهي تطالب وزارة العدل بإصدار تعميم لمأذوني الأنكحة يطالب بإيقاف زواج من هنَّ دون الخامسة عشرة! لا بد أنك ستكلّم الجدار بجانبك: تعميم؟ سيضحك الجدار في وجهك: «احمد ربّك إنه يطلع تعميم بعد؟». ستجيب وأنت مذعور حين تحدّث الجدار: «ولكن يا جداري العزيز التعميم لا شيء، الحين قرارات وأنظمة يضرب بها عرض الحائط!». ثم تستدرك وقد تنبّهت أنك شتمت الجدار دون أن تدري: «آسف يا جداري العزيز ما كان قصدي!». فيضحك الجدار حتى يكاد أن يستلقي فوقك، وهو يقول: «يخرب بيتك ضحّكتني، أقول اسمع، لو ما عجبك التعميم صكّ راسك فيني!».

يقول مدير عام المصروفات بوزارة المالية إن صرف التعويضات للمستفيدين أو المنكوبين في العيص سيتم قبل عيد الأضحى، وإن المالية الآن تجري الترتيبات النهائية لإنزال البيانات على نظام مركز المعلومات بوزارة الداخلية للتأكد من صحّة الأسماء حتى يتسنى طبع الشيكات بدقة!؟ أموت أنا في الدقة! كل هذا الزمن وأنتم تتحرّون الدقة في أسمائهم؟ يا عم أعطوهم كاش، ولاّ اصرفوا لهم بالريال الفرانسي أو المجيدي، يا ناس خافوا الله في المنكوبين. هل سمعت معي كل هذا الصراخ؟ هذا ليس صوتك، ولا صوتي، إنه صوت صديقي وحبيبي: الجدار!

اعرف حقوقك أيها المواطن

المصدر: جريدة الوطن الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 22 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2782

أميرة كشغري

مفهوم الحقوق لدى المواطن لم يزل مقتصراً على "حقوق الإنسان" ولم يتعده إلى حقوق المواطن الشاملة بكل أبعادها المدنية الحديثة. وهذه الحقوق مكفولة كما هو موضح في الأنظمة السعودية (62 نظاماً(

لفت انتباهي خبر حقوقي طازج نشر على موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تدشينها لخدمة "جوال حقوق الإنسان" بالتعاون مع شركة فندا للاتصالات وذلك ضمن برنامج الجمعية الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين، إعمالاً لمبدأ "من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به". ويُتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوى والجمعية .وأياً كانت الخدمات التي ستقدمها الجمعية عبر هذه المبادرة وعن طريق هذه الشركة التي لم أسمع باسمها من قبل، فهي بكل تأكيد مقدمة لمساهمة إيجابية في نشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين ليتعرف كل فرد في المجتمع، رجلاً كان أو امرأة، على حقوقه التي كفلها له الشرع والنظام، كما أن هذه الخدمة ستسهل على المتظلمين أو مَنْ يرصد أي تجاوز أو تعدٍ على الحقوق التبليغ عنها من خلالها، مما يفعل آلية المتابعة والرصد، كما يقول الخبر.

وبالرغم من كون الثقافة الحقوقية ثقافة ناشئة في مجتمعنا، إلا أن التقدم النسبي في مجال الوعي بحقوق الإنسان والذي تحقق منذ تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2004 يعتبر أمراً مثيراً للاهتمام والتحليل من أجل البناء والاستمرارية والتطوير. فالجمعية قامت بجهد طيب أدى إلى تداول مفهوم "حقوق الإنسان" ليصبح مفردة صديقة في قاموسنا المجتمعي الحقوقي يهرع إليها كل من أحسّ بأنه مظلوم أو أن له حقاً مهدراً لم يستطع الحصول عليه. وهذا الانتشار المحمود للثقافة الحقوقية وضع بلا شك عبئاً كبيراً على الجمعية لسببين أولهما: كون الجمعية المؤسسة الرسمية الأولى التي تتعامل مع قضايا الحقوق؛ وثانيهما حداثة وعي المواطنين باختصاصات الجمعية بحيث أصبح يلجأ إليها حتى في الأمور التي ليست من اختصاصها إذ في الغالب لا يعلم المواطن أن الجمعية ليست سلطة تنفيذية وليست بديلاً عن القضاء ولا عن الأجهزة المعنية بتطبيق الأنظمة .

ولقد قامت الجمعية بتنفيذ العديد من الدراسات والبرامج التثقيفية من ندوات وورش عمل في مختلف مناطق المملكة. وفي خطوة جريئة قامت الجمعية أيضاً بإصدار عدة كتيبات صغيرة خاصة بحقوق الإنسان في سلسلة "اعرف حقوقك" باللغتين العربية والإنجليزية منها "حقوق السجناء والسجينات وواجباتهم"، "حقوق المتهم"، "حقوق الطفل في الإسلام"، "حقوق المعاق" "اتفاقية حقوق الطفل"، "حملة أنا بشر" و"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ."

إلا أن الملاحظ أن مفهوم الحقوق لدى المواطن لم يزل مقتصراً على "حقوق الإنسان" ولم يتعده إلى حقوق المواطن الشاملة بكل أبعادها السياسية المدنية الحديثة. وهذه الحقوق مكفولة كما هو موضح في الأنظمة السعودية (62 نظاماً(، بالإضافة إلى مشاريع الأنظمة الجديدة المقترحة من قبل الجمعية مثل حقوق المتقاعدين وحقوق السعودية المتزوجة من أجنبي وغيرها، والتي نأمل أن تأخذ مسارها سريعاً في مجلس الشورى تمهيداً لإصدارها رسمياً ومن ثم تفعيلها. إن تعريف المواطن ورفع وعيه بالحقوق المدنية المكفولة له من قبل الأنظمة هو الخطوة الأولى التي يجب الوصول إليها من خلال زيادة التعاون بين الفرد والأجهزة الحكومية وغير الحكومية خارج إطار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. إذ إن الجمعية ليست الجهة الوحيدة التي تقع عليها مسؤولية حماية الحقوق والمطالبة بها فكل جهاز حكومي وكل مؤسسة خاصة مطالبة أيضاً بأن تحمي حقوق موظفيها والمتعاملين معها. وكما أن للمواطن حقوقا فإن عليه واجبات من ضمنها مسؤوليته في إبداء رأيه وإيصال صوته للجهات المختصة، وهذا لا يمارس واقعاً إلا إذا عرف المواطن حقوقه من خلال تعرفه على

الأنظمة المعمول بها في مجتمعه. إن أحد أبرز الصعوبات أمام المواطن هي حداثة الوعي الحقوقي وضعف الاهتمام بالتعرف على تلك الحقوق، ومن ثم تردده في المطالبة بها ومن ثم استمرار أنماط الشكوى السلبية التي تنتهي إما إلى الشعور بالإحباط وخيبة الأمل أو إلى الغضب المكبوت والانعزال عن المجتمع. لنضرب مثالاً بسيطاً واقعياً لحق المواطن الغائب أو المغيب، فكم منا يعرف أن له الحق في إبداء رأيه وإيصال صوته من خلال المجالس البلدية في منطقته. الفقرة)ل) من المادة الخامسة في اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية تنص على أن من مهام المجلس البلدي أن "يدرس الشكاوى والملاحظات والاقتراحات التي ترد إليه من المواطنين، وله أن يعقد لقاءات دورية أو ورش عمل معهم كل أربعة أشهر"، فكم هي نسبة الملاحظات والاقتراحات التي ترد إلى المجلس وكم لقاء دوريا أو ورشة عمل عقدها المجلس مع المواطنين (رجالا ونساء) حيث لم تحدد اللائحة جنس المواطن.

وما هذا إلا مثال على مجال لضياع الحقوق بسبب حداثة وعي المواطن بها أولاً وتجاهل المسؤولين عن التعريف بها. إن الهدف من هذه المؤسسات المدنية والحكومية هو خدمة وحفظ حقوق جميع فئات المجتمع من المواطنين والمقيمين في الأمن والتعليم والعمل والصحة وغيرها من المجالات الحياتية، شاملة حقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل. ولا يمكن لأفراد المجتمع الحصول على هذه الحقوق إلا بتعرفهم عليها أولاً وهذه هي مسؤوليتهم هم قبل غيرهم .

إن معرفة المواطنين بحقوقهم المدنية هو الخطوة الأولى نحو مجتمع متفاعل قادر على السير بعملية الإصلاح والتنمية الشاملة قدماً نحو حل المشاكل، أو على أقل تقدير، المساهمة في حلها، وتعميق الوعي الاجتماعي والانتماء الوطني وفتح ميادين جديدة للخدمات والأنشطة وتعزيز مفهوم المشاركة الشعبية في صنع القرار وخلق آلية للرقابة والضبط لعمل الحكومة وهيئاتها. فإلى المزيد من الحقوق المدنية والإنسانية في مجتمعنا وإلى المزيد من الوعي بهذه الحقوق .

أين نودع هذه العورات ؟

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194827

هالة الدوسري

قضية «سمر بدوي» الشابة والأم المسجونة بلا حكم قضائي، ليست مجرد قضية عنف أسري تنتظر انفراجة ما من قمة الدولة، هي ليست فقط مجرد سيدة اختار قاضٍ ما أن يضعها في خيار ما بين السجن وبين العودة لوالدها المعنّف، هي قضية تبرز لنا ما أبرزته من قبل قضية الطبيبة الأربعينية المقيمة منذ خمسة أعوام في دار الحماية بالمدينة المنورة بلا خيار أيضاً هرباً من والدها وعضله، كل هؤلاء النساء علامة على ظاهرة خطرة في مجتمعنا، ماذا يحدث إن قررت المرأة الانفراد بدخلها أو بحياتها في أمن أو اختيار زوجها، أو الاعتراض على ولي أمرها في حال إجبارها على الانصياع لمصلحته ضد مصلحتها؟

تكشف لنا هذه القضايا عوراتنا المؤلمة التي نتجاهلها بتبريرات عدة غير عقلانية... مثل كون هذه الحالات شذوذاً وليست قاعدة، أو أننا نعود إلى توجيه الدين ولو كان تفسيره هنا يدعم مصالح كل المعنيين في ما عدا المرأة، أو أننا نتجنب هدم نواة المجتمع «الأسرة»، وكل ما لا يقبله في هذا العصر منطق ولا مصلحة، بينما نتجنب مواجهة هذه المشكلات جميعاً بالحل المنطقي الأيسر والأكثر تفضيلاً للمصلحة الخاصة والعامة، بأن نعتبر المرأة إنساناً مساوياً للذكر في حقوقها وواجباتها، ما يفرض هنا أن نمنحها حق الأهلية الذاتية لاختيار مصلحتها أسوة بالتوجيه الربّاني والإنساني العادل.

في تقرير «قاصرات مدى الحياة» الصادر عن منظمة حقوق الإنسان تبرز آثار تعاملات مختلف أجهزة الدولة مع النساء، في تعامل المؤسسة الدينية مع المرأة مثلاً «ربما ليس من المدهش أنه في غالبية الحسابات، إذا وجب المفاضلة بين حق المرأة وحق الآخرين، يطالب أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء دائماً بأن تتحمل المرأة عبء خسارة الحق.« وفي التعاطي مع حالات العنف المنزلي فيورد التقرير الآتي «إن فرض ولاية الرجل على المرأة تجعل من شبه المستحيل على ضحايا العنف المنزلي السعي بشكل مستقل إلى الحصول على الحماية أو التعويض القانوني. وكثيراً ما تطلب الشرطة من النساء والفتيات الحصول على إذن أولي الأمر قبل التقدم بشكوى جنائية، حتى لو كانت الشكوى ضد ولي الأمر.

غياب تشريع محدد يُجرم كل أشكال العنف الأسري وشبه استحالة إلغاء الولاية الممنوحة للأقارب الذين يسيئون إلى المرأة يمكن أن تتسبب في خوض النساء والأطفال حياة من العنف. وطبقاً لمحامية تعمل مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (منظمة حقوق الإنسان الوحيدة شبه المستقلة في البلاد)، فإن إلغاء ولاية الأب، حتى لو كان مسيئاً، هي إحدى أصعب القضايا التي يمكن توليها، ولا تتعدى نسبة النجاح فيها 1 إلى 2 في المئة.

غياب الأهلية القانونية الكاملة يؤثر على المطلقات والأرامل على وجه الخصوص، والكثيرات منهن يجدن الحياة في السعودية صعبة من دون وجود ولي أمر مستعد وقادر على الذهاب إلى المكاتب الحكومية بالنيابة عنهن، وقالت امرأة لـ «هيومن رايتس ووتش» :«أحتاج لولي أمر في كل شيء، والفقر يصعب من هذا الوضع. فالنساء يضعن في غياب ولي الأمر، حياتهن كلها تتوقف، لا يمكن لأي امرأة فعل أي شيء». وقالت امرأة أخرى لـ» هيومن رايتس ووتش»: «إن أمها قررت الزواج ثانية بسبب المشكلات الناجمة عن غياب ولي الأمر». وقالت: «اضطرت للزواج لكي تنجز ما تريد إنجازه»، وقالت لي: «بعت جسدي كي أتمكن من إتمام معاملاتي الإدارية، لقد أضررت بسمعتي وكرامتي، لكنني تمكنت من تصريف أموري»... ورأيت كم عانت أمي من الولاية، لا يمكننا اتخاذ خطوة واحدة من دون موافقة ولي الأمر.« نظام الولاية بالضرورة يتطلب وجود تبعات قانونية وصحية واجتماعية على النساء هنا، واضعو النظام لم يتعاملوا بوضوح مع مثل هذه التبعات وإمكان حدوث الضرر للنساء بسببه، تعطلت أمور مهمة مثل اعتبار المرأة أهلاً للتقاضي ومباشرة مصالحها والحصول على عمل يمنع عنها عضل الرجال واستغلالهم لها وقيامها على تربية أطفالها باستقلال وبكرامة كمواطنة كاملة الأهلية تم تعطيلها بالحاجة للذكر، إن كان نظام الولاية مقبولاً تاريخياً لتحقيق أمن ورعاية النساء

بسبب حبسهن في المنازل، وسعي الرجال عليهن وعزلهن عن الحياة العامة، فهو لا يخدم المرأة اليوم وهي قادرة ومتعلمة وراشدة وتعيش في كنف دولة حديثة بها أنظمة أمن وقضاء وأجهزة مدنية يفترض أنها تقوم على خدمة المواطنين والمواطنات كافة بلا تمييز.

تزداد مشكلة نظام الولاية تعقيداً لصعوبة نزع الولاية عن الراشدات لتعطل مصالحهن في القضاء وأجهزة الدولة التي لا تعترف باستقلال النساء قانونياً ولا اجتماعياً حتى مع العضل والعنف، وبالتالي تصبح المرأة المواطنة هنا قاصراً بالفعل مدى الحياة، وإن كانت قادرة وراشدة، وإن كان وليّها الذكر غير قادر ولا عدل.

إصلاح الخلل في القضاء وكتابة أنظمة وأحكام واضحة للتقاضي والحقوق لن يحل مشكلة المرأة القاصر هنا في شيء، مادام لم يتم اعتبار استقلاليتها القانونية والتشريعية، لأنها لا تزال تعاني من الحياة في وضع تبعية لا يمكن تجنب الأذى فيه سوى بافتراض عدالة الولي، تصبح أموراً مثل التقاضي وبرامج الحماية الاجتماعية التي اقتصرت على توفير سجن بديل للنساء المتضررات عن سجونهن الأبدية، حلولاً غير مقبولة ولا فعالة، لن توقف سيل القضايا التي تهز المجتمع هنا من وقت لآخر، بل قد تدفع النساء إلى سلوك المحظور نفسه الذي تحاول حمايته مثل تلك الأنظمة الواهية هرباً من حياة فيها استغلال واضح وإهدار لآدميتهن بلا رقيب، الحل الأكثر منطقية وعدالة هو منح الأهلية الذاتية الكاملة لنصف المجتمع هنا وإلغاء نظام الولاية المقيّد لحقوقهن... من المؤسف بالفعل أننا لا نزال هنا ندور ونبحث كما العصور الوسطى الظلامية حول السؤال نفسه: «هل المرأة إنسان»؟

حقوق الإنسان بين العضل وانتهاك الصغيرات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 3416
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101024/Con20101024379454.htm

أسماء المحمد

بين العضل وتزويج الصغيرات وبيروقراطية وضعف وهشاشة مواقف منظمات حقوق الإنسان والنظر إلى ما يتقاطع وبحدة مع ثنائيات «قوامة الرجل وأهلية المرأة»، على أنه بشكله الحالي المزري «مقبول»، نحتاج وقفة لأن بعض المواقف والقضايا مخزية وصمتنا عليها يشوهنا ويجرح إنسانيتنا.

لولا شراكة الصحافة الورقية «زوايا كتاب الرأي» تحديدا مع حراك العالم الافتراضي لما انتزعت كلمة «سنعيد النظر في قضية سمر بدوي». ولما «عطست أخيرا» جمعية حقوق الإنسان بمكة تكليفا للقسم النسائي لزيارة سجن بريمان بجدة للإطلاع على أوضاعها وإعداد تقرير عن قضيتها التي تفجرت لكونها «معضولة» وانتهى بها الأمر في غياهب السجن متهمة بالعقوق!.

من جهة أخرى يجب أن نتوقف أمام (هيئة) حقوق الإنسان التي قدمت معلومة أن زواج القاصرات (لا يمثل ظاهرة)، وفقا لتصريح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين والذي قال: (حالات زواج القاصرات لم ترق حتى الآن إلى مستوى الظاهرة، وهي قليلة ولا توجد نسبة محددة)، ألا تعد هذه الكلمات مهددة للمصداقية بين كلمتي قليلة ولا توجد نسبة، نلمح الجهل بالعدد الحقيقي للقاصرات المتزوجات، إذا كنا بدون إحصائية ولا بحوث بأي حق نقلل من حجم الظاهرة!!!. لم يتردد في قولها رغم ما تتعرض له (طفلات قاصرات جرمت دول العالم زواجهن في سنين النمو والبراءة وحدد سن للرشد يعد خطا أحمر) في الوقت الذي نستمر في بحث سن البلوغ والرشد ونعيش حالة إنكار مزرية!.

فلاشات

• والسؤال: ما الظاهرة؟!..، إنها ما طفا على السطح وسطع كالشمس في كبد النهار على مستوى زواج الصغيرات، حتى لو كانت حالة واحدة وليست حالات متناثرة قتلناها مناقشة فيما يكابدن تعرضهن للاغتصاب تحت غطاء الشرعية وبزعم أن من (تحيض) مناسبة للزواج، هذه المؤسسة التي أصبحت مطيتهم ولا تطيقها الكبيرات الراشدات ويفشل بعضهن في إدارتها!.

• يتذكرون مفهوم (البلوغ) عند رغبة الأخذ منها وانتهاكها ويفقدون ذاكرتهم ويختلفون عند تذكر (والتباحث) في سن الرشد أثناء التطرق لحقوقها!.. وهل اغتصاب طفلة واحدة لا تقشعر له الأبدان، هل يغير رأي شخص من حقيقة أنها طفلة وقاصر وتغتصب، هذه حقيقة شمسها لا تنفى بالتحقير والتقليل من حجم (الظاهرة).. حبا في الله (قولوا خيرا)!.

• من جانب آخر نشيد بتفاعل رئيس المحكمة الجزئية بمكة الشيخ عبد الله العثيم والذي أوضح لصحيفة «الوطن» أنه بصدد بث تقرير للرد حول حيثيات حكمه في قضية سمر بدوي وعلى ما أسماه بافتراءات (السجينة القابعة في سجن بريمان من ستة أشهر)، نعم نسعى لمعرفة ماذا يحدث خاصة وأن كمية مهولة من الوثائق مرفقة مع ملف القضية ولا يعقل أن تستمر التداعيات بدون فهم، وحسم.

المواطن وحقوق الإنسان .. من ضيع الآخر؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101027/Con20101027380114.htm

محمد الصالحي

يقولون إن جمعية حقوق الإنسان بدأت قبل أيام في مجاورة الناس عن قرب وتوعيتهم بحقوقهم عبر رسائل الجوال، ويقولون إنها بادرت بذلك حتى تتفاعل أكثر مع قضايا الناس وتدافع عنهم وتنبه كل غافل عن حقه ليأتي إليها عملا بمبدأ: من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به. والجمعية هنا تريد من كل أنثى وذكر وصغير وكبير أن يتزاحموا على بابها إن هم ظلموا وسلبت منهم حقوقهم، ولكن: هل تستطيع فعلا أن تطيب خاطرهم؟ أم إنها سترد على كل شكوى جديدة بالعبارة الحقوقية السعودية المستحدثة: «انتظر حتى تتحول إلى ظاهرة عامة بين المواطنين وسنتحرك حينئذ» ؟..

فرحنا كثيرا في العام الماضي حين أعلنت المؤسستان الحقوقيتان في البلاد عن رغبتهما في مكافحة الجهل المركب في (بعض الأدمغة) وأعلنتا وقتها عن قرب انطلاق مشروع تثقيفي وتوعوي يبدأ من المدارس إلى المساجد والجامعات ويدخل عنوة إلى المنازل ليعرف كل مواطن حقه وما عليه من حق، ولكن قراءة سريعة لقضايا حقوقية معدودة باشرتها المؤسستان خلال الأعوام الماضية وهذا العام بالتحديد كشفت للمجتمع أنهما عاجزتان عن ممارسة دور فعلي لحلها، بل اقتصرت ردة الفعل في كثير من القضايا على بيان صحافي وزع على وسائل الإعلام تقولان فيه: «إنهما هنا .. موجودتان على الساحة» ثم .. لا شيء .

إذا كانت هيئة حقوق الإنسان وجمعيته، لم تستطيعا أن تفيا بالتزاماتهما تجاه (بعض) من عرف حقوقه واتجه إليهما ليطلبهما له سندا، فكيف لها أن تتحرك لمساندة (مجتمع كامل) إذا بدأ من الغد يستيقظ ويلتفت إلى ما سلب منه وظلم فيه، ثم تنجح في إرضائه ؟.. قراءة بسيطة وتحليل أبسط يقولان: إنها بداية سقوط الثقة التي منحها المواطن لهما، وستكشف الأيام المقبلة إنهما تورطتا حتى الكراسي العليا في ذلك، فعصر الكلام قد ولى.

حقوق الإنسان تواجه زواج القاصرات بـ"لا تمثل ظاهرة

المصدر: جريدة الوطن الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25857&CategoryID=3

الخرج :معيض الرفدي 2010-10-21 3:19 AM

لم يجد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد عبد المحسن آل حسين ردا يواجه به ما تتعرض له القاصرات من قهر إنساني، عند تزوجيهن بأشخاص في عمر آبائهن، سوى أن" حالات زواج القاصرات لم ترق حتى الآن إلى مستوى الظاهرة، وأنها حالات قليلة ولا توجد نسبة محددة". ولم يكن واضحاً ما إذا كانت تصريحات آل حسين تمثله وحده، أم تمثل موقف هيئة حقوق الإنسان التي تعهد رئيسها الدكتور بندر العيبان في تصريح سابق إلى " الوطن" بالعمل على التصدي لزواج القاصرات بما يكفل حماية الأطفال وحصولهم على الرعاية الأسرية الآمنة والمستقرة. وجاءت تصريحات العيبان في 6 أكتوبر الماضي تعليقا على ملف أطلقته "الوطن" وحوى قصصا مأساوية لفتيات قاصرات تم تزويجهن لمن يكبرهن، أما تصريحات آل حسين فجاءت إجابة عن أسئلة طرحتها "الوطن" على هامش زيارة الأخير لمهرجان الخرج "سياحة والتراث" أول من أمس. وعلى الرغم من أن "الحقوق لا تُجزأ" ووجود حالات وثقتها "الوطن" حول زواج القاصرات، ورغم اعترافه بأن "للقضية جوانب سلبية كثيرة" إلا أن نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أصر على أن "ما يثار هذه الأيام حول زواج القاصرات يجب أن يتضمن أنها حالات قليلة ولا توجد نسبة محددة ولم تبلغ مستوى الظاهرة". وزاد آل حسين أن هيئة حقوق الإنسان "تتمهل فيما يصلها في هذا الشأن، وتتعرف على وجهتي النظر من الطرفين، ثم تعكف على دراستها قبل أن تعطي رأيها بناء على ما لديها من صلاحيات ومهام."

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان يزور مهرجان (الخرج سياحة وتراث)

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 13895
http://www.al-jazirah.com/20101021/ln76.htm

الخرج - مسفر القحطاني
قام معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين بزيارة إلى مهرجان الخرج سياحة وتراث وكان في استقباله نائب رئيس لجنة التنمية السياحية ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الخرج الأستاذ رشيد بن محمد الخرجي وأمين عام الغرفة المكلف الأستاذ عبدالعزيز الخرجي وقد تجول الدكتور الحسين بمعرض مجموعة الخرج للتصوير الضوئي واطلع على مرافق قصر الملك عبدالعزيز تجول في القرية الشعبية وزار مقر اللجنة الإعلامية مبدياً إعجابه الشديد بما شاهده من فعاليات بالمهرجان وقال نائب رئيس هيئة حقوق الانسان إن المهرجان هو مكان تنزه طبيعي للعودة للماضي الجميل وكانت وقفاتي الفكرية غنية وقدرتي علي الاستذكار لوقائع التاريخ المجيد لهذه الدولة المباركة وما قام به المؤسس الملك عبدالعزيز رحمة الله عمل عظيم والمنقذ لهذه الأمة.. وشكر الدكتور الحسين الغرفة التجارية والصناعية بالخرج على ما بذلوه من جهد لإنجاح المهرجان هذا وقد رافق نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في هذه الزيارة الدكتور عبدالرحمن الخضيري وكيل جامعة الخرج والدكتور عبدالرحمن الرفدي رئيس المجلس البلدي بالخرج والدكتور فرحان الجعيدي عميد كلية العلوم والدراسات الإنسانية.

رسالة الأمير سلطان نموذج يستحقه كل متقاعد .. قائد القوات الجوية سابقاً الفريق عبد العزيز هنيدي لـعكاظ :

أفقت من غيبوبة وأخطائي العسكرية اجتهاد وحسن نية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 3414
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101022/Con20101022379046.htm

حوار: بدر الغانمي

عصامية الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز محمد هنيدي لاتحتاج إلى بحث. فالرجل الذي يحمل على كاهله اليوم تحقيق أحلام أكثر من 650 ألف متقاعد على مستوى المملكة، كتاب مفتوح وشجرة تجارب نمت وترعرعت على مدى خمسة عقود في القوات الجوية الملكية السعودية التي دخلها فقيرا عاريا لايحمل أي مؤهل، وخرج منها على رأس الهرم وقد ترك وراءه بصمة وملمحا وحكاية وسن فيها سننا حسنة لاتعد ولا تحصى. قال بأن سعادته بالإحالة إلى التقاعد أشبه بمن فاق من غيبوبة طويلة، وأوضح بأنه تعرض للإحراج الشديد على مدى سنوات بسبب الواسطة والمجاملات، ورفض بشدة التصريح عن أخطائه التي صدرت عن اجتهاد وحسن نية منه ولو وصل الأمر إلى التأديب باليد.

وصف تزايد حوادث طائرات التدريب العسكري في المملكة بالعادية والضريبة المتوقعة لأساليب الحرب الحقيقية التي تتبعها القوات الجوية. هنيدي الذي يرأس اليوم جمعية المتقاعدين السعوديين أكد قرب تحويلها إلى هيئة مستقلة، وكشف عن نية الهيئة الجديدة اصطياد المباني الحكومية المهجورة، وإعادة استثمارها كأوقاف في جميع مدن المملكة. حوار سبعيني المواقف والأحداث والرؤى بدأه (أبو عمر) بتفاصيل طفولة الشتات بين المدينة المنورة ونجران وبيشة وسراة عبيدة والظهران قائلا:

في مسيرة حياتي أحداث وأقدار كنت مسيرا فيها أكثر مني مخيرا. فولادتي في نجران ارتبطت بعمل والدي في «الشنطة الملكية» مع الملك عبدالعزيز وهو مايطلق عليه الآن الديوان الملكي. أما نشأتي في بيشة فارتبطت بزواجه من والدتي القحطانية في سراة عبيدة حين تعرف في سوق أبها على التاجر (سعيد أبو زحلة) فزوجه بشقيقته، وهكذا درست في بيشة من الصف الثالث إلى الخامس الابتدائي في قرية اسمها البحار، ثم قرر والدي أن أذهب إلى أعمامي في المدينة المنورة فكانت المرة الأولى التي ألتقي فيها بأهل والدي منذ ولادتي. جئتهم من عسير بلهجة أغلب مخارجها بالشين لكن ذلك لم يمنع اندماجي معهم فعشت طفولة عادية كأي طفل من الأسر المتوسطة الحال بالمدينة المنورة.

نقطة التحول في حياتي جاءت تمشي على مهل من خلال الاستعراضات العسكرية التي كانت تتم لأمير منطقة المدينة المنورة بعد صلاة العيدين فكنت أندس بين الصفوف لمشاهدة الضباط وهم يستعرضون ببزاتهم العسكرية وسيوفهم اللامعة ويحيون أمير المنطقة في حركة عسكرية نشطة فتمنيت أن أكون واحدا منهم. شدتني أصوات الطائرات وهي تحلق في السماء فكنت أصعد مع أقراني إلى سطح المنزل لنراقب أي طائرة (داكوتا) وهي تغيب خلف الأفق ومعها أسبح في أحلامي الطفولية بأن أكون ضابطا طيارا في يوم ما.

عشت في رعاية عم والدي علي حمد الله (رحمه الله) الذي اعتبرني واحدا من أبنائه وتأثرت كثيرا بشخصيته، فقد كان صواما قواما لايترك فرضا من فروض الصلاة. مازلت أتذكر جديته في العمل واحترامه للجيران وإكرامه لضيوفه وقد أحسن معاملتي مثل بقية أولاده وبناته. فيما تولت عمتي (عزيزة) الاهتمام بي لوجود والدتي في أبها مع والدي. بداياتي لم تكن تنبئ بأحلام يمكن أن تتحقق إلى أبعد فضاءات الواقع، فقد درست حتى أكملت الابتدائية ثم ذهبت مع مجموعة من زملائي لاستكمال دراستنا المتوسطة والثانوية في الأحساء والتي كانت المنطقة الوحيدة التي تتمتع بهذه الميزة التعليمية. شاءت الأقدار أن نلتقي بعد وصولنا مباشرة بموظفين من أهل الحجاز في إدارة الجمارك فعرضوا علينا العمل مقابل

راتب شهري لكل منا قدره مائتان وعشرة ريالات فضة فوافقنا على الفور لأننا لانملك في جيوبنا مايسد جوعنا ويوفر لنا لقمة العيش طوال دراستنا.
كنت في الرابعة عشرة من عمري حينما بدأت منغصات الحياة تأتيني تباعا بخبر وصلني كوقع الصاعقة فقد تفككت أسرتي الصغيرة مبكرا بطلاق والدتي التي ظلت بعد ذلك وحيدة 11 سنة دون أن أراها بعد أن تقطعت بي السبل في العودة لانشغالي في التعليم مابين الظهران وجدة، فكانت الخطابات المتبادلة بيننا التي يحملها خالي المقيم معي في المنطقة الشرقية الوسيلة الوحيدة للاطمئنان. معادلة نفسية صعبة أشعلت روح التحدي في داخلي فقررت أن أعمل صباحا وأن أدرس ليلا فنلت شهادة الكفاءة الليلية ثم قررت الذهاب إلى جدة بعد أن شغرت وظيفة (منوفيست) في مطار جدة فشاهدت الطائرات عن قرب واستعادت ذاكرتي معالم حلم الطفولة، وشاء القدر أن أتعرف بشخص يعمل في الأرصاد الجوية بمطار جدة فأرشدني إلى مدرسة سلاح الطيران. ذهبت إلى مدير المدرسة طالبا الالتحاق بها، فقال لي إجابة صادمة: نريد شابا صغيرا، وأنت شنبك كبير!!.. تذكرت في تلك اللحظة رفض والدي دخولي مجال الطيران لخوفه من إصابتي بمكروه. لم أجد مفرا من المجازفة بهذه الشعيرات التي تعبر عن الرجولة واجتهدت في تربيتها، فحلقت شنبي مع أنه أمر معيب في ذلك الوقت. ذهبت للمدير في اليوم التالي، فلما شاهدني بالوضع الجديد ضحك، وقال لي: نقصت أربع سنوات من عمرك وتم قبولي على الفور.. ثم أرسلوني إلى الظهران لدراسة اللغة الإنجليزية والرياضيات في البعثة الأمريكية، فلما انتهت تلك السنة عدت إلى مدرسة سلاح الطيران لإكمال السنتين الباقيتين وتخرجت في الواحدة والعشرين من عمري ملازما طيارا. حفل تخرجنا حضره الأمير فهد بن سعود بن عبد العزيز (رحمه الله) وزير الدفاع والطيران والمفتش العام سابقا.
ولك أن تتخيل ـ العبد لله ـ ورأسه بين النجوم. تلك اللحظة مازالت حاضرة في ذاكرتي بكل تفاصيلها. تناسيت كل سنوات المعاناة ولم تكن الأرض تسع فرحتي، خرجت مع زملائي من المبنى وكأننا قادمون من كوكب آخر. كنا نتلفت من حولنا مزهوين بالأعين التي تتبعنا في كل مكان. بعض زملائي من فرط نشوتهم ذهبوا إلى مكة المكرمة فأدوا العمرة بالبذلة الرسمية. من الطريف أنني إلى تلك اللحظة لم أتعلم قيادة السيارة بعد ومكثت على ذلك فترة طويلة. تم تعييني مدرب طيارين في الظهران على وظيفة ضابط تدريب لمدة ثلاث سنوات. وكانت أعلى رتبة موجودة هي رتبة مقدم أو «أوزباشي» ويتولاها قائد سلاح الطيران أسعد زياد في تلك الفترة. تقلبت على جمر نار الصبر والمثابرة وتطوير الذات من خلال الدراسة والممارسة، وتدرجت في الرتب العسكرية والمراكز الإدارية إلى إن أصبحت قائدا للقوات الجوية بعد أربعة عقود نتيجة الانضباط وحسن التربية وإدارة الوقت. ظللت طيلة هذه السنوات مسؤولا أمام الله حازما مع الجميع في تطبيق النظام لأن هذه طبيعة العمل العسكري، إلى أن تقاعدت فشعرت من اليوم الأول كأنني أفقت من غيبوبة طويلة.
• هناك من يرى أنك تجاوزت الحد المسموح به في تطبيق النظام لدرجة الخطأ؟
ـ إن حدثت أخطاء من قبلي فلست مستعدا للتصريح بها، لكنها نتاج اجتهاد واستشارة خصوصا القرارات التي تترك أثارا على أشخاص آخرين أو على سمعة المملكة أو سمعة القوات الجوية، وقد يحدث الخطأ أحيانا لكنه يظل غير مقصود ونيتي دائما طيبة.
• الشدة العسكرية التي اشتهرت بها، هل تعني أنك بلا عاطفة أولحظات ضعف؟
ـ لا، طبعا فأنا إنسان عاطفي جدا وبكاء وتهزني المواقف المؤثرة.
• لماذا رفضوا مشاركتك في حرب الوديعة؟
ـ فعلا كان بودي ذلك، خصوصا أنني شاركت في ساعات طيران كثيرة جدا مع أنني وقتها كنت أقوم بأعمال إدارية في كلية الملك فيصل الجوية وكنت أطير بالطائرات النفاثة (البي اس سي) و(67) ذات التدريب المتقدم في الكلية من أجل ذلك فقيل لي إن وجودي في مجال تدريب الطلبة وتوجيههم والأمور التربوية العسكرية من باب (من جهز غازيا فقد غزا) فاقتنعت وبقيت في الكلية.
• حياتك في الإدارة هل أثرت على قدرتك كطيار؟
ـ في اعتقادي أن من يدخل مجال الطيران ويستطيع أن ينتصر على نفسه فيكبت شهواته وينام ساعات كافية ويأكل دون أن يشبع ويحرص على أن يكون في موعد الرحلة بكامل صحته يستطيع أن يمارس قدرته كطيار وهذا ماحرصت عليه طيلة سنوات عملي الإداري.
• إلى أي مدى عانيت من موضوع القبول بالواسطة في الطيران العسكري وتأثير ذلك على المستوى العام للطيارين؟
ـ بكل أمانة، حدثت إحراجات كثيرة بسبب هذا الموضوع ولكن الأمير سلطان منع مثل هذا الأمر قبل 18 سنة تقريبا بسبب حادثة دخول طالب بتقدير مقبول إلى الكلية، وأصبح القبول حاليا عن طريق الحاسب الآلي الذي يعطي الأفضلية لمن يستحق.
• ماهو تفسيرك لحوادث طائرات التدريب في الفترة الأخيرة؟

ـ ليس بالضرورة أن تنشأ حوادث الطيران بسبب ضعف في التدريب ومشاكل في الصيانة وقطع الغيار، فأحيانا يكون السبب هو الطيران التكتيكي الشبيه بالطيران الحقيقي كأنك في معركة جوية فيعرضون أنفسهم والطائرة لمواقف صعبة جدا، ويمكن أن يكون لديك طائرات وليس عندك حوادث لأنك لاتعرض الطيار للتكتيكات العنيفة جدا التي تجعله قادرا على التعامل مع مختلف المواقف والظروف، ونستطيع أن نقول إنه يتم فقدان خمس طائرات في مثل هذه الحوادث كل عشرة آلاف ساعة طيران في الدول الصناعية لأن المشكلة أن 86 في المائة من الأخطاء من الطيار نفسه، والباقي إما بسبب ضعف في قطع المحرك أونتاج الظروف الجوية.

• هل تشير العقوبات القاسية التي تطبق بحق الطيارين إلى تنامي ظاهرة الأخطاء الفردية؟

ـ سقوط الطائرات العسكرية يخضع لتحقيق معقد ولجان وكشف بالأشعة ويتم عمل سياج حول موقع سقوط أي طائرة لوجود مواد كيماوية تضر بالحيوان والإنسان إن تعرض لها. والعقوبات مرتبطة بكل حالة على حدة، مثلا القفز من طائرة يفترض أن يهبط بها وسقوطها في منطقة شبه آهلة، أوقيامه بحركة قريبة من أسطح الناس على سرعة عالية إلى آخره فهنا يحقق معه ويحال إلى إدارة التفتيش المركزي ويتخذ الإجراء المناسب بحيث تسحب منه علاوة الطيران ويوقف عن الطيران لفترة معينة حسب الضرر، أو أن يؤخر في الترقية، أو أن يؤخذ منه جناح الطيران لفترة معينة. وقد تغيرت الظروف حاليا فأصبح الطيران تكتيكيا والتقنية تسهل على الطيار وليس العكس.

• أين تضع الطيار السعودي مقارنة بدول الجوار؟

ـ نحن نستخدم التكتيك الغربي بالمقارنة ببعض الدول التي مازالت تستخدم تكتيك المعسكر الشرقي مثل روسيا والصين، والفارق بين الاثنين أن تكتيك الغربيين أفضل من ناحية قوة صناعة الطائرة والاهتمام براحة الطيار مثل التكييف وتوفير البديل الاحتياطي للقطع التالفة ووسائل السلامة والقدرة على القفز من الطائرة إذا حدث مالا يحمد عقباه ووجود أسلحة ذكية، وهذه تعطي الطيار ثقة في النفس على عكس طائرات المعسكر الشرقي التي تركز على حمولة الأسلحة وتهمل الطيار.

• هل أوجدنا حلولا للتكلفة العالية لقطع الغيار المستوردة؟

ـ قبل ستة أو سبعة أشهر أقيم معرض كبير في معرض الصناعات الوطنية في الرياض، وعرضت فيه أكثر من 10.000 قطعة طيران ووجدت القوات المسلحة أنه يمكن تصنيع هذه القطع محليا بنفس الجودة أو أحسن وبسعر لايصل إلى ربع قيمة ماكنا نستورده، وفي نفس الوقت يتم تشغيل مصانعنا، ويتيح الفرصة للمتقاعدين الفنيين للعمل، وما أتمناه أن يكون هناك تعاون بين دول الخليج في هذا المجال بحيث نبدأ بالأسهل دائما.

• على أي أساس شككت في قدرة القاعدة على تنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

ـ ماقرأته من تحليلات للكاتب الفرنسي تيري ميسان وما سمعته من أشخاص ذوي اطلاع بهذا الخبث من الأحداث، كما حدث من قتل لقاتل جون كينيدي لتضيع القضية، وهناك الكثير من الدول تحيك الحيل وتفكر أنها حقيقية، وأنا أميل إلى أن القاعدة ولا الأفضل منها قدرة وإمكانيات وتخطيطا يتقن هذا العمل في دولة كبيرة كأمريكا تملك رادارات ونظما متطورة جدا تستطيع أن ترصد مركز الطائرة من مسافة 180 ميلا ثم تنفذ هذه الطيارات من زوايا معينة ومحددة إضافة إلى عدم ثبوت ماحدث في البنتاجون فمجمل هذه الوقائع ليست من فعل القاعدة، ولا أقول كلامي تبرئة ومساندة لهم بقدر ماهي حقيقة علمية استغلها بعض المنتسبين للقاعدة لتأكيد القدرة الذاتية للتنظيم أمام العالم، والغريب أن بعض الأمريكان يفهم هذا الكلام جيدا وبعضهم لايريد أن يفهم أصلا وهذه من الأسباب التي دعت الشعب الأمريكي ينتخب أوباما بعد أن فقد الثقة في الرؤساء التقليديين.

• ماهو المغزى الذي قصدته من تأليف كتاب إدارة الوقت؟

ـ من الأشياء التي تعلمتها في القوات الجوية حسن إدارة الوقت من خلال قيادة الطائرات التي لها وقت معين وينتهي وقودها فإن لم تتمكن من أداء مهمتك والعودة ومعك زيادة وقود تصل إلى نسبة 20 في المائة فقد يحدث مالا يحمد عقباه، فقد يحدث أن تجد المطار مغلقا فتضطر للذهاب إلى مطار احتياطي يبعد نصف ساعة مثلا، أو أن تكون محاصرا بعاصفة ترابية وأتذكر موقفا حدث معنا في تبوك عندما خرجت أربع طائرات من طراز اللايتننغ والتي نسميها بـ(شاربة الوقود) لاستقبال أحد الضيوف فواجهوا عاصفة ترابية في طريق العودة ولم يستطيعوا الهبوط في المطار فأحدهم ذهب إلى ارتفاع عال ثم نزل في الوجه، وآخر هبط على الطريق العام، وثالث قفز بالمظلة بعد أن أمن سقوط طائرته في منطقة غير مأهولة بالسكان وحدثت يومها ربكة غير طبيعية. فسوء إدارة الوقت تضع أي طيار في حرج وقد يقع بسببها في يد الأعداء، فأحببت أن أصدر هذا الكتاب من تجربة ذاتية تؤكد أن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.

• ما الذي أضافه تأسيسكم لمتحف صقر الجزيرة وفريق الاستعراض الجوي لقواتنا الجوية؟

ـ لاتتصور مدى اعتزازي بهذا المشروع الضخم الذي وقف وراءه ودعمه بقوة سمو سيدي الأمير سلطان ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام. هذا المتحف يجسد تاريخ الطيران في المملكة عبر مراحله المختلفة ويعد مرجعا لأبنائنا بما فيه من معروضات ومراجع ووثائق تمكنهم من التعرف على التطور التاريخي للقوات الجوية من خلال خمس مراحل بدأت بما قبل التأسيس وهي الواقعة بين عامي 1333 ـ 1344هـ، حيث قامت إحدى الطائرات الإنجليزية المائية بالتحليق فوق مدينة جدة وكانت تلك المرة الأولى التي يشاهد فيها سكان عروس البحر الأحمر الطائرات في سماء مدينتهم، وفي عام 1344 واجهت قوات الملك عبد العزيز الطائرات لأول مرة في رحلة كفاحها لتوحيد أرجاء الوطن، وذلك في معركة الطائف حينما قامت هذه الطائرات بطلعات استكشافية فوق مواقع الجيش السعودي، وبعد عام من ذلك التاريخ دخلت الطائرات المعركة أثناء حصار الملك عبدالعزيز لجدة، حيث أسقط جيش المؤسس أول طائرة كانت تقوم بعملية استطلاعية فيما انفجرت الثانية في السماء، وغنمت قواته ست طائرات وهي من نوع -9DH، واحدة منها كانت قابلة للإصلاح، ولذلك أمر الملك عبدالعزيز ببيعها وشراء طائرات بديلة عنها خصص البعض منها لتعليم الطيارين السعوديين علوم الطيران، واستخدم جلالته ـ رحمه الله ـ طائرتين من الطائرات التي غنمها ووضعهما أمام القشلة ليعلن للناس امتلاكه الطائرات الحربية مضاعفا بذلك هيبة قواته في نظر أعدائه. أما فريق الصقور السعوديين فحرصت على تأسيسه بعد موافقة الأمير سلطان لعدم وجود فريق استعراض جوي سعودي في تلك الفترة يشارك في المناسبات الرسمية، وقد وفقنا في وضع لبناته مع مجموعة من إخواني الطيارين، ويظل كلا العملين جهدا مشكورا ومباركا نتاج تضافر الجميع وليس جهدا من عبدالعزيز هنيدي فقط، وأدعو الله أن تكون من السنن الحسنة التي يكون لنا منها أوفر الأجر والحظ والنصيب.

• تلقيت رسالة لطيفة جدا من سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ عندما أحلت إلى التقاعد يتمنى الكثيرون أن يعمم أسلوبها ليكون نموذجا للتعامل مع كل المتقاعدين، فماهو مضمونها؟

ـ علاقتي مع سمو ولي العهد الأمين تمتد لأكثر من خمسة عقود ظل فيها بالنسبة لي ولمنسوبي القوات الجوية ومازال الأب والأخ والصديق فهو المخطط الاستراتيجي لكل تطوير حقيقي في القطاعات العسكرية خاصة وكافة القطاعات عامة، ولي مع سموه من المواقف والمناسبات مايملأ السمع والبصر، ولا أخفيك أن رسالة سموه التي جاءتني بخط يده الكريمة فاجأتني وأسعدتني، وأتمنى أن يتعامل كل رئيس مع مرؤوسيه المتقاعدين بنفس العاطفة الجياشة ودغدغة المشاعر وانتقاء المفردات بعناية التي حاصرتني بها أخلاق سموه الفاضلة، فقد كتب لي حفظه الله مهنئا بالتقاعد، وقال لي: لقد كنت ابنا وأصبحت أخا. ثم أوصاني بأن أكون على أهبة الاستعداد في حال استدعى الأمر إلى طلبي بعد تقاعدي، ثم أمر بتقليدي وسام الملك فيصل من الدرجة الممتازة في آخر يوم لي في الخدمة.

• الانتقادات مازالت تلاحقك من قبل المتقاعدين بأنك لم تقدم شيئا أكثر من حفلات وفلاشات وصور؟

ـ هذا كلام غير صحيح. نحن جئنا في الدورة الثانية بعد أن مهد الإخوة في الدورة الأولى الطريق خاصة فيما يتعلق بالأنظمة واللوائح، ويجب أن نتعامل مع الجمعية بصورة غير ربحية، ونحاول أن تكون أعمالنا مميزة ومتجددة ومتطورة، وأن يكون التقاعد مرحلة فكر وعطاء وليس نهاية لكل شيء، وفي آخر لقاء ناقشنا موضوعات مهمة على رأسها تحويل الجمعية إلى هيئة مستقلة ليكون لها ميزانية أكبر عبر موارد ثابتة تتناسب مع دورها ونقوم حاليا بالبحث عن بيت خبرة لتطوير نظام الجمعية وموادها الأساسية بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، إضافة إلى تغيير مسمى (المتقاعدين) إلى (الموفين خدماتهم) من الوفاء لمن أوفى خدمته تجاه وطنه ونفكر في طرح الموضوع من خلال مناقشة على موقع الجمعية، ومنح جوائز لمن يصمم شعارا مميزا ويختار اسما أكثر تميزا مما اخترناه حتى الآن، كما سنمنح كل متقاعد بطاقة شرف لتسهيل أموره في المستشفيات والدوائر الحكومية وغيرها.

• تقصد كبار المتقاعدين؟

ـ الجمعية ليست مخصصة لشريحة معينة وأبوابها مفتوحة لكل المتقاعدين دون استثناء في جميع أنحاء المملكة من مدنيين وعسكريين رجالا ونساء، بل حتى المتقاعدين من القطاع الخاص أيضا.

• كيف يمكن لجمعية غير ربحية أن تحقق أهدافها؟

ـ يصلنا دعم غير ثابت من وزارة الشؤون الاجتماعية بمعدل قدره مليون إلى مليون ونصف سنويا.

• يعني بالكاد يغطي المصاريف الإدارية؟

ـ لا تنس أن لدينا دخلا جيدا نجنيه من مهرجانات الأسر المنتجة والذي يصل إلى 2 مليون ريال أحيانا، زد على ذلك مايأتينا من بطاقات العضوية، حيث بلغ عدد الأعضاء أكثر من 15 ألف شخص من جميع أنحاء المملكة.

• هل تتقبلون أموال الزكاة؟

ـ نقبل أموال المنح، وإن كنا نسعى الآن لإيجاد أوقاف ثابتة ووجدنا دعما قويا من رئيس مجلس الشرف بالجمعية الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وكان لنا اجتماع مهم بشأن هذا الموضوع حضره

الأمير سعود الثنيان رئيس الهيئة الاستشارية في الجمعية ورئيس الهيئة الملكية في الجبيل وينبع ومعه مجموعة كبيرة من رجال الأعمال رؤساء مجالس بعض البنوك، وقد بدأنا مشروع الوقف بالاستفادة من مبنى إدارة الجوازات القديم في الأحساء بعد انتقالهم لمقرهم الجديد وحصلنا على موافقة الأمير نايف لاستثماره ونسعى لتصيد مثل هذه المباني لتكون استثمارات تدعم أعمال الجمعية.

• هذا كلام جميل ينفيه الواقع السيئ للتعامل مع المتقاعدين، ويكفي أن أشير إلى عدم وجود أي ميزة للمتقاعد في الخطوط السعودية مثلا، بل الأدهى من ذلك وأمر أن نسبة الفائدة على القروض المقدمة للمتقاعد من كافة البنوك تصل إلى 8 في المائة فيما لاتزيد النسبة على الموظفين عن 4 في المائة في أسوأ الأحوال، فكيف ستعالجون هذا الوضع؟

ـ سنتابع مثل هذه الأمور لاحقا ونحن من ضمن أهدافنا تنمية الثقافة الإنسانية للمجتمع تجاه المتقاعدين من خلال احترامهم وبرهم وتقديرهم ونذكرهم بالحديث النبوي الشريف «ليس منا من لايرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا».

• من الأكثر تضررا من فقدان الميزات الوظيفية المدنيين أم العسكريين؟

ـ الملاحظ أن العسكريين الأكثر تضررا من الإحالة إلى التقاعد من المدنيين خصوصا الضباط في مختلف المناطق والبعض منهم قد يصل حتى إلى رتبة عميد أو لواء أو فريق وليس لديه بيت من كثرة انشغاله لكون السكن يؤمن خلال الخدمة عن طريق المدن العسكرية، كما أنه يفقد العلاوات والبدلات ولا يبقى له إلا الراتب الأساسي إذا أكمل المدة، فيما الإخوة من المدنيين تتاح لهم الفرصة لمزاولة العمل التجاري وخلافه والفرصة لديهم أكبر للبحث عن أعمال ومصادر دخل أخرى.

• رفعتم بدراسة موسعة لزيادة رواتب المتقاعدين إلى مجلس الشورى، فماهي نتائجها المتوقعة؟

ـ طالبنا بإلغاء بند اقتطاع المبلغ المخصص لابن المتقاعد في حال التحاقه بوظيفة، والإبقاء عليه وتقسيمه على بقية الأبناء، كما طالبنا بإيجاد علاوة سنوية للمتقاعدين تختلف عن علاوة غلاء المعيشة التي تتم دراستها حاليا من قبل مجلس الشورى لأن المعاش التقاعدي لم يعد يفي باحتياجات المتقاعد وأسرته في هذا الوقت، خصوصا أن آخر نظام تقاعدي كان قد صدر منذ أكثر من 30 عاما، الأمر الذي يجعله يمثل حقبة قديمة من الزمن، ومازال هناك مجموعة من المتقاعدين يتسلمون رواتبهم وفق نظام التقاعد القديم الذي شهد تعديلات بسيطة، حيث إن المتقاعد قبل 20 عاما ممن كان على المرتبة التاسعة يمنحه النظام الجديد 10 آلاف ريال، في حين لا يتسلم وفق النظام القديم سوى 5 آلاف ريال، إضافة إلى مطالبتنا الجادة بتوفير تأمين صحي للمتقاعدين باعتبار معظمهم من كبار السن.

• بالنسبة للعسكريين. لماذا لم تطبقوا عليهم نظام قدامى المحاربين المعمول به في دول أخرى؟

ـ إدارة شؤون المحاربين القدامى أنشئت في الولايات المتحدة العام 1930 وارتقت إلى مستوى وزارة عام 1989 بتعهد الرئيس لينكولن برعاية من تحمل عبء المعركة ورعاية أرملته وولده اليتيم من خلال خدمة وتكريم الرجال والنساء من المحاربين القدامى في أمريكا. ولا أتذكر أن هذا الموضوع نوقش أو أن له حاجة في بلادنا، وإن كانت الفكرة جيدة إذا درست حسب عاداتنا وتقاليدنا، خصوصا أن لدينا لجنة لرعاية ذوي أسر شهداء الواجب التي أمر الأمير نايف بإنشائها وأعتقد أن تفعيل الفكرة يمكن أن يتم في مناسبة اليوم الوطني بحيث نضم لهم أسر الشهداء الطيارين الذين قضوا في التدريب والعمليات العسكرية ويصل عددهم إلى نحو المائة ونضيف عليهم الأشخاص الأحياء الذين قاتلوا في فلسطين أيضا فيكون اليوم الوطني يوم احتفاء وتذكر بجهود كل من خدموا الوطن.

• لماذا تراجعت عن حماسك لهيئة حقوق الإنسان؟

ـ دخلت حقوق الإنسان من باب الفزعة فكنت أراسل الهيئة عن طريق رئيسها السابق تركي السديري بخطابات وملاحظات واقتراحات فطلب مني تركي الانضمام إلى الهيئة فدخلت وتفرغت فيها وتوليت إدارة المنظمات والعلاقات الدولية، وحضرت ست جلسات في مجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف ومازلت على تواصل دائم معهم.

• اقترحت شكلا جديدا للاحتفاء باليوم الوطني. ماهي ملامحه؟

ـ أتمنى أن يشهد اليوم الوطني في قادم الأعوام استعراضات للقوات المسلحة مثل عرض المشاة والدبابات ووسائل الدفاع الجوي وعروض بهلوانية للصقور السعودية بالطائرات بدلا من تحويل اليوم الوطني لإجازة غير مفيدة بالنسبة للأسر ليكون يوما لاستعراض قوة الوطن بحيث يتم في هذا اليوم تكريم من خدموا الوطن من رجال وسيدات في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ليكون اليوم الوطني أيضا يوم تكريم للمخلصين والمبدعين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حملة العضل تطلب تدخل وزارة العدل ومجلس الشورى

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 العدد 6214
http://www.aleqt.com/23/10/2010/article_459511.html

نوير الشمري من الرياض

قالت أمل صالح، أكاديمية مؤسسة حملة "كفى عضلا" لـ "الاقتصادية": "إنها بعثت خطابا استنجاديا إلى مجلس الشورى ووزارة العدل؛ لإيجاد حل للآلاف من الفتيات". واستندت في حملتها إلى قرار هيئة كبار العلماء الذي أوصى بسجن العاضل حتى يزوّج موصيته أو نزع الولاية منه ومنحها للقاضي مباشرة وتزويج الفتيات دون تعريضهن للأذى المحتم في حال الرفع للقضاء. وأشارت إلى أن تجربتها الخاصة قادتها بعد أن منعها والدها من الزواج إلى دراسة مشكلة العضل والبحث عن حلول لها بعدما أثبتت لها الإحصائيات تفاقم المشكلة بين الفتيات اللواتي يمنعهن حياؤهن من الحديث او طلب العون .

وتبيَّن، أن نسبة العضل تتجاوز الأرقام المعلن عنها، سواء من المحاكم الشرعية أو هيئة حقوق الإنسان التي ذكرت أخيرا أن هناك 86 حالة بسبب عجز الفتاة المعضولة عن الذهاب إلى المحكمة والمطالبة بحقها في الزواج؛ خوفا من العقاب الجسدي، حيث وصل ــ على حد قولها ــ التهديد لبعض الحالات بالقتل، منوهة بأنه على مستوى أسرتها فقط هناك أكثر من 20 فتاة معضولة .

واعتبرت أن أسباب تفشي العضل في المملكة تعود إلى قلة الوازع الديني لدى بعض أولياء الأمور والتمسك بالعادات القديمة ومنع زواج البنات إلا من القبيلة نفسها أو العائلة، إضافة إلى الأسباب المادية للاستيلاء على راتب المرأة الموظفة أو التي تملك تجارة أو ميراثها، منوهة بأن هناك أسرا تعضل البنات للاستفادة منهن في أعمال المنزل ورعاية إخوانهن في حالة وفاة الأم، مؤكدة في الوقت ذاته أن بعض الأمهات يعضلن بناتهن، حيث لا يقتصر العضل على الرجال فقط، مشيرة إلى أن إحدى الحالات التي رصدتها الحملة فتاة وحيدة لأمها رفضت كل من تقدموا لها حتى تجاوزت الآن 35 عاما .

وذكرت، أن من بين الحالات التي رصدتها الحملة والدا سبعينيا يرفض تزويج بناته للاستفادة من الضمان الاجتماعي، في حين أن العضل في رأيها لا يقف عند غير المتعلمين، حيث بحجة عدم التكافؤ بالنسب والمكانة الاجتماعية رفض محام تزويج ثمان من أخواته، منهن ست غير شقيقات واللواتي بدورهن انتقلن للعيش مع خالهن في المنطقة الشرقية ورفعن قضية في المحكمة لنقل الولاية له وتمكن من الزواج، في حين أن أختيه الشقيقتين تجاوزتا سن الأربعين ولم تتزوجا إلى الآن .

ونوهت، إلى أن المغالاة في المهر وجه جديد للعضل، حيث إن هناك آباء يطلبون مهورا عالية تتجاوز 100 ألف ريال؛ ما ينفر الشباب من التقدم لبناتهم فيطوفهن قطار الزواج بسبب الطمع المادي .

واقترحت، تشكيل لجنة عاجلة تُعنى بحل مشكلات من عضلن ريثما يستحدث نظام رادع يضمن حقوقهن، مبينة أن الفتاة تعاني الأمرين إذا لجأت للقضاء للمطالبة بحقها نتيجة تعذيب الأسر لها، مستشهدة بما حدث مع إحدى الأكاديميات في جدة التي رفعت قضية على والدها بعدما عضلها، وما كان منه إلا أن ضربها وحبسها في البيت فألقت بنفسها من شباك المنزل فتكسرت .

وترى الأكاديمية السعودية ضرورة إيجاد لجان نسائية تراجع الإحصائيات السكانية وتبحث عن العوانس وتتواصل معهن بشكل شخصي للتعرف على أسباب تأخرهن عن الزواج بهدف تجنيب هؤلاء الفتيات الأزمات النفسية ولحمايتهن من تعسف ولي الأمر معهن .

واستطردت صاحبة حملة "كفى عضلا" بتأكيد ضرورة التدخل الفوري والمباشر من إمارات المناطق من خلال لجان الإصلاح الأسري في أي حالة يثبت أنها معضولة او ترفع قضية على وليها؛ لإنهاء معاناتها والتأكد من صلاح المتقدم لها، مطالبة بإنشاء دور للضيافة تستقبل هذه الحالات إلى إن يتم الفصل في قضيتها على ألا تستغرق فترة زمنية طويلة.

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل وكيل وزارة الخارجية النرويجي

المصدر: جريدة الرياض السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 العدد 15461
http://www.alriyadh.com/23/10/2010/article570482html

الرياض - نايف آل زاحم

استقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين في مقر الهيئة بالرياض مؤخرا وكيل وزارة الخارجية في مملكة النرويج السيد أسبن بارث والوفد المرافق له .

وقد بدأ اللقاء بترحيب الدكتور آل حسين بالضيف والوفد المرافق له، وتمنى لهم طيب الإقامة في المملكة، ومن جانبه أشاد وكيل وزارة الخارجية النرويج بالروابط الوثيقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية، ومملكة النرويج، في العديد من النواحي ومنها السياسة البترولية، منوها بأن زيارته هذه تأتي لتعميق العلاقة والتعاون في مجالات الطاقة، وعبر عن سعادته بزيارة الهيئة و التعرف على التطورات فيما يخص جانب حقوق الإنسان في المملكة، ورغبة النرويج في التعاون مع المملكة في هذا المجال .

ثم قدم نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان نبذة عن الهيئة وما تقوم به من مهام ومسئوليات لتعزيز حقوق الإنسان الذي تتعامل معه كمصطلح جديد، وهو في حقيقة الأمر غير جديد على المملكة، إذ هو راسخ في مبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية .

واستعرض الدكتور آل حسين البرامج التي تتبناها الهيئة من خلال تنظيمها الذي يؤكد على أهمية تطبيق ما نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها المملكة وكان آخرها البروتوكولان الاختياريان لحقوق الطفل .

مؤكداً على الدعم والمتابعة المستمرين من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله لكل ما من شأنه تعزيز حقوق الإنسان، من خلال ما صدر من أوامر ملكية تتعلق بهذا الجانب، ومنها القرار الخاص بإنشاء الهيئة، وما تلاه من قرارات تعزز هذه الرغبة السامية مثل برنامج نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وأهمية هذا البرنامج بالنسبة للهيئة .

ثم قدم بعد ذلك بعض مديري الإدارات بالهيئة عرضا موجزاً عن إداراتهم وما تقوم به من مهام ومسئوليات. وفي الختام شكر وكيل وزارة الخارجية النرويجي معالي الدكتور آل حسين وأعضاء مجلس الهيئة الحضور ، ومدراء الإدارات على حسن الاستقبال، وما قدم لسعادته من شرح عن الهيئة.

تواصل الإقبال الشعبي رغم الأمطار الغزيرة

د.العيبان يزور الجناح السعودي في إكسبو شنغهاي

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/2010/10/24/article570906.html

شنغهاي - (واس(

قام معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان امس بزيارة إلى الجناح السعودي المشارك في معرض إكسبو شنغهاي 2010م الدولي. وكان في استقباله لدى وصوله المعرض مدير الجناح عبدالحميد حسن وعدد من مسئولي المعرض. وتجول معاليه والوفد المرافق معه في أرجاء الجناح التي شملت قاعة العرض ثلاثي الأبعاد، وقاعة الكنز، ثم الصعود إلى سطح الجناح لمشاهدة العروض الفلكلورية للفنون الشعبية التي تمثل معظم مناطق المملكة. ورأى معاليه بعد زيارته المعرض أنه كان يستحق سمعته التي وصلت إلى أنحاء العالم وقال: "الحقيقة إنني لم أكن أتوقع أن تكون أعداد الزوار بهذه الضخامة، وقد اطلعت على الصفوف التي تنتظر دخول الجناح لمدة تزيد على سبع ساعات على الرغم من الظروف الممطرة اليوم في المعرض". وأكد أن الجناح السعودي يعكس بصورة واضحة ما للمملكة من ثراء ثقافي ومعرفي وحضاري، مبينا أن العروض المرئية ذات رسالة واضحة تهدف إلى تعريف الزوار الصينيين ما لدى المملكة على واقعها الحقيقي. وقال " في لقائي مع المسئولين في بكين استمعت إلى حديثهم عن المعرض وعن زيارتهم له، مظهرين إعجابهم به وبالطريقة الإخراجية للمعرض الذي يعبر بشكل رائع عن المملكة بتفاصيلها الدقيقة ". وأشار إلى أن المعرض يزيد من تمتين العلاقة بين السعودية والصين. وأبرز رئيس هيئة حقوق الإنسان الجوانب المهمة التي في المعرض وكان منها ثراء المملكة وما تزخر بها من تنوع ثقافي وحضاري، وقال: "ما رأيناه اليوم يعزز أهمية بناء العلاقات بين البلدين الصديقين". ولفت إلى أن المعرض يمثل لمحات قصيرة وموجزة عن المملكة وقال: "من المهم أن تشارك المملكة في مثل هذه الملتقيات والمحافل الدولية في مثل هذا التجمع الكبير في إكسبو. الى ذلك ورغم غزارة الأمطار منذ ساعات الصباح الأولى في مدينة شنغهاي وخصوصا في معرض إكسبو، إلا أن الصينيين وقفوا أمام الجناح السعودي أكثر من 5 ساعات. واصطف الكبار والصغار من الجنسين أمام بوابة الجناح منذ الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم مصطحبين معهم مظلات واقية عن المطر. ولم تمنع الأمطار الغزيرة من توافد الأطفال مع عوائلهم ومدارسهم ووصلوا إلى قبة الجناح التي تحتوي على الخيمة الشعبية لتكون مكانا جيدا للاختباء من المطر وقاموا بالتصوير داخل الخيمة وسط زخات من المطر التي زادت المكان حلاوة وجمال. وما زال الجناح السعودي يستقبل زواره من المسؤولين من دول العالم والمواطنين الصينيين حيث بلغ عدد زوار الجناح السعودي حتى نهاية يوم أمس الجمعة 4.182.389 زائراً وبلغ زوار جناح منى لأفضل الممارسات الحضرية في العالم حتى نهاية نفس اليوم إلى 1.159.3023 زائراً.

وفود مؤتمر حقوق الإنسان يشيد بمنجزات المملكة الحقوقية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 13640
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13646&I=793222&G=1

اليوم - بكين

أشاد عدد من ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر حقوق الإنسان ببكين بالمنجزات التي حققتها المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، خاصة ما يتعلق بمبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- للحوار بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات المختلفة .

جاء ذلك خلال لقائهم برئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان إبان مشاركة الهيئة في المؤتمر، وشملت هذه اللقاءات وزير الإعلام الصيني، ورئيس جمعية حقوق الإنسان الصينية، وعضو مجلس الشيوخ البرازيلي وعضو مجلس اللوردات البريطاني، وعدد من رؤساء الوفود.

من جانب آخر أقام وزير الإعلام الصيني والمشرف على حقوق الإنسان بالصين حفل عشاء لرؤساء الوفود المشاركة تم خلاله لقاء بين الوزير الصيني والدكتور بندر العيبان تم خلاله تبادل الأحاديث الودية ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك والإشادة بما وصلت له العلاقات السعودية الصينية من تطور كبير على مختلف الأصعدة .

كما أقام سفير خادم الحرمين الشريفين ببكين حفل عشاء لرئيس هيئة حقوق الإنسان والوفد المرافق له حَظره صاحب السمو الأمير محمد بن فيصل بن عبد الله آل سعود ورؤساء مكاتب وملحقيات المملكة وأعضاء سفارة خادم الحرمين الشريفين ببكين.

واشتملت مشاركة وفد الهيئة على زيارة للمركز الإسلامي وقسم اللغة العربية بإحدى الجامعات الصينية والالتقاء بعدد من الطلاب السعوديين الذين يتلقون تعليمهم بالجامعة، وكذلك الالتقاء ببعض الطلاب الصينيين الذين يتعلمون اللغة العربية.

ما هذا يا هيئة حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 3416
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101024/Con20101024379445.htm

صالح إبراهيم الطريقي

لم أستطع تفسير تصريح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد عبد المحسن آل حسن لجريدة الوطن الأسبوع الماضي حول ما تتعرض له القاصرات من قهر، حين يتم تزويجهن بأشخاص في عمر آبائهم، فهو أكد أن زواج القاصرات لم يصل بعد للظاهرة، وقال: «ما يثار حول زواج القاصرات يجب أن يتضمن أنها حالات قليلة، ولا توجد نسبة محددة، ولم تبلغ مستوى الظاهرة».

وختم تصريحه بـ: «إن هيئة حقوق الإنسان تتمهل في ما يصلها في الشأن هذا، وتتعرف على وجهتي نظر الطرفين، ثم تعكف على دراستها قبل أن تعطي رأيها بناء على ما لديها من صلاحيات ومهام».

وسبب عدم قدرتي على تفسير هذا التصريح الغريب والمدهش، أن الهيئة التي نائب رئيسها الدكتور «آل حسن» عنوانها «حقوق الإنسان»، بمعنى: يكفي أن يظلم إنسان واحد لتتحرك، ولا تنتظر أن يصبح الأمر ظاهرة.

وكنت سأتفهم مثل هذا التصريح لو كان اسم الهيئة «حقوق الظاهرة الإنسانية»، وأن هذه الهيئة لا تتحرك إلا حين يصبح الأمر ظاهرة.

هل يعقل أن عنوان «هيئة حقوق الإنسان» مضلل لهذا الحد، أم أن النائب لا يعرف ما الذي يعنيه «حقوق الإنسان»، أم تراه مؤيدا لفكرة «جدد فراشك بطفلة»، لهذا لا يكترث لما يحدث للأطفال؟.

كنت أعتقد أن «هيئة حقوق الإنسان» تعمل بصمت للضغط من أجل استصدار قانون يجرم الزواج من الأطفال، وأنها لا تريد إثارة الضجيج حول عملها هذا.

فزواج القاصرات فيه الكثير من الظلم، ولا يوجد قانون يمنع مثل هذا الظلم، سوى أنه يمكن لهذه الطفلة وبعد أن تصل سن الرشد 18 عاما، تتقدم للمحكمة لطلب الطلاق.

ولست أدري هل يطلب منها القانون رد قيمة المهر للزوج العجوز، كما يحدث إذ تطلب امرأة الطلاق، أم لا يحق للزوج العجوز المطالبة بالمهر، وسيعتبر المهر سعر إهدار طفولتها؟.

القانون أيضا يسكت عن مسألة التعويض، ولا يحدد هل من حق الطفلة التي أصبحت راشدة ورفضت هذا الزواج من حقها طلب تعويض لأن هناك من أهدر إنسانيتها وطفولتها؟.

أخيرا .. أتمنى من «هيئة حقوق الإنسان» الموقرة أن تصمت إن كانت لا تريد الضغط لاستصدار قانون يمنع زواج القاصرات، أو أن تشرح للنائب أن حقوق الإنسان، يعني أن تدافع هذه الهيئة عن إنسان تعرض للظلم، لا أن تنتظر إلى أن يصبح الظلم ظاهرة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

القاضي عبد الرحمن الحسيني في ورقة عمل عن الثقافة الحقوقية:

ترسيخ سيادة النظام بمحاربة سطوة العادات والتقاليد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 3413
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/PDA/Con20101021378910.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

قدم القاضي في المحكمة العامة في جدة عبد الرحمن بن عبد العزيز الحسيني ورقة عمل عن الثقافة الحقوقية في المجتمع، وذلك في الملتقى الثاني للحقوقيين الذي نظمته أخيرا لجنة المحامين في غرفة جدة، ووصف الثقافة الحقوقية بأنها المعلومات التي تشمل القيم والمبادئ والأحكام والأنظمة التي على الفرد معرفتها وإدراكها للوصول إلى حقوقه والتمكن من واجباته.

وتحدث القاضي الحسيني عن الثقافة الحقوقية وعدد أهمية الثقافة الحقوقية في ستة محاور، وهي:

١) ترسيخ سيادة القانون والنظام العام للدولة.
2) محاربة سطوة العادات والتقاليد والأعراف.
3) محاربة الاستهتار والسخرية بالقانون والنظام العام.
4) حفظ الحقوق والاستيثاق لها.
5) تسهيل التحاكم واختصار الوقت والجهد في التقاضي.
6) تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية والاستثمار وجذب المستثمرين.

وسأل القاضي الحسيني (لمن الثقافة الحقوقية؟) وأجاب إنها:

أ) الثقافة الحقوقية لغير المختصين بها.
ب) الثقافة الحقوقية للمختصين بها.

الثقافة الحقوقية لغير المختصين بها تعني تبيان ما لا يسع المرء جهله من الحقوق والواجبات التي له والتي عليه، وتحقيق الحد الأدنى من العلم بذلك، ويقدمها المختصون بها لذوي الشأن كل فيما يخصه.

وهي تعني:

أ) تثقيف حقوقي شامل لكافة الحقوق (حقوق الإنسان).
2) تثقيف حقوقي خاص لنوع أو أنواع من الحقوق (كالتثقيف القانوني لإمضاء عقد من العقود)، مستشهدا بقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم}.

وشرح الثقافة الحقوقية والمختصين بها، وقال إنها تعني التثقيف القانوني لأهل القانون فقط، وأضاف من فوائد هذه الثقافة العدلية للمتخصصين ما يلي:

1) ضمان حسن تطبيق النظام العام والقانون.

2) تعزيز الثقة بالمختصين بالجانب العدلي والحقوقي والقانوني.
3) اكتساب المزيد من المعرفة القانونية ومواكبة المستجدات.
4) تبادل الخبرات القانونية والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.
وأضاف أن المعني بنشر الثقافة الحقوقية جهتان:
الجهة الأولى: الدوائر الحكومية المختصة بالجانب الحقوقي.
الجهة الثانية: المؤسسات الأهلية المختصة (مؤسسات المجتمع المدني) والأفراد المختصون (المحامون)، وما تقوم به وزارة العدل في هذا المجال، من مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل والدورات التدريبية وإعداد المجلات والدوريات المتخصصة وطبع الكتب والنشرات والمطويات ومن خلال موقع الوزاره الإلكتروني ومن خلال طرح عدة برامج للتثقيف الحقوقي، ويعتبر مبدأ علانية الجلسات أثناء التقاضي من مواطن التثقيف القانوني.
وأيضا ما يقوم به المحامون في مجال نشر الثقافة الحقوقية:
الكتابه المتخصصة، المجلات المتخصصة، إقامة المؤتمرت والملتقيات وعقد الدورات المتخصصة، طبع الكتب المتخصصة، القيام بنشر أدلة إجراءات التقاضي، والتصريح الإعلامي لأخذ المشورة القانونية.
وتحدث عن عوائق أو معوقات الشر وترسيخ الثقافة الحقوقية واختصرها في:
1) عدم إدراج هذه الثقافة في المناهج التعليمية (التعليم العام والتعليم العالي).
2) إحجام الجهات المختصة عن الإمداد بالمعلومات اللازمة والمتجددة للمختصين وغياب التنسيق في ذلك.
3) اصطدام المثقف الحقوقي بالواقع العملي الحقوقي واختلافه عن الجانب النظري.
4) النشر الحقوقي من غير المختصين.
5) مخالفة الثقافة الحقوقية لما يحكم به القضاء.
6) قلة المؤسسات الحقوقية التي تقدم هذه الثقافة.
وانتهى إلى عدة توصيات أهمها:
1) إدراج الثقافة الحقوقية ضمن المناهج التعليمية.
2) التنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية والمختصين للاطلاع على المستجدات ومواكبة المتغيرات في الشأن القانوني.
3) تكثيف الدورات التدريبية الحقوقية للمختصين بها وعقد ورش عمل لذلك.
4) دعم إنشاء جمعيات للدعم القانوني.
5) قصر النشر في الوقائع والمسائل ذات الطابع الحقوقي على المختصين بها.
6) قيام حملة إعلامية للتعريف بدور المحامي وأثره في نشر وتفعيل الثقافة الحقوقية.

التحقيق مع 58 طبيباً وقياديين في مستشفى بيشة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 3413
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101021/Con20101021378847.htm

محمد السريعي ـ بيشة

منعت وزارة الصحة 58 طبيبا في مستشفى الملك عبد الله في محافظة بيشة من السفر، لحين انتهاء التحقيقات معهم بشأن شكاوى مرضى في قضايا مختلفة، والتحقيق مع قياديين شغلوا وظائف إضافية، مخالفين بذلك الأنظمة بحسب ما كشفه تقرير صادر عن وزارة الصحة، تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه.

وأوضح التقرير وجود مخالفات عدة ضد المستشفى تتعلق باكتشاف قيادي في المستشفى، يشغل ثلاث وظائف، وآخر يشغل وظيفتين، إضافة إلى ظاهرة تسرب الكوادر الطبية للمتعاقدين، خلافا لملاحظة كثرة الاستقالات، وطلبات عدم تجديد العقود.

وقال التقرير «إن الملاحظات تتضمن عدم عودة بعض الأطباء للعمل بعد تمتعهم بإجازاتهم، لأسباب تتعلق بالضغوط النفسية الشديدة الناجمة عن قلة عدد الكادر الطبي، خصوصا من فئة الاستشاريين».

من جانبه، قال لـ «عكاظ» مدير الشؤون الصحية المشرف العام على مستشفى الملك عبد الله في بيشة الدكتور عبد الله الأحمري، «إن هذا الوضع قائم منذ سنوات، خصوصا أنني استلمت إدارة المستشفى وهي على هذه الحال، ولا أرى أن التغيير في حد ذاته هو المطلب، إلا إذا استدعى الأمر ذلك».

وأشار الأحمري إلى أن التهمة المنسوبة ضد قيادي يشغل وظيفتين، ليست مخالفة، إذ أن الوظيفتين تتشابه مهمات العمل فيهما، إذ أنه جرى تكليفه بهذه المهمة لحين إيجاد البديل المناسب، بعد انتقال من كان يشغلها إلى مكان آخر.

إمارة عسير تحقق في قضية طبيب يعمل بمهنة عامل معماري

شدد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير على ضرورة إفادته بشكل عاجل من جانب الشؤون الصحية في المنطقة بشأن قضية العامل المعماري الذي مارس مهنة الطب تحت مسمى طبيب جراح في قسم طوارئ مستشفى الملك عبد الله في محافظة بيشة.

وطالب الأمير فيصل بن خالد بإفادته عن حقيقة إخضاع الوافد الذي تعاقدت معه صحة المنطقة، لاختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية من عدمها، عبر استجواب كافة الأطراف المعنية بالأمر.

وعلمت «عكاظ» أن الخطأ الطبي الذي ارتكبه الوافد في طفلة تشكو آلاما في البطن وارتفاعا في درجات الحرارة مع الاستفراغ، أدانته اللجنة الطبية، كونه أخطأ في التشخيص، صرف الأدوية ، وإخراجها من المستشفى.

وكان الوافد المتهم بتزوير مهنة الطب قد أخضع الطفلة لعملية إصلاح للفتق، عملية التصاق في الأمعاء، إرجاع القولون والأمعاء إلى الداخل، ومن ثم خياطة العملية من الداخل والخارج.

العثيمين: لم أتلقَ شكوى حول اختلاسات بأي جمعية خيرية.. ومشكلة دار فتيات مكة انتهت بتعيين إدارة جديدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 17347
http://www.al-madina.com/node/269874

سعيد العدواني – جدة

نفى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أن يكون قد استقبل شكوى أو بلاغا محددا حول قيام أحد مجالس الجمعيات الخيرية بإرتكاب مخالفات مالية او وجود اختلاسات في مخصصات تلك الجمعيات .

وقال الوزير في رد على سؤال (المدينة) حول ما يثار بين الحين والآخر عن وجود اتهامات باختلاس أعضاء مجالس بعض الجمعيات، إننا نسمع من هنا وهناك حول مثل هذه الأمور وحقيقا أنا لم أتسلم أي شكوى حول تهمة واضحة محددة أستطيع أن أتحقق منها. وأضاف في السابق اتهمت الجمعيات بالإرهاب ولم يثبت أي جمعية قامت بتمويل الإرهاب، واتمنى ان نسير على قاعدة البينة على من ادعى فالأصل في هؤلاء الناس أنهم طيبون، وأهل خير وأن الناس يعملون من جهدهم وأموالهم ووقتهم الكثير، فمن السهل أن ترمي الاتهامات ولكن من الصعوبة إثباتها . وأكد الوزير بأن المشكلة انتهت تماما حيث تم تعيين إدارة جديدة في الدار اضافة الى القيام بترميم كامل الدار استكمال الثلاث مراحل الخاصة بتحسين الدار والعمل على ترميمها وتوسيع الدار بالكامل، وحقيقة انا أؤمن بأن أي جهة خدمية تعلم على تقديم خدماتها للخرين في كافة الجهات فهي معرضة للخطأ فالطموحات من المواطنين والقيادة اكبر بكثير مما نقدمه من خدمة . وكان وزير الشؤون الاجتماعية قدر رعى ظهر أمس توقيع الاتفاقية بين الصندوق الخيري الاجتماعي والأكاديمية السعودية الدولية للسياحة والفندقه والتي بموجبها يتم منح 90 طالب من اسر المحتاجة والمسجلة لدى المؤسسات الخيرية منحا دراسية في الأكاديمية بقيمة تفوق 4 ملايين ريال. وأبدى الوزير عقب جولته التي قام بها لأقسام وأروقة الأكاديمية وأبدى الوزير سعادته بما شاهده من تدريب للطلاب في العديد من المهن الحرة كالطباخ وموظف الاستقبال وغيرها.وأوضح الوزير أن الفئات المستهدفة في الصندوق الخيري هم أبناء أسر الفئات الضعيفة والمحتاجة وأبناء هؤلاء الأسر وكذلك أسر السجناء وأبناء المتعافين من المخدرات ،والأيتام سيكون بمقدورهم الاستفادة من المنح التي يقدمها الصندوق بنسبة 100% . وأوضح الوزير أن الضمان الاجتماعي لا يقطع عن الأسرة لحظة التحاقهم بأي برامج تعليمية أو تطويرية مشيرا إلى أن مخصصات الضمان يدفع لهم كأسرة ولا يتأثر الأب أو الأم في مخصصاتهم، وما نوده هو ألا تبقى الأسرة على مخصصات الضمان الاجتماعي بل نطمح لأن يكونوا هؤلاء الأبناء والبنات ان يحصلوا على وضيفة أكثر بكثير مما يحصلوا عليه الضمان الاجتماعي فليس هناك مقارنه بين ما يحصل عليه الاب من مبلغ 800 وما يحصل عليه الابن من راتب بعد تأهيله بما يصل الى 2000-2500ريال . ووقع الاتفاقية كل من هيثم بن عبد القادر نصير الرئيس التنفيذي للاكاديمية السعودية الدولية للسياحة والفندقة ومالك قرية مرسال فيما وقع الاتفاقية عن الصندوق الخيري الاجتماعي عادل فرحات مدير عام الصندوق الذي اوضح بأن الاتفاقية تخدم 90 شخصا من ابناء الأسر المحتاجة والفقيرة منها 60 منحة تعليمية و30 منحة تنتهي بالتوظيف وان قيمة هذه المنح تفوق 4 ملايين ريال.

وزير الشؤون الإسلامية يقر بفشل دورات تدريب الخطباء

المصدر: جريدة الحياة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194307

الأحساء – حسن البقشي

عبّر وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح آل الشيخ عن استغرابه من مطالب لمنع «ازدواجية» الإمامة أو الخطابة مع أي وظيفة أخرى. وقال: «لا يوجد مانع شرعي ولا نظامي يمنع هذه الازدواجية».

وأقر الوزير بأن الدورات التأهيلية للخطباء لم تنجح وعزا ذلك إلى إن الإمام يعود بعد انتهاء الدورة إلى أسلوبه وطريقته القديمة. وحصر ولاية الإمام في أداء الصلاة في وقتها، وقال إنه لا يحق للإمام وضع درس أو دعوة آخرين لإلقاء دروس.

وأضاف أن «الإمامة أو الخطابة مستقلة، وما يتقاضاه الخطيب أو الإمام هو مكافأة من بيت المال. ولا يوجد تعارض بينها وبين وظيفة أخرى في الدولة.«

وأكد آل الشيخ، خلال لقاء جمعه مساء أول من أمس، بالأئمة والخطباء والدعاة في محافظة الأحساء «عدم وجود مانع أن يكون الإمام قاضياً أو معلماً أو أستاذ جامعة«، مشيراً إلى أن هذه القضية أثيرت قبل نحو ست سنوات. وكان رأي الوزارة فيها واضحاً، لأنه لا أصل في الشرع يمنع من ذلك». بيد أن وزارة التربية والتعليم اتخذت قراراً قبل سنوات، يمنع المعلمين الذين يشغلون وظائف أئمة ومؤذنين من الترشح لوظائف المعلمين في المدارس الليلية. وهو ما طبقته قطاعات حكومية أخرى على منسوبيها.

ووجّه آل الشيخ، انتقادات لأئمة مساجد، حول «عدم الانضباط في الأوامر الشرعية والتعليمات الإدارية"، موضحاً أن «ولاية الإمام تكون محصورة في حدود أداء الصلاة في وقتها. ولا يحق له أن يضع دروساً. ويأتي بمن شاء». وانتقد «قيام بعض الأئمة والخطباء بتغيير السجاد، لتعديل قبلة المسجد، من دون الرجوع إلى إدارة الأوقاف ."

وأقرّ بأن الدورات التي عُقدت للخطباء سابقاً، «لم تلق نجاحاً كبيراً، لأن الإمام بعد انتهائه من الدورة، يعود لأسلوبه وطريقته القديمة، على رغم أنه يجتاز اختبار الدورات.«

المشاركات يطالبن بحماية الأطفال المعاقين من العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 17347
http://www.al-madina.com/node/269826

ابتسام المبارك - المدينة المنورة

طالب عدد من المعلمات المشاركات في نادي ذوي الاحتياجات الخاصة على هامش مهرجان ذوي الاحتياجات الخاصة وحماية الطفل، الذي نظمه فريق الحماية من العنف الأسري بصحة المدينة بضرورة توفير الحماية للأطفال المعاقين من التعرض إلى العنف الأسري.

وكانت المشرفة على النادي دولة عبدالحميد شحاتة قدمت في المعرض العديد من الأنشطة والبرامج المتنوعة عبر جهاز العرض تحدثت عن حماية الأطفال الذين يتعرضون للعنف، لاسيما من هم في ظروف تمنعهم حماية أنفسهم أو التعبير عن رفع التعنيف عنهم كذوي الاحتياجات الخاصة (فئة المعاقين عقليا). وقالت شحاتة إن عددا كبيرا من الأطفال يعانون من العنف داخل أسرهم متأثرين بتداعيات خطيرة من العنف تترك أثرها على صحتهم وتنميتهم ونفسيتهم. وربما تؤدى في أسوأ الحالات إلى الوفاة أو الإصابات الخطيرة. وأضافت: كثيرا من الأطفال ليس لديهم القدرة على الإبلاغ عن أعمال العنف التي تقع عليهم خشية التعرض للعقاب ممن أساءوا لهم وقد لا يعتبر المسيئون للطفل أن العنف في حد ذاته ليس عنفا بل هو عقاب ضروري يعالج أخطاء الطفل خاصة من لديهم إعاقات حركية وخلل في الجسد أو إعاقة حسية مثل الصم والمكفوفين وذوي الإعاقة الذهنية والعقلية. وأسهبت: لا بد من تفعيل دور المهرجانات في نشر برامج الحماية والتركيز علي العوامل الخطيرة، التي تؤدي إلى تعرض الأطفال للعنف والإيذاء المتكرر من قبل أسرهم أو الأوصياء عليهم خاصة المعاقين. كونهم محدودي القدرة والاتصال والحركة ويعتمدون على الآخرين لحاجتهم لرعايتهم الشخصية.

مشيرة إلى أن نادي ذوي الاحتياجات الخاصة يقدم العديد من الخدمات للفتيات فوق 12سنة ويتواصل مع أسرهن في جميع الحالات وفي كل المناسبات وقالت: خصصنا لهذه الفئة ركنًا خاصًا في المهرجان لتلوين الصور التي تتحدث عن حماية الطفل واختيار أفضل تلوين وتعليق للصغار والكبار وكافئنا الفائزين بجوائز قيمة.

علاوة على مساهمة النادي في المهرجان في توزيع مطويات وبروشورات تعريفية تتحدث عن موضوع حماية الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة من العنف الأسري وعرض مجسمات وصور تعبيرية تتحدث عن الأسرة والطفل من الناحيتين السلبية والإيجابية، كما وزعنا في المعرض هدايا تذكارية عبارة عن أكواب وحقائب تحمل شعار نادي ذوي الاحتياجات الخاصة على زوار المهرجان.

وختمت شحاتة أن عددا كبيرا من المعلمات شاركن في المعرض وتطوعن في تقديم الهدايا وإبراز دور النادي في حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع النواحي وهن: حنين الحربي نوف بن لحول. رانيا أبو طالب. أمل محمود. صفية الهوساوي. خلود السوسي. والإخصائية النفسية: زهراء العباسي. ومعلمات تدريبات النطق زينب إمامي. هبة المزروعي اللاتي طالبن بحماية الأطفال المعاقين من العنف الأسري.

الصحة النفسية تنتقد عدم إخضاع القاضي المتهم بالفساد للتقييم النفسي الجنائي

الهيئة: لجنة ضبط السحر لم تتدخل في جلسة الرقية .. راقي القاضي: عضوا الهيئة حضرا ووثقا اعترافات "الجني"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 3413
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101021/Con20101021378834.htm

حازم المطيري ـ الرياض، خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أكدت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمس، أن حضور جلسات الرقية الشرعية التي يخضع لها المسحورون بشكل عام ليس من اختصاصاتها، موضحة أنها لم توفد أياً من أعضائها لحضور الرقية الشرعية التي عولج بها القاضي المتهم بالفساد، دون أن تشير صراحة أن أيا من أعضائها لم يحضر جلسة الرقية.

واعتبرت متابعة جلسات العلاج بالرقية الشرعية وتبعات تطور قضية الفساد التي يتهم بها قاض في المدينة المنورة «أمر ليس من اختصاصنا، ويخص جهات أخرى ولم تدخل الهيئة في إجراءاته».

واستطردت أنه «ليس من عمل لجان ضبط قضايا السحر حضور أعمال الرقية ونحوها، ولم تكلف الهيئة أي عضو لحضور الرقية المنشور عنها حيث تمنع الرئاسة منسوبيها من الدخول في تلك الأمور» مفيدة أن القضية من اختصاص جهات أخرى تؤدي واجبها باقتدار.

وهنا عاد الراقي فايز القثامي وأكد لـ«عكاظ» أنه استدعى أعضاء لجنة السحر والشعوذة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء قيامه برقية القاضي المتهم في قضية فساد محكمة المدينة المنورة.

وقال في اتصال هاتفي أمس إن: «الرقاة عادة ما يحرصون على استدعاء أعضاء من الهيئة لدى رقية المرضى بغرض توثيق الحالة وتسجيل الاعترافات».

وجزم بأن عضوين من الهيئة حضرا إلى مكان الرقية ووثقا ما نطق به الجان على لسان القاضي، وكان من أبرز ما تم تدوينه «حياة القاضي الخاصة، والعامة، واسم الوسيط الهارب».

وزاد «سأتولى كتابة تقرير لإرساله إلى رئيس المحكمة عن حالة القاضي الصحية، لبيان تعرضه للسحر وأنه جرى معالجته في أكثر من جلسة».

من جهه أخرى، أوضح مدير مستشفى الصحة النفسية في المدينة المنورة والخبير النفسي الدكتور أحمد حافظ أن مثل هذه الحالات يفترض أن تحال إلى اختصاصيين نفسيين فهم من يقرر ذلك، مؤكدا على أهمية إخضاع أي متهم يدعي تلبسه للجن إلى ما يسمى التقييم النفسي الجنائي.

المدني: العقاب المتدرج وسيلة تربوية تغني عن العنف

المصدر: جريدة المدينة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 17347
http://www.al-madina.com/node/269770

إيمان العريفي - جدة

كثرت في الآونة الأخيرة حوادث تعدي الطلاب على معلميهم قولا أو فعلا في مختلف المراحل الدراسية، وينسب البعض هذا التمادي إلى قرار وزارة التربية والتعليم بمنع المدرسين من ضرب الطلاب.. وهنا يقدم الأخصائي الاجتماعي ثامر المدني استشارة للمعلمين من أجل مساعدتهم في التعامل مع طلابهم بدون الحاجة للعنف، حيث يقول ثامر في بداية حديثه إن هذا التمادي الذي نراه ليس نتيجة لقرار منع الضرب وإنما يرجع ذلك لعدم إلمام بعض المعلمين بأساليب فرض احترام الطالب للمعلم دون اللجوء للعنف وعدم إطلاعهم على أساليب أخرى للعقاب، لذا انصح المعلمين بمحاولة اتباع بعض الطرق العلمية في معاقبة الطلاب مثل قاعدة العقاب المتدرج الذي يبدأ بالعقاب النفسي، وهو اختيار ألفاظ توبيخ وتهديد ويجب الانتباه عند استخدامها باختيار العبارات المناسبة للسلوك الراقي.

ثم الانتقال إلى العقاب الاجتماعي ويكون إما بالعزل أو الحرمان وسحب المعززات الايجابية، وهو ما يسمى بالعقاب التربوي الذي نتوقع معه أن نجد تطورا ايجابيا في وضع الطالب، لا سيما إذا اطلعنا على التصور الإسلامي للتربية بأنها تصور وسطي للكون والحياة والإنسان، كما يرى أن التربية هي عملية تقويم لأخلاق الإنسان وعاداته وطباعه وأفكاره ليكون تعامله مع ما يحيط به تعاملا نموذجيا راقيا ويوثق في ذاك الوقت علاقته بربه وخالقه. ويوضح قائلا: إن هذا كله يجعل العقاب التربوي في النظرة الإسلامية يتميز بالتكامل والوسطية وشمولية الرؤية. ومن ثم كان نجاح العملية العقابية التربوية في الإسلام نجاحا مرموقا حيث لا يتخرج الطفل مثاليا لا يرى الحقائق، ولا واقعيا لا يبالي بالمشاعر، بل يراعي كونه روحا وجسدا، ويدين بالعبودية والولاء لله وحده، وبالتبعية للوحي المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يضيء له طريقه راشدا وحكيما.

جدة: المحكمة الإدارية تؤجل النظر في دعوى لبيك ضد وزارة الحج

المصدر: جريدة الحياة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194211

جدة - أحمد الهلالي
تسبب غياب قاض في تأجيل المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة أول من أمس) الثلثاء) النظر في قضية شركة «لبيك» التي تطالب فيها وزارة الحج بتعويضها 700 مليون ريال وتمكينها من مزاولة أعمالها التي أوقفتها الوزارةوأرجأت المحكمة النطق بالحكم إلى 24من شهر ذي الحجة المقبل، بعد اكتفاء الأطراف بما قدموه في القضية المرفوعة إليها من شركة «لبيك» فيما لا يزال ملف القضية تحت الدرس لدى ناظرها.
وسبق أن اعترفت وزارة الحج بأن إيرادات شركة «لبيك» لعامي 1422 و1423 أي قبل إيقافها بلغت 51.304 مليون ريال، مقابل ما صدر من تأشيرات للشركة بصفتها وكيلاً خارجياً لعدد من شركات ومؤسسات العمرة، إضافة إلى حصولها على عمولة ربحية 100 دولار عن كل معتمر.
وبحسب خطاب (حصلت «الحياة» على نسخة منه) فإن إحصاءات مركز معلومات الحج والعمرة في وزارتي الحج والداخلية أكدت أن عدد المعتمرين الذين صدرت لهم التأشيرات عبر نظام » لبيك الآلي» لعام 1422 بلغ 644.292 معتمراً، في حين بلغ عدد المعتمرين المسجلين 717.373 معتمراً في عام 1423، وكشف إصدار تصاريح لـ 12 ألف حاج، الأمر الذي أثبتت أن خسائر الشركة بلغت أكثر من 426 مليون ريال خلال الأعوام التي أوقفت فيها عن العمل من وزارة الحج.
وكان الرئيس التنفيذي لشركة «لبيك» السعودية للتشغيل والتسويق ياسر الخولي أوضح أن المحكمة الإدارية أصدرت حكماً قضائياً ضد وزارة الحج يقضي بإلزامها بتمكين » لبيك» من مزاولة خدمة أنظمة العمرة مشمولاً بالنفاذ العاجل، مشيراً إلى أنه الحكم الثاني لمصلحة الشركة ضد وزارة الحج، إذ سبق أن حصلت على حكم نهائي صادر عن دائرة التدقيق الخامسة عام 2007 يقضي بإلغاء قرار وزارة الحج الذي صدر بإلغاء التصريح الممنوح لـ «الشركة» بالعمل كمركز خدمة أنظمة العمرة «مخاع»، ولم يتم تنفيذه حتى صدور الحكم الثاني من الدائرة الإدارية التاسعة الذي رفضت الوزارة أيضاً تنفيذه.
وقال: «على رغم أن الحكمين الصادرين لمصلحة شركتنا واجبا النفاذ، إلا أنه لا توجد جهة مسؤولة عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد جهات حكومية، وبالتالي فإنه في مثل حالنا تكون وزارة الحج هي الخصم وهي المعنية بالامتثال لتنفيذ الحكم، وهذا ما لم يتقبله بعض المسؤولين داخل الوزارة منذ صدور الحكم الأول قبل ثلاثة أعوام من دون أن يطبق على أرض الواقع حتى تاريخه.«
وأفاد أن شركة «لبيك» هي أول شركة رخص لها كمركز خدمة أنظمة العمرة، وكانت عملت في موسمي 1422هـ و1423هـ، وحازت على أكثر من 45 في المئة من سوق العمرة، وألغت وزارة الحج ترخيصها بعد موسم 1423هـ، بحجة عدم تسديدها رسوم خدمات مركز معلومات الحج والعمرة لمصلحة الشركتين المشغلتين للمركز.
وتعمل شركات «مخاع» بربط شركات العمرة المرخص لها بالعمل في المملكة مع وكلائها في جميع أنحاء العالم بعد اعتمادهم من وزارة الحج، كي يضطلعوا بتسجيل المعتمرين الراغبين في القدوم للعمرة، فيتم إرسال الملفات لمركز معلومات الحج والعمرة لتعتمد وزارة الحج الأسماء وتمررها إلكترونياً لنظام وزارة الخارجية، لإصدار التأشيرات اللازمة لقدومهم وفق خطط تشغيل معتمدة من وزارة الحج. وكانت وزارة الحج صرحت إلى أربع شركات لتقديم خدمة أنظمة العمرة الإلكترونية، التي تعرف باسم «مخاع»، ثم صرحت لشركتين أخريين ليصبح إجمالي العدد ست شركات، وألغي ترخيص شركة «لبيك»، وحكم لها بإلغاء قرار وزارة الحج وحكم آخر بإلزام وزارة الحج بتمكينها من العودة إلى العمل.

ارتفاع أسعار الخضراوات يقلق المواطنين و"التجارة" توجه بدراسة الغلاء

الطماطم والخيار يستحوذان على الاهتمام والتجارة توجه بدراسة الغلاء

المصدر: جريدة الوطن الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 21 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25850&CategoryID=5

جدة :سامية العيسى 2010-10-21 3:16 AM

استحوذت الأطعمة والخضراوات على اهتمامات الشارع السعودي بعد الارتفاع الجنوني في الأسعار، فقد تحولت الاهتمامات والنقاشات من غلاء الإيجارات وأسعار الشقق التي أصبحت نارا إلى الحديث عن الطماطم والخيار . وزاد لهيب النقاشات التي تحولت في بعض الأحيان إلى مشادات بسبب عجز البعض عن تدبير احتياجات الأسرة من غذاء والذي بات عبئا ثقيلا على ميزانيتها الشهرية.

واكتفت وزارة التجارة بتكليف اللجنة التجارية بغرفة جدة بعمل دراسة بحثية حول ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وتركت المستهلك عرضة لغول الغلاء، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة المخاوف لدى قطاع عريض لمحاولة البعض استغلال الوضع، وضعف الرقابة والتمادي في رفع الأسعار خصوصا في موسم الحج.

وكشف رئيس اللجنة التجارية بغرفة جدة نشوى طاهر لـ"الوطن" أن لجنتها مكلفة من وزارة التجارة بإجراء دراسة بحثية عن ارتفاع الأسعار في مدينة جدة في محاولة لفهم ما يحدث داخل الأسواق ولوضع النقاط على الحروف حول الأسباب الحقيقية وراء الارتفاعات التي أثقلت كاهل الأسر السعودية وكذلك المقيمين والسياح والمعتمرين، وبررت طاهر الزيادة بارتفاع التضخم الحاصل في السوق العالمية. وقالت: هناك مبالغة من قبل التجار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وارتفاع سعر الأرضيات في ميناء جدة.

وأشارت إلى وضع ميناء بجدة بقولها: إنه يتحمل نصف المسؤولية حول خسائر البضائع المكدسة على أرضيته كما أنه غير مجهز لاستخراج بضائع التجار بسرعة؛ وهذا يدفع بعض التجار إلى رفع قيمة السلعة لتعويض إيجار أرضية الميناء، وغالبا يشعر التجار بحرج من الرفع ولكنهم لا يجدون مفرا من ذلك وإلا سيخسرون أرباحهم .

واقترحت طاهر أن تتولى لجان مختصة البحث في تحديد قيمة شرائية موحدة، وأن تصنع السلع خصوصا الغذائية المستوردة داخل المملكة عن طريق استقطاب الأيدي العاملة والمدربة، مضيفة: لكي نصبح بلدا مصنعا علينا الاهتمام برعاية مصالح الفرد والتوجه إلى التصنيع بكافة قطاعاته وأن تدعم الصناديق الصناعية التجار. وشددت طاهر على ضرورة تعاون الغرف التجارية مجتمعة لاحتراف العمل الوطني بالوقوف ضد الممارسات التي يمارسها بعض القطاعات وتغفل عنها الجهات المختصة في الدولة.

ويؤكد رجل الأعمال، مالك سوق الخضراوات بحي الروضة فهد غيث أن سبب ارتفاع الأسعار يرجع في الأساس إلى أن جدة مدينة سياحية يقطنها الكثير من المواطنين والوافدين ويزورها العديد من القادمين من قرى ومدن المملكة، إضافة لقربها من الحرم المكي الشريف، فكل هذا يجعلها مدينة مرتفعة الأسعار من حيث إيجارات الشقق والخضراوات التي يقبل عليها الساكنون بجدة، وقال: هناك نقطة مهمة لإقبال المواطنين والمقيمين على شراء المستلزمات بأسعار بالغة الثمن وهي حاجة الناس للشراء.

وتوقع غيث ارتفاعا ملحوظا في الأسعار لكل المستلزمات الحياتية خلال موسم الحج، حيث يحرص الكثير من التجار على تعويض خسائرهم في تلك الأيام من العام. مطالبا بزيادة الرقابة على الأسواق من قبل الجهات المختصة للحد الجنوني من ارتفاع الأسعار، وأن تقوم البنوك بتسهيل تملك شقق اقتصادية للشباب المقبلين على الزواج، خاصة أن الركود الذي يشهده قطاع الأعمال يعود لامتناع الشباب عن الزواج نظرا لارتفاع أسعار المنقولات والشقق .

وشاركه في الرأي المهندس سليم الحربي مدير إحدى الشركات العقارية لإنشاء المباني. موضحا أن ما تعانيه جدة من ارتفاع للأسعار عائد لجشع التجار.

وقال: تحتاج جدة إلى إعادة هيكله لواقعها السكاني، ويجب وضع خطط مستقبلية للحد من الارتفاع في الأسعار، وعلى الحكومة أن تعطي أراضي ميسرة للتجار على أن يقوموا ببناء مساكن اقتصادية ومن ثم بيعها بأسعار مقسطة على مدد زمنية متفرقة. وتوقع أن تنفجر أسعار الشقق السكنية في السنوات المقبلة نتيجة قلة المعروض وغلاء الأراضي واستغلال البعض بناء فلل دون التفكير فيما تعنيه جدة للوافدين والزائرين من أهمية.

وتشتكي أم فهد ـ ربة منزل ـ من غلاء الأسعار وتقول: إن الأثرياء والتجار لا يشعرون بمعاناة المواطنين الكادحين والفقراء الذين يحصلون على قوت يومهم بشق الأنفس، لقد عانينا من دخول المدارس وشراء لوازمها لأبنائنا، واليوم نعاني الأمرين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، ونود لو قامت وزارة التجارة بتحديد الأسعار خاصة سعر المأكولات والخضراوات.

ويقول أبو عبدالرحمن: إن غلاء الأسعار يعود لجشع التجار الذين يقومون برفع أسعار المواد الغذائية حتى بتنا لا نستطيع شراء قوت يومنا؛ وأصبح حلم امتلاك شقة صعب المنال على أغلب السعوديين مع الأسف ولكنها الحقيقة التي يجب أن يعلمها الجميع.

وتكشف مها الحربي ـ ربة منزل ـ أنها اتفقت مع جيرانها على شراء الخضراوات بالكرتون ثم توزيعها على بعضهن البعض بالكيلو، وترى أن زيادة أسعار المعيشة تؤثر سلبيا على حياة العوائل والأسر السعودية .

وتضيف: كثير من المشاجرات الزوجية ببيتها ولعائلتها تحدث بسبب ضيق اليد وغلاء المواد وترى أن غلاء الأسعار تعاني منه جميع الأسر وكذلك المقيمين وهذا بسبب طمع التجار، وتقصير وزارة التجارة التي لا تستطيع السيطرة على السوق الاقتصادية ولا تضع قيودا عليهم تمنعهم من رفع الأسعار.

"الوطن" حاولت الاستفسار حول ارتفاع الأسعار من مسؤول بوزارة التجارة لكنة اعتذر بعد مرور أسبوع. موضحا أن وزارة التجارة ليس من مهامها السيطرة على سوق الخضراوات، ولا تتدخل في وضع حد للارتفاع الملحوظ في سوق الشقق السكنية، بل تترك ذلك للمالك والمستأجر بالتفاهم فيما بينهما.

وكانت "الوطن" أيضا قد أرسلت فاكسا بحسب طلب رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور حمد حمدان لأخذ رأيه وليشرح أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية لكبح الزيادة الجنونية للأسعار دون أن نتلقى منه أي رد.

وزارة التربية: حزمة إجراءات تسمح لـ فتيان الأحداث بالدراسة

المصدر: جريدة الحياة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194642

جدة - فيصل الخماش

اضطرت وزارة التربية والتعليم إلى التدخل، بعد رفض العديد من المدارس قبول فتيان» دور الملاحظة» للدراسة داخلها، بإقرار جملة «إجراءات خاصة» تمكّن الطلاب من مواصلة دراستهموبحسب مصدر مطلع تحدث إلى «الحياة»، فإن إقرار الإجراءات جاء بعد أن سجلت الزيارات الميدانية، التي نفذتها وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الماضية، رفض بعض المدارس قبول أي طالب أطلق من دور الملاحظة إلا بتوجيه من الإدارة العامة للتربية والتعليم، «حتى إن كان الطالب غير مدان في أية قضية»، مشيراً إلى أن الوزارة تهدف من هذا التحرك إلى منح هؤلاء الطلاب فرصة مواصلة دراستهم في أسرع وقت.

وأوضح المصدر أن وزارة التربية عكفت أخيراً على تعميم هذه الإجراءات على إدارات التعليم التابعة لها، «إذ أكدت ضرورة أن يرفع مدير دار الملاحظة خطاباً موجهاً إلى مدرسة الطالب التي كان ملتحقاً بها (يطلب قبوله بالمدرسة) في حال إطلاق الطالب من الدار لعدم ثبوت الإدانة، أو بموجب كفالة لحين البت في القضية شرعاً، مع تضمنه الإفادة بإيقاف الطالب في دار الملاحظة الاجتماعية، شريطة أن يحدد المدة التي أمضاها الطالب في الدار، وثبوت عدم الإدانة، مطالبة بعدم الرفع إلى الإدارة العامة، والاكتفاء بتزويد إدارة التوجيه والإرشاد بصورة من الخطاب». وأفادت الوزارة بأنه في حال ثبوت إدانة الطالب في أية قضية، وصدور أمر بإطلاقه، فيجب أن يرفع مدير الدار أو إدارة السجن تقريراً عن حال الطالب إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم، ليتسنى لإدارة التوجيه والإرشاد (لجنة قضايا الطلاب)، درس حاله قبل أن تخاطب المدرسة لقبوله. وطالبت وزارة التربية والتعليم في إجراءاتها الجديدة، المدارس بالتركيز على المتابعة المستمرة لسلوك الطالب العام ومستواه الدراسي، وفق استمارة خاصة أعدتها لهذا الغرض.

الصحة تثبت مخالفات إدارية على مسؤول

المصدر: جريدة الحياة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194530

مكة المكرمة - ماهر المصري

أقرت إدارة شؤون المتابعة في وزارة الصحة حفظ ملف التحقيق الذي أجرته لجنة قانونية متخصصة مع المسؤولين في مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة، في أرشيف الوزارة.

وعمدت الإدارة إلى هذا الإجراء بهدف التحقق من صحة وسلامة الإجراءات للأعمال والمهمات المناطة بالمسؤول، إذ جرى التحقيق معه واستجوابه، إثر ورود شكوى لوزارة الصحة مقدمة من عدد من الموظفين العاملين تحت إدارة المسؤول (لم يفصحوا عن أسمائهم)، اتهموه من خلالها بوجود تجاوزات مالية ومخالفات إدارية تدخل في إطار عمله.

وعلمت «الحياة» أن لجنة التحقيق القانونية المتخصصة أغلقت ملف القضية بعد أن تم رصد تجاوزات إدارية في إجراءات الأعمال الروتينية المتعلقة بأعمال تنفيذ عدد من المشاريع المعمارية لمنشآت صحية في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وفي ضوء ذلك أتهم ذلك المسؤول (تحتفظ «الحياة» باسمه) الذي كانت من مهمات عمله الإشراف على تنفيذ المشاريع في منطقة مكة المكرمة، ووجهت إليه خطاب إنذار ولفت نظر لتسجيل تلك التجاوزات الإدارية.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن هذه القضية تعد إحدى أبرز القضايا الشائكة التي مرت بها «صحة مكة »، وجرى التحقق منها بتمعن، وتبين أن الشكوى كانت «كيدية»، ولم يثبت وجود أي مخالفات مالية بها إذ رُصدت بعض التجاوزات الإدارية البسيطة التي لاتعد بالغة التأثير على سير إجراءات العمل، وكانت بهدف تخطي إجراءات «روتينية «بغية التعجل والإسراع في تنفيذ عدد من مشاريع المنشآت الصحية في مكة والمشاعر المقدسة، وعليه جرى إغلاق ملف التحقيق وحفظه.

يذكر أن المسؤول «المعني» يحمل درجة مهندس، وكان يشغل منصباً رفيعاً في مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة قبل انتقاله وتكليفه بالعمل منذ العام الماضي في مدينة الملك عبدالله الطبية في مكة المكرمة، إذ تجاوزت مدة خدمة عمله في وزارة الصحة أكثر من 25 عاماً يؤدي فيها مهمات عمله في همة ونشاط ولم يتم تسجيل أي ملاحظات عليه أو أداء عمله طوال مدة خدمته.

مسلسل الأخطاء الطبية.. يهز الثقة في صحة الباحة

المصدر: جريدة المدينة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 17348
http://www.al-madina.com/node/269989

عبدالرحمن أبو رياح - الباحة

لم تكن الأخطاء الطبية والإهمال ضربًا من الخيال في مستشفيات منطقة الباحة بل هي واقع يعيشه أبناء المنطقة بين لحظة وأخرى؛ ما يجبر المقتدر منهم على دفع مبالغ باهظة للعلاج في المستشفيات الخاصة التي هي أيضا أصبحت شبحا لا يرحم صغيرا ولا ضعيفا في ظل تقديم خدمات طبية تحتاج إلى إعادة نظر. وبالأمس القريب ودع عضو مجلس منطقة الباحة علي بن صالح الزهراني زوجته التي كانت تنعم بالصحة والعافية وتنتظر المشاركة في فرح ابنها بين لحظة وأخرى، وكانت تتهيأ لأن تجعل من العرس ليلة حالمة لا ينساها ذلك الابن، وبالفعل ما وقع من أحداث درامية سبقت ليلة العرس بأيام قلائل قلبت موازين الفرح وأصبح ترحا لا ينسى وحزنا سيبقى عالقا في الذاكرة أبد الدهر وألغيت مخيمات الفرح واستبدلت بسرادیق العزاء.

وما هي إلا فترة بسيطة حتى انقلبت أسرتا معاذ محمد عبدالرزاق الغامدي من أهالي بلجرشي وراشد معاذ عبدالله راشد الزهراني من قلوة حزنا. فمعاذ الأول فقد نتيجة إهمال طبي والآخر نتيجة خطأ طبي في اثنين من كبريات المستشفيات وأقدمها في المنطقة الجنوبية بأسرها. "المدينة" التقت بأسر الضحايا لتسليط الضوء على حجم الأخطاء الطبية وكوارثها في منطقة الباحة.

الإهمال ينقل طالب ثانوية بلجرشي.. إلى العالم الآخر

يروي محمد عبدالرزاق الغامدي قصة ابنه معاذ 17 سنة الذي يدرس في الصف الثاني الثانوي في ثانوية بلجرشي. يقول إن ابنه كان مصابا بالربو منذ أن كان صغيرا. وقبل فترة وجيزة أدخلته طوارئ مستشفى بلجرشي العام إثر أزمة ربو كان مصاحبها ضيق في التنفس. فصرف له الطبيب المعالج علاجا وخرج من المستشفى في نفس الليلة واستخدم العلاج حسب وصفة الطبيب في تلك الليلة في اليوم الثاني بعد الظهر. ولكنه بعد تناول العلاج بعد الظهر حصلت له رعشة فنقلته فورا إلى المستشفى ذاته. وهناك وجدنا أن اسطوانات الأوكسجين فارغة وأخرى بجانب السرير تهرب هواء. ويضيف: لقد بدأ الإهمال من هنا. وتم تنويم الابن في الغرفة 106 في المستشفى، نظرًا لتردي حالته الصحية. وهناك في التنويم لم يستطع أن يضع القناع على فمه وكان يتألم وأنا أبحث عن الطبيب وهو غير موجود سوى طبيبة كانت تتجول في الأقسام. وعندما أتوا أعطوه علاجا وانخفض الأكسجين ولكنه بدأ يستجيب حتى وصل الأوكسجين إلى 95%. عندها بعد أن اطمأننت رجعت إلى البيت وبعدما أبلغوني أن حالته مستقرة. وعند وصولي إلى المنزل أتتني مكالمة من ابني يقول أنه لا يستطيع أن يتنفس وينادي "الحقني يا أبي لا أستطيع أن أتنفس" رجعت إلى المستشفى سريعا فرفض الحراس إدخالي بحجة أن شقيقه مرافق عنده. استبعدت ذلك نهائيا وقلت ومن هو المرافق فابني هو وحيدي بعد وفاة شقيقه في حادث وعندما بحثنا وجدنا شخصا آخر باسم فيصل سعيد فاستغربت ذلك فكيف يضعون عنده شخصا آخر لا نعلم عنه شيئا. عندها أخذوه للعناية المركزة. واستمر الاستشاري الطبيب يشرف عليه وكان بين لحظة وأخرى يتصل بالهاتف الذي معه يطلب استشارة من أطباء آخرين لا أعلم أين هم. فأبلغوني أن رئته مليئة بالهواء وكذلك صدره تعبأ أيضا فنزل مع طبيب "تحتفظ الجريدة باسمه" إلى الدور الأرضي بالمستشفى ليأخذوا له أشعة مقطعية وأثناء ذلك توقف الأكسجين والنبض فعملوا له "إنعاشا" في ممر المستشفى. لقد لاحظت أن رقبته منتفخة وعندما أعادوه إلى غرفته طلبوا أن يعملوا له فتحة كي يخففوا من الهواء.

وتساءل: لماذا لم يتأكدوا من ذلك قبل أن يعملوا له أشعة. وأثناء عمل الفتحة كانت الدماء تنزف على ملابس الأطباء وهو ينادينا قائلا "يا أبي أنا سوف أموت" لم أجد وسيلة إلا أن أحملهم المسؤولية. طلبوا مني الموافقة على إجراء عملية تغسيل للكلى قائلين إنهم يخشون أن يحصل له فشل كلوي. ووقعت على الورقة على مضض وخوفا من أن أفقد ابني. ولكنني في

نفس اللحظة تقدمت بشكوى للمسؤولين في المستشفى بعد أن وضعوه في العناية المركزة وعنده شبه وفاة دماغيا. ويضيف والألم يعتصر قلبه: لقد ذهبت إلى منزلي وأنا لا أعلم ماذا حصل لابني إلا أن عددا من الأهالي عندما رأيتهم يأتون إلى منزلي عرفت أن ابني قد توفى. لقد أبلغوني أن وفاة ابني طبيعية ولهذا رفضت أن أستلم الجثمان إلا بعد وفاته بثلاثة أيام.
لقد تقدمت بشكوى لمدير المستشفى أطالب فيه بالتحقيق وعندما بدأت في طلب التقرير لم يكن اسم الطبيب الذي عالجه في الطوارئ موجودا ولا الأطباء الآخرين وتحتفظ "المدينة" بأسمائهم. حيث أبلغوني أنهم في إجازة. أنا أطالب بلجنة منصفة للتحقيق في وفاة ابني الذي لا زال في ريعان شبابه والذي فقدته بنتيجة إهمال وأخطاء طبية لا تتحملها الجبال.
في هذا الإطار قال الإعلامي للشؤون الصحية في الباحة ماجد الشطي انه تم تشكيل لجنة من المستشفى ولجنة أخرى من الطبي العلاجي للتحقيق في وفاة معاذ ومعرفة أسبابها والرفع بذلك للشؤون الصحية ليتم اتخاذ الإجراء اللازم عليها.

"راشد".. عاش 8 شهور ومات بـ "كارثة طبية"

معاذ عبدالله راشد الزهراني عن معاناة طفله راشد الذي فقده نتيجة خطأ طبي وإهمال -على حد قوله- في مستشفى الملك فهد بالباحة، حيث يقول في شكوى بعثها إلى "المدينة": أشكو إلى الله حالي وقلة حيلتي فأنا شاب انتظرت طويلًا بعد زواجي مولودا يملأ بيتنا فرحا وسرورا ومن الله علينا -سبحانه وله الفضل أولا وآخرا- بعد مرور أربع سنوات بطفل وُلد في الشهر الثامن، وبسبب عدم اكتمال نموه تم بعثه لمستشفى الملك فهد بالباحة بقسم الحضانة للأطفال الخدج. وهناك حصلت الكارثة. فبسبب خطأ طبي تشخيصي وعلاجي من قبل الطبيب والكادر التمريضي الذين شخصوا حالته بالخطأ وأعطي حقنة من قبل الممرضة في الشريان بدلًا من الوريد بالرّجل، مما أدى إلى انفجار الشريان والأوعية الدموية وتساقطت أصابع رجله اليمنى الخمسة فور وصوله إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة بعد نقله من مستشفى الملك فهد بطائرة الإخلاء الطبي وذلك لموت الأصابع وتعفنها وإصابتها بالغرغرينة دون أي اهتمام من قبل مستشفى الملك فهد بالباحة.

ويضيف: كان بالإمكان تدارك ذلك في فترة الأسبوع الذي مكثه ابني حسب ما يتناقله الأطباء شفويًا بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة وحسبما فهمته منهم، إلا أنه تُركَ وأُهمل دون عناية ولم يعره أحد اهتمامه وأهملت حالته. تقدمت بطلب لسمو أمير منطقة الباحة لنقله بالإخلاء الطبي وتم نقله لمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة وتم دهن جسمه بمادة زيتية عند الإخلاء الطبي الجوي ولا أعلم ما هي. فقد تسببت بحدوث التهابات جلدية حادة بكامل جسمه وتسببت أيضًا بعدم طلوع شعر رأسه لانعدام بصيلات الشعر من تلك المادة. لقد تدهورت حالته على مرأى ومسمع من الكادر الإداري والطبي بمستشفى الملك فهد بالباحة.

ولم تقف المصيبة بذلك المستشفى بالباحة بل زادت وسعًا ونزلت علينا الكوارث متتالية بعد وصولنا لمستشفى الملك فيصل التخصصي فبعد مكوثه فترة أربعة أشهر وبعد إجراء عملية جراحية في تضييق شرايين القلب وقد كان صدره مفتوحًا لمدة يومين لعدم نجاح تلك العملية في المرة الأولى، وبعد نجاحها في المرة الثانية تم قفله بعد التأكد من صحة نجاحها. وفشل تلك العملية في المرة الأولى يؤكد أن العملية ليست بالسهلة بل تعد من أصعب العمليات التي تعمل على المستوى الجراحي للأطفال ذوي الشهور الأولى. وقد مكث بعدها ابني في العناية المركزة لمدة ثمانية أيام وبعدها تم إخراجه لقسم التنويم وبعد مرور أربعة أيام من خروجه من العناية المركزة تم كتابة خروج له من قبل الطبيب المسؤول عن حالة ابني على الرغم من أن العملية لم تجبر بعد. وكان وضع ابني حساسا للغاية فمجرد أن يصيبه فقط زكام وهو بعيد عن أعين الأطباء تسوء حالته ومن المحتمل أن تؤدي بحياته؟!

بعد خروج ابني من المستشفى بيوم واحد فقط ساءت حالته بآخر الليل وارتفعت حرارته ولم يمكث سوى ساعات قليلة حتى توفاه الله وهو بين أحضان أمه التي تعاني الآن من هوس شديد لما حدث مع ابنها. وزاد الطين بلّة حين دفن بالقرب من منزلنا وأمه تشاهد ذلك متقطعًا قلبها ودمعاتها تحرق خديها.. فلمن نلجأ بعد الله إلا لكم يا سيدي لإنصافنا.

وقال الناطق الإعلامي لصحة الباحة ماجد الشطي إنه ومن خلال ما تم في التحقيق في قضية الطفل راشد الذي تقدم والده بعدة شكاوى تبين ان الطفل قد ولد مبكرًا (قبل أوانه) وكان ناقص الوزن ويعاني من عيوب خلقية متعددة مثل وجود فتحات متعددة بين بطينات القلب وعدم انغلاق القناة بين الشريان الرئوي والأورطي وانسداد القناة الشرجية من الخارج، إضافة إلى عيوب خلقية أخرى في وضع الأذنين ومفصلي الوركين وفتق إربي أيمن واحتمال وجود عيوب أخرى مما يعزز احتمالات تردي الحالة صحيًا بسبب ذلك، وقد تم طلب إجراء مسح كرموزومي للطفل للتأكد بصفة أشمل مما لديه من صعوبات صحية، كما أنه كان يعاني أيضًا من إنتان دموي مستفحل علاوة على المعلومات التي أوردها والده بأنه قد ولد بعد تحفيز حمل لوالدته استمر عدة سنوات، وسنواصل استكمال مقتضيات التحقيق واتخاذ الإجراءات النظامية التي تكفل حقوق الجميع.

صدق أو لا تصدق.. تسليم جثة في كيس نفايات
فوجئت إدارة الخدمات وصحة البيئة في بلدة بلجرشي باستلام جثمان طفلة نقل من أحد المستشفيات القريبة في كيس نفايات. وأوضح مدير إدارة الخدمات وصحة البيئة ببلدية محافظة بلجرشي الدكتور أنور قذان الغامدى في خبر نشرته ''المدينة'' سابقا أنهم قاموا باستلام جثمان طفلة متوفاة داخل كيس نفايات تمهيدا لدفنها وتم على الفور تكليف مشرفة الموتي بغسلها ودفنت في مقابر البلدية وتوجيه خطاب للمستشفى بعدم تكرار ذلك مستقبلا.
ويقول الناطق الإعلامي للمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الباحة ماجد الشطي أن الإجراء الذي تم اتخاذه من قبل المستشفى إجراء سليم ولم تكن الجثة في كيس نفايات وإنما في كيس معتمد من وزارة الصحة يطلق عليه ''كيس الأنسجة البشرية'' وهو مخصص لوضع الجثث بداخله ونقلها ولا في ذلك امتهان أبدا لجثة المتوفى. فقد صمم هذا الكيس لهذه الحالات.

عضو مجلس منطقة الباحة يفقد زوجته ''في يوم العيد''
يقول عضو مجلس منطقة الباحة علي بن صالح الزهراني: فقدت زوجتي في يوم عيد الفطر المبارك لهذا العام والناس تعيش فرحة العيد وأنا وأبنائي وأسرتي نعيش حزنا عميقا ونحمد الله على قضائه وقدره. لقد كنا نستعد لفرح ابننا ثاني أيام عيد الفطر المبارك وكانت الأم الفقيدة -يرحمها الله- تعيش الفرح مضاعفا فها هو العيد على الأبواب وكذلك زواج ابنها أيضا على الأبواب. لم نكن نعلم أن القدر سيسبق ونؤمن بقضائه وقدره سبحانه.
ويضيف: انتقلت زوجتي يرحمها الله أول أيام عيد الفطر المبارك، وكان السبب في وفاتها إهمال طبي بدأ مسلسله من مستشفى المندق العام واختتم بمستشفى الملك فهد بالباحة، الذي فيه دخلت غيبوبة لم تفق منها إلا في قبرها. ويضيف: أصيبت زوجتي بوعكة صحية نقلناها على إثر ذلك إلى مستشفى المندق العام القريب من منزلنا وعند إجراء الفحوصات الروتينية دون أن يكلفوا أنفسهم عمل أشعة لتشخيص الحالة بشكل دقيق كما هو المعتاد في أقل المستشفيات إمكانية فما بالكم في مستشفى يستقبل مئات الحالات يوميا ويخدم محافظة من أكبر محافظات المنطقة، واكتفى الطبيب المعالج بتشخيص حالتها أنها زيادة في الهرمونات وصرف لها علاجات مهدئة ولكن للأسف لم تجد نفعا.
وعندما رأيت أنه لا فائدة من مراجعة هذا المستشفى قلت أستعين بمستشفى الملك فهد بالباحة فنقلناها إلى هناك. وفي قسم الطوارئ تم عمل أشعة لها وشخص الطبيب المعالج حالتها بأنها عادية ولا شيء هناك يدعو للقلق ولكن لمزيد من الاطمئنان أدخلها التنويم في المستشفى. وأثناء تواجدها في التنويم بالمستشفى يوم الخميس كانت تعاني من صداع شديد وتصرخ طالبة النجدة ولكن لا حياة لمن تنادي. فلا طبيب أتى ليطمئن عليها ويعطيها العلاج اللازم ولا أحد يهتم لحالتها ولا حتى بوجودها. وفي صباح اليوم التالي وهو يوم جمعة ذهبت أنا وأولادي الطبيبين اللذين حضرا من جدة ومن خارج المملكة إلى المستشفى لنطمئن على حالها ووضعها وعند دخولنا إلى غرفتها وجدناها في غيبوبة تامة دون وجود أطباء ولا ممرضين.
وواصل حديثه: ارتفعت أصواتنا تجمع الأطباء لكن بعد فوات الأوان وشخصوا حالتها بأن لديه جلطة في الدماغ. على الفور طلب أبنائي أن يطلعوا على الأشعة التي تم عملها لوالدتهم أثناء دخولها المستشفى وتبين لهم أن هناك بوادر جلطة أظهرتها الأشعة لكن الطبيب الذي فحص الحالة لم يعط ذلك اهتماما إما لجهل منه أو لإهمال ولا غير ذلك. هنا جن جنون الأولاد ولولا تمالكهم لأعصابهم كان حدث ما لم يكن في الحسبان -وحسبنا الله ونعم الوكيل-. بعد ذلك تم استدعاء طائرة إخلاء طبي لنقلها من مستشفى الملك فهد بالباحة لأي مستشفى خارج المنطقة لكي يتم علاجها لكن بعد فوات الأوان حيث لفظت أنفاسها الأخيرة في يوم عيد الفطر المبارك وتمت الصلاة عليها في المسجد الحرام ودفنها في مكة المكرمة وألغيت مناسبة الفرح وتحولت إلى مناسبة عزاء. ويضيف الزهراني والألم يعتصر قلبه: لقد فقدت زوجتي نتيجة إهمال طبي متعمد وأطالب بمحاكمة المتسبب في ذلك. كما أطالب بمعرفة تفاصيل التحقيق.
قال الناطق الإعلامي لصحة الباحة إنه سيجري تحقيقا لمعرفة سبب الوفاة ولكن إلى تاريخه لم نطلع على تقرير. ولا نعرف ماذا حدث؟ وهل تم معاقبة المتسبب؟ أم أن حقوقنا ضاعت سدى؟ ويختتم حديثه قائلا. سنلجأ إلى أي مكان لنعرف المتسبب مهما كانت جنسيته ومهما كان عمله.

قصص مؤلمة للنساء مع السائقين المتحرشين يخفيها الخوف من الفضيحة

معلمة هددت بإلقاء نفسها من السيارة وربة منزل توجه لكمة قوية للسائق

المصدر: جريدة الوطن الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26022&CategoryID=3

جدة :نجلاء الحربي 2010-10-22 3:44 AM

تشكل عملية تنقل المرأة بين بيتها وعملها أو خروجها للسوق بصحبة سائق هاجساً لدى بعض السيدات بعد تعرضهن لمحاولات تحرش من قبل السائقين. وغالباً ما تلجأ بعض السيدات للكتمان وعدم الإفصاح عما تعرضن له من تحرش خشية الفضيحة أو ردة فعل عنيفة من قبل زوجها أو إخوتها.

"الوطن" دخلت عالم السيدات اللاتي تعرضن إلى تجارب مزعجة مع سائقيهن للتأكد من أنه أصبح من الضروري وضع حل لتلك الأزمة وإصدار تشريع واضح ورادع لمواجهة ظاهرة التحرش. في البداية أبدت أم طلال استياءها من سائقها الخاص من الجنسية الباكستانية الذي يعمل على غير كفلاتها ومداومته على الترقب وتوجيه مرآة السيارة نحوها باستمرار. وقالت أعمل ممرضة في أحد المستشفيات الحكومية ونظراً لظروف عملي في ساعات متأخرة من الليل أضطر كثيراً للذهاب إلى العمل بصحبة السائق , وكثيراً ماتصدر منه حركات غير مبررة ويتعمد توجيه مرآة السيارة نحوي داخل السيارة لكي يراقب أفعالي. ولم يكتف بذلك ووصل الأمر به أن طلب مني إجراء محادثة معي في وقت متأخر من منتصف الليل مما دفعني إلى مطالبته بعدم الحضور لايصالي لعملي مرة أخرى ولم أبح بذلك لأسرتي تخوفا من حدوث مشاكل بين إخوتي والسائق .

وتقول معلمة (رفضت نشر اسمها) تعرضت لمحاولة تحرش من قبل السائق الأربعيني الذي ينقلنا كمعلمات من جدة إلى إحدى قرى طريق الليث فبعد إيصال المعلمات إلى مدارسهن ولم يتبق إلا أنا وحدي معه في السيارة لإيصالي لمدرستي التي تبعد 60 كلم لاحظت أن السائق يحاول أن ينحرف بالسيارة عن الطريق فهددته بأنني سالقي بنفسي من السيارة مما دفعه للخوف والرجوع للطريق وفي ذلك اليوم عدت إلى منزلي مع صديقتي ولم أخبر أحد بذلك وقررت اختيار سائق آخر .

أما ربة المنزل هدى عبد الله فابتسمت قائلة تعرضت لموقف مع سائق من جنسية آسيوية قمت باختياره للذهاب معه للسوق لقضاء بعض الاحتياجات فلاحظت تصرفات مخجلة من السائق داخل السيارة ولم أبد اهتمامي حتى تطور الأمر به بعد إيصالي إلى منزلي ، حيث قام بإمساك يدي عندما طلبت منه إعطائي أكياس المشتريات مما أشعرني بالغضب الشديد والاندفاع وقمت بضربه ضربه بقوة على وجهه مما دفعه للصراخ من شدة الألم ورحل مسرعاً دون أن يأخذ أجره .

وطالب أستاذ الصحة النفسية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سعد عبد الله المشوح بأن يكون هناك تشريع قضائي جنائي لوضع عقوبه واضحة للمتحرشين بالنساء ووضع لوائح تنظيمية لهم.

وانتقد المشوح مراكز الإرشاد الأسري والعيادات النفسية ، قائلاً يجب أن تضع برامج لحالات التحرش وأن يكون هناك مؤسسات ارشادية وعلاجية تهتم بالسيدات اللاتي تعرضن لمواقف تحرش .

وأضاف عادة ما تواجه المتحرش بهن اضطراب ما بعد الصدمة فيكون له تأثير على علاقاتها الاجتماعية ويتسبب في إصابتها بعدم القدرة على ممارسة الأنشطة التي سبق أن كانت تقوم بممارستها خوفا من أن يحدث لها نفس الحدث.
وتُحدث الصدمة للمرأة تعميما للنتائج على جميع الأشخاص فتنظر لهم بنفس نظرتها للسائق المتحرش. وأضاف أن علاج التحرش الجنسي من أصعب العلاجات المعرفية السلوكية التي يطبقها أخصائي أو إخصائية لديها قدرة في التعامل مع الضحية. فإذا لم يكن لدي المرشد النفسي وعي بخطورة الموضوع فقد يؤدي ذلك لعواقب وخيمة في المجتمع. وأكد على قلة الإحصائيات اللاتي توضح نسبه السيدات اللاتي تعرضن للتحرش من قبل السائقين بسبب الخوف من البوح .
ووصف اختصاصي علم الجريمة ورئيس قسم اللقاءات والندوات العلمية بجامعة الأمير نايف كلية الدراسات العليا الدكتور أحسن مبارك طالب تحرش السائقين بالسيدات بأنه ظاهرة عالمية وليس مرتبطة بمجتمع دون غيره وتختلف هذه الظاهرة زيادة ونقصانا حسب طبيعة المجتمع .
وأكد على ضرورة عمل دراسة علمية حول هذه الظاهرة لمعرفة حيثياتها ، ودرجة خطورتها لأن التغاضي عن هذه الظاهره لا يساعد في حلها. ويحتاج الأمر لتدخل مجتمعي منظم في إطار تدخل علمي وهذا لا يتم إلا بالقيام بدراسات ميدانية وعلمية لكي يتم معرفة حجم المشكلة .
وأضاف أن القوانين بمفردها لا تكفي لردع هذه الظاهرة لأن السلوك الإنساني مرتبط بالضبط الداخلي والخارجي ولابد أن يكون هناك توزان بينهما ومن مجمل وسائل الضبط الخارجي العقوبات التي تعد لبعض الأنماط الإجرامية.

الجاسر: سنناقش الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف

المصدر: جريدة المدينة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 17348
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194631

الرياض - «الحياة»
تبدأ غداً (السبت) اجتماعات الوكلاء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في الاجتماع الذي تستضيفه قطر، وقال وكيل وزارة الثقافة والإعلام رئيس الوفد السعودي الدكتور عبدالله الجاسر إن جدول أعمال الوكلاء يتضمن جملة من القضايا والمشاريع الثقافية العربية المشتركة منها تقارير عن متابعة مراحل التنمية الثقافية في الوطن العربي، ومناشط العواصم الثقافية العربية، وكذا الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، والاتفاقية العربية لحماية المأثورات الشعبية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، والاتفاقية العربية في تيسير انتقال الإنتاج الثقافي العربي، إضافة إلى نتائج المؤتمر الـ 19 للآثار والتراث العمراني في الوطن العربي، والذي عقد في المملكة العربية السعودية العام الماضي.
وبيّن الدكتور عبدالله الجاسر أن جدول أعمال الوكلاء يتضمن كذلك الخطة الشاملة للثقافة العربية، والقمة الثقافية العربية، مضيفاً أن: «وزارة الثقافة والإعلام في المملكة أعدت مجموعة من التصورات والمقترحات حيال المواضيع الثقافية التي احتواها جدول الأعمال»، مشيراً إلى أن اجتماع الوكلاء التحضيري سيرفع توصياته إلى اجتماع الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي والمقرر عقده في قطر يومي الأربعاء والخميس المقبلين.

أسرة بأكملها يرفضها الضمان والجمعيات الخيرية بسبب كارت العائلة

المصدر: جريدة المدينة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 17348
http://www.al-madina.com/node/269985

علي بن نمران - الطائف

تعيش أم شرف وأبناؤها الخمسة حياة صعبة بعد وفاة عائلهم قبل عامين في منزل لا يكاد أن يكون صالحا للحياة الكريمة في قرية «بلاساء» التابعة لمركز القريع بني مالك، ولم يكن الفقر هو العائق الوحيد في طريق هذه الأسرة ولكن كان عدم وجود الإثباتات الشخصية هي العائق الحقيقي في تقديم المساعدات لهم.. فبعد وفاة والدهم اكتشفت الأسرة بأنها لا تحمل أي وثائق تمكنها من العيش بشكل عادي فكل طلباتهم تصطدم بطلب «كرت العائلة» فاعتذرت المدارس عن قبول ابنتهم الكبيرة البالغة من العمر «7» سنوات وأوصدت الأبواب في وجوههم عند التقدم لمكتب الضمان لشمولهم به ورفضت الجمعيات الخيرية طلبات انضمامهم إليها وكل ذلك لسبب واحد ووجيه من نظر المسؤولين في تلك القطاعات «ألا وهو عدم وجود الإثباتات الرسمية لديهم».لأن والدهم لم يقم بتسجيلهم أو أضافتهم معه هم ووالدتهم. «المدينة» قامت بزيارة لهذه الأسرة برفقة «شيخ القبيلة رشيد مساعد المالكي» الذي ذكر لنا خلال توجهنا إلى القرية التي تسكن بها عبر طريق شديد الصعوبة كصعوبة الوضع الذي تعيشه تلك الأسرة بأن هذه الأسرة تعيش حالة من الفقر نتيجة فقد عائلهم قبل عامين واكتشافهم بعد رحيله بعدم إضافة الأم أو الأبناء مما جعلهم في رحلة بحث عن استخراج «كرت العائلة».

فيما أكد مدير الضمان الاجتماعي بحداد بني مالك محمد فاضل المالكي أن المكتب يتابع حالت الأسرة ولكن عدم وجود سجل العائلة جعلنا مكتوفي الأيادي لتقديم المساعدة للأسرة وسبق وأن حثينا الأسرة في الإسراع في استخراج الأوراق الثبوتية لضمها للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.

اما رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية بالقريع بني مالك عبدالرحيم المالكي فقال إن الأسرة تعاني ظروفا مادية صعبة وعند التقدم للجمعية لشمولها بخدمتها اتضح بأنها لا تحمل الوثائق

استعادة 12 ابنا سعوديا من أمهات إندونيسيات

سفارة المملكة في جاكرتا خاطبت الآباء ووفرت لأبنائهم حياة كريمة

المصدر: جريدة الوطن الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25981&CategoryID=5

جاكرتا :حامد الشهري 2010-10-22 3:14 AM
أسفرت جهود سفارة المملكة في العاصمة الإندونيسية جاكرتا عن إعادة اثني عشر ابناً لمواطنين سعوديين من أمهات إندونيسيات إلى المملكة .
وأوضح السفير عبدالله الخياط أن الأبناء الذين تمت إعادتهم هم نتاج زيجات ما بين أمهات إندونيسيات تزوجن بطريقة غير نظامية من مواطنين سعوديين، خلال زيارات عمل أو سياحة قاموا بها إلى هذا البلد .
وأشار السفير الخياط إلى أنه فور علم السفارة في جاكرتا بقصة هؤلاء الأطفال، تم التأكد من حقيقة أنهم أبناء مواطنين سعوديين، وعلى إثر ذلك تم الاتصال بآبائهم، ومنحهم كافة التسهيلات للالتحاق بأبنائهم. وفي معظم الحالات كان الآباء السعوديون يتجاوبون ويأتون للقاء أبنائهم.
وأوضح أن السفارة عملت في هذه الأثناء على تحسين مستوى حياة هؤلاء الأطفال، وبمجرد وصول آبائهم إلى جاكرتا، تم منحهم تذاكر للسفر بمعية آبائهم إلى المملكة. كما قامت السفارة بالاتصال بالجهات المسؤولة في إندونيسيا وفي المملكة لتسهيل عودتهم مع ذويهم، وإنهاء النواحي الخلافية بين الأبوين.
ولفت السفير الخياط إلى أن التعليمات لا تسمح بزواج المواطنين السعوديين من إندونيسيات إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية، معتبراً في الوقت ذاته أن حالات الزواج التي تتم في هذا البلد بدون إذن نادرة.

كشف سفير خادم الحرمين الشريفين في إندونيسيا عبدالرحمن الخياط أن السفارة في جاكرتا نجحت العام الماضي في إعادة 12 ابنا لمواطنين سعوديين تزوجوا من إندونيسيات في زيجات غير نظامية بعد أن تقدمت سيدات ادعين بأنهن كن على ارتباط بمواطنين سعوديين وأنجبن منهم أبناء، ويطالبن بتواصل الآباء مع أبنائهم وإعطائهم الحقوق كافة .
وأضاف في لقاء مع "الوطن": أن سفارة المملكة وغيرها من الدول لا تسمح بزواج المواطنين السعوديين من المواطنات من هذا البلد إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية، ونتلقى أوامر بذلك ونحن نقوم بالإجراءات العامة.
وذكر أن حالات الزواج التي تتم بدون إذن، تنجم عن قدوم أشخاص إلى إندونيسيا لأسباب تجارية أو سياحية، فيندفعون إلى الاقتران ببعض الإندونيسيات مما ينجم عنه بعض الأطفال. فيأتي هنا دور السفارة عندما تتأكد من صلة القرابة أو أن هذا الابن مواطن سعودي، ووفق التعليمات الصادرة بهذا الشأن نسعى إلى تحسين وضع المواطن بمنح الأب الحق للالتحاق بابنه، ومن ثم يتم الاتصال بوالده في السعودية وإخباره بأن هناك امرأة تدعي بأن لديها أطفالا منه، وفي معظم الحالات التي وردتنا تجاوب المواطنون السعوديون وقدموا إلى إندونيسيا، وحلت المشاكل، وتم منح تذاكر خروج لأبنائهم.
واستدرك الخياط بأن هذه حالات نادرة. مشيرا إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد إلا بعض الحالات لمقيمين تخلفوا عن العودة بسبب آبائهم المواطنين السعوديين. وتحاول السفارة حل وضعهم بالاتصال بالجهات المسؤولة والعودة إلى السعودية.

وعن الإجراءات التي اتخذتها السفارة مع المتلاعبين بالزيجات من السعوديين أكد أنه لم تؤخذ إجراءات رادعة بهذا الشأن تجاه سعوديين لأن هذه حالات فردية وحالات تتم من غير معرفة الجهات الرسمية في الحكومة الإندونيسية.

جامعيات يتعلقن بالوظيفة الصعبة هربا من البطالة

القطاع الخاص يستغل بذكاء وفرة العاطلات ذوات التعليم العالي

المصدر: جريدة الوطن الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=26080&CategoryID=4

جدة :نجلاء الحربي 2010-10-22 4:37 AM

لم تجد مهنة نسائية من الجدل والأخذ والرد في أوساط المجتمع السعودي مثلما وجدت وظيفة "الكاشيرات" في الأسواق والمراكز التجارية الكبرى في أوساط المجتمع السعودي .حبرت الصحف اليومية صفحات يومية لمناقشة هذه الظاهرة "المدنية" في المجتمع المحافظ .وخصص التلفزيون ووكالات الأنباء مساحات وافرة لمناقشة الأمر. منابر الجمعة، والندوات الدينية رفعت رايات التحذير، ووضعت الخطوط الحمراء منعا لأي محاولة للاختلاط وما يجره من خطر على الأمن الاجتماعي.

وحدهن الفتيات اللاتي عملن في المهنة "الجديدة" كن يدفعن الثمن في صمت مؤلم. فهن يشعرن بأنهن وقعن ضحية بين سندان مجتمع يرفض الأفكار الجديدة، وبين مطرقة البطالة والمصير المؤكد الذي ينتظر الخريجات كل عام. ووضعن أمام الأمر الواقع: فرصة عمل محفوفة بنقد حاد، أو انتظار قطار التعيين في محطات الجوع والعطش .

"الوطن" فتحت الملف، وناقشت مجموعة من الفتيات والسيدات اللاتي يحملن مؤهلات تعليمية عالية، وسر قبولهن بوظيفة بسيطة، وذات مردود مادي متواضع. حملنا الأسئلة، وزرنا عددا من المراكز والمحلات التجارية وكشفت الإجابات عن حقائق جديدة في سوق العمل بالسعودية، وصورة مقربة بلسان صاحبات القضية، وأولياء أمورهن، إلى جانب أرباب العمل، والخبراء المختصين لوضع إطار عام على تفاصيل القضية التي تشغل الرأي العام .

مشرفة بدرجة الماجستير

عالية القرني، سيدة سعودية تحمل درجة الماجستير في التغذية من جامعة الملك عبدالعزيز تقول: إنها بعد تخرجها في الجامعة لم تجد فرصة عمل، وخشيت يفوتها قطار التعيين في الوظائف الحكومية، وقررت أن تواصل تعليمها والحصول على درجة الماجستير، علّ جهدها في الترقي العلمي يشفع لها في الحصول على وظيفة مناسبة .

تقول بنبرة من الألم: "هاجس مخيف أن تنتظر الخريجة وظيفة لا تأتي. تماما كالشعور الذي يصيب الفتاة عندما تصاب باليأس خوفا من أن يسبقها قطار الزواج ."وزادت: "لا تسألوني لماذا قبلت بهذه الوظيفة. اسألوا وزارة التربية والتعليم لماذا انتظرت سنوات بلا عمل."

عالية، تسكن في أحد أحياء جنوب جدة. وجدت نفسها بلا حول ولا قوة بعد وفاة والدها. ظلت تفكر في وسيلة ما لمساعدة أسرتها، وتبحث عن أي عمل لكي تساهم بما تستطيع مع إخوتها في الوفاء بالتزامات أسرتها الحياتية تقول: "وجدت فرصة عمل في محل نسائي مغلق بأحد المراكز التجارية الكبرى في جنوب جدة. ورغم ضآلة الراتب ـ وهو لا يتجاوز (2300 ريال ـ وطول ساعات العمل اليومي على فترتين صباحية ومسائية ـ بواقع تسع ساعات يوميا ـ إلا أنني وجدت نفسي مضطرة للقبول بهذه الفرصة المتاحة."

وتضيف عالية: "مؤهل الماجستير، لم يحملني لشاطئ الأمان الوظيفي الذي أستحقه. أنا الآن مشرفة على عدد من الكاشيرات في المحل النسائي، وجميعهن لا يحملن سوى شهادات المرحلة الثانوية. الأكيد أن كثيرات مثلي، ولكن لا أحد يعرف عنهن أي شيء. ابحثوا عن المسؤول؟."!

القطاع الخاص ذكي ومستغل!
لمياء ـ الحاصلة على إجازة جامعية في أدب اللغة الإنجليزية ـ تؤكد أن عدم توفر الفرص الوظيفية الآمنة في القطاع الحكومي هو المحرك والدافع الرئيسي لقبول خريجات الجامعة بهذه الوظيفة. وتضيف: "العمل في المجال التعليمي الحكومي أصبح من المستحيلات. جميع الخريجات يواجهن صعوبات وشروط تعيق تحقيق أحلامهن في الحصول على وظيفة. ولو اطلع المجتمع على المتطلبات العديدة التي تضعها وزارة التربية والتعليم لتعيين الفتاة الجامعية في سلك التعليم لوجدها شروطا تتسم بالتعقيدات غير المبررة."
وتنتقد لمياء أيضا القطاع الخاص، من حيث إنه يوفر فرصا وظيفية ربما تكون مناسبة لحاملات المؤهلات البسيطة، لكنه لا يوفر وظائف تناسب مؤهلات خريجات الجامعات. الأمر الذي يدفعنا إلى التقدم لها والقبول بالمرتبات والمردود المادي الذي لا يتوافق مع خبراتنا العلمية. وهي تؤكد أن القطاع الخاص ربما يستفيد من هذا الخلل، ويقوم بتوفير فرص عمل بسيطة وبأجر بسيط ليستفيد من إقبال طالبات العمل من الجامعيات العاطلات لشغل هذه الوظائف ذات الرواتب البسيطة بكوادر نسائية ذات تعليم عال، ويستفيد من جهدهن وخبراتهن لزيادة الإنتاجية بأقل مردود مالي .
عهود عادل ـ فتاة سعودية تحمل درجة البكالوريوس تخصص آداب ـ تتفق مع رؤية زميلتها لمياء، وتضيف: أنها أمضت سنوات في انتظار فرصة عمل في القطاع الحكومي، وعندما عرض عليها العمل كـ(كاشيرة) قدرت أنها فرصة عمل متاحة، وتجربة جديدة لم يخطر ببالها يوما أن تعمل بهذه المهنة. وكانت تخشى معارضة أسرتها لهذا العمل، وهو ما حدث بالفعل. تفهم أسرة عهود وحرصهم على التأكد من طبيعة مناخ العمل سهلا مهمتها كثيرا، وفازت أخيرا بالوظيفة .!
وتضيف عهود: "اعترضت عائلتي على الانخراط في هذه المهنة كونها ربما تعرضني لمضايقات من قبل الزبائن، لكن بعد زيارتهم لمقر عملي، وتأكدهم من توفر الأجواء المناسبة عبروا عن رضاهم وشجعوني على خوض التجربة ."
أم الأيتام تكشف الحقيقة!
سلوى محمد سيدة سعودية تحمل شهادة جامعية تعمل كاشيرة في أحد المراكز التجارية بمدينة جدة تكشف قصتها عن معاناة إنسانية حقيقية، وعن واقع مؤسف للآلاف من الخريجات الجامعيات العاطلات عن العمل في السعودية، اللاتي يعانين بصمت، ومن دون أن يدري أحد كيف يواجهن حياتهن بمفردهن بعيدا عن عيون وزارات الخدمة المدنية، والعمل، ومؤسسات القطاع الخاص.
سلوى فاض بها الكيل عندما طلبنا رأيها حول طبيعة عملها الجديد، ومدى تقبل المجتمع هذه المهنة الجديدة للمرأة السعودية .وقالت بوضوح: "نعم نعاني في صمت من مضايقات بعض الشباب الرافضين لفكرة عملنا، ومن الذين لا يقدرون عمل المرأة السعودية في هذا المجال الجديد". مضيفة: "هم لا يعرفون ظروفنا، وعدم تقديرهم يصعب حياتنا، نحن لم نختر هذا العمل، لكن حاجتنا للعمل والشعور باستقلالنا المادي، وعدم توفرالبديل أجبرتنا على ذلك ."
سلوى، أرملة وتحمل مسؤولية إعالة ثلاثة أطفال منذ وفاة زوجها، أمضت سبعة أعوام من تخرجها في انتظار التعيين على وظيفة حكومية تتمكن من خلالها من الوفاء بمستلزمات أسرتها الصغيرة. تقول: "قبلت العمل بهذه الوظيفة لأنني لم أجد فرصة عمل غيرها منذ سبعة أعوام. الله يعلم كيف كان وضعي المادي مع أطفالي الأيتام. ولولا احتياجاتهم اليومية المتزايدة لما قبلت بهذا العمل الذي أتعرض فيه يوميا لمضايقات، لكن حاجتي للمردود المالي القليل الذي أتقاضاه من هذه الوظيفة هو سبب قبولي لها. صحيح أنه لا يلبي جميع متطلبات أطفالي الثلاثة، لكن لم أجد فرصة عمل مناسبة في أي مجال آخر."
أولياء أمور: بناتنا أحق بوظائف تستنزف اقتصادنا الوطني
تقول والدة لمياء: إن زوجها هو من سعى لها في وظيفة الإشراف على الكاشيرات في أحد المراكز التجارية. فوالد لمياء يرى أن تعيين الفتيات السعوديات في هذا المجال يكون خدمة لوطنهن للاستغناء على العمالة الأجنبية، إلى جانب أن عملهن يعلّمهن الاعتماد على النفس حتى إذا لم يكن الشخص في حاجة للوظيفة، لكن لا بد من العمل لكي يشعر الشخص بأنه عنصر منتج في المجتمع.
أما والد دانيا الحربي فيبرر دخول ابنته لمهنة الكاشيرات بقوله: "دخول ابنتي للعمل في هذا المجال فيه مغامرة، غير أنها وظيفة تتسم بقبول التحديات والتغلب على كافة العقبات التي تواجه عمل المرأة في أغلب الأحيان ."
وأضاف: عمل المرأة في مجال الكاشيرات والمراقبات وغيرهما من الأعمال التي يرفضها البعض بات ضرورة ومجال عمل جديد، ولا بد من تغير نظرة المجتمع تجاه ذلك. كما أن عملها في هذا المجال يساعدنا على التخلص من العمالة الوافدة التي تستنزف اقتصادنا الوطني.
6كاشيرات بدرجة البكالوريوس ومشرفة حسابات بدرجة الماجستير في مركز تجاري بجدة

أكد نائب المدير العام فهد القاسم لمركز "مرحبا للتسويق" في مدينة جدة أن فكرة توظيف الكاشيرات تجربة حققت النجاح الكبير. وكشف أن 6 جامعيات يحملن درجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة من أصل عشرين كاشيرة يعملن في كافة فروع "مرحبا "المنتشرة في مدينة جدة.

مشيرا إلى أن وظيفة الكاشيرة ليست من الوظائف الوحيدة لعمل النساء في المراكز التجارية في المملكة بل سبق لنا في المركز توظيف العديد من السيدات في معمل الحلويات، كما تمت الاستعانة بهن في مجال حفظ الأمن داخل المركز بحيث يكن مراقبات أمن عن طريق كاميرات المراقبة. كما أننا استحدثنا قسما آخر جديدا للفتيات يتيح مزيدا من فرص العمل تحت مسمى مدخل بيانات بنفس اشتراطات ومزايا وظيفة الكاشيرات.

وأضاف القاسم: أن إدارة المركز حصلت على ترخيص من وزارة العمل بتوظيف السيدات في هذه المجالات منذ عام 1428 حسب الاشتراطات الشرعية. موضحا أن فكرة عمل المرأة في مجال الكاشيرة طرحت منذ فترة زمنية بعيدة، وتمت مناقشتها مع مسؤولي وزارة العمل. وأخذت فترة طويلة قبل تطبيقها عمليا بعد إجراء الوزارة لسلسلة من الدراسات قبل السماح لنا بتطبيقها عمليا. واشترطت مقابل ذلك شروطا معينة كعمل عوازل في وحدات عمل (الكاشيرات) وأن تكون مخصصة لخدمة القسم الخاص بالعائلات مع الالتزام بالزي المحتشم. وتم تنفيذ ذلك وحققت هذه التجربة نجاحا كبيرا حتى الآن.

وأضاف القاسم :لدينا 20 كاشيرة يعملن في كافة مراكز مرحبا ما بين مشرفات ومراقبات وتتفاوت مؤهلاتهن العلمية ما بين البكالوريوس والثانوية ولدينا فتاة تحمل درجة الماجستير تعمل كمحاسبة مالية، وسوف يتم ترشيحها لوظيفة رئيسة محاسبات. مشيرا إلى أن راتب الكاشيرة ممن يحملن شهادة الثانوية يبلغ 2500 ريال بعد خصم حصة التأمينات الاجتماعية. أما الجامعيات اللاتي يشغلن وظيفة مشرفات على الكاشيرات فرواتبهن لا تختلف عن الكاشيرات .

وأكد القاسم أن فتيات الكاشير أثبتن التزامهن في أداء عملهن بالشكل المطلوب، وكذلك العاملات في مجال الحاسبات اللاتي يتميزن بالدقة في العمل .كاشفا أنه إذا تمت الموافقة على تشغيل الفتيات في المركز كبائعات في كافة المجالات فسنطبق ذلك بكل رضا وثقة، نظرا لكفاءة وإخلاص الفتيات في العمل، والتزامهن بالاشتراطات المفروضة إلى جانب الدقة والتركيز والالتزام بمواعيد العمل.

وكيل وزارة العمل: عمل الفتيات لا يحد من فرص العمل لدى الشباب

أكد وكيل وزارة العمل المساعد للعمالة الوافدة هاشم راجح أن عمل الفتيات في مجال الكاشيرات لا يحد من فرص العمل لدى الشباب في هذا المجال، فالمرأة إلى جانب الرجل في الأعمال التجارية كافة.

وأكد راجح أن توظيف السيدات في مجال الكاشيرات فيه خدمة للوطن وحفاظ على اقتصاده. مشيرا إلى أن عمل المرأة في الكاشيرات أفضل من البطالة والجلوس بدون عمل وأن تكون عضوا فعالا في المجتمع. فالعمل في هذه المهنة لا يتعارض مع الضوابط الشرعية بل يضمن للمرأة الحصول على وظيفة تكفها عن سؤال الغير وكذلك يخفف من نسبة البطالة المنتشرة بين النساء في السعودية.

من جهته ذكر أستاذ السياسة الشرعية والأنظمة المقارنة بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور حسن سفر أن مشاركة المرأة في العمل باتت ضرورة مع تغيرات الحياة العملية. وإذا نظرنا لعمل المرأة في مجال الكاشيرات من منظور شرعي فإن الإسلام لا يمنع عمل المرأة وفق ضوابط شرعية بحيث تحافظ على حقوقها ومكانتها وعدم خدش حيائها .

وأكد سفر ـ وهو محكم قضائي وعضو في مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جدة ـ أن عمل المرأة في هذا المجال يعتبر مشاركة وتخفيفا من عبء المنزل والأسرة ومشاركة للرجل في تحمل الأعباء. مشيرا إلى أن هناك أمرا آخر وهو توفر كوادر متخرجة في الإدارة والمحاسبة وفتيات لم تتوفر لهن فرص عمل فدخولهن في هذا المجال يكسبهن خبرة في المشاركة في خدمة المجتمع .وأضاف: أنه لا يمانع دخول الفتاة إلى العمل في مجال الكاشيرات وهذه التجربة تحتاج إلى الوقت لكي يتقبلها المجتمع؛ والإسلام يتقبل المستجدات بشرط ألا تتناقض مع روح النص الشرعي .

من جهته قال العضو السابق بمجلس الشورى الدكتور عبدالله دحلان: ليس هناك ما يمنع عمل المرأة إذا حافظ على خصوصيتها كمسلمة. وجميع الأعمال التي تقوم بها المرأة لا بد أن تكون في إطار الحجاب الذي يضمن لها عدم ظهور ما لا يليق أمام المجتمع، ثانيا توفر المناخ المناسب لعمل المرأة وحمايتها من المضايقات التي تؤثر عليها، فإذا ضمنا ذلك فلا يوجد هناك مانع أن تعمل المرأة في مجال الكاشيرات. فعملية البيع والشراء عملت فيها المرأة منذ القدم حيث عملت في بيع منتجاتها في الأسواق.

وأضاف الدكتور دحلان: أن عمل المرأة السعودية في مثل هذا المجال ووفق الاشتراطات اللازمة أفضل بكثير من استقدام العمالة الأجنبية التي لا نعلم سيرتها الذاتية في بلدها وتأتي للعمل في مهنة الكاشيرات هنا. فهذه فرص عمل جيدة للنساء اللاتي لم تتوفر لهن فرص وظائف ويعانين من البطالة في منازلهن.

ويرى دحلان ـ وهو الأمين العام الأسبق للغرفة التجارية بجدة ـ أن هناك حاجة ماسة لأن نفتح فرص عمل للخريجات للعمل في أماكن مناسبة ولا يكون لهن احتكاك مباشر مع الرجال ولا يمنع أن نقسم العمل في المراكز التجارية لقسمين الأول، للرجال وآخر للنساء، فالمرأة أصبحت أكثر من يتولى اقتصاد المنزل. وبدلا من أن تقف أمام الرجال للمحاسبة، فما المانع أن نخصص أماكن للكاشيرات وبهذا نكون وصلنا لحل وسط مع الذين يرفضون مثل هذه الوظيفة.

مجلس القضاء يعتمد لائحة دوائر الحجاج والمعتمرين

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194951

الرياض – «الحياة»
اعتمد المجلس الأعلى للقضاء لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين خلال اجتماعه الـ 11 الذي اختتمت أعماله برئاسة رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد في مدينة الرياض أمس.
وتضمنت لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين التي أقرت خلال الاجتماع الذي استمر خمسة أيام تنظيماً لإجراءات واختصاصات دوائر الحجاج والمعتمرين أبرزها أن يكلف المجلس عند الاقتضاء بقرار يصدره دائرة أو أكثر من بين دوائر الاستئناف والدرجة الأولى لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين، وكذا تكوين الدائرة من قاضٍ فرد أو أكثر بحسب الاختصاص على أن يحدد القرار مقر عمل الدائرة ومدة التكليف، وأن يسمي رئيس المجلس بقرار يصدره رئيس كل دائرة وأعضائها، إضافة إلى تكليف أحد أعضاء السلك القضائي رئيساً لهذه الدوائر ومساعداً للرئيس.
وحددت اللائحة اختصاص الدوائر بالنظر في إثبات التنازل وتصديق الاعترافات ونظر القضايا الجزائية التي لا إتلاف فيها وما ينشأ عنها من أضرار، كما تنظر في القضايا المالية التي لا تزيد عن 20 ألف ريال، إضافة إلى أي قضايا أخرى يقررها المجلس، على أن تختص هذه الدوائر مكاناً بنظر القضايا التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومزدلفة ومشعر عرفة وأحمية المشاعر ومرافقها وحدود حرم المدينة المنورة خلال مدة التكليف.
وأصدر المجلس قراراً بتكليف 14 دائرة لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين على أن تؤلف كل دائرة من قاضٍ فرد، وتوزع الدوائر على الأماكن في مكة والمشاعر المقدسة، فيما أقر ضوابط اختيار المفتشين القضائيين بما يحقق مصلحة العمل ويرفع من مستوى الأداء، وتحديد عضوية كل منهم.
ووافق أعضاء المجلس على دعم محكمة استئناف مكة المكرمة بـ 12 قاضياً على درجة قاضي استئناف ودعم محكمة الاستئناف في الرياض بخمسة قضاة، فيما مددوا ندب 31 قاضياً للعمل في إدارة التفتيش القضائي لمدة عام.

أيتام المدينة : ملف سلوك النزيلات لا يزال مفتوحاً ... وأسوار الدار تخفي سلبيات كثيرة

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194964

المدينة المنورة - عبدالمحصي الشيخ

يبدو أن وراء أكمة العناية بالأيتام في المدينة المنورة ما وراءها، ففي الوقت الذي تخصص فيه وزارة الشؤون الاجتماعية موازنات ضخمة وبرامج وأنشطة وتشريعات عدة تهدف إلى إيلاء اليتيم أقصى درجات العناية والاهتمام، وتمتلئ أرصدة الجمعيات الخيرية بملايين الريالات، ما زالت حال الأيتام في المدينة المنورة غير مستقرة إطلاقاً.

ولعل المتتبع لحال «أيتام المدينة» يلمس بشكل جليّ أن حادثة الإبلاغ عن واقعة تأخر فتيات قرية الأيتام عن العودة إلى مقرها بعد هربهن وعودتهن مع إطلالة أول خيوط الصباح لا تشكل سابقة في مسلسل أحداثهن الغريبة المتواصلة، إذ تناولت وسائل الإعلام قبل أشهر حادثة هرب عدد من فتيات الدار من مقرها تحت جنح الظلام من طريق قفزهن من فوق سور «القرية النموذجية.!«

ومؤكد أن قارئاً ما بين سطور «أيتام المدينة» سيلحظ حراكاً خفياً لعزل فرع الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في المدينة المنورة عن مركزها الرئيس في مكة المكرمة. ويظهر ذلك من خلال المخاطبات الرسمية والإلكترونية الصادرة عن القائمين على فرع المدينة، الذين يصرون على إزاحة أي تبعية لهم بالمركز الرئيس في مكة المكرمة من طريق تسميتهم للجمعية بـ«الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة المدينة المنورة ... تحت إشراف الشؤون الاجتماعية برقم 135»، بينما يصرّ القائمون على المركز الرئيس للجمعية في مكة المكرمة على إثبات تبعيتها لهم من طريق الإصرار على أن تحمل مخاطباتهم كافة مسمى: «الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمكة المكرمة والمدينة المنورة ومحافظة الطائف ... مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت رقم 135 .«ويبدو بجلاء أن الجمعيتين مسجلتان لدى الوزارة تحت رقم واحد وهو ما يؤكد صدقية القائمين على «جمعية مكة». وفيما حصلت «الحياة» على نسخة من خطاب صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية في العام 1418 يحوي موافقة الوزارة على مد خدمات «جمعية مكة «لتشمل منطقة المدينة المنورة، لفت مصدر موثوق لـ «الحياة» إلى أن «أيتام المدينة «لم تخرج رسمياً من عباءة «جمعية مكة» على رغم إصرار القائمين عليها على تغيير مسماها إذ ما زالت مرتبطة «محاسبياً ومالياً» بالمركز الرئيس لـ «الجمعية» في مكة المكرمة حتى الآن.

ولمّا كان مدير القرية النموذجية للأيتام في المدينة المنورة فهد الأحمدي شدد على أنه لم يسبق له الإدلاء بأي تصريح صحافي للتذمر من سوء سلوك من وصفهن بـ» بناته» من نزيلات الدار، أو الشكوى من تصرفاتهن، أكد مصدر مطلع في شرطة منطقة المدينة المنورة أن الجهات الأمنية تلقت بلاغاً من إحدى المشرفات في الدار تفيد فيه بأن مجموعة من الفتيات خرجن في رحلة ترفيهية ولم يعدن، إذ عادت مجموعة منهن إلى مقر الدار بينما تخلفت زمرة منهن عن العودة حتى وقت متأخر، لا فتاً إلى أن ملف التحقيق في الواقعة ما زال مفتوحاً.

وبعيداً عما لاكته ألسن بعض منسوبات الدار اللائي تذمرن من إبلاغ الجهات الأمنية عن حال الفتيات ومطالبتها بالتقصي عن الشبان الذين صحبوهن وأساؤوا إليهن، وشكواهن من قرار خفض مرتباتهن، أكد مصدر مطلع في فرع الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في منطقة المدينة المنورة أن أسوار القرية النموذجية التي صرفت ملايين عدة من الريالات على إنشائها تخبئ وراءها سلبيات عدة.

وقال لـ «الحياة»: «كانت مجموعة من فتيات القرية محلّ الملاحظة والنقد في سلوكهن وتصرفاتهن، كما عانت القرية النموذجية لرعاية الأيتام من مشكلة تكتل الفتيات وسهرهن ليلاً داخل الشقق السكنية، قبل أن تحاول القضاء عليها من طريق إعادة توزيع نسبة الإيواء في الوحدات السكنية بغية القضاء على هاجس التكدس الملحوظ.«

وتابع: «لا أعلم لماذا بقي المبنى المخصص للحضانة مهجوراً لفترة زمنية قاربت العام، وأصرت على أن تمنح جزءاً من المركز الثقافي في القرية للإدارة النسائية البعيد عن الوحدات السكنية وبقية المرافق المختلفة داخل القرية، قبل أن تغير قناعاتها أخيراً وتستفيد من البناية المهجورة القريبة وتنقل الإدارة النسائية إليها.»
وزاد: «أقلّ ما يمكن أن يوصف به كادر الموظفين العاملين في القرية خلال الفترة الماضية بأن نزراً لا يستهان به بينهم يعاني من كبر السن وعدم الكفاءة المهنية فضلاً عن كونهم مخالفين لنظام السعودة. كما أن الفتيات كنّ يعانين من غياب الرقابة عليهن والمتابعة في الفترة المسائية، قبل إيناط مهمة تغطية الدوام بشكل متواصل حتى الـ 10 مساءً إلى مديرة مناوبة عُيّنت أخيراً، ما أوجد انضباطاً أفضل ومتابعة لأداء العاملين وسلوك الفتيات.»
وأردف: «لعل من ما يندى له الجبين في قرية الأيتام في المدينة، تكرار التصرفات غير اللائقة الصادرة من السائقين (الذين تعاقدت معهم الجمعية) ضد الفتيات والمشرفات) الأمهات)، وإقدام بعضهم على ترك العمل أثناء الرحلات والزيارات الخارجية قبل إعادة الفتيات إلى مقر القرية وتركهن في الخارج تحت ذريعة انتهاء الوقت المخصص لدوامهم.!«

العدل تسلّم المحكمة محاضر التحقيق في قضية غياب موظف7 أيام... غداً

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194975

جدة – أحمد الهلالي
تتسلم «المحكمة الإدارية» في منطقة مكة المكرمة غداً (الأحد) محاضر التحقيق مع» موظف في المحكمة الجزئية» في القضية التي رفعها ضد وزارة العدل بعد تسجيله متغيباً عن العمل لمدة سبعة أيام.وتعقد المحكمة يوم غدٍ جلسة قضائية في حضور المدعي) الموظف) وممثل الوزارة الذي طلب خلال الجلسة الماضية فرصة لتقديم محضر التحقيق الذي جرى مع الموظف في القضية.
وتأتي الجلسة المعلنة بعد أن قدم ممثل الوزارة محضر التحقيق مع الموظف ناقصاً وغير مرفق معه صورة التقرير للمفتش الإداري في الوزارة، في الوقت الذي طلبت فيه المحكمة إحضار جميع أوراق التحقيق مكتملة خلال جلسة الغد.
وكـان الموظف ناصر العلياني أكد أن غيابه الذي خضع في ضوئه للتحقيق كان بسبب مرض ابنته، إضافة إلى حضوره ومتابعته لقضيته المرفوعة ضد الوزارة في وقت سابق، مشيراً إلى أنه على استعداد لكشف ملابسات قضيته التي تعود إلى رفضه قبض رشوة قدمت له ولم تتم مكافأته عليها من الـوزارة أو تكريمه، مفيداً أنها استخدمت قوتها الإدارية الآن عنـــدما تم التحقيق معه في غيابه سبعة أيام.
وسبق أن طلبت المحكمة الإدارية من ممثل وزارة العدل تقديم المستندات الرسمية التي اعتمدت عليها في حسم أيام غياب المدعي (الموظف) من راتبه الشهري، وأبلغ ناظر القضية ممثل الوزارة بضرورة إحضار الأوراق التي تم بموجبها اعتماد الحسم والقرار الإداري الذي تضمن تلك الحسومات.
وتضمنت دعوى الموظف السابقة ضد وزارة العدل في المحكمة الإدارية تظلمه المتواصل من موقف الوزارة المبني على التهميش والتقريع والتوبيخ، وتهكم المسؤولين وسخريتهم تجاهه في ضوء رفضه الرشوة، وعدم رفع اسمه للجهات العليا، بغية تكريمه أسوة بمن رفضوا الرشوة في جهات حكومية عدة.
وتأتي دعوى الموظف على خلفية متابعته لقضية رفعها سابقاً ضد وزارة العدل رفضتها المحكمة حينها، بينما لا تزال منظورة من محكمة الاستئناف لبتها، إذ احتسبت أيام حضوره للجلسات القضائية غياباً على رغم تقديمه إثباتات حضوره الجلسات القضائية، إذ فتح فرع الوزارة في المنطقة ملف التحقيق في غياب الموظف مدة سبعة أيام عن العمل بدلاً من عذره عنها، وخلصت توصيات الملف إلى صدور قرار بحسم أيام الغياب من راتبه الشهري.

حدث يحتجز نفسه داخل دورة مياه دارالملاحظة بالمدينة

المصدر: جريدة الوطن السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26153&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2010-10-23 3:25 AM

لم يجد أحد نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بالمدينة المنورة أمس حلا أجدى للتعبير عن احتجاجه على إيقافه داخل الدار، سوى احتجاز نفسه داخل دورة المياه الملحقة بالدار لنحو ساعة. رافضا كل المحاولات التي بذلها مشرفو الدار في سبيل عدوله عن احتجاز نفسه؛ وذلك قبل أن تضطر إدارة الدار إلى الاستعانة بفرقة من الدفاع المدني التي باشرت على الفور الوقوف على الحادثة، وحررت الحدث "18 عاما"، حيث سلم إلى المشرفين بالدار.

وسارع المسؤولون في الدار إلى إخضاع النزيل للكشف الطبي حيث تبين سلامة حالته الصحية. في حين رفعت الجهات الأمنية المسؤولة عن الأوضاع داخل الدار تقريرا، طالبة فيه برفع درجة الأمان؛ خشية أن تكون الحادثة بداية لسلسلة من المشاكسات التي قد تنشب بين النزلاء. مستندة في ذلك على الحوادث التي وقعت في وقت سابق .

وأشارت مصادر مطلعة داخل الدار إلى أن تصرف الحدث لم يكن ناتجا عن أي سوء في المعاملة داخل الدار، إذ إن الجميع يخضع للرعاية النفسية والعلاجية.

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة المدينة المنورة الرائد خالد مبارك الجهني أن عمليات الدفاع المدني تلقت بلاغا من قبل العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية حول احتجاز حدث داخل إحدى دورات المياه بالدار، مطالبين بالتدخل لإخراجه.

يذكر أن الدار كانت شهدت حالة شغب عام 2007، تسبب فيها نحو 90 نزيلا، الأمر الذي أدى إلى تدخل قوة من الطوارئ الخاصة لإعادة الانضباط داخل الدار فيما أسفرت الحادثة عن إصابة 9 نزلاء.

رصد 300 حالة إساءة ضد الأطفال... خلال عام

المصدر: جريدة الحياة السبت15 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 23 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/194984

الرياض – فهد الموركي

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف عن رصد 300 حالة إساءة معاملة للطفل في المستشفيات خلال العام الماضي، بحسب السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الطفل المسجلة في القطاع الصحي. مشيرةً إلى أن برنامج الأمان الأسري الوطني سينظّم، دورة تدريبية متعددة التخصصات للمهنيين المتعاملين مع حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في جدة والدمام، وأخرى عن الإجراءات الجزائية في قضايا إيذاء الأطفال للعاملين في القطاع الأمني والقضائي خلال الشهرين المقبلين.

وأضافت: «يتولى التدريب في الدورة الخاصة للمهنيين المتعاملين مع حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في جدة الشهر المقبل، مدربون عالميون متخصصون، أبرزهم الدكتور كيم أوتس من جامعة سيدني في أستراليا، والدكتور مارسلينا ميان من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية، والدكتور راندل الكساندر من جامعة فلوريدا»، لافتة إلى أن الدورة اعتمدتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وستركّز على إكساب الأطباء المهارات المتقدمة لتشخيص حالات إساءة معاملة الأطفال الجسدية والجنسية والإهمال، وكيفية التعامل معها في ضوء أحدث المستجدات والبحوث العلمية .

من جانبها، أوضحت رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري في الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتورة فاطمة داؤود، أن رقم 300 حالة عنف رصدت في المستشفيات يعتبر غير صحيح، كونه لا يوجد اتصال بين مراكز حماية الطفل من العنف الأسري في القطاعات الصحية، مؤكدة أن معظم الحالات التي يتعرض لها الأطفال عبارة عن الضرب والإهمال، وبلغت نسبة الاعتداء 64 في المئة، ويصعب قياس نسبة الإهمال لوجود صعوبة في رصدها.

وأضافت في حديث إلى «الحياة»، أن وزارة الصحة تركز على رصد حالات الاعتداء داخل الأسرة في البداية، والعينة التي يتم رصدها للأطفال من عمر الولادة حتى عمر 18 سنة.

يذكر أن برنامج الأمان الأسري الوطني أُنشئ قبل خمسة أعوام، بهدف محاربة العنف الأسري، والدفاع عن حقوق الأفراد من ضحايا هذا النوع من الاعتداء، من خلال التوعية الشاملة بهاتين الظاهرتين، والشراكة والتضامن على المستويين الرسمي والأهلي، وإيجاد البرامج الهادفة لرعاية المتضررين، ورفع المعاناة عنهم.

الخوف من المساءلة يدفع الأسر إلى إخفاء العنف

اختصاصيون يطالبون ببرامج لنشر ثقافة حماية الطفل

المصدر: جريدة الوطن السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26195&CategoryID=3

الطائف :نورة الثقفي 2010-10-23 4:00 AM

حذر استشاري طب الأطفال بمركز مستقبل الطفل بفلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية الدكتور أحمد أبوبكر من عدم المصداقية في إعطاء معلومات وافية وصحيحة عند نقل الطفل المعنف إلى المستشفى. مشيرا إلى أن الكثير ممن يقومون بنقل هؤلاء الأطفال المعنفين يخافون من أسئلة الطبيب أو ممن يتولى طرح أسئلة لمعرفة طبيعة العنف الذي مورس بحق الطفل. مضيفا: أن الكثير ممن يأتون بالأطفال المعنفين يخافون من ترك أرقامهم لدى السجلات الطبية خوفا من أي مساءلات أخرى تؤخذ بحقهم.

وأشار إلى أن الاعتداء الذي يقع على الطفل يسببه إنسان بالغ مسؤول عن رعاية الطفل مؤقتا أو دائما. مضيفا: أن الاعتداء لا يعد مرضا فقط، بل يعد هجوما سافرا على إنسانية الطفل، حيث يترك هذا الاعتداء طفلا ليس لديه أي أمل، ولا يفيد مجتمعه .

وبيّن الدكتور أبوبكر أن الاعتداء على الأطفال يزيد نسبة الجريمة، ودلل على ذلك بما يحدث في أميركا من ارتفاع نسبة الجرائم وتعاطي المخدرات ونحو ذلك. مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تنفق في كل عام 104 بلايين دولار لمعالجة الأطفال المعنفين، والمشاكل المتعلقة بالاعتداء عليهم.

وذكر أن منظمة الصحة العالمية أعدت إحصائية جاء فيها أن في العالم 40 مليون طفل معنف، وفي أميركا وحدها 3 ملايين، ويموت منهم 1700 طفل في كل عام من الإهمال فقط، والذي هو أيضا شكل من أشكال العنف ضد الأطفال .

وعن الدور الذي يقوم به الطبيب المعالج لحالة هؤلاء الأطفال قال: إنه ينبغي أن يقوم الطبيب بتهدئة الوضع بين الطفل وأسرته، بحيث لا يتفاقم الوضع، لأن تصعيد الموقف دون فهم الصورة قد يكون فيه خطر آخر على الطفل، فربما بالتصعيد يعتقد الطفل أنه المخطئ، وأنه ليس بأمان، وربما يزداد عناد أسرته ويحاولون إيذاءه مرة أخرى .

وأضاف: أن الطبيب خلال معالجة الطفل المعنف يجب أن يجمع معلومات عن الأسرة والطفل والتاريخ العائلي، وفي حالة شعوره بأن هناك خطرا على صحة الطفل يقوم بحجزه في المستشفى مع التزام السرية المطلقة في كل معلومة يجمعها عن الطفل. مضيفا: أن علاج الطفل المعنف يكون حسب الحالة على أن يستمر الطبيب في مراقبة وضع العائلة مع هذا الطفل المعنف.

من جهته أوضح الأخصائي النفسي الدكتور أحمد الناشري أن "مرحلة الطفولة مرحلة أساسية لبناء الشخصية لذلك ينبغي أن تكون الأسر على درجة كبيرة من الوعي الكافي للتعامل مع الأطفال في الجوانب التربوية والانفعالية والعاطفية كافة حتى يتم تشكيل شخصية للطفل إنسانية سوية تعده للانتقال لمراحل عمرية أخرى."

وأضاف: أن" المجتمع بحاجة إلى برامج تثقيفية عامة من خلال التوعية المدرسية أو المجتمعية لتنشر ثقافة حماية الطفل ورعايته. مشيرا إلى أن ممارسة العنف ضد الأطفال تتم بين طرفين غير متكافئين وتؤدي إلى آثار نفسية على الأطفال منها اضطرابات القلق والخوف والتوتر والهلع والخجل، وأيضا قد يكون الاكتئاب سببا من آثار العنف، وما ينتج عنه من عزلة وانطواء، إضافة إلى اضطراب الشخصية وتحولها من شخصية طفولية إلى أخرى عدوانية تؤثر على مستقبل حياته.

وقسم الدكتور الناشري مراحل الطفولة وشخصيات الآباء والأمهات إلى ثلاثة أقسام، منها شخصيات طبيعية وهي شخصيات متزنة وتتقبل الرأي الآخر ويكون أطفالهم متميزين، وشخصيات قاسية لا تقبل إلا رأيها ومتسلطة على الطفل

وتكون شخصيات أطفالها مشتتة وغير منضبطة، والنوع الثالث شخصيات مفرطة لا تعطي بالا للتربية وينتج عنها أطفالا حائرين.
بينما شكا استشاري الصحة العامة، المشرف على مركز الأبحاث بمستشفى الهدا للقوات المسلحة الدكتور فيصل فرحات من شح الإحصائيات المرتبطة بمشكلة سوء معاناة الأطفال، والتي تكشف حجم الظاهرة في المملكة. مؤكدا أنه يصعب الاعتماد عليها في تقدير الحجم الحقيقي للمشكلة.
وأضاف :أن المعدلات المتوفرة حاليا في مجال الأبحاث والإحصائيات المرتبطة بمشكلة سوء معاملة الطفل تعتمد على البيانات التي يتم تسجيلها في المستشفيات أو مراكز حماية الطفل أو الشرطة؛ وهي بيانات غير كافية وغير دقيقة، وفي البلدان الغربية هذه المصادر تكشف فقط عن 50% من الحالات الموجودة بالفعل داخل المجتمع .
وأشار الدكتور فرحات إلى أن مشكلة سوء معاملة الطفل تؤثر بشكل مباشر على صحة المجتمع .مؤكدا أن الإحصائيات والبيانات المتوفرة حاليا يصعب الاعتماد عليها في تقدير الحجم الحقيقي لهذه المشكلة التي من الممكن أن تكون سببا للوفاة أو العجز بين الأطفال المعرضين لهذه المشكلة .
وبيّن أن الآثار السلبية المترتبة على سوء معاملة الطفل تمتد إلى المجتمع بشكل عام؛ وقال: "لدراسة هذه المشكلة بشكل صحيح فإننا بحاجة إلى إجراء دراسات مسحية وبائية تستهدف جميع شرائح المجتمع من الرجال والنساء والأطفال ."
مشيرا إلى أن هذه الدراسات تتطلب تعاون المؤسسات الصحية والاجتماعية والبحثية، وتهدف إلى تقدير معدل انتشار هذه المشكلة ومعدل حدوثها، بالإضافة إلى الأسباب المؤدية إليها وعوامل الخطورة المرتبطة بها.

وكيل الوسيط الهارب في قضية فساد قاضي محكمة المدينة لـعكاظ :

كلام الجن لا يعتد به وسنقاضي الراقي إن لم يثبت الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 العدد 3415
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101023/Con20101023379211.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

شهدت قضية القاضي المسحور في المدينة المنورة تطورا جديدا، إذ طلب محامي الوسيط الهارب سالم بن عطية من الراقي إحضار الجن إلى مجلس الحكم لسماع أقواله، وأضاف في تصريح لـ«عكاظ» أمس «إن صح ما ذكره القاضي فإن الجني إما فاسق أو كافر مرسول من ساحر خارج عن الملة، فأعمال السحر تستلزم الخروج من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر».

وزاد «كلام الجني لا يعتد به ولا يبنى عليه حكم شرعي، وحكمه في الشرع حكم المعدوم»، ملوحا بمقاضاة الراقي إن لم يقدم ما يثبت ما زعمه من تلبس الجني للقاضي.

وفي السياق ذاته، استغرب المحامي صالح بن عبدالعزيز الصقعبي سكوت الراقي طوال السنوات الماضية ولم يفصح عن حقيقة تلبس الجن لقاض يتولى الفصل في أمور الأمة، وأضاف «لقد ارتكب الراقي جرما في حق الأمة لأنه علم بأن الجن تلبست القاضي ولم يتولى إطلاع الجهة التي يعمل فيها المسحور، لا سيما أن القاضي يتولى الفصل في دماء وأعراض وأموال الأمة، وهو مسحور ومن المعلوم أن المسحور فاقد للأهلية، ولو علم مرجع القاضي أنه مسحور يقينا أوقف القاضي عن العمل»، وتابع أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى أن يقضي القاضي وشيء يشوش على الذهن. وكانت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أكدت أن حضور جلسات الرقية الشرعية التي يخضع لها المسحورون بشكل عام ليس من اختصاصاتها، موضحة أنها لم توفد أي من أعضائها لحضور الرقية الشرعية التي عولج بها القاضي المتهم بالفساد، دون أن تؤكد صراحة أن أي من أعضائها لم يحضر جلسة الرقية. واعتبرت متابعة جلسات العلاج بالرقية الشرعية وتبعات تطور قضية الفساد التي يتهم بها قاض في المدينة المنورة «أمر ليس من اختصاصنا، ويخص جهات أخرى ولم تدخل الهيئة في إجراءاته».

وأضافت أنه ليس من عمل لجان ضبط قضايا السحر حضور أعمال الرقية ونحوها، ولم تكلف الهيئة أي عضو لحضور الرقية المنشور عنها حيث تمنع الرئاسة منسوبيها من الدخول في تلك الأمور وترى أن القضية من اختصاص جهات أخرى تقوم بواجبها باقتدار. («عكاظ» ـ 1431/11/13هـ). إلى ذلك أكد لـ«عكاظ» الراقي فايز القثامي أنه استدعى أعضاء لجنة السحر والشعوذة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء قيامه برقية القاضي المتهم في قضية فساد محكمة المدينة المنورة، وأضاف في اتصال هاتفي أمس أن الرقاة عادة ما يحرصون على استدعاء أعضاء من الهيئة أثناء رقية المرضى بغرض توثيق الحالة وتسجيل الاعترافات.

أقحم اسمه في لجنة نسائية لمقابلة المستجدات.. زور مسمى وظيفة للتوقيع على استلام مشروع.. اعتمد لنفسه13 يوما خارج دوام وهو منتدب

مدير تعليم بنات يتورط في 5 قضايا فساد مالي وإداري

المصدر: جريدة عكاظ السبت15 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 العدد 3415
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101023/Con20101023379207.htm

أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

علمت «عكاظ» أن لجنة من وزارة التربية والتعليم ستشرع اليوم في صياغة التوصيات المنبثقة من معطيات التحقيق في فساد إداري ومالي، نفذه قياديون وإداريون في إدارة التربية والتعليم للبنات في منطقة المدينة المنورة، بعد طيها ملف التحقيق الاثنين الماضي واستغرقت مداولاته ثلاثة أيام داخل مقر الإدارة في حي العوالي.

وأوضح مصدر مطلع في حديث إلى «عكاظ» أن اللجنة أخضعت للتحقيق مدير عام التربية والتعليم للبنات، المدير السابق للشؤون المالية، مدير شؤون المباني والممتلكات، مدير الشؤون الإدارية، وبعض رؤساء الأقسام واللجان الفرعية.

وأفاد المصدر أن قضايا الفساد تصدرها اعتماد مدير التعليم لنفسه انتدابا لمدة 22 يوما دون تحديد جهة الانتداب، تفويض إدارة شؤون الموظفين بصرف مبلغ الانتداب 11630 ريالا، وفي الفترة ذاتها وضع اسمه في آخر خانة من جدول مسير الموظفين المستحقين لخارج الدوام عن 13 يوما جميعها ضمن في فترة انتدابه عدا يوم واحد بمبلغ 4895 ريالا و 97 هللة.

وقال المصدر ذاته «كان أكثر ما أثار الدهشة لدى لجنة التحقيق وجود اسم مدير التعليم بين لجنة مقابلة المرشحات للوظائف التعليمية، إذ لا يمكن للذكور في الإدارة إجراء المقابلات مع النساء المتقدمات، وجاء اسمه الوحيد بين 7 مشرفات تربويات تتقدمهن مديرة الإشراف التربوي، وقد اعتمد لنفسه استحقاق خارج دوام لمدة 26 يوما بمبلغ 9791 ريالا و94 هللة».

وبين المصدر أن لجنة التحقيق كشفت تزييف في المسميات الوظيفية بداعي اعتماد تسليم المشاريع، إذ أقحم اسم موظف بوظيفة كاتب على المرتبة الخامسة للتوقيع على محضر تسليم موقع عملية نظافة المباني الإدارية في عقد بقيمة 400 ألف و800 ريال على أنه المهندس المشرف على المشروع.

ولفت المصدر ذاته أن لجنة التحقيق دققت في عقد نقل كتب من مستودعات الإدارة مع مؤسسة، جرى الاتفاق بين ممثلها ومدير التعليم على نقل الرد الواحد بـ350 ريالا بواقع 3.5 طن في كل رد، واعتمد مدير التعليم في آخر المطاف الصفقة بقيمة 130 ألفا و200 ريال، ورفع بالقيمة الإجمالية للوزارة دون تحديد عدد الردود أو تفاصيل عن سعر الرد الواحد والتعميد الصادر عنه لممثل المؤسسة.

وذكر المصدر أنه بعد حصول لجنة التحقيق على التعميد الموضح فيه أن سعر الرد الواحد 350 ريالا، رأت من المبالغ فيه أن يكون عدد الردود 372 ردا، إذا تم تقسيم الإجمالي على مبلغ الرد الواحد ليكون إجمالي حمولة الكتب 1302 طن.

ورشة في المدينة المنورة تلامس الاحتياجات الفعلية للأسر المنتجة وتحد من البطالة

أكثر من مليوني أسرة تنتظر النتائج والتوصيات

المصدر: جريدة الوطن الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26302&CategoryID=5

المدينة المنورة: سفر العزمان 2010-10-24 1:50 AM

تنطلق صباح غد ورشة الأسر المنتجة التي تقيمها الجمعية الزراعية التعاونية متعددة الأغراض بالتعاون مع المجلس الأعلى للجمعيات ضمن فعاليات مهرجان التمور الدولي الثالث بمنطقة المدينة المنورة تحت رعاية أمير المنطقة الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز الذي يُدشن فعالياته مساء اليوم بالمنطقة المركزية.

ويشارك في ورشة العمل، التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الورش وتحت عنوان "سبل تعزيز برامج الأسر المنتجة" والمنعقدة لمدة يومين 17 - 18/ 11/ 1431 في قاعة القمة للاحتفالات، أكثر من 300 شخصية من وكلاء وزارة الشؤون الأجتماعية للتنمية والضمان الاجتماعي ووكيل وزارة التجارة لشؤون المستهلك ومدير عام إدارة البرامج بالبنك السعودي للتسليف والادخار، ومدير عام شؤون القطاع الخاص بوزارة العمل وأعضاء المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية في المملكة ونخبة من الأكاديميين والمختصين وأعضاء ورؤساء مجالس إدارة الجمعيات النسائية المعنية بالأسر المنتجة في عدد من مناطق المملكة.

وتناقش ورشة العمل عددا من المحاور الهامة التي تهدف إلى الخروج بتوصيات تساهم في تحديد منهجية تطوير "برامج الأسر المنتجة" في المملكة ومتطلبات تحقيق الجودة الشاملة في أعمالها ومنتجاتها وملامسة الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

ويصاحب ورشة العمل معرض للإنتاج الأسري على مستوى المملكة وأجنحة مجانية للأسر المنتجة .

وتنتظر أكثر من مليوني أسرة منتجة ما ستخرج الورشة من توصيات يمكن للجهات المعنية بلورتها على أرض الواقع وتطويرها.

من جهته أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالمدينة المنورة رئيس اللجنة المنظمة للمهرجان المهندس حمود بن عليثة الحربي أن رعاية الأمير عبدالعزيز بن ماجد تجسد استمرار رعاية سموه لهذا المهرجان الذي يقام للعام الثالث على التوالي وتحقيق أهدافه التي تتمثل في تحقيق عوائد اقتصادية على قطاع التمور والصناعات الغذائية والتعريف بالفرص الاستثمارية بالمنطقة ونشر الثقافة والوعي بأهمية النخلة وزراعتها ومنتجاتها وكذلك دعم وتعزيز الصورة الذهنية عن المدينة المنورة ومقوماتها السياحية وتعزيز دور الجمعية التعاونية الزراعية وشركائها في تنمية الحركة السياحية من خلال تنظيم المهرجان وفعالياته.

وأضاف أن الجمعية التي تحظى بدعم وزيري الزراعة والشؤون الاجتماعية، أنهت أعمالها واستعداداتها لتنظيم فعاليات المهرجان الذي يضم العديد من المشاركات والفعاليات التي تنظم لأول مرة، مشيراً إلى أن المهرجان سيعقد على مدى 45 يوماً وسيشارك فيه العديد من الشركات المتخصصة في إنتاج وصناعة التمور والصناعات الغذائية من كافة مدن المملكة.

وذكر الحربي أنه من المتوقع أن يبلغ عدد زائري المعرض أكثر من مليون زائر، وأن أجنحة المهرجان ستضم 240 عارضاً للتمور من المحلات العاملة في هذا المجال، و 85 جناحاً للأسر المنتجة التي تشارك لأول مرة، و30 جهة حكومية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، ويبلغ العدد الإجمالي 3500 جناح بالمعرض حيث بلغت تكاليفه مليونا وسبعمئة ألف ريال، وأن أهم الفعاليات التي ستنظم هي ورشة عمل عن سبل وتعزيز برامج الأسر المنتجة حيث يشترك في الورشة أكثر من 250 شخصية تجمع ما بين الخبراء ورؤساء الجمعيات التعاونية وعدد من المتخصصين والعاملين

في هذا المجال، إضافة لندوة حول تسويق التمور "الواقع والطموح" ومسابقة إعلامية عن أفضل تقرير صحفي وتغطية تلفزيونية.

أجندة ورشة الأسر المنتجة

•اليوم الأول :

•ورشة عمل سبل تعزيز برامج الأسر المنتجة.

•المحور الأول: واقع الأسر المنتجة.

•المحور الثاني: أساليب إبداعية لنشر الثقافة الإنتاجية.

•المحور الثالث: الجهات الحكومية الداعمة للأسر المنتجة والممارسات المتوقعة منها.

•اليوم الثاني:

•المحور الرابع: الجهات الأهلية الداعمة للأسر المنتجة والممارسات المتوقعة منها.

•المحور الخامس: الأطر القانونية التي ينبغي إحداثها لتنظيم أعمال الأسر المنتجة وحمايتها.

•المحور السادس: الآفاق المستقبلية لدور الجمعيات التعاونية كمظلة قانونية ونظامية للأسر المنتجة.

حاول الضغط على الأسرتين عبر التشهير بالأم وابنها

محكمة القطيف تدين صاحب إيميل بـ4 أشهر و140 جلدة وألفي ريال غرامة

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570869.html

القطيف - منير النمر

حكمت محكمة القطيف العامة بسجن شاب أربعة أشهر و140 جلدة وتغريمه ألفي ريال، بعد أن أدين قضائيا بالتشهير والافتراء ضد شابين نشر صورهم عن طريق مجموعات بريدية واسعة الانتشار في شبكة الانترنت. وأقر صاحب التشهير بما فعل أمام القاضي وأمام الأهل المتضررين، وفي التفاصيل روج الشاب سلسلة من الأكاذيب طالت الشابين ح . ب ووالدته، وج. ع، إذ اتهم الأم بأنها تجلب الفتيات وصورهن لابنها بحجة أنه يريد الزواج، بيد أن الابن يقيم العلاقة فيما بعد معهن عن طريق الابتزاز"، وأضافت أم الشاب "ح": إن ذلك شوّه سمعتنا لحد كبير ولجأت للقضاء الذي أنصفني وأخذ حقي، وتابعت: إن الشاب لجأ لهذا الأسلوب بهدف الانتقام وأنا مصممة ومع عائلتي على أن يدخل السجن وينال عقابه ردعا لأمثاله .

إلى ذلك تحولت قصة الأم وابنها وصديق الابن إلى مجالس مدن وقرى محافظة القطيف بعد أن تلقى مشتركون في مزودي البريد الإلكتروني القصة التشهيرية مع الصور الحقيقية، ما سبب الضغط الاجتماعي على أسرتي الشابين المتضررتين مما حدث، وأضافت :إن الوضع الطبيعي حصل عن طريق أخذ العدالة مجراها، كما أننا توجهنا لمنزل الشخص بعد أن تعرفنا عليه وتخاطبنا مع والده الذي أحضر الابن واعترف أمام الجميع بما فعل، مشيرة إلى أن أعراض الناس ليست لقمة سهلة لأي شاب مريض .

يشار إلى أن بعض الشبان يتجهون للابتزاز عن طريق الانترنت، إذ يهدفون إلى أن صنع ضغط اجتماعي على الضحية بهدف رضوخه لبعض المطالب التي يطالب بها الطرف المبتز، بيد أن القضاة يصرون على أن لجوء المتضرر للقضاء يسهم في خروجه من هذه الدائرة التي تضغط عليه، وهو ما حصل في قضية الأسرتين.

تعليم جدة تحذر من تنظيم أي نشاط ديني غير مصرح في مدارس البنات

المصدر: جريدة الحياة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195296

جدة - يسرى الكثيري
بغية قطع الطريق أمام ربات الفكر المنحرف وخشية إقدامهن على نشر سمومهن أو جمعهن أموالاً لدعم الفئات الضالة، حذرت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في محافظة جدة من فتح مديرات جميع المدارس التابعة لها الفرصة أمام غير الداعيات المصرح لهن مزاولة هذه المهمة، وألزمت بالرجوع إلى إدارة التوعية الإسلامية في الإدارة في حال الرغبة في تنظيم أي نشاط ديني.
وفي هذا الخصوص، وجهت «تعليم البنات» في المحافظة الساحلية تعميماً إلى جميع مديرات المدارس الأهلية والحكومية تحذر من تنظيم أي نشاط ديني سواء كان في شكل محاضرات أو ندوات، إلا بعد الرفع إلى إدارة التوعية الإسلامية التابعة لإدارة التعليم المعممة هذا الإجراء، ومنها إلى إمارة منطقة مكة المكرمة بغرض أخذ الموافقة على تنظيمه من عدمه.
وتضمن التعميم الذي وجه إلى جميع المدارس الحكومية والأهلية (حصلت » الحياة» على نسخة منه) عدم تمكين غير مشرفات التوعية الإسلامية من إلقاء المحاضرات في المدارس وفق الضوابط المنظمة لذلك، وذلك تقيدًا بالأمر الصادر من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، وتعميم أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، القاضيين بمنع جمع التبرعات بأشكالها كافة، أو تنظيم المحاضرات بجميع ضروبها إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة المخول لها المصادقة على ذلك.
بدورها، أوضحت مديرة إدارة التوعية الإسلامية في الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في محافظة جدة خديجة شافعي، أن هذه الخطوة اتخذت نظراً إلى ما يحدث من بعض المدارس باستضافة الداعيات اللائي لا يحملن مؤهلاً شرعياً يؤهلهن للدعوة، وغير مصرح لهن من الجهات المختصة مزاولة مثل هذا النشاط.
واعتبرت شافعي أن ما تقوم به هذه الشريحة من الداعيات من جمع التبرعات أمر ينافي التعليمات الموجهة ولا يستند إلى أنظمة مقرة من الجهات ذات الصلة، ما يجعله أمراً طائشاً ليس إلا مجرد اجتهادات شخصية، مشيرة إلى أن توجهاتهن الفكرية غير معروفة، ما قد يؤدي إلى استغلال هذه المنابر من المؤيدات للفكر الضال والمنحرف في زرع أفكارهن في المتلقيات للمحاضرات والندوات التي يعقدنها، خصوصاً في المدارس على طالبات لم تكتمل لديهن بعد الصورة الفكرية النهائية، وكذلك دعم الفئات الضالة بالأموال التي يتم جمعها من طريق مثل هذه المسالك.
يذكر أن توجيه الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في محافظة جدة بهذا التعميم جاء بناء على ما توافرت لإمارة منطقة مكة المكرمة من ملاحظات حول المجتمع الدعوي النسوي أخيراً، استدعت إلى تعميم أمير المنطقة بشأنه في السابع من شعبان الماضي بغية ضبط الدعوة في الأوساط النسوية، خصوصاً طالبات المدارس والجامعات والمجتمعات الأنثوية عموماً.

انطلاق أول دراسة مجتمعية لظاهرة إدمان المخدرات بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/2010/10/24/article570851.html

الرياض - حمد بن مشخص

أطلقت الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ومركز أبحاث الشباب الوطني بدعم من برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات بجامعة الملك سعود أول دراسة مسحية لظاهرة الإدمان والعوامل المؤدية إلى التعاطي والانتكاسة في المجتمع السعودي وتشمل كافة المنومين والمراجعين والمتعافين بمجمعات ومستشفيات الأمل ومراكز التأهيل، وكان الفريق قد بدأ أمس مهامه بالاجتماع بالمسئولين بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض .

والتقى المدير التنفيذي للمجمع الدكتور محمد بن مشعوف القحطاني ومساعده للخدمات المجتمعية الدكتور عبدالعزيز الريس وتم مناقشة الخطة العامة للبحث وآلية تنفيذها في مجمع الامل بالرياض .

ويهدف المسح لتشخيص العوامل المحلية التي تؤدي إلى التعاطي من أجل رسم سياسات فاعلة على مختلف المستويات .

ويضم الفريق البحثي الذي يرأسه الدكتور سعيد السريحة عددا من المستشارين من عدة جهات صحية وأكاديمية وهم الدكتور عبدالعزيز الشمراني والدكتور محمود عبدالرحمن محمود من مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض والدكتور نزار الصالح من جامعة الملك سعود والدكتور فايز الشهري من الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والدكتور خالد الجضعي من كلية الملك فهد الأمنية والدكتور عبيد آل مضر من جامعة الملك عبدالعزيز .

وتم تعيين مشرفين ميدانيين لجمع البيانات في عدة مناطق عن طريق الالتقاء بالمرضى واسرهم وزيارة المستشفيات والمراكز المتخصصة. من جانب اخر تقيم أمانة اللجنة في مقرها بحي المعذر الشمالي يوم غد الاثنين ورشة عمل متخصصة لدراسة وتقييم البرامج التي تقدم بها احد المتخصصين والذي يعمل أستاذا في الإرشاد النفسي بجامعة القصيم حيث قام بتطوير ثلاثة برامج تتعلق بالإرشاد والعلاج لتتوافق مع احتياجات الإرشاد المتخصص في مجال تعديل اتجاهات الشباب نحو المخدرات والابتعاد عنها كما تعمل على تحقيق أهداف وقائية وأخرى علاجية يمكن تطبيقها في مجال البيئات الإرشادية والعلاجية في المجتمع السعودي. وقال أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الأستاذ الدكتور مفرج بن سعد الحقباني انه تم دعوة عدد من المختصين في هذا المجال لحضور الورشة رغبة في تشجيعهم على تطوير البرامج ومعرفة الطرق الحديثة لتطوير الخطط العلاجية وفق المعايير الصحية والأسس العلمية الناجحة، مؤكدا على ان أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وبتوجيه من صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ستمضي قدما فيما يحقق تطوير برامجها وسياساتها وفق ماهو مرسوم لها ويخدم ابناء هذا الوطن من مخاطر المخدرات والظواهر المرتبطة بها.

الصحة درست مقترحين: دفع 500 ريال للعلاج الحكومي أو 1200 للقطاع الخاص

التأمين الصحي على الخدم والسائقين.. قرار بدون تطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/2010/10/24/article570873.html

الرياض، تحقيق - مشعي البريكان

لا تزال الصورة معتمة لدى كثير من المواطنين تجاه التأمين الصحي التعاوني للعمالة الوافدة، لما تتعرض له هذه الخدمة من تشويه من بعض الشركات التي دخلت المجال الصحي بشكلٍ نفعي فقط، ودرجت على عدم الوفاء بالعقود، بحكم أنها درست الواقع وتفهمت حاجة أصحاب الشركات والمؤسسات لهذه الوثيقة، فخفضت الرسوم واهتمت بسرعة إنهاء إصدارها حتى يتمكن المؤمِّن والمؤمَّن له من إنهاء إجراء معاملته .

وهنا تبرز أهمية النظر لدرجة رضا المستفيدين من طالبي الخدمة الصحية التعاونية، كونها المعيار الأنسب للحكم على جودة هذه الخدمة، قبل أن يتم تطبيقها على الكفالة الفردية كخدم المنازل والسائقين ومن في حكمهم كالرعاة والمزارعين، من خلال العمل على إعادة تأهيل شركات التأمين، شريطة أن تكون متخصصة في التأمين الصحي، والتأكيد على أهمية تقديمها خدمات طبية أكثر شمولية للمستفيدين، وتشجيعها على التعاقد مع مستشفيات متميزة وأطباء أكفاء حتى يسهم ذلك في إعادة الثقة بين المؤمن لهم وهذه الشركات .

وكان معالي وزير الصحة السابق "د.حمد المانع" قد كشف عام 2008 م عن آلية تطبيق الضمان الصحي التعاوني على الخدم والسائقين، موضحاً أن وزارة الصحة قامت بدراسة مقترحين لتطبيق هذه الآلية أحدهما: أن تتولى الوزارة عملية التأمين مقابل دفع (500 (ريال للوزارة للعامل الواحد، مقابل تأمين العلاج له في المستشفيات الحكومية والمرافق الصحية التابعة للوزارة، بينما يقوم المقترح الثاني على دفع (1200) ريال لشركات التأمين مباشرةً مقابل العامل الواحد، على أن تتحمل شركات التأمين كافة مصاريف علاجه في مستشفيات مرافق وزارة الصحة أو القطاع الخاص .

"الرياض" طرقت النظام الحالي للتأمين الصحي التعاوني، الذي ينتظر أن يأخذ الصفة الرسمية مع قرب تطبيقه على الكفالة الفردية كالخدم والسائقين، ومَن في حكمهم الذين يتجاوز عددهم (500) ألف عامل وعاملة، والمرتبط تجديد الإقامة واستخراجها بالحصول على وثيقة تأمين صحي من إحدى الشركات المرخص لها من مؤسسة النقد .

غياب الاستثمار

المواطن"عبدالله البشر" أبدى استغرابه من تقاعس القطاع الخاص، وضعف تفاعله مع هذه الخطوة التي تشكل جانباً اقتصاديا مهماً، مشيراً إلى أن تطبيق وثيقة التأمين الصحي على الخدم والسائقين، تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات الصحية من خلال تحميل المواطن جزءاً من فاتورة علاج مَن هم تحت كفالته من الخدم والسائقين، مؤكداً أن مقومات نجاح هذه التجربة غير متوفر في الفترة الحالية بعد الفشل الذي لازم تجربة التأمين على المقيمين العاملين في الشركات والمؤسسات، والذين يدفعون رسوم وثيقة الضمان الصحي التعاوني ليس من أجل العلاج بل من أجل استكمال متطلبات استخراج الإقامة أو تجديدها فقط، معتبراً ذلك هدراً لحقوق المواطن البسيط، والذي سيدفع مبالغ مالية لخدماتٍ قاصرة تخدم بالدرجة الأولى ثلاث جهات: هي مجلس الضمان الصحي، وشركات التأمين، والمستشفيات الخاصة، لافتاً إلى أهمية نشر الوعي لدى المواطنين والمؤمن لهم، حتى يكونوا على دراية باستخدام كامل التغطية التأمينية الطبية عند الحاجة لها، وفق الشروط التي تشتملها وثيقة التأمين، مع فرض الجزاءات على شركات التأمين في حال تهربها حفاظاً على الحقوق المالية للمواطنين والمؤمن لهم .

زيادة الأعباء

وأوضح الأستاذ "محمد المهنا" أن المواطن أصبح بين المطرقة والسندان، فهو ينظر للتأمين الصحي التعاوني على أنه زيادة في الأعباء المالية على المواطنين، والتي - بحسب وجهة نظره - لا طائل منها لعدة أسباب، أهمها: جهل الكفيل والمكفول بحقوقه التي يكفلها مثل هذا التأمين، لأن حقيقة التأمين لا تزال غامضة بسبب ضعف الجانب التثقيفي وقلة الحملات الإعلامية، محملاً شركات التأمين والمستشفيات الأهلية مسؤولية إهدار حقوق المؤمن عليهم صحياً، مما جعل المواطنين والمقيمين ينظرون إلى التأمين الصحي التعاوني على أنه رسوم إضافية لاستخراج أو تجديد الإقامة فقط، مستشهداً بكثير من المواقف لعمالة تركت كروت التأمين لدى مكاتب الخدمات عند تجديدهم للإقامة، بسبب جهلهم بحقوقهم التي تكفلها لهم وثيقة التأمين، والتي من المفترض أن تضمن لهم الحصول على الرعاية الطبية أثناء خدمتهم لأصحاب المنازل التي يعملون بها .

خسائر مالية

وطالب "المهنا" بحفظ حقوق المواطنين ومن تحت كفالتهم، في حالة تطبيق التأمين الصحي التعاوني على خدم المنازل والسائقين، حتى لا يكون الجميع ضحية أنظمة غير متكاملة، تتسبب لهم بخسائر مالية، لا تكفل لهم الحصول حتى على الحد الأدنى من الخدمات التي تشتمل عليها وثيقة التأمين، داعياً إلى أهمية الحرص على مراقبة ومحاسبة شركات التأمين والمستشفيات المتقاعسة، ومطالبتهم بضمان شمولية وثيقة التأمين لكافة الخدمات الصحية الرئيسية للمؤمن لهم .

تجربة قاصرة

وامتدح الأستاذ "عادل أبا نمي" - مسؤول أحد مكاتب الاستقدام الخاصة - هذه الخطوة التي ستساهم بحسب وصفه في القضاء على مشاكل بعض العمالة مع كفلائهم، بعد أن تسببت بعض القضايا الفردية في تشويه صورة المواطن السعودي لدى الدول المصدرة لهذه الفئة من العمالة، والتي قامت برفع تكلفة الاستقدام نتيجة مثل هذه الحوادث، واصفاً تجربة تطبيق التأمين الصحي على موظفي الشركات والمؤسسات بالقاصرة، لعدم وفاء شركات التأمين بالتزاماتها مع المؤمَن لهم، مطالباً بإعادة النظر في نظام الضمان الصحي التعاوني الذي صدر قبل أكثر من عشر سنوات، وفرض الجزاءات على الشركات المتقاعسة عن توفير العلاج المناسب للمؤمن لهم حتى يساهم ذلك في تخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية، التي عادةً ما يتم اللجوء لها في ظل العجز الذي تعيشه غالبية المستشفيات الأهلية، التي فشلت في استيعاب العدد الكبير من عمالة الشركات والمؤسسات الخاصة، ولم تحسن التعامل مع التأمين الصحي كصناعة اقتصادية هامة.

رئيس ديوان المظالم يفتتح ورشة عمل القضايا المتأخرة

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/2010/10/24/article570893.html

الرياض – أسامة الجمعان

افتتح رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل بحضور نائبه الشيخ علي بن عبد الرحمن الحماد وعدد من أصحاب الفضيلة قضاة الديوان صباح امس ورشة عمل تناقش القضايا المتأخرة وأسباب تأخرها والحلول المقترحة بفندق هولدي إن بحي الازدهار . صرح بذلك فضيلة المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام الشيخ الدكتور أحمد بن عبد العزيز الصقيه مبيناً أن ورشة العمل شارك فيها عدد من أصحاب الفضيلة رؤساء وقضاة الاستئناف وكذا رؤساء الدوائر الابتدائية وقضاتها ، حيث تضمنت هذه الورشة مناقشة العديد من القضايا المتأخرة وبحث طريقة معالجتها . وأكد الصقيه ان هذه الورشة عقدت بناء على توجيهات معالي الرئيس حرصا منه على سرعة إنجاز معاملات المواطنين أمام القضاء.

لجنة من وزارة العدل للتحقيق في قضية الفساد بمحكمة المدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 17350
http://www.al-madina.com/node/270300

تركي الصاعدي - المدينة المنورة

تبدأ لجنة مشكّلة من وزارة العدل تحقيقاتها خلال الأيام المقبلة في الأوضاع التي تشهدها المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، وذلك بعد إلقاء القبض على عدد من منسوبيها في قضية الفساد التي شهدتها المحكمة مؤخرًا، وطالت خلالها الاتهامات أقسام هيئة الخبراء والنظر والسجلات وعدد من الموظفين في مكتب قاضي بالمحكمة.

وشهدت المحكمة الاسبوع الماضي عددًا من الإجراءت الأمنية التي وُصِفت بالاحترازية دون إيضاحات عن أسبابها، إذ تم إقفال أبواب المحكمة الاحتياطية وتم تفعيل عمل أجهزة التفتيش على البوابات الرئيسية، بينما تم اغلاق الابواب الخاصة بسطح المبنى بالسلاسل والاقفال، كما وضعت كاميرات مراقبة، وهو الإجراء الذي استغربه الموظفين والمراجعين.

وكانت "المدينة" قد انفردت امس بنشر حديث قاضي المحكمة المتهم ان يكون مسحورًا أو تعرض لشيء من قبيل ذلك، وقال لو سمعتم هذا الكلام عن لساني بأنني اتهمت الوسيط الهارب أو غيره بسحري ولو كان من قبل رئيس المحكمة شخصيًّا والذي هو أعلى سلطة في محكمة المدينة فهو كاذب، وأضاف لم توجه لي أي تهمة من أي جهة حكومية ولم ترفع عني الحصانة، وأنا موجود في المدينة ولكن بسبب العارض المرضي تم تمديد إجازتي وتكليف قاضٍ آخر بمتابعة بقية القضايا كما هو متبع حسب الأنظمة والتعليمات.

المحكمة تنفي

بدورها أكدت مصادر رسمية في المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة نفيها طلب إفادة من راقي القاضي، واصفًا ما تردد بأنه سخيف جدًا، وأنه لا يمكن أن ننزل لمستوى ذلك نهائيًا. وأكد المصدر: نعم تلقينا معلومات من الجهات الأمنية بأن هناك اتهامات لبعض منسوبي المحكمة، وتم التحقيق بالفعل مع بعضهم، ونحن نتعاون مع الأجهزة المختصة التحقيقات في هذه القضية التي لازالت في طور الاتهامات.

الراقي

من جانبه أكد الشيخ فايز القثامي لـ(المدينة): أن ما تردد على لسانه غير صحيح ومبالغ فيه جدًا، فأحد أهم شروط عملنا الأمانة والمحافظة على خصوصية وأسرار مَن نرقيهم، وليس كل من يطلب الرقية يكون مسحورًا.

تحقيقات

من جهة أخرى لازالت الجهات الأمنية تواصل تحقيقاتها في قضية الفساد في محكمة المدينة المنورة التي لا تزال في طور التحقيق والاتهام، وعلمت (المدينة) أن الأجهزة الأمنية تتحفظ على بعض المتورطين في هذه القضية التي شغلت الرأي العام في المدينة المنورة، وتابعت(المدينة) تفاصيلها بدقة.

مكة: اتهام موظفات الحماية بالتسبب في هرب فتاة وإحالة محاميها إلى القضاء...

المصدر: جريدة الحياة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195298

جدة - أحمد الهلالي

اتهمت لجنة التحقيق في قضية هرب الفتاة (س ب) عدداً من الموظفات في دار الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة أبرزهن رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة ومشرفة دار الحماية، ومحامية «الجمعية»، ومديرة دارة الحماية سابقاً، إضافة إلى والد الفتاة ووكيلها الشرعي كونهم كانوا سبباً في هربها من الدار العام الماضي .

وأوصت اللجنة بإحالة الوكيل الشرعي للفتاة إلى المحكمة للنظر في الاتهام المنسوب له، وإحالة ما هو متعلق بشق الفساد الإداري إلى المباحث الإدارية لإكمال اللازم منهم ومخاطبتها بما يتم التوصل إليه.

وطالبت اللجنة بإبعاد رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة وتعيين مسؤولة بدلاً منها، إذ ترى أنها أعدت خطاباً للمركز الصحي ساعد الفتاة على الحصول على تقرير طبي وهمي ومنعها من الذهاب برفقة السجانة إلى الشرطة ومساعدتها على الكذب، إضافة إلى طلبها إبعاد مديرة الجمعية وتعيين بدلاً منها، وحفظ الاتهام ضد مديرة الدار السابقة.

ونوهت لجنة التحقيق في ما يخص لجنة الحماية الاجتماعية بالإيعاز للمدير العام للشؤون الاجتماعية الحالي بتفعيل دور لجنة الحماية بما تبرأ به ذمته وتخويله صلاحية إدارتها واختيار أعضائها مع مراعاة ما ورد من ملاحظات حيال الدار وعدم إبقاء الحال أكثر من 90 يوماً.

وخلصت اللجنة إلى اتهام مشرفة دار الحماية ومحامية الجمعية بإحضار الفتاة من دار الحماية، وركوبهما معها في «باص الحماية» من دون مراقبة من «الدار» ما تسبب في هربها بحسب الأدلة الموجودة (وهي استجوابهما تحقيقاً بذلك)، وبحثهما عنها لحظة هربها في مقر الشؤون الاجتماعية، وإعداد محضر بهربها.

ولامست أصابع الاتهامات مديرة دار الحماية سابقاً (تحتفظ «الحياة» باسمها) بسبب سماحها للفتاة بالخروج من دون مراقبة منها ما سهل عملية هربها من مقر الشؤون الاجتماعية بحسب الأدلة التي منها استجوابها، وما ذكرته من أن المدير العام للشؤون الاجتماعية اتصل مستفسراً عن خروج الفتاة وعدم وجود مستند يتضمن إحضارها.

واتهمت اللجنة مديرة الجمعية بمحاولة إخفاء الحقيقة والتستر على المتسبب في عدم تمكين الجهات الأمنية من اصطحاب الفتاة والرمي بالمسؤولية على مديرة الدار السابقة، معتبرة هذا غير صحيح بل مراوغة وتهرباً ومحاولة لتضليل التحقيق أثناء استجوابها بخصوص تمكين السجانة من اصطحاب الفتاة في يوم طلبها.

وساقت اتهامات اللجنة للمديرة: «على رغم كونها مديرة الجمعية والمسؤولة عنها فقد أنكرت إعداد خطابات تحويل للمركز الصحي «ذلك اليوم» وحاولت إلقاء المسؤولية على » مديرة الدار السابقة» مع العلم أن اللجنة اطلعت على المكاتبات وكانت من إعداد الجمعية وبعلمها لوجود أدلة، «منها عدم تعاونها مع اللجنة والمراوغة ومحاولة إلقاء المسؤولية على المديرة السابقة، واحتجاجها المستمر على أسئلة اللجنة حتى في حال تكرار السؤال بطريقة غير مباشرة، واعترافها أخيراً بأن رئيس إدارة جمعية الحماية هي من وجه بعدم تسليم الفتاة للسجانة، وإعداد خطاب موجه لمدير مستوصف غليل عليه شرح مذيل بعمل ملفها واعتراف الفتاة بأنه وهمي وأنها لم تذهب أصلاً للمستوصف.«

وفي القضية نفسها، طاولت الاتهامات رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة من خلال منع تسليم الفتاة للجهات الأمنية والاتصال عليها وطلبها منها البقاء في غرفتها عند حضور السجانة لاصطحابها ومساعدتها على الكذب، وإعداد خطاب لمركز صحي غليل في شهر رجب من عام 1430 بطلب الكشف عليها بهدف تضليل الجهات المختصة بأن الفتاة كانت مريضة ولم تذهب للمركز الصحي، والتنسيق مع جهات طبية خاصة بتزويد الفتاة بتقارير طبية على أنها مريضة، مستغلة بذلك مركزها الطبي والاجتماعي بدليل اعتراف الفتاة من خلال التحقيق، واعتراف مديرة الجمعية بتلقيها توجيه الرئيس بعد تسليم الفتاة للجهات الأمنية، ومحاولتها التنصل والتهرب أثناء الاستجواب والمراوغة على رغم اطلاعها على التقارير الطبية.

وفي المقابل، جرى توجيه الاتهام لوالد الفتاة برفعه دعاوى كيدية ضد مسؤولين حكوميين من دون تقديم ما يثبت صحة دعواه بدليل أقوال ابنته وأوراق وملفات القضية الموجودة لدى إدارة الحماية في الشؤون الاجتماعية المتعلقة بابنته من خلال أقوال أقاربه بصحة ادعاء ابنته.

ولم تقف اللجنة في توجيه الاتهامات عند هذا الحد، بل طاولت الوكيل الشرعي للفتاة بدعوى تسببه في تمردها على والدها من خلال إقامة دعوى إسقاط ولايته، ومعرفته بمكان اختفائها منذ هربها، والاتصال بها، وإنكار ذلك ومحاولة تضليل اللجنة والجهات المختصة التي تم بها التحقيق معه ومساءلته عنها، وإنكار أي معرفة له بذلك، بينما اتضح للجنة أنه على علاقة واتصال بها من خلال إعداد استدعاءات لها وتقديها للإمارة.

كما تضمنت أدلة الاتهام الموجهة لوكيلها حضوره لسجن النساء على غفلة منه أثناء وجـود اللجنة للتحقيق مع الفتاة وإعطائها ظرفاً به مبلغ مالي، ورقم هاتفه، وهو ليس محرماً لها وذلك للأدلة التي منها اعـترافه بمقابلتها في آخر مرة في الإمارة، وإنكاره عدم اتصاله بها وعدم مـعرفته بمكان اختفائها، واعتراف الفتاة باتصالها به، وطلبه من أبيها الزواج منها، وذكره أنه لم يعد يتابع قضاياها، إذ اتضح عكس ذلك، بتأكيد اتصالها به وقت هربها وعدم إبلاغه الجهات المختصة.

وأقرت اللجنة أخذ التعهد على كل من المشرفة على الدار ومحامية الدار بعد اصطحاب نزيلة من دون مراقبة، ووجود خطاب رسمي يحدد طلب النزيلة والجهة التي يتم بعثها لها من شخص يملك صلاحية خروج الفتيات من «الدار.«

زينل: تعيين أشخاص من خارج التجارة لمراقبة السلع مرتبطين بالوزير مباشرة

المصدر: جريدة الحياة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195280

جدة - فهد الغامدي

كشف وزير التجارة والصناعة عبدالله أحمد زينل علي رضا، أنهم عمدوا في الوزارة إلى تخصيص أشخاص من المتابعين للسوق من خارج الوزارة، ليكونوا العين التي تراقب السلع بشكل مستقل، بحيث تكون لكل سلعة مجموعة من الأشخاص الذين يتعاملون مباشرة مع الوزير وأكد أن وزارته نجحت خلال الفترة القصيرة الماضية في تبسيط كثير من الإجراءات المتعلقة باستخراج السجلات التجارية والمعاملات الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومنشآت الشباب على وجه الخصوص .

وشدّد زينل في لقاء جمعه بأعضاء لجنتي شباب وشابات الأعمال في غرفة جدة مساء أول من أمس على حرص الوزارة على تبسيط الإجراءات بشكل كبير خلال السنتين الماضيتين، نافياً أن تكون هناك معوقات لدى الوزارة، مشيراً في هذا الصدد إلى أن مشكلة فرع الوزارة في جدة تعود إلى المبنى المقام فيه هذا الفرع .

وقال وزير التجارة والصناعة» :أستغرب ممن يقول إن هناك معوقات في فرع الوزارة في جدة، لكن إذا رأيتم أي تعقيد أو عرقلة لمعاملة، فأرجو إبلاغي شخصياً وسترون بعدها ماذا يحدث». مؤكداً أن الوزارة تحرص على تطبيق وإنجاز الأعمال من خلال موقعها الإلكتروني، مستعرضاً ما حققته الوزارة في إنجازها الجديد للمرة الثانية في تحقيق المركز الأول في مجال تقنية المعلومات .

وأشار زينل إلى أن قليلاً من الناس يعرفون أن ما حققته وزارة التجارة من إنجازات لأن وزارتنا قليلة الكلام عن نفسها، مستعرضاً ما حققته الوزارة في مؤشر الأسعار، «وهو ما يكشف لنا معطيات جديدة ونافذة نطل من خلالها على تطورات السوق»، مشيراً إلى أن الوزارة تستطيع معرفة وصول شحنات المواد الاستهلاكية وتحركاتها من بلد المنشأ وتقلبات الأسعار، وهذا المؤشر هو عين للمستهلك .

وكلف زينل نائب رئيس غرفة جدة مازن بترجي وعضوي مجلس إدارتها زياد البسام والدكتورة عائشة نتو، بتكوين لجنة لبحث وسائل وآليات مساعدة الصم والبكم في تسهيل إجراءاتهم في فروع وزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية، ومنحهم امتيازات خاصة من بينها درس اقتراحهم بالحصول على اشتراك مجاني في الغرف التجارية، وبالأخص اصحاب الأعمال وشباب الاعمال من فئة الصم والبكم .

من جانبها، طرحت رئيسة لجنة شابات الأعمال رانية سليمان سلامة على وزير التجارة والصناعة، أهمية دعم شباب وشابات الأعمال في مجال التنافسية على المشاريع والمنافسات الحكومية والخاصة، وزيادة التسهيلات التي تمنح لهم .

وأثنى وزير التجارة والصناعة على حرص شباب وشابات الأعمال على البحث عن كيفية مساهمتهم في المجال الصناعي بالشكل الذي يخدم هذا القطاع. وطالبت الدكتور عائشة نتو بالتوعية الإعلامية اللازمة للشباب والشابات، وإبراز الأعمال والأفكار الخلاقة التي يطرحونها في المجتمع. وطرح رئيس لجنة شباب الأعمال أيمن جمال معاناة الشباب والشابات مع وزارة التجارة، متطلعين من الوزارة إلى تسهيل الإجراءات وتبسيطها من خلال موقع الوزارة الإلكتروني .

وكان زينل كشف عن دراسة يجري إعدادها عن وضع استراتيجية متكاملة للمنشآت الصغيرة العاملة في القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، من دون أن يوضح المزيد من التفاصيل عن المرحلة التي وصلت لها الدراسة .

ورفض زينل الذي كان يرد على أسئلة أعضاء من لجنة شباب الأعمال على هامش معرضهم الذي اختتم اعماله مساء أمس، الرد على سؤال حول الأحداث الجارية في أروقة جمعية حماية المستهلك قائلاً: «اسألوا مجلس إدارة الجمعية .« حين طلب حصر الأسئلة في معرض شابات وشباب الأعمال، الذي اختتم أعماله مساء أمس، في حضور أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل .

وفي سؤال عن إمكان درس إنشاء هيئة أو وزارة لرعاية المشاريع، قال الوزير: «لا يوجد توجه لذلك في هذه المرحلة»، بيد أن الوزير أشار في جانب دعم تمويل المشاريع الصغيرة إلى ما تحظى به من دعم حكومي عبر عدد من البرامج المتخصصة .

وأضاف في شأن التمويل: «البنوك التجارية بدأت تلتفت لتمويل هذه المشاريع بعد أن حظيت بزخم ودعم حكومي واسع، ووجدت فيها مشاريع منتجة للمستقبل»، وهو الأمر الذي يعول عليه وزير التجارة في توجه أكثر وضوحاً من البنوك التجارية لتمويل المشاريع الصغيرة.

الحقيل: تأديب القضاة خط أحمر

القضاء شرف وعرض الدولة فيجب أن يكون نظيفا ونزيها

المصدر: جريدة الوطن الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26343&CategoryID=5

الرياض :فداء البديوي 2010-10-24 2:14 AM

أوضح رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل أن عدد الشكاوى التي وصلت إلى الديوان ضد القضاة بلغت 12 شكوى على مدى عشرين شهرا، مشيرا إلى أنه عدد "متدن "مقارنة بعدد القضاة والفترة الزمنية التي شهدت تلك الشكاوى .

وأكد الشيخ الحقيل في حوار مع "الوطن" أن الإعلان عن تأديب القضاة "خط أحمر" ويتم عبر التفتيش القضائي، مشيرا إلى أن القضاء شرف و"عرض الدولة"، فيجب أن يكون نظيفا نزيها، وأن القاضي الذي يتعدى الحدود سيعرض للجزاء .

وأشار رئيس ديوان المظالم إلى أن الخصوم يتسببون بـ 60% من مشكلة تأجيل القضايا وأن الديوان يعاني من قصور وعي الناس حقوقيا .وقال إن "المظالم" يفصل تماماً بين التعامل مع أجهزة الحكومة والحكم ضدها أو لصالحها .

قال رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل، إن عدد الشكاوى التي وصلت الديوان ضد القضاة بلغت 12 شكوى على مدى عشرين شهرا، مشيرا إلى أنه عدد "متدن "مقارنة بعدد القضاة والفترة الزمنية التي شهدت تلك الشكاوى .

وأكد الشيخ الحقيل، إن الإعلان عن تأديب القضاة "خط أحمر" ويتم عبر التفتيش القضائي، مشيرا إلى أن القضاء شرف وعرض الدولة فيجب أن يكون نظيفا نزيها، وأن القاضي الذي يتعدى الحدود سيعرض للجزاء .

وعبر الشيخ الحقيل عن عزمه على إعادة غربلة الفكر الإداري للقضاء من خلال إخضاع قضاة وموظفي "المظالم" لخطته التدريبية، خاصة مع رصد قيادة الديوان لزيادة في معدل إنجاز القضاة لهذا العام يقدر فيما بين 10-15% مقارنة بالعام الماضي بعد اجتيازهم لعدة برامج تدريبية، لافتا إلى توجهه بمعية قيادات "الديوان" لتحويل ثقافة التعامل مع مستفيدي المحاكم الإدارية من مفهوم خدمة بيروقراطية لـ"المراجع "إلى خدمة تلبي احتياجات "العميل ".

جاء ذلك في حديث أدلى به الشيخ الحقيل لـ"الوطن"، أجاب خلاله على العديد من التساؤلات التي تشغل المهتمين بالميدان القضائي والمواطنين. كما تطرق إلى جدلية تنفيذ أحكام القضاء الإداري في الوقت الذي يباشر القضاء العام تنفيذ أحكامه بنفسه، وهل هنالك إخلال بهيبة القضاء الإداري إن لم تُنفذ الأحكام ضد الجهات الحكومية خاصة، مرورا بإيضاح حقيقة اتهام القضاة بالانحياز وعدم قدرتهم على ذلك حاليا لمرور القضية بدرجات التقاضي الثلاث .

وفيما يلي نص الحديث :

كم تُقدر نسبة الأحكام المُنفذة؟

تتجاوز نسبتها 99.5% من إجمالي الأحكام النهائية بعدما حكمت بها الدوائر القضائية بديوان المظالم، فالأصل هو تنفيذ الأحكام النهائية بالجملة، وما لم ينفذ منها قليل لا يكاد يذكر مقارنة بما تم تنفيذه، وعلى المتضرر أن يلجأ للمقام الكريم إذا لم تنفذ الجهة الإدارية للتحقق من أسباب عدم التنفيذ ومعالجته.

وهل يجوز قضائيا أن يتدخل ديوان المظالم في تنفيذ الأحكام التي تصدرها دوائره القضائية ضد الجهات الحكومية أو غيرها؟

لا يجوز لديوان المظالم التدخل في تنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكمه، لأن مهمة القضاء تتمثل في فصل الخصومات أما القضاء التجاري فهناك قضاء التنفيذ بالمحاكم العامة الذي يتولى تنفيذ هذه الأحكام حالياً .

وإلامَ ترجع أسباب الضجة التي تثور حول عدد من القضايا غير المنفذة؟

يمكن إرجاعها في حال وجودها إلى الاستغراب من عدم التنفيذ للأحكام النهائية واجبة النفاذ لأن الأصل والواجب هو تنفيذها، في الوقت الذي لا يُعلم فيه شيء عن الأحكام الكثيرة المنفذة، لعدم وجود أي شكوى حولها .

إن لم يُمكّن "المظالم" المحكوم لصالحه من تنفيذ الحكم، فمن مرجعه في التنفيذ؟

وفقاً للنظام الأساسي للحكم فالملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام النهائية واجبة النفاذ، وفيما يتعلق بالأحكام الإدارية فإن الجهة الإدارية خصم شريف ولا يتصور عدم تنفيذها لهذه الأحكام.

وماذا عن إضرار عدم تنفيذ الأحكام ضد الجهات الحكومية - تحديداً- بهيبة القضاء الإداري في " ديوان المظالم"؟

لاشك أن عدم تنفيذ الأحكام القضائية يمس هيبة القضاء في الدولة؛ لأنه لا ثمرة لقضاء لا نفاذ لأحكامه، إلا أن القضاء الإداري وفقاً لنظامه تنتهي ولايته بعد النطق بالحكم.

وإلام ترجع مباشرة القضاء العام لتنفيذ أحكامه عبر "قضاة تنفيذ" والقضاء الإداري لا يباشر التنفيذ؟

يمكنني أن أوضح أن هنالك لبسا عند الناس بين طبيعة القضاء الإداري والقضاء العام، فيمكن للقضاء العام تولي مهمة تنفيذ الأحكام لكونه قضاءً مدنياً يمكنه إحضار الفرد المحكوم ضده بالقوة الجبرية، وإلزامه بالحكم، حتى لو لزم الأمر سجن المحكوم ضده أو حتى إغلاق مؤسسته، أو الحجز على أرصدته لصالح المحكوم له، لكن هذه الصورة لا تنطبق في القضاء الإداري، إذ لا يُتصوّر أن يُحضر الوزير أو رئيس المؤسسة العامة بالقوة الجبرية، أو تغلق الوزارة أو المؤسسة العامة، أو يحجز على أموالهما لتنفيذ حكم صادر ضدهما من القضاء الإداري. وربما يرجع هذا اللبس لدى الناس إلى تولّي ديوان المظالم للقضاء التجاري وبعض اختصاصات القضاء الجزائي رغم أنهما أصلاً يقعان ضمن القضاء المدني (العام)، إلا أن اللبس سيزول بعد نقل هذه الاختصاصات للقضاء العام .

علاقة "المظالم" بالأجهزة

كيف يضبط "المظالم" ميزان العدالة بين مصالحه المالية والوظيفية مع جهات حكومية أخرى كوزارتي المالية والخدمة المدنية، في حال كانت هذه الجهات طرفاً في إحدى القضايا الماثلة أمام القضاء الإداري بالديوان؟

قطعاً فإن التعاملات الإدارية والبنود المالية لا يمكن أن تمسّ الشأن القضائي أبداً، هنالك فصل تامْ، فقضاة الدوائر الإدارية يتهيؤون ويُهّيؤون للفصل في أي دعوى ضد أي جهة، دون النظر لأي اعتبار آخر. وهم بعيدون نهائياً عن الشأن الإداري والتعامل مع الوزارات المعنية بالشأن المالي والوظيفي للديوان، وقد صدرت أحكام ضد وزارتي المالية والخدمة المدنية، حتى وإن كان ترتيب ميزانية الديوان من قبل المالية، وتربطه مصالح وظيفية مع وزارة الخدمة المدنية، فذلك شأنٌ آخر يختلف عن الشأن القضائي.

وإن كانت الدعاوى ضد الديوان؟

هنالك قضايا تنظر في محاكم الديوان ضد رئاسة الديوان، وسبق أن صدر ضد الديوان أكثر من حكم قبل وبعد رئاستي للديوان ونفذها الديوان فور تبلغه بها، ذلك أن الحق والعدل ضالة المؤمن أنّى وجدها أخذها، ومتى صدر حكمٌ نهائي فلا مناص من التنفيذ، إذا أدركنا في رئاسة الديوان، أو في الجهات الحكومية الأخرى يجب أن نتمتع بشرف الخصومة مع المدعين، فنحن رئاسة ترعى مصالح القضاة وتهيئ لهم الأمر ليقضوا بعدل، لكن لا تتدخل في قضائهم أبداً. فنحن ننفذ الأحكام الصادرة ضد الديوان ولا يمكن أسمح لنفسي بالتحدث مع قاض ينظر قضية ضد جهازنا لإخلاله بالواجب النظامي واستغلاله للسلطة.

وهل تُشكل عملية التقاضي فرقا إن كان الحكم صادرا لصالح أو ضد جهة حكومية ما؟

لا يختلف الأمر في قضاء الديوان أن يكون الحكم لصالح الأجهزة الحكومية أو ضدها، فمهمة القضاء الإداري التحقق من مشروعية تصرف الجهة الإدارية المدعى عليها والحكم على ضوء القواعد المقررة في هذا الخصوص بما لا يخرج عن نطاق الدعوى وإذا تضمن الحكم إلى ما يشير إلى حدوث فعل يشكل حدوث جريمة جنائية أو تأديبية تبلغ جهة التحقيق المختصة بصورة من الحكم لاتخاذ ما يلزم نظاماً.

انحياز القاضي

ماذا عن اتهامات القضاة بالانحياز إلى أحد طرفي الدعوى؟
هذا الأمر لا يتصور وجوده في الوقت الحاضر؛ لأن القضاء أصبح قضاء مؤسسياً يجوز فيه الطعن في الأحكام أمام الدرجة القضائية الأعلى، والحقيقة أن هذا الكلام يتناقله الناس منذ القدم، حيث كان القاضي هو الحاكم وحده في النزاع، ولا رقيب عليه سوى الله سبحانه وتعالى. ولأن أغلب الناس لا يقتنعون بما يصدر ضدهم من أحكام، ويعتقدون أن القاضي انحاز ضدهم بمجرد النطق بحكمه لغير صالحهم.
أما الآن فالمجال لا يسمح بأن ينحاز القاضي مع أحد طرفي الدعوى، فالقضاء على درجتين "ابتدائية، استئناف"، وفوقهما المحكمة العليا، وبالتالي فإن عملية النظر في القضية ليست محصورة على قاضٍ بعينه، إذ هنالك من يعقّب على حكمه ويفحصه، وإن تبيّن فيه ميل، مقصود أو غير مقصود، أُعيد له التوازن وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. فضلاً عن أن الأحكام في محاكم درجة الاستئناف والمحكمة العليا تنسب إلى دوائر مشكلة من أكثر من قاضٍ وليس لقاضٍ بعينه، وفي محاكم الدرجة الابتدائية سيكون القضاء كذلك في أغلبه. كما أن التفتيش القضائي يتحقق من مدى كفاية القضاة في أدائهم الوظيفية من خلال ما يصدرونه من أحكام؛ لأن كتابة الحكم تستلزم تحرير واقعة الدعوى وبيان الأسباب الشرعية والنظامية بطريقة منطقية تؤدي إلى الوصول إلى منطوق الحكم .
وإن كنتُ لا أقول بعصمة القضاة، فهم مثل غيرهم بشر، يخطئون ويصيبون، لكن الرقابة عليهم لا تسمح بأي انحياز، خاصة مع وجود معايير منضبطة تؤدي إلى اختيار أصحاب التأهيل العلمي والكفاءة والجدارة المهارية؛ بالإضافة إلى الورع والتقوى والبعد عن الشبهات لتولي القضاء.
تأديب القضاة
وهل وصلت إلى طاولة الرئيس شكاوى ضد القضاة منذ قيادتكم للقضاء الإداري؟
لا تنسَ أن لدينا حوالي 400 قاضٍ، ومع ذلك لم تبلغ الشكاوى التي وصلتني ضدهم سوى 12 شكوى خلال ما يقارب العشرين شهراً، وهذا عددٌ متدنٍ في فترة كهذه، ويتم التعامل مع الشكاوى بالتحقق من مما نسب للقضاة وكونه مخالفات، واتخاذ اللازم فيها نظاماً، وغالبية الشكاوى تنتج عن سوء فهم، أما التي تمسّ نزاهة القضاء فيتم التعامل معها عن طريق التفتيش، فالقضاء وفقاً للتنظيمات الحديثة ينظّف نفسه بنفسه، والقضاء شرف وعرض الدولة فيجب أن يكون دائما نظيفاً نزيهاً، ومما يُروى عن الزعيم البريطاني تشرشل أنه بعد الحرب العالمية الثانية واستشراء الفساد في أجهزة الدولة، سأل عن القضاء، فلما قيل له: إنه سليم، تنفس الصعداء وقال: إذاً بريطانيا بخير .!!
بالإضافة إلى ذلك كله، وفي شأن الشكاوى التي تقدم من عملاء الديوان ضد القضاة في مسائل تتعلق بما يدور في الجلسات القضائية، فبإذن الله لن يستطيع أحد مستقبلاً الزعم أو الادعاء على القضاة أنهم خالفوا إجراء أو يتهمهم بالغلظة معه أو طرده من مجلس القضاء أو الانشغال عنه إذ اعتمد مجلس القضاء الإداري استعمال التقنية الحديثة في تصوير الجلسات في محاكم الديوان "صوت وصورة" لقطع دابر مثل هذه الادعاءات، وبذلك نستطيع التحقق من صحة هذه الشكاوى، والجميل في الأمر أن قضاتنا الأجلاء قد رحّبوا بذلك لتحقيقه لمبدأ علانية الجلسات، والشفافية التي ينتهجها الديوان في أعماله، مع أن الأصل في إجراء التصوير هو توثيق الجلسات صوتاً وصورة؛ تحقيقاً للاستفادة المثلى من التقنيات الحديثة في هذا المجال.
وهل صدر حتى الآن عقوبات من أي نوع ضد أي قاض؟
لم يصدر خلال رئاستي لديوان المظالم أي عقوبات تأديبية على القضاة حتى الآن، وأتمنى ألا يصدر أي عقوبة. وحتى في حال الصدور؛ فإنه لا يتم الإعلان عنها؛ لأن نظام القضاء نص على أن تتم الإجراءات التأديبية؛ بما في ذلك القرارات الصادرة بالعقوبة بسرية. وهذا لا يعني عدم الجدية في محاسبة المقصر واتخاذ الإجراءات عندما يقتضي الأمر ذلك وفق ما نص عليه النظام. ولا شك أن قصد المنظم من ذلك هو عدم التأثير سلباً على صورة القضاء في أعين الناس، وألا يفقدهم ذلك الثقة في الركن الركين الذي يلجؤون إليه عند وقوع الظلم عليهم، وهي ثقة موجودة الآن ولله الحمد ويجب أن تبقى كذلك وأفضل .
هل تعني أنكم بذلك تتجنبون أي بلبلة أو شكوك يُمكن أن تثار حول قاض معين بالإعلان عن تأديبه؟
بالطبع، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، خاصة أن ذلك يُحدثُ شكوكاً تجاه القاضي، وقد يرميه في سلوكياته، مما يؤثر سلباً عليه عند نظره أي قضية، ومن الممكن أن يشكّك في صحة وعدالة أحكامه أيضاً، ثم إنه قد يتبين فيما بعد أن التهم التي رُمي بها باطلة وليس لها أساس .
تسرب القضاة واستقطابهم

وماذا عن تسرب القضاة من السلك القضائي الإداري، وتحولهم إلى مهن أخرى كالمحاماة وغيرها، إلام ترجع ذلك؟
تسرب القضاة قليل جدا لدينا، ويعود ذلك - وفق ما رصدناه في الواقع - إلى الظروف الشخصية لكل واحد .
بالمقابل، كيف يستقطب القضاء الإداري القضاة الأكفاء؟
عملية الاختيار تتم من خلال لجنة مشكلة من عدد من القضاة في ديوان المظالم، تمت تهيئتهم لمقابلة المتقدمين شخصيا، وأخضعوا لبرامج تدريب عديدة في فن المقابلة الشخصية ومعايير الاختيار، نتج عنها وضع معايير صارمة لاختيار الأكفأ والأجدر علمياً ومهارياً ونفسياً، والتأكد من أهلية المتقدم للانضمام للسلك القضائي، كما يخضع المتقدم أولاً لاختبار عملي في واقعة من الناحية القضائية قبل الدخول للمقابلة الشخصية، فالقضاء ولاية عظيمة يجب بذل الوسْع في اختيار من يتولاها براءة للذمة أمام الله سبحانه وتعالى، وأمام ولاة الأمر حفظهم الله، فلا يبتلى القضاء بمن ليس أهلاً له، ولا يبتلى الشخص الذي لا يحسن بالقضاء، فنكون بذلك ألحقنا الضرر بالقضاء والعدل، وبذممنا وما تولّيناه من أمانة، وألحقنا الضرر كذلك بالرجل وحمّلناه فوق طاقته، إذاً المسألة قدرة وتأهيل وكفاءة وجدارة وحاجة ماسّة للأكفاء الجديرين فقط .
وهل هنالك أولوية لخريجي الشريعة من جامعة معينة على أخرى؟
ليس لدى الديوان أولوية لخريجي كلية شريعة في جامعة معينة على غيرها، ولا يعنيه انتماء الخريج المتقدم أو منطقته أو قبيلته أو أسرته. فقط المهم هو اختيار الصالح الكفء من الأشخاص؛ بغض النظر عن أصله وأسرته ومنطقته .
ولكن مستوى خريجي الجامعات يختلف؛ إذ توجد جامعات أو كليات لديها أساليب عملية متقدمة أو كفاءات علمية رائدة تجعل خريجيها أفضل من غيرهم، وبذلك يتم اختيارهم مع أنهم من مناطق مختلفة ويقبلهم القضاء دون تفريق، إذا الضابط هو الكفاءة والجدارة.
وإذا كان يقال: من الإحصائيات ينبغي أن يكون لكل 26 ألف مواطن ومقيم على مستوى الدولة قاضٍ واحد، فأنا أقول: يجب أن يكون القاضي هو أعلى النخبة المُنتقى من 26 ألف مواطن، فإذا لم يستطع الصبر على الناس وتحملهم ومراعاتهم فهو في نظري "غير كفؤ لتولي القضاء."
تأجيل القضايا
تأجيل القضايا وتأخيرها.. من الذي يقف خلف هذه المشكلة؟
يشكّل أطراف الدعاوى 60% من أسباب التأجيل، فكل واحد يؤجل من باب العجز عن تقديم البينة، أو المماطلة لطلب الصلح أو غيره، أو المماطلة لمكايدة خصمه، ولدينا أناس يتفننون في المماطلة بالقضايا وتعذيب خصومهم فلا يأتي للقضاء حتى تأتي به الشرطة جبراً.
والقضاة هنا يتحملون الخطأ إذا استجابوا لطلبات التأجيل، لكن دورهم في هذه المشكلة محدود، ويشاركهم في التسبب بالتأخير أيضاً دور الخبرة أو الخبراء، وكذلك الموظفون وما يصدر عنهم من تصرفات نتيجة التعامل البيروقراطي "راجعنا بكرة"، إلى جانب ظروف خارجية مختلفة للقضية.
وكيف عالجتم ذلك؟
بدأنا بمتابعة قضايا لم تنجز قبل عام 1425 والتعقيب عليها لإنجازها دون انتظار أصحابها ليطالبوا بالإنجاز؛ بينها تصفية شركات، ووجدنا أن الخصوم أنفسهم غير مهتمين بطول بقائها. كما طالبتُ القضاة في أكثر من مناسبة بعدم منح أطراف النزاع فترة للصلح في القضية أكثر من أسبوع أو عشرة أيام وبعدها يحفظ الملف؛ حتى لا يُحمّل ناظر القضية عبء تأخير القضية .
كما كان للديوان موقف من تأجيل القضايا قبل خمس سنوات بإلزام الخصم بالحضور في القضاء التجاري من خلال: منعه من السفر، أو إيقاف معاملاته بالحاسب الآلي، أو الحجز على أرصدته في البنوك، وبتنفيذ ذلك يحضر الطرف المماطل بنفسه مجبراً. ولكل قاضٍ صلاحية مثل ذلك، لكن بعض القضاة لديهم ملاحظات وأسلوب آخر بسبب قناعتهم بوجود إجراءات نظامية بديلة بإصدار حكم غيابي حتى يأتي الطرف المماطل، ولا تهمني الطريقة بقدر أن المهم أن يعمل الجميع لإنجاز ما لديهم من قضايا.
قصور الوعي الحقوقي
وما تأثير قصور الوعي الحقوقي عند الناس على تعطيل إجراءات التقاضي أو زيادة أعداد القضايا؟
نعاني من هذه المسألة بنسبة كبيرة جدا، ونعوّل على جامعاتنا الكثير، وعلى أجهزتنا الإعلامية لنشر هذه الثقافة والوعي لتقل القضايا والمنازعات.
فيما يتعلق بتدريب القضاة.. علام تستهدفون من خلال تدريبهم؟
البرامج التدريبية التي أقامها الديوان لمنسوبيه تهدف إلى تهيئتهم لتقبل التغيير وإيجاد بيئة فكرية خلاقة تتفاعل مع التغيير والتطوير دون المساس بالثوابت.
وما نسبة تطور أداء القضاة بعد اجتيازهم للبرامج التدريبية؟

زاد معدل إنجاز القضاة بعد تدريبهم هذا العام بنسبة تتراوح ما بين 10- 15% مقارنة بالعام الماضي، رغم زيادة عدد القضايا، ورغم ارتباط القضاة والموظفين ببرامج تدريبية. وحاليا نسعى إلى تدريب 96 قاضياً شاباً تدريباً عالياً بعد تعيينهم هذا العام، ومن أهم ميزات هذا التدريب اختصار سنوات الخبرة، وملء الشواغر لدينا، إلا أننا لا نستغني بأي حال من الأحوال عن قضاتنا الكبار الذين نعتبرهم السند الحقيقي والعمق الكبير والمصدر الخبير لقضاة الديوان وقضائه .

وهل ارتباط القضاة بجدولة البرامج التدريبية التي وصلت إلى 120 برنامجا خلال عام واحد يعيق العمل القضائي؟

أبداً لا يعيقه بل يدفعه للأمام، فهنالك برمجة لمواعيد الجلسات القضائية تبعاً لمواعيد البرامج التدريبية للقضاة؛ بحيث لا تؤثر على سير القضايا. وما يقال أحياناً عن حضور البعض للمحكمة الإدارية وعدم وجود القاضي فهو ناتج عن الحضور في غير المواعيد المحددة للجلسات، والتي لا يجوز الحضور في غيرها، أو يكون التبليغ بالموعد الجديد لم يصل لأحد أطراف الدعوى.

تغيير ثقافة العمل القضائي

هنالك رصد لخطوات متسارعة وجريئة في إجراءات العمل داخل أروقة "المظالم"، هل سنشهد خطوات أجرأ في تغيير مفهوم العمل القضائي من خلالكم؟

لا يوجد لدينا جرأة على الثوابت، بل لدينا جرأة على ما دون الثوابت وهي الإجراءات، وسنكون في ديوان المظالم أجرأ وأجرأ ولن نتردد في ذلك. والدعم لنا في هذا المسار واضح من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني حفظهم الله جميعاً، فتوجيهات ولاة الأمر أيدهم الله ـ هي تقديم الخدمة بأيسر وأرقى الطرق للعملاء .

نقاط مضيئة

•استقبل رئيس ديوان المظالم "الوطن" ببساطة تعاملٍ ومظهرٍ عمليّ، فيما عكس مظهر مكتبه الزجاجي شفافية الثقافة الإدارية التي يقود بها الديوان، فهو يتابع ما يحدث حوله بوضوح، كما يظهر للآخرين بنفس الشفافية.

•أجري الحوار بحضور رئيس تحرير "الوطن "المكلف جاسر الجاسر.

•استمر حديث رئيس ديوان المظالم إلى "الوطن" أكثر من ساعتين، لم يتردد خلالهما في الرد على أسئلة الزميلة فداء البديوي و"استفزازاتها "أحيانا، كما تميز حديثه بـ " الأخوية والبساطة."

الشرقية: 108 مرضى يحصلون على الرعاية الصحية في منازلهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195224

الخبر – عمر المحبوب

كشف المدير العام للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية الدكتور طارق السالم، أن 108 مرضى انخرطوا في برنامج «الرعاية الصحية المنزلية»، وتم تنفيذ أكثر من 1600 زيارة لهم في منازلهم. فيما أكد المشرف العام على البرنامج على مستوى المملكة الدكتور ناصر الخزيم، أنه تم تسجيل أربعة آلاف في البرنامج، الذي انطلق قبل عام.وشارك أطباء برامج المناطق الصحية في دورة تدريبية، أقيمت أمس في الخبر، تم تخصيصها للأطباء العاملين في برامج الرعاية الصحية المنزلية. وتضمنت مواضيع ذات علاقة مباشرة في الأنشطة التي تقدمها الفرق الطبية العاملة في البرنامج للمرضى في منازلهم، مثل :العناية بالأمراض المزمنة، وأمراض الشيخوخة، والتقرحات السريرية، وإصابات الجهاز العصبي، والجلطات الدماغية، والعناية في التنفس، والتغذية الأنبوبية، والرعاية النفسية والاجتماعية، والمعالجة الطبيعية والتأهيلية للمرضى، وطرق وأساليب التواصل وفنون التعامل مع المرضى والمسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية لهم في منازلهم. ويشارك في الدورات وورش العمل أساتذة واستشاريون في مختلف التخصصات من المراكز والمستشفيات المتخصصة في الوزارة والأجهزة الصحية الأخرى. وتعتبر هذه الدورة الرابعة من نوعها، إذ تم عقد ثلاث دورات في الرياض وجدة والمدينة المنورة.

وأوضح السالم، خلال مشاركته في افتتاح الدورة، أن البرنامج تم إطلاقه العام الماضي، وهناك 65 مريضاً في مستشفى القطيف المركزي، و43 مريضاً في مجمع الدمام الطبي، تم تنفيذ 1610 زيارات لهم من قبل المختصين. وأكد خلال افتتاحه الدورة التدريبية لأطباء برامج المناطق الصحية، أنه تم «تطبيق البرنامج في مجمع الدمام الطبي، ومستشفى القطيف المركزي، بجهود ذاتية، من خلال تشكيل فريقين في كل مستشفى .ويضم الفريق طبيبا وممرضا وممرضة ومساعدة وفني علاج طبيعي واختصاصيا اجتماعيا«، لافتاً إلى أن كل فريق «خضع لتدريب لمدة أسبوع على أساسيات ومبادئ الرعاية، بإشراف برنامج الرعاية الصحية المنزلية في وزارة الصحة، على التدرب، لتخفيف العبء عن المستشفيات»، مشيراً إلى أن البرنامج يهدف إلى «تقديم أفضل رعاية منزلية، من ناحية الكلفة والجودة والأمان، وتقليل مدة التنويم الطويلة لبعض المرضى، الذين يصابون بالجلطات الدماغية والأمراض المزمنة الأخرى.«

وأضاف أن «فكرة البرنامج تقوم على مبدأ رعاية المريض والعناية به في محيطه الطبيعي، أو بيئته الخاصة، من دون الحاجة لمغادرتها، وبخاصة كبار السن، ما يوفر لهم رعاية وعناية صحية خاصة»، لافتاً إلى أن المملكة «أولت اهتماماً كبيراً في كبار السن، في كل جوانب حياتهم الصحية والاجتماعية. وأن البرنامج لاقى نجاحاً كبيراً، وانتشر على مستوى المملكة.«

إلى ذلك، أكد الخزيم، أنه تم تسجيل أربعة آلاف حالة في البرنامج، خلال 14 شهراً، معتبراً هذا الرقم «إنجازاً، قياساً في المدة الزمنية التي مضت على إنشاء البرنامج، وما صاحبها من إجراءات تتعلق في إعداد البنية الأساسية، من هيكلة البرنامج، وتحديد مهام العمل وآلياته، واختيار المنسقين والفرق الطبية»، لافتاً إلى أن هذه الإجراءات » لا تزال مستمرة إلى الآن.«

التحقيق مع معلمة اتهمتها طالبة بـ إيذائها جسدياً ونفسياً

المصدر: جريدة الحياة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195231

القطيف – شادن الحايك

شكل مكتب الإشراف التربوي في محافظة القطيف، لجنة للتحقيق في إدعاء طالبة، بقيام معلمة بـ»إيذائها جسدياً ونفسياً». ويتوقع ان ترفع اللجنة توصياتها إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنات) في المنطقة الشرقية. وشرحت والدة الطالبة اهتداء، لـ»الحياة» ما تعرضت له ابنتها، «رغبت ابنتي في الانتقال من فصلها إلى آخر، بعد نحو أسبوع من بدء الدراسة، وهو ما رفضته المعلمة، التي ألحقتها في فصل آخر. وحين حاولت ابنتي في اليوم التالي دخول الفصل الذي تريده، قامت المعلمة بسحبها من مريولها المدرسي من جهة العنق، بطريقة مؤلمة، في محاولة منها لإرغام الطالبة على دخول الفصل الذي نقلتها إليه.«

وتكمل الأم: «توجهت ابنتي اهتداء إلى مكتب مديرة المدرسة، طالبة نجدتها، ولحقت بها المعلمة، وأغلقت باب الإدارة في وجه ابنتي، لمنعها من الدخول. إلا أن المديرة وجهت المرشدة الطلابية بالتدخل، وحل المشكلة. وكانت ابنتي في حال نفسيه سيئة، إثر ما حصل لها .

ورفضت المعلمة التفاهم، وطلبت حضوري»، مضيفة «بعد حضور ابنتي إلى المنزل، أخبرتني بما حصل، فتوجهت إلى المدرسة صباح اليوم التالي، وسألت المديرة: هل الطريقة التي تمت بها معاملة ابنتي تربوية، وتصدر عن مربية أجيال؟ وما أن سمعت المعلمة كلامي، حتى بدأت في الصراخ، وأنكرت ما فعلته مع اهتداء، بل طلبت منها القسم على القرآن الكريم، وما ان أقسمت ابنتي على صحة ما حدث، حتى بدأت المعلمة تتلفظ بكلام غير لائق. وأخذت تدعو عليها أمامي. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد بدأت في مضايقتها، وأمرتها بالجلوس في آخر الفصل، وأخذت تعاملها باحتقار أمام زميلاتها .«

ولجأت أسرة الطالبة إلى تقديم شكوى إلى مكتب الإشراف التربوي. وأكدت أمها ان المعلمة «استمرت في معاملة ابنتي بالأسلوب ذاته حتى بعد ان علمت برفع الشكوى ضدها، وطلبنا فتح تحقيق في الواقعة. كما رفضت حتى الاعتذار لي على ما فعلت. والأدهى أنهم طلبوا مني نقل ابنتي من المدرسة. فيما يفترض أن يتم نقل المعلمة، وهذا ما تطلبه اهتداء أيضاً، التي أصبح نومها غير مستقر.«

بدورها، قالت مساعدة شؤون الطالبات في مكتب الإشراف التربوي في محافظة القطيف دليل السبيعي، لـ»الحياة»: «قمنا بتشكيل لجنة للتحقيق، والتقت المعلمة، وكذلك الطالبة، التي تصر على أنها تعرضت إلى الضرب والإهانة من قبل المعلمة. فيما تنكر الأخيرة ذلك .«

وعزت سبب المشكلة إلى «تغيير الفصل الذي كانت تدرس فيه الطالبة. وكانت هناك لجنة لتنظيم الطالبات في الفصول، تضم في عضويتها المعلمة، التي اختارت فصلاً للطالبة، ولكنها طلبت تغييره، وقاموا فعلاً بذلك». ورفضت السبيعي، تعريض أية طالبة إلى «أذى جسدي أو نفسي، فالطالبة حضرت للتعليم. ولا بد أن تتوافر لها بيئة صحية»، مضيفة »باشرت رئيسة قسم التحقيق في مكتب الإشراف، التحقيق، وستستكمل التحقيقات اليوم (أمس السبت)، ويتم تنبيه المعلمة إلى ان تُحسن معاملة الطالبات». وقالت: «إذا كان هناك شكوى، فالإجراء المتبع هو إجراء تحقيق مع الطالبة والمعلمة وولية الأمر، وإذا ثبت بشهادة أكثر من شاهدة، وبحسب مرئيات إدارة المدرسة، يتم رفعها لإدارة التربية، والعقوبة تختلف بحسب ما تراه إدارة متابعة الطالبات»، مبينة أنه في هذه القضية «لا يوجد إلا شاهدة واحدة لصالح الطالبة.«

تأخير تنفيذ الأحكام القضائية ضد الجهات الحكومية .. يكفي فضائح!

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570871.html

الرياض، تحقيق – أسامة الجمعان

أشاد قانونيون ومختصون بتوضيح إمارة منطقة الرياض موقفها تجاه امتناع الجهات الحكومية تنفيذ الأحكام القضائية، وبهذا الرد وضعت الإمارة النقاط على الحروف، وأخلت مسؤوليتها في ذلك، مؤكدةً أنه يحق للمتضرر المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء عدم سرعة تنفيذ الحكم، وكذلك التقدم بدعوى ضد المسؤول - الموظف الحكومي -الذي يمتنع عن تنفيذ الحكم القضائي .

والسؤال هنا: هل ستتجاوب هيئة الرقابة والتحقيق مع المواطنين؟، حيث إن الكثير منهم يملكون أحكاما مكتسبة القطعية ولكن لم تنفذ إلى الآن، ولا يعرفون أين يذهبون؟، بل إن كثيرا من الدوائر الحكومية تجاهر في رفضها لتنفيذ الأحكام القضائية منذ سنوات .

طلاب جامعة الإمام

بدأت فصولها منذ عام 1426 ه وشهدت أكثر من عشر جلسات تقدم الطلاب في دعوى قضائية ضد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية، وطالبوا بأن يتم تعيينهم ضمن معلمي اللغة الإنجليزية، إلا أن ذلك الطلب قوبل بالرفض، وأصدرت المحكمة الإدارية الأولى حكماً أولياً بإعادة الرسوم الدارسية لكل طالب،

بعد ذلك صدر الحكم النهائي غير القابل للنقض من دائرة التدقيق الأولى لصالح طلاب دبلوم اللغة الإنجليزية، بأن يتم إعادة الرسوم الدراسية إلى ألف وخمسمائة طالب، وتقدر بخمسة وعشرين ألف ريال لكل واحد، ليصل إجمالي المبلغ الذي ستدفعه الجامعة إلى سبعة وثلاثين مليوناً وخمسمائة ألف ريال .

وزارة الشؤون الإسلامية

رفضت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف تنفيذ الحكم النهائي الصادر من ديوان المظالم ضدها بتعويض إحدى الشركات مبلغ 1866427 ريالا بسبب فسخها للعقد مع شركة دون عذر شرعي، حيث يقول "علي القحطاني" وكيل الشركة: إنه بعد مداولات خمس سنوات في ديوان المظالم، وبعد أن أصبح الحكم نهائياً، ذهب إلى وزارة الشؤون الإسلامية قسم الاستثمار، وأفادوه أن الوزارة غير مقتنعة بهذا الحكم، وأنه جائر، مؤكداً أن له أكثر من عام وثلاثة أشهر وهو يتردد على وزارة الشؤون الإسلامية، يطالبهم بتنفيذ الحكم النهائي الصادر من ديوان المظالم، وإلى الآن لم يحصل على نتيجة أو تقدم، متسائلاً: لماذا نذهب إلى ديوان المظالم ونتعب حتى نحصل على حكم ثم لا ينفذ؟، مافائدة ديوان المظالم إذاً؟ .

هناك دوائر تجاهر بالرفض منذ سنوات وتشعر أنها في مأمن من العقوبة

تحدي الأحكام

وقال "محمد الجذلاني" القاضي السابق في ديوان المظالم: إن ما تضمنه البيان الصادر عن إمارة منطقة الرياض يؤكد الوعي التام والإدراك المشكور لمشكلةٍ أصبحت مصدر ازعاج وقلق لدى المواطنين والمهتمين بالشأن الحقوقي، وهي ما بدأ يظهر ويتنامى من امتناع بعض الجهات الحكومية والوزارات عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها، حتى وصل الحال ببعض المسؤولين إلى تحدي تلك الأحكام وطرد المحكوم له من مكاتبهم في أمن تام من أي مساءلة أو عقوبة قد يتعرض لها ذلك المسؤول، مضيفاً أن هذا البيان الواعي الشامل تضمن الإشارة إلى عدة آليات فاعلة في حال تم الأخذ بها فستكون بلاشك من أنجح الوسائل التي تكفل تنفيذ الجهات الحكومية للأحكام القضائية، لافتاً إلى أنه له وقفات مع ما تضمنه البيان منها: أن البيان أشار إلى أن إمارات المناطق ليست مختصة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الجهات الحكومية، وهذا التوصيف الدقيق صحيح تماماً، لأنه ليس لدى إمارات المناطق أي آليات تتيح لها التنفيذ

الجبري على الجهات الحكومية في حال امتناعها، ومثال ذلك: لو صدر حكم بإلغاء قرار فصل موظف من وظيفته وامتنعت الإدارة عن تنفيذ الحكم، فكيف يمكن لإمارة المنطقة أن تجبرها على تنفيذه؟، كما أن هذا التوصيف الوارد في البيان اشتمل على قيدين مهمين لما يخرج عن اختصاص الإمارة في التنفيذ هما (حكم قضائي إداري - وصادر ضد جهة حكومية)، وتأتي أهمية هذين القيدين لأنه يوجد بعض الأحكام القضائية التي تدخل ضمن أحكام القضاء الإداري، ومع ذلك فالجهة المختصة بتنفيذها هي الإمارة، وهي الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري بحق الأفراد وليست بحق الجهات الحكومية، ومثال ذلك :الأحكام الصادرة بتنفيذ الأحكام الأجنبية التي أناط النظام الجديد بديوان المظالم النظر والحكم فيها وهي أحكام في الأصل ليست إدارية، وكذلك الأحكام الصادرة من الدوائر الإدارية بتطبيق العقوبات الواردة في بعض الأنظمة ضد أفراد، مثل العقوبات الواردة في نظام العلامات التجارية ويحكم فيها القضاء الإداري .

مسلك خطير

وأضاف هذا الأمر يعطي دلالةً على أنه من الواجب مراجعة نظام ديوان المظالم الجديد، وإصلاح ما تضمنه من خلل يتمثل في اختصاص القضاء الإداري، بالنظر في دعاوى ليست إدارية، بل هي من صلب القضاء العام سواء القضاء الجزائي أو التجاري أو الأحوال الشخصية، ومع ذلك ينظر القاضي الإداري فيها، وهذا خطأ جسيم يستحق المراجعة والتصحيح، مبيناً أن الوقفة الثانية له مع البيان هي ما تضمنه من أن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية يعتبر بالدرجة الأولى مسؤولية الجهة التي صدر الحكم في مواجهتها، ويُسأل عنه رئيس تلك الجهة أو مديرها أو وزيرها وهذا صحيحٌ تماماً، ويؤكد لنا أن استمرار تحدي بعض المسؤولين للأحكام القضائية الصادرة بحق وزاراتهم أو إداراتهم يعد مسلكاً خطيراً وخللاً في العدالة، يستوجب الوقوف أمامه بحزم، وذلك عبر تجريم مثل هذه الأفعال وإدراجها ضمن الجرائم والمخالفات المستوجبة للمساءلة والعقوبة والتأديب، سواء مساءلة جنائية أو تأديبية مسلكية، مطالباً بإيجاد آليات دقيقة وفاعلة تكفل تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، وموضحاً أن البيان وُفق حين أكد على مسؤولية هيئة الرقابة والتحقيق عن متابعة وكشف مثل هذه المخالفات الإدارية التي تقع في صميم اختصاصاتها، وأنه يجب أن يكون للهيئة دور فاعل في وقف مثل هذه التجاوزات والتحقيق فيها والإدعاء على مرتكبها بطلب معاقبته، لأن وقوف أي موظف في وجه تنفيذ حكم قضائي يعتبر مخالفةً مسلكية وجريمة من الجرائم الإدارية، مشيراً إلى أن هيئة الرقابة من أكفأ الأجهزة الحكومية الرقابية، التي لها دور مشهود ومشكور وظاهر في الإصلاح الإداري والرقابة على حسن تطبيق الأنظمة، إلا أنها تحتاج إلى الدعم والمؤازرة بشكل أكبر لتمكينها من القيام بدورها على خير وجه، خاصة في موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، لأن الإشكال قد يكون أكبر من طاقة الهيئة وإمكاناتها الحالية .

ثقافة التعويض

وأوضح "الجذلاني" أن من الآليات التي سيكون لها أثرٌ فاعل في ضمان تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، أن يكون هذا الموضوع من بين المعايير التي يتم بموجبها تقييم الوزراء والمسؤولين، وقياس مدى كفايتهم وصلاحيتهم للوظيفة، بحيث يعتبر عدم تنفيذ الأحكام القضائية نقطة سلبية لها اعتبارها في تقييم الوزير أو المسؤول، مضيفاً أن تنامي ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية يدعو إلى تفعيل نظام محاكمة ومساءلة الوزراء، بحيث يتم محاكمة ومساءلة الوزير الذي يتمنع عن تنفيذ حكم قضائي صادر ضد وزارته، مؤكداً أن ما أشار إليه بيان الإمارة من أحقية المتضرر من عدم تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالحه ضد جهة حكومية، أن يتقدم بدعوى تعويض ضد تلك الجهة أمام ديوان المظالم، يكرس أهمية ديوان المظالم ودوره الرائد في الرقابة على أعمال الجهات الحكومية، وأنه إذا ما تم تفعيل دعاوى التعويض وتطورت آليات قياس التعويض، التي لا تعتبر بحالتها الراهنة كافية ولا مؤدية للغرض منها وضعيفة جداً وتقليدية، مما يجعل الكثير من المتضررين لا يكون لديهم الدافع للمطالبة بالتعويض، لعلمهم بالقصور الشديد في النظرة إلى ثقافة التعويض، التي في كثير من الأحيان لا تقيم وزناً لحريات الناس وكراماتهم وما يصيبهم من أضرار معنوية وأدبية ونفسية، تفوق كثيراً الأضرار المادية المحدودة، لافتاً إلى أنه في حال تطورت ونهضت ثقافة التعويض وارتكزت على أسس عادلة تحترم حقوق الإنسان وكرامته، فإن ذلك بلا شك يعتبر من أهم وسائل حفظ الحقوق وضمان الحريات ووقف كل انتقاص أو استهتار بها .

تحقيق العدالة

وقال "محمد السنيدي" المحامي: إن ما نقل عن رئيس ديوان المظالم، هو أن الديوان لا يملك سلطة على الأجهزة الحكومية لتنفيذ الأحكام الصادرة منه ضدها، كونه جهة قضائية فقط، ولكن إذا تمعنا فيما نقل لإجابة رئيس ديوان المظالم نجده لم يكن دقيقاً في النقل، فقد جاء السؤال الموجه للرئيس: ماذا عن عدم تطبيق الأجهزة الحكومية الأحكام القضائية الصادرة من الديوان؟، وهل لكم سلطة عليها؟، وفي حال امتناع هذه الأجهزة من تطبيق الأحكام لمن يتوجه المتضرر؟،

فكانت إجابة رئيس ديوان المظالم" :تنص المادة الخمسون من النظام الأساسي للحكم على أن: الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، وهي مهمة جليلة اختص بها خادم الحرمين الشريفين ونوابه - حفظهم الله -، أما القضاء فغايته تحقيق العدالة ورد الحقوق من خلال ما يصدره من قرارات وأحكام، ومقتضيات الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وجوب تنفيذ الأحكام القضائية واحترامها وإنفاذ موجبها، حفظاً لما يوجبه الشرع والنظام، ودور الديوان يتمثل في إصدار الحكم القضائي النهائي، ولا سلطة له في التنفيذ"، مبيناً "السنيدي "أن رئيس الديوان أوضح أن الديوان جهة قضائية وليس له علاقة بمسألة التنفيذ، وهذا عين الصواب في لغة القانون، الذي يحدد الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، أما ما صدر من إمارة منطقة الرياض من أن الإمارة ليست معنية بتنفيذ الأحكام ضد الجهات الحكومية، فصحيح في مجمله فيما يخص تنفيذ كافة الأحكام القضائية كافة باستثناء الأحكام الإدارية، مؤكداً أنه عندما نبحث الأمر من الناحية النظامية والواقعية، نجد أنه باستثناء الأنظمة التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وتلك التي تحكم علاقات الأفراد بالسلطات العامة في الدولة، لم نجد من بينها نظاماً مستقلاً وجامعاً مانعاً يحدد الجرائم الجزائية، وكذلك أركان كل جريمة والعقوبات المقررة على مرتكبها، وغير ذلك من المسائل المتفرعة عن هذا الموضوع كأحوال الاشتراك في الجريمة، سواء بالتحريض أو الإتفاق أو المساعدة، وأركان الشروع في ارتكاب الجريمة وأحوال الإعفاء من العقوبة كالدفاع الشرعي وغيرها، مما تواترت عليه القوانين في الدول العربية تحت مسمى قانون العقوبات، مشيراً إلى أن كل ما صدر من الملك في هذا الصدد لا يعدو كونه بعضاً من الأنظمة الخاصة بشأن بعض الوقائع الخاصة، فضلاً عن نظام الإجراءات وهو نظام اجرائي خاص بسير المحاكمات الجزائية، ولم يتضمن أحكاماً موضوعية على نحو ما تضمنته قوانين العقوبات بالدول الأخرى .

إقامة الدعوى

وأضاف أن ذلك لا يشكل فراغاً نظامياً في المملكة في نطاق الجرائم الجزائية، حيث الباب الواسع في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحيث باب الحدود والتعازير مفتوح على مصراعيه، ومن هذا الباب الواسع يكون للقاضي سلطة التأثيم والتجريم والعقاب، سواء بالحدود أو التعازير في آن واحد، فالقاضي هنا يقوم بدور المنظم في التأثيم - التجريم -، وبدور الحاكم في توقيع الجزاء، مبيناً أن من الأبواب الواسعة التي يمكن النفاذ منها لتجريم الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية، يبرز أمامنا قوله تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، ذاكراً أن الحكم القضائي هو نوع من الولاية التي أعطاها ولي الأمر إلى القضاء، وبالتالي فإن الامتناع عن تنفيذه يعتبر مخالفة جزائية، تتمثل في عصيان أوامر ولي الأمر، وهو ما يصلح أن يكون محلاً لدعوى جزائية تقام ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم أياً كان منصبه، ويكون عقابه في حالة ثبوت هذه المخالفة التعزير المنوط بسلطة القاضي، لافتاً إلى أنه يمكن القياس على ذلك بتطبيق ما ورد في المرسوم الملكي الكريم رقم 43 وتاريخ 1377/11/29ه، والذي نص في مادته الثانية على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات، وبغرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال كل موظف ثبت ارتكابه لاحدى الجرائم الآتية، وكذلك كل من اشترك أو تواطأ معه على ارتكابها سواء كانوا موظفين أو غير موظفين، مؤكداً أن الفقرة (5) تعالج امتناع الموظفين عن تنفيذ الحكم الصادر ضد الجهة التي يعمل بها، ومنها استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية في داخل الدائرة أو خارجها، أو التحكم في أفراد الرعية، أو سوء الاستعمال الإداري كالعبث بالأنظمة والأوامر والتعليمات، وبطرق تنفيذها امتناعاً أو تأخيراً ينشأ عنه ضرر خاص أو عام، ويدخل ضمن ذلك تعمد تفسير النظم والأوامر والتعليمات على غير وجهها الصحيح، أو غير موضعها بقصد الإضرار بمصلحة حكومية لقاء مصلحة شخصية، أو استغلال النفوذ أياً كان نوعه في تفسير الأوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى استغلال العقود بما في ذلك عقود المزايدات والمناقصات عن طريق مباشر أو غير مباشر لمصلحة شخصية، إلى جانب استغلال جهود الأفراد والموظفين بأجور ورواتب صورية أو مفتعلة لفائدة شخصية بعضاً أو كلاً، مشيراً إلى أنه في المادة الثالثة: "فضلاً عن العقوبات المذكورة في المادة السابقة يحكم على من يثبت إدانته بالتعويض المناسب لمن أصابه ضرر، برد المبالغ التي أخذت بغير وجه شرعي إلى أربابها، ذاكراً أنه من حق من حكم له بحكم ضد أي جهة من جهات الإدارة، أن يتقدم بطلب تنفيذه وإذا امتنعت الجهة عن التنفيذ فله إقامة دعوى على الموظف المختص بالتنفيذ، وهو من أعطاه النظام الصلاحية في تنفيذ الأوامر والأنظمة والتعليمات، وتقاس تلك الأحكام القضائية بتحريكها عن طريق هيئة الرقابة والتحقيق والتي تعتبر محل احترام السلطة التنفيذية .

غياب المواد القانونية

ويرى المحامي "حسان السيف" أن كثيراً من مشكلات تنفيذ الأحكام القضائية قد حلت بعد أن تم تعيين قضاة مختصين بتنفيذ الأحكام القضائية في المحاكم العامة، وخولوا صلاحيات واسعة لإجبار المحكوم عليهم على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدهم أو حتى بالتنفيذ الجبري على أموالهم، ولكن سلطة قضاة التنفيذ لا تمتد إلى تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية، ويبدو أن المنظم قد بنى ذلك على افتراض أنه لا يتصور امتناع الجهات الحكومية عن

تنفيذ تلك الأحكام، متأسفاً أن الواقع أصبح خلاف ذلك، خاصةً في ظل غياب مواد قانونية تضع آلية محددة لتنفيذ الأحكام الإدارية، مقترحاً أن يتم تعيين قضاة تنفيذ يختصون بمتابعة تنفيذ الأحكام الإدارية تحت مظلة ديوان المظالم، أو أن يخول قضاة التنفيذ في القضاء العام هذا الاختصاص، ولا بد أيضاً من سن آلية نظامية توضح الإجراءات التي يتخذها المحكوم له عند امتناع الجهة الحكومية عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، خاصةً أن نظام تنفيذ الأحكام القضائية يُدرس في الوقت الراهن أمام مجلس الشورى، فيمكن أن تضاف مواد تتعلق بآلية تنفيذ الأحكام الإدارية ضمن ذلك النظام الذي طال انتظاره، وحول تعقيب إمارة منطقة الرياض أشار "السيف" إلى أنها وضعت أمام المحكوم ثلاثة مسارات للضغط على الجهة الحكومية وحثها على التنفيذ، ومن أهمها تفعيل دور هيئة الرقابة والتحقيق في هذا الجانب، لممارسة اختصاصاتها في رفع الدعاوى على المسؤولين عن تأخر تنفيذ تلك الأحكام القضائية، مشدداً على أهمية تفعيل العقوبات الجزائية الناشئة عن الحق العام في القضايا الإدارية، التي يثبت تحمل الموظفين في تلك الجهة جزءاً من المسؤولية عنها، وهو الذي يؤدي إلى تكبيد خزينة الدولة ملايين الريالات بسبب تقصير أولئك الموظفين أو تعديهم الصلاحيات الممنوحة لهم، إذ إن الموظف إذا علم أنه سيلقى الجزاء الرادع فإنه سيفكر ملياً قبل ارتكاب أي تصرف مخالف للأنظمة، وهو الأمر الذي سيسهم في الحد من تلك الأخطاء .

تعطل المشاريع التنموية

وأضاف يجب أن تندرج هذه العقوبة ضمن الإجراءات الوقائية التي ستكون سبباً في حماية أموال الدولة، من تلاعب بعض الموظفين الذين لا تتم محاسبتهم عن تلك التصرفات اللامسؤولة، التي يعود ضررها على الجهة الإدارية ويغفل فيها عن المتسبب بذلك الضرر، مبيناً أن الإمارة أكدت على أحقية المحكوم له في الرفع بتظلمه للمقام السامي في حال عدم تنفيذ ما صدر له، وهذا في الواقع أمر قد أسسه النظام الأساسي للحكم في مادته الخمسين، والتي نصت على أن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، ولا شك أن امتناع الجهات الحكومية عن تنفيذ تلك الأحكام يتعارض مع مقتضى هذه المادة، ذاكراً أن امتناع الجهات الحكومية عن تنفيذ تلك الأحكام سيكون سبباً في تحميل خزينة الدولة خسائر أخرى إضافة إلى ما هو مقرر في منطوق الأحكام الصادرة ضدها، وهو ما أشارت إليه الإمارة بأنه يحق للمحكوم له رفع دعوى أمام إحدى المحاكم الإدارية المختصة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء امتناع تلك الجهة عن تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها، متأسفاً أن المحكوم له سيبقى يدور في حلقة مفرغة من رفع الدعاوى ومتابعة القضايا، في ظل مماطلة الجهة الحكومية عن تنفيذ الحكم القضائي، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة إذا تفاقمت ستؤدي إلى إضعاف مكانة القضاء في نفوس الناس، لأنه لا قيمة لقضاء لا نفاذ لأحكامه، كما أن هذه الظاهرة ستؤدي إلى تردد رجال الأعمال والشركات التجارية في الدخول في المناقصات الحكومية، بسبب خوفهم من تنصل تلك الجهات عن أداء التزاماتها، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تعطل المشروعات التنموية للدولة، بل وسيؤثر بشكل كبير على نمو الاقتصاد الوطني.

مجلس الشورى يوصي بفصل الصناعة عن التجارة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195709

الرياض – رياض المسلم

صوت أعضاء مجلس الشورى لمصلحة فصل قطاع الصناعة عن التجارة بوزارة التجارة والصناعة في وزارة مستقلة تكون خاصة بالصناعة. كما صوت الأعضاء في جلسة الأمس) الأحد) على ضرورة قيام وزارة التجارة والصناعة بمراجعة شاملة لأسس الحوافز التي تمنح للمصانع الوطنية لتعزيز قدرتها التنافسية .

وشدد أعضاء مجلس الشورى على ضرورة زيادة فاعلية دور القطاع الخاص، وتشجيعه على رفع الكفاءة الاقتصادية لمنشآته، وتوسيع مجالات أنشطته التجارية والصناعية في الأسواق المحلية والعالمية، وتحسين كفاءة أداء قطاعي التجارة والصناعة في ما يتعلق بتوفير حاجات الأسواق المحلية من السلع والخدمات وفقاً للمواصفات السعودية والدولية، وحصول المستهلك عليها بالكمية المناسبة والسعر الملائم. ووافق المجلس على ضرورة الإسراع بتفعيل نظام مكافحة الإغراق ولائحته التنفيذية.

وناقش المجلس أمس تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن طلب إبداء الرأي في التحفظ على الفقرتين «ب» و «ج» من البند 1 من المادة الـ 41 من اتفاق حركة المرور على الطرق، الموقع في فيينا في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1968، وسيلزم – وفقاً للتحفظ - من لديه رخصة قيادة محلية من بلده، أو دولية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار رخصة قيادة سعودية طبقاً لنظام المرور السعودي للقيادة في شوارع المملكة. وقد تحفظت دول أخرى عدة على هذا الاتفاق، وبعد المداولات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها حيال ما أبداه الأعضاء من ملاحظات، في جلسة مقبلة .

السعودية تعتمد تسمية كلية الحقوق....أخيراً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195710

الرياض – وليد الأحمد

بعد مضي أكثر من ربع قرن على بدء تدريس القانون في المرحلة الجامعية تحت مسميات مختلفة، مثل كلية العلوم الإدارية أو كلية الأنظمة والعلوم السياسية، أجاز مجلس التعليم العالي في السعودية تعديل اسم «كلية الأنظمة والعلوم السياسية» في جامعة الملك سعود لتصبح «كلية الحقوق والعلوم السياسية.«

وأعرب الخبير القانوني الدكتور مفلح القحطاني عن تفاؤله بهذا التغيير الذي وصفه بأنه «مهم»، وقال لـ«الحياة» أمس: «هذا التغيير له معان كبيرة، أولها تسمية الأشياء بأسمائها، فكليات الحقوق معروفة مخرجاتها ومناهجها، كما أن كثيراً من المبتعثين يواجهون مشكلة في ترجمة شهاداتهم حين تستبدل كلمة قانون بنظام، على رغم أن لفظ القانون موجود في التراث الإسلامي». وأضاف القحطاني: «آمل أن يسهم المسمى الجديد في نشر ثقافة الحقوق، وتخريج المتخصصين في مجال القانون، وأن تنعكس تسمية الكلية على مخرجاتها.«

تعهد خطي لإخلاء مسئولية مستشفى أهلي بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 13899
http://www.al-jazirah.com/20101025/ln43.htm

الطائف – عبدالله الوهبي
تفاجأ أحد المواطنين (ع - ي) عند دخول زوجته إلى مستشفى أهلي بالطائف لأجراء عملية منظار، بأنّ الممرضة تعرض له عدة أوراق من بينها تعهد خطي لإخلاء مسئولية المستشفى من أي خطأ طبي كان أو وفاة المريض، حيث تم سحبها من الممرضة وقامت بالذهاب الى مدير المستشفى الذي قام بأخذ الورقة من المواطن بالتحايل عليه. وتحدث المدير قائلاً للمواطن : أرجو أن لا يعلم أحد بهذا الموضوع، ونحن ننهي الوضع كما تريد ، ولكن المواطن طالبهم بالورقة وتم الرفض من قِبل إدارة المستشفى، حيث ذكر المواطن بأنه تم الانتباه لمثل هذا التعهد ولكن غيري لم يكن منتبهاً، مما يضيع حقوق المريض وإخلاء المستشفى. طالب المواطن الجهات المعنية بالتدخل في هذا الموضوع والذي سوف يتسبب في ضحايا كثيرة ومجهولة. (الجزيرة) تحتفظ باسم المواطن واسم المستشفى.

105 ملايين ريال لغذاء مستفيدي الضمان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195647

الرياض – «الحياة»
أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي 105 ملايين ريال في حسابات المستفيدين والمستفيدات، من أجل غذاء شهر ذو العقدة الجاري، وفق برنامج أعد أخيراً يستقل عن معاش الضمان الأساسي.
وأوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض في بيان أمس، أن المساعدات تأتي تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين واستمراراً لما يقدمه الضمان الاجتماعي من برامج مساندة، مشيراً إلى أنه تم إطلاق برنامج دعم الغذاء حديثاً، وإيداع مبلغ معّين كل شهر بحسب عدد أفراد الأسرة المستفيدة من الضمان ليضاف إلى معاش الضمان الاجتماعي الشهري.
وأضاف أن هذا المبلغ تم تحديده وفق بيانات مصلحة الإحصاءات العامة بشأن حاجات المواطن الأساسية من القوت والغذاء، وأن برنامج المساعدات لأجل الغذاء يأتي ضمن 9 برامج مستقلة عن المعاش الضماني الأساسي، مشيراً إلى أنها تهدف إلى تلبية حاجات المستفيدين الأساسية وتسعى إلى تحقيق بعض من متطلباتهم الضرورية.

استراتيجية جديدة للإنماء الاجتماعي ومحاربةالفقر بالتوظيف والائتمان والتعليم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 17351
http://www.al-madina.com/node/270515

سعيدالزهراني - الطائف

يجري العمل من قبل عدة وزارات وجهات حكومية حاليًا في إنجاز استراتيجية الإنماء الاجتماعي من خلال وضع قاعدة بيانات، مبنية على مسوحات متخصصة، يمكن من خلالها قياس مستوى الفقر ومؤشراته المختلفة، وتحديد الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء.

كما تتم دراسة أسباب الفقر، لوضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجته وتنفيذها، والحد من آثاره السلبية.

وغطت الاستراتيجية أيضًا العديد من الأبعاد الأخرى التي تستهدف الارتقاء بنوعية الحياة ومستويات المعيشة، وبخاصة بالنسبة للفقراء، وفى سبيل تحقيق ذلك، تم تبني آلية

الاستهداف العام والمباشر، والتركيز بصورة أكبر على البعد الجغرافي في ظاهرة الفقر، من

خلال وضع آليات واضحة للاستهداف الجغرافي لزيادة فاعلية برامج وسياسات احتواء بؤر

الفقر، سواءً على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى المناطق.

كما تم تطوير آليات للمتابعة والتقويم، لرصد مستوى الإنجاز ومواطن الضعف في جميع مناطق المملكة، والبرامج الإضافية التي تتطلبها كل منطقة، استهدافًا لتحقيق أهداف التنمية المتوازنة وتحسين نوعية الحياة في مختلف المناطق.

وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي ضمن خطة التنمية التاسعة والتي حصلت "المدينة" على نسخة منها، وتنفذها عدة جهات رسمية على تحقيق الأهداف التالية:

إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها، من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتهم، وتعزيز قدرات الفئات الفقيرة على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتحسين المستوى المعيشي للفقراء، من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر، مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم في حال وقوع تلك الكوارث والصدمات.

كما اشتملت الاستراتيجية على سياسات مقترحة لمعالجة الفقر وفقًا للمحاور الخمسة

التالية:

أولا: محور النمو الاقتصادي المتوازن، ويتضمن السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة.

ثانيًا: محور التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم، ويتضمن السياسات الخاصة بتمليك الأسر والأفراد من الشرائح الفقيرة أدوات الإنتاج الكفيلة بزيادة دخولهم، إضافة إلى رفع القدرات الإنتاجية للأسر المنتجة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسياسات تحسين فرص التوظف والأجور.

ثالثًا: محور تنمية القدرات ورأس المال البشري، وتندرج فيه السياسات الخاصة بتحسين خدمات الصحة والتعليم والتدريب والخدمات البلدية والسكن وغيرها.

رابعًا: محور شبكة الأمان الاجتماعي، ويتضمن السياسات الخاصة بتفعيل الضمان الاجتماعي، وتعزيز عمل كل من البنك السعودي للتسليف والادخار والجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية في معالجة الفقر.

خامسًا: محور تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة، ويتضمن السياسات والبرامج الكفيلة وتطوير أداء الأجهزة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

إدانة 3 من أعضاء هيئة نجران لاقتحام منزل مواطنة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 17351
http://www.al-madina.com/node/270535

مطر الزهراني - نجران

أدانت هيئة التحقيق والإدعاء العام بنجران 3 من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفرع نجران، على خلفية دخولهم منزل مواطنة قبل نحو 5 أشهر.. ووافق صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة نجران على العقوبات التي صدرت بحق الأعضاء الثلاثة بناء على توصيات هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمنطقة والمتضمنة تطبيق المادة 25 من نظام الإجراءات الجزائية والمتمثلة في أخطاء رجال الضبط في أعمالهم وهي عقوبة تأديبية تشمل كف اليد والفصل والنقل وغيرها. وما زالت هيئة التحقيق والإدعاء العام بحسب مصادر "المدينة" تنتظر رد فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن مدى تطبيق العقوبة بحق أفرادها مع تزويدهم بقرارات العقوبة، إلا أنه لم يتم إرسالها لهم حتى تاريخه. وتعود تفاصيل القضية قبل نحو 5 أشهر عندما قام عدد من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنجران بدخول منزل مواطنة تسكن في حي الفهد الشمالي بحجة أنهم يطاردون شخصًا مطلوبًا كانوا يتتبعون أثره، وهو الأمر الذي رفعت بموجبه المواطنة شكوى لإمارة المنطقة لانصافها مما تعرضت له، وفتح تحقيقًا حول القضية ومعرفة ملابساتها، كما أن مدير فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ احمد بالحمر عقد مؤتمرًا صحافيًا بعيد الحادثة أكد فيه تطبيق العقوبة بحق عدد من الأعضاء دون إيضاح هذا العدد وإنما بحسب المسؤولية، كما اعترف فيه بأن دورية الهيئة لم تتقن عملية ضبط مشتبه به دخل إلى هذا المنزل، وأن فرقة التحري لم تتعامل مع جميع الاحتمالات الممكنة في القضية، وبالتالي فهم يتحملون مسؤولية ما تسببوا فيه من الإساءة لسكان العمارة. واقترحت لجنة التحقيق في القضية إيقاع العقوبات التالية على أعضاء الفرقة وهي: توجيه الإنذار - النقل - كف اليد عن ممارسة العمل الميداني. وسيتم إيقاع العقوبة بحسب المسؤولية عن التقصير في هذه القضية بجميع هذه العقوبات أو بعضها. الجدير بالذكر أن المدينة تابعت القضية من بدايتها.

خادم الحرمين يأمر باستضافة 1300 مسلم من أنحاء العالم لأداء الحج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195702

الرياض، مومباي – «الحياة»
صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، باستضافة 1300 مسلم من عدد من الدول من مختلف قارات العالم لأداء فريضة حج هذا العام 1431هـ (2010(، وذلك ضمن برنامج الاستضافة الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
وقال وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على برنامج الاستضافة الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ: «إن هذه اللفتة الملكية تدل على حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين بالمسلمين في كل مكان، كما تدل على العناية العظيمة التي يوليها ولاة الأمر في المملكة العربية السعودية بمصالحهم، وتقوية العلاقة الإسلامية القائمة على كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.«
وأوضح أن المسلمين المستضافين هذا العام ينتمون إلى دول متعددة من شرق أوروبا وغرب روسيا (تركيا، أوكرانيا، مولدافيا، روسيا البيضاء، جورجيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، التشيخ، هنغاريا، بلغاريا، رومانيا، البوسنة والهرسك، مقدونيا، كوسوفو، صربيا، سلوفينيا، كرواتيا، سيشل، فيتنام، الصين، إندونيسيا، قبرص التركية، ودول عدة من أميركا الجنوبية والقارة الأفريقية)، مشيراً إلى أن إجمالي المستضافين بلغ 15368 مسلماً منذ البدء في تنفيذ هذا البرنامج وحتى موسم الحج الماضي 1430هـ، من مختلف دول العالم، لافتاً إلى أن هذا العام يأتي ويحقق هذا الحلم لمسلمين لم يتمكنوا من أداء فريضة الحج، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الوزارة تنفذ خطة سنوية، ليشمل البرنامج أكبر عدد ممكن من الجنسيات.
وأفاد وزير الشؤون الإسلامية بأن خادم الحرمين الشريفين منح شرف الإشراف على هذا البرنامج لوزارة الشؤون الإسلامية التي تبذل كل ما في وسعها لإنجاح البرنامج ، وتجنّد كل طاقتها للوقوف على راحة ضيوف خادم الحرمين الشريفين في هذا البرنامج عبر خطط مدروسة، وتنسيق مسبق وعمل دؤوب، مستلهمة ذلك من منهج ولاة أمر هذه البلاد في خدمة الدين والوطن وكل ما من شأنه الرقي بالأمة الإسلامية عموماً وهذه البلاد المباركة خصوصاً.
وأوضح أن الوزارة أعدت برنامجاً خاصاً للضيوف منذ لحظة وصولهم إلى أرض المملكة، ليتمكنوا من أداء حجهم على الوجه الأتم، وكوّنت عدداً من اللجان لهذا الأمر، كما كوّنت لجنة تنفيذية لبرنامج الاستضافة، مهمتها العناية بضيوف خادم الحرمين الشريفين منذ مغادرتهم بلادهم حتى وصولهم إلى أرض المملكة واستقبالهم، وتهيئة المساكن المريحة واللائقة بهم، وتمكينهم من أداء حجهم وعمرتهم بيسر وسهولة، وزيارتهم للمدينة المنورة، والصلاة في المسجد النبوي الشريف.
كما أوضح الوزير آل الشيخ أن المملكة تحمل رسالة خدمة الإسلام والمسلمين والمقدسات الإسلامية التي يفد إليها المسلمون على مدار العام من أرجاء المعمورة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد، والنائب الثاني، وهذه الرسالة ليست مقتصرة على وقت الحج، بل ممتدة للتواصل مع المسلمين وتوحيدهم، والعناية بهم، والوقوف معهم في أي مكان.
...ويشكر أمير «الباحة» وأهاليها
وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، شكره لأمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز، وأهالي المنطقة على ما عبروا عنه من مشاعر طيبة بمناسبة توقيع عقدي توريد وتنفيذ نظام نقل المياه المحلاة من خزانات الشهداء بالطائف إلى منطقة الباحة بكلفة 1.062 بليون ريال.
وقال الملك عبدالله في برقية جوابية لأمير منطقة الباحة: «إننا إذ نشكركم وأهالي المنطقة على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة، لنؤكد حرصنا وعزمنا على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مناطق المملكة كافة، سائلين المولى عز وجل التوفيق للجميع، إنه سميع مجيب.«

افتتاح ورش عمل الحاجات النفسية لأبناء السجناء بمشاركة42 إدارة تعليمية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 17351
http://www.al-madina.com/node/270501

عايض الوسمي- مهد الذهب

افتتح مدير التربية والتعليم بمحافظة المهد الدكتور سعيد عليثة الجريسي يوم أمس اللقاء التربوي وورش العمل حول الحاجات النفسية لأبناء السجناء ورعايتهم، وذلك بمشاركة 42 إدارة تعليمية في كافة مناطق ومحافظات المملكة.

وفي مقر الإدارة التعليمية وبحضور الملازم أول عبدالرحيم العلوي والمساعد للشؤون التعليمية سلطان المهلكي ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام بالإدارة التعليمية.

فيما رحب الجريسي في كلمته بالمجتمعين وأشاد بتجربة لأبناء السجناء لإحدى المدارس تحت شعار (غاب عنهم والدهم فلنأخذ بأيديهم) ونبذة تعريفية عن اهمية رعاية ابناء السجناء من خلال تحسين صورة السجين لدى أفراد المجتمع والنظرة الحسنة للسجين بعد خروجه ومشاركة أبناء السجناء في مختلف الأنشطة المدرسية وتكريمهم في المناسبات الاجتماعية والمدرسية وإظهار أهمية التواصل بين المدرسة ومنزل أبناء السجين . وتناول محاور اللقاء آليات التعرف على هذه الشريحة من الطلاب، وتدارس الاحتياجات التربوية والنفسية لأبناء السجناء والتعريف بالمؤسسات والجهات الوطنية المعنية بهذه الشريحة وإبراز أدوارها والطرق المثلى لرعاية أبناء السجناء والخدمات الإرشادية اللازم تقديمها . ويستمر اللقاء ثلاثة أيام لصياغة التوصيات النهائية ليستفيد منه ابناء السجناء في المملكة.

جازان: يومان من الظلام والحر إثر تساقط أسلاك وحرائق محولات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195663

جازان - يحيى الخردلي

عاش سكان قرى تابعة لمحافظتي أبي عريش وصامطة لحظات عصيبة طوال اليومين الماضيين، بسبب انقطاع الكهرباء عن منازلهم، وسقوط أسلاك الضغط العالي في الشوارع، واندلاع حرائق في مولدات الكهرباء، الأمر الذي حمّلهم خسائر مالية بتعطل الأجهزة الكهربائية نتيجة تلك الانقطاعاتوحاول سكان تلك القرى التواصل مع خدمات الطوارئ في الشركة السعودية للكهرباء في المنطقة، لإيجاد حلول لمشكلتهم، إلا أنهم لم يجدوا سوى عدم الاستجابة لاتصالاتهم وشكواهم المتكررة.

وفي قرية قامرة تساقطت أسلاك ضغط عالٍ على الطريق معرّضة المارة إلى الخطر، في ظل غياب شبه تام للكهرباء في الموقع لأكثر من ثماني ساعات، واشتعلت النيران في محوّل كهربائي في حارة دبي وقرية السادل.

وأدى تساقط الشرر من محوّل كهربائي إلى بث الرعب في قلوب سكان قرية السلامة لأكثر من أربع ساعات في محافظة بيش، بينما شهدت محافظة صامطة انقطاع التيار مرتين، واشتعل عداد كهربائي في قرية تابعة لها.

وذكر مواطن (فضل عدم ذكر اسمه) من سكان قرى وادي جازان أن أهل قريته تضرروا كثيراً من الضعف الحاصل في العداد، ما أدى إلى إحراق عدد كبير من الأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية، مشيراً إلى أن أنهم سيتقدمون بشكوى رسمية لتعويضهم عن أجهزتهم الكهربائية المتضررة.

وحاولت «الحياة» الاتصال أكثر من مرة بمدير شركة الكهرباء المهندس محمد عجيبي، إلا أن هاتفه كان مغلقاً، وبحثت عن رقم فاكس، ليتم الإرسال إلى مدير الشركة باستفسار عن الأعطال الحاصلة في التيار الكهربائي، والطريقة التي يتعامل بها الموظفون مع بلاغات المواطنين، إلا أن موظف العمليات قدّم رقم هاتف مفصول.

الرياض: 50 ألف ريال لأفضل رئيس بلدية و20 ألفاً للموظف المميز

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195664

الرياض - رياض المسلم

أعلن المجلس البلدي في مدينة الرياض عن مسابقة توزع جوائزها نهاية الشهر الجاري بحضور وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب بين البلديات الفرعية، إذ يتحصل أفضل رئيس بلدية على مبلغ 50 ألف ريال، وأفضل وكيل بلدية 40 ألف ريال، وأفضل موظف ميداني 20 ألف ريال، والثاني 15 والثالث عشرة آلاف، ومثلها لأفضل موظف إداري .

وأوضح نائب رئيس المجلس البلدي لمدينة الرياض نائب رئيس اللجنة المنظمة لجائزة التميز البلدي المهندس طارق القصبي أن جائزة التميز البلدي تسعى إلى تحسين أداء العمل البلدي، وأداء الموظف وتطوير عمله، وتطوير الموارد البشرية لتحسين كفاءتها، وتحفيز العاملين في البلديات من أجل خدمة المواطنين بشكل أفضل.

وأضاف في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس (الأحد) في مقر المجلس: «فكرة الجائزة بدأت بعد زيارات عدة قمنا بها كأعضاء للمجلس لجميع البلديات في الرياض، ومشاهدة عمل كل واحدة عن قرب، والجائزة تتضمن معايير دولية، وتوزيع استمارة للمراجعين، لقياس مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة»، مشيراً إلى أن الجائزة شملت البلديات الفرعية، وستكون الأعوام المقبلة للإدارات العامة في أمانة منطقة الرياض.

وذكر أنه بعد إعلان النتائج تحصل كل بلدية شاركت في الجائزة على تقرير تقويمي استناداً إلى معايير الجائزة يوضح نقاط القوة، وفرص التحسين لديها، ما يساعدها على التطوير مستقبلاً، لافتاً إلى وجود جائزة البلدية المميزة وهي الجائزة الرئيسية وتمنح للبلدية التي تحقق التميز العام في مجالات القيادة، وإدارة العمليات والموارد البشرية ورضا العملاء، والجائزة الثانية هي جائزة المبادرة والإبداع وتمنح للبلدية التي تكون لها إسهامات متميزة في المبادرة والإبداع، وجائزة خدمة العملاء تعطى للبلدية التي تهتم بخدمة العملاء، إضافة إلى جوائز لأفضل رئيس بلدية وأفضل وكيل بلدية وأفضل موظف ميداني وأفضل موظف إداري.

الصحة تطالب أئمة المساجد بتوضيح أهمية الرضاعة الطبيعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195655

الرياض - فاطمة العصيمي

طالبت اللجنة الوطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في وزارة الصحة أئمة المساجد بإيضاح أهمية برنامج الرضاعة الطبيعية من خلال خطب الجمعة، وشرح النظرة الشرعية للرضاعة، وإعطاء الطفل حقه مدة عامين كاملين، وإثراء الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية بالمحاضرات الدينية.

وأوضح المشرف العام على الإدارة العامة للتغذية في وزارة الصحة مشاري الدخيّل خلال الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة أخيراً لـ «الحياة» أن أهداف اللجنة الوطنية لبرنامج تشجيع الرضاعة الطبيعية تتمثل في وضع الخطط والاستراتيجيات، التي تتضمن تطبيق النظام والقرارات التنفيذية والإجراءات اللازمة لتشجيع الرضاعة الطبيعية، لحمايتها وتشجيعها، والإلمام ببرنامجها للجهات المشاركة من أعضاء اللجنة، وتفعيل دورهم في تطبيق نظام تداول بدائل حليب الأم، وتنفيذ البرامج والخطط والمساهمة في الفعاليات لتثقيف فئات المجتمع، خصوصاً الأمهات والفتيات، بأهمية الرضاعة وتطبيقاتها الصحيحة، ودمجها بأنشطتها العلمية والصحية والاجتماعية، مشيراً إلى تقديم عرض عن تأسيس البرنامج ومراحل تطوره والمشاريع التي أنجزت خلال مسيرة عمل الرضاعة الطبيعية.

وأضاف أن وزارة الصحة ممثلة في الإدارة العامة للتغذية ملتزمة برفع شعار إعطاء الطفل حقه من الرضاعة الطبيعية، وعدم التهاون في ذلك، إلا في الحالات الطارئة، وبحسب حاجة الحالات الصحية التي يقرها الطبيب، مؤكداً حرص الوزارة على التعاون مع جميع الجهات الرسمية والعالمية لتبصير المجتمع والأم بأهمية تعزيز وتشجيع الرضاعة الطبيعية المطلقة، وتحذير الأمهات من الإعلانات التجارية التي تشير إلى أن الحليب الاصطناعي مماثل لحليب الأم .

وركزت محاور الاجتماع على مناقشة آلية عمل اللجنة الوطنية عن طريق إبلاغ قرارات اللجنة للجهات المعنية، وإقرار مهمات اللجنة بالتنسيق والتواصل والمتابعة مع الأجهزة في ما يتعلق بتنفيذ الخطط والبرامج في هذا المجال، مع مساندة المشاريع التطويرية والتدريبية المتخصصة للنهوض بالرضاعة الطبيعية .

وأوصت اللجنة بتفعيل دور الجهات المعنية من كل الوزارات ومتابعة تنفيذه أثناء الاجتماعات الدورية لتشجيع الرضاعة الطبيعية، واستعداد وزارة التربية والتعليم لتكثيف توعية وتثقيف الطالبات في جميع المراحل الدراسية، بالتعاون مع «الثقافة والإعلام» من خلال وسائلها المرئية، والمقروءة، والرسائل، وإصدار نشرة شهرية متخصصة للتوعية بأهمية الرضاعة الطبيعية عن طريق صفحة إلكترونية، وتشكيل فريق لإنجاز هذه المهمة، وتفعيل دور هيئة الغذاء والدواء في التوعية والتدريب، وتكثيف الجولات الرقابية على أماكن بيع الحليب الاصطناعي، ومطابقة المستورد للمواصفات السعودية، ومضاعفة جهود «التعليم العالي» خلال برامج التوعية في الجامعات للطالبات والمستشفيات الجامعية بأهمية الرضاعة الطبيعية .

يذكر أن أعضاء اللجنة من جهات حكومية عدة هي: وزارة الثقافة والإعلام، التجارة والصناعة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الهيئة العامة للغذاء والدواء، ومسؤولة برنامج تشجيع الرضاعة الطبيعية واختصاصيات في التغذية.

المباحث الإدارية تواصل استجوابها لمتهمين جدد في قضية تكسب أحد القضاة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 15463
http://www.alriyadh.com/25/10/2010/article571142.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي

مازالت المباحث الإدارية بالمدينة المنورة تخضع عددا من المشتبه بهم في قضية تكسب أحد القضاة في المحكمة الشرعية عشرات الملايين من منصبه القضائي للتحقيق والاستجواب، وبحسب رئيس لجنة المحامين في المنطقة سلطان بن زاحم فإن نفي المجلس الأعلى للقضاء تلقيه اتهاما ضد القاضي المتهم لا يعني ألا شبهة ضده أو جناية تدور حوله أو يعني تبرئة ساحته، فجهات الضبط تمارس مهامها بشكل يومي ، مما يؤكد أن عناصر دائرة الجريمة لم تستكمل بعد، وأن الاتهام مازال داخل أروقتها، وعند استكماله يرفع بالمضبوطات وأدلتها لجهة التحقيق - الرقابة والتحقيق - التي تقوم بدورها بفحص الاجراءات المرفوعة من سابقتها وتتحقق من سلامتها وأنه لم يشوبها عيب ولا نقص، فتقوم بالتحقق من كل دليل جنائي و قرينة جزائية ومواجهة المتهمين بما نسب إليهم والأدلة التي في مواجهتهم، وبعدما تقرر جهة التحقيق توجيه التهمة نحو القاضي وضلوعه في الجريمة ترفع أوراق اتهامه للمجلس الأعلى للقضاء - حينها يستقبل المجلس الاتهام الجنائي ضد القاضي - فتتولى إدارة التفتيش بالمجلس التحقيق مع القاضي فيما نسب إليه من اتهام وترفع نتائجه لإدارة القضايا، فإذا رأت توجه الاتهام وقوي جانبه تتولى بدورها سلطة الادعاء ضد القاضي أمام المجلس - وهي ما تعرف بمرحلة محاكمة القاضي – والتي يتمتع فيها بمحاكمة عادلة، تمكنه الاستعانة بحق الدفاع، وتكون المرافعة سرية - نظرا لطبيعتها الخاصة - وبدرجة واحدة ويصدر الحكم بالأغلبية ويصبح نهائيا .

وأشار ابن زاحم إلى أن تكييف هذا الإجراء يتمركز على محورين أولها : رقابي أي رقابة هذا السلوك وتطوره وأساس منطلقه ومسبباته، وثانيها : جزائي بتوقيع العقوبة الملائمة التي تحقق الردع الخاص والعام، ووضع ضوابط جادة لعدم نسخ هذا التصرف أو تكراره .

و أضاف ابن زاحم : التوجهات السائدة في المملكة والتي أكد عليها المجلس هي محاسبة المقصر والأخذ على يده مهما كان منصبه، مؤكدا أن كثيرا من المختصين بالجانب الحقوقي يرون أن إعفاء القاضي وكف يده عن العمل - فيما لو ثبت اتهامه - لا يمكن أن يحقق ردعا عاما وبصفة جازمة، لأنه لا يستقيم مع أساليب الردع ولا مقوماته، مطالبا في ذات السياق بمصادرة الأموال غير المشروعة والمكتسبة بسبب الوظيفة وإيداعها في خزينة الدولة.

حفظ جزء عم شرط تحرير "سمر" من السجن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26381&CategoryID=3

جدة: حمد العشيوان، سامية العيسى 2010-10-25 12:59 AM

اشترط المتهم في قضية عضل ابنته "سمر بدوي" أن تحفظ "جزء عم" مقابل تحريرها من سجن بريمان الذي تحتجز فيه بتهمة العقوق. وأصر والد الفتاة محمد بدوي على أن يخرج عن صمته المطبق طوال الفترة الماضية في القضية التي دخلت عامها الرابع وأحدثت ردود فعل متفاوتة في أوساط المجتمع، وقال في لقاء مع "الوطن": يؤلمني وضع ابنتي وحبيبتي سمر، والتي تزوجت وطلقت مرتين.. فكيف عضلتها؟ واتهم بدوي عددا من الذين التقاهم لمناقشة قضية ابنته بأنهم "لا يملكون ذرة من الرحمة والضمير والإنسانية" لافتا إلى أن ابنته تمردت عليه "بتشجيع موظفات وإداريات بدار الحماية وجمعية حماية الأسرة."

خرج والد سمر بدوي عن صمته ورفض اتهامه بعضل ابنته ومنعها من الزواج. قائلاً إنه سبق لها أن تزوجت وطلقت مرتين. فكيف عضلتها؟. وتمنى بدوي لابنته الهداية والعودة إلى رشدها. قائلاً إنها إذا حفظت جزءاً من القرآن فإنه سيتنازل عن القضية لتصبح حرة طليقة وتخرج من السجن.

جاء ذلك في حوار خاص أجرته "الوطن" أمس مع بدوي الذي يتهم ابنته المحتجزة حاليا في سجن بريمان بجدة بالعقوق . وتحدث لأول مرة عن القضية التي دخلت عامها الرابع على التوالي ليقول أمام الرأي العام بصوت عال "أعاني من الألم بسبب ابنتي وحبيبتي سمر ."

وكانت القضية قد تفاعلت خلال اليومين الماضيين حين أمر ناظر القضية رئيس المحكمة الجزئية الشيخ عبدالله العثيم سمر بالاستماع إلى أقوالها بحضور والدها واثنين من أشقائها أول من أمس.

وقال محمد بن رائف بدوي "إن الله رزقه بـ6 أبناء اثنان منهم غير صالحين وعاقان وهناك نقطة أريد أن ينتبه لها الرأي العام جيداً وهي مسألة العقوق فهو شرك بالله وطرد من رحمته ."

وعن السبب الذي جعله يخرج عن صمته وفي هذا الوقت بالذات، قال بدوي "في الحقيقة قضيتي الأخيرة مع ابنتي سمر دخلت عامها الرابع حالياً، لكن للأسف الشديد خلال هذه السنوات شاهدت أمورا عجيبة وأقرب ما تكون للخيال تتعلق بفصول القضية، فكل من التقيت بهم بخصوص قضيتي مع ابنتي سمر لا يملكون ذرة من الرحمة والضمير والإنسانية ."

ونفى محمد بدوي أن يكون قد عضل ابنته حسبما تدعي في القضية التي أقامتها ضده، قائلا: إن رجلا تقدم إلى ابنته سمر وكان على علاقة معها في السابق ووافقت على الزواج طالباً بذلك الستر على ابنتي. وقبل أن يتم الزواج اشترطت على زوج سمر عدم تطليقها، وذكرته بأن علاقة سابقة بينهما وأن زواجهما سيكون مصيره الفشل. واستمر الزواج قرابة 4 سنوات رزقت سمر بابنها الوحيد، وخلال فترة زواجهما كانت حياتهما مليئة بالمشاكل، فقد كان زوجها يعايرها بأنه التقطها من الشارع، بموجب رسائل خطها بيده وما زالت هذه الرسائل في حوزتي وأحتفظ بها، ومستعد لإظهارها للجهات المسؤولة ."

وأكد أنه لم يعلم شيئا عما دار بين سمر وزوجها وقال إن "الشيء الوحيد الذي كنت أعلمه عنهما أنهما يعيشان في جدة فقط، وفوجئت بعد ذلك بأن طلقت من زوجها دون علمي ومكثت في بيت شقيقها رائف، وكانت تمارس التضليل والكذب خلال فترة طلاقها."

وتابع "بعد طلاقها، طلبت منها العودة إلى منزلي ومغادرة منزل شقيقها رائف الذي سبق أن القي القبض عليه في قضية أخلاقية وتم إيداعه في دار الملاحظة في الرياض حينذاك. ولكنها رفضت العودة وقررت الزواج مرة أخرى بعد انتهاء العدة، وكان هذا الزوج صديقاً لشقيقها رائف، فوافقت على الزواج وبعد ساعة من مراسم الزواج فوجئت باتصال من الزوج قال لي إن سمر ترفض مرافقته، وتم الطلاق مرة أخرى بعد عام."

وعن دخول سمر إلى دار الحماية قال والدها "دخلت سمر دار الحماية واتهمتني بأنني أعنفها جسديا ونفسيا وأستولي على مالها وهذا غير صحيح، وتساءلت: متى كانت تعمل وهي من لوثت سمعتي وشرفي بتكرار هروبها وتخلفها عن تعليماتي ."

وبعد دخول سمر دار الحماية أقام والدها دعوى قضائية ضدها فتم القبض عليها وإحالتها إلى سجن بريمان .

وقال بدوي إن ابنته تمردت عليه بتشجيع من عدد كبير من موظفات وإداريات دار الحماية وجمعية حماية الأسرة، مشيرا إلى أنه أرسل عدة برقيات لوزير الشؤون الاجتماعية طالب فيها كف يد رئيسة جمعية حماية الأسرة وإيقافها عن تحريض ابنته على العقوق، وتم إعداد خطة لهروبها من الدار بعد عام من مكوثها هناك .

وأضاف" علمت بأنها هربت برفقة إحدى فتيات الدار، الأمر الذي دفعني إلى تقديم شكوى للمحكمة الجزئية للبت في أسباب هروب سمر واختفائها دون علمي وعلم أشقائها ."

وبين "أن ناظر القضية تابع وطالب مسؤولات الدار بإطلاعه عن تفاصيل هروب سمر وحقيقة السكن بمفردها بصحبة فتيات من الدار، وكنت أرسلت عدة برقيات لجهات رسمية مطالبا فيها إنصافي وإعادة ابنتي إلي، ولم أتلق ردا إلى الآن ."

وأكد بدوي أنه رفع دعوى عقوق على ابنته آملا أن تعود لعقلها وترجع لأسرتها لكنها لم تنصع للخير وعادت لتقيم ضدي دعوى عضل أمام المحكمة العامة بجدة والتي أقرت بالعضل، مما اضطرني للاستئناف أمام المحكمة وحصلت على حكم برفض دعوى العضل. وتساءل بدوي "كيف تعضل امرأة تزوجت وطلقت مرتين؟ حيث أصدرت محكمة الاستئناف حكمها برفض الدعوى لانتفاء أسباب واقعه العضل ."

وفي نهاية حديثه قال والد سمر إنه زار ابنته في سجن بريمان وطالبها بحفظ جزء عم ليخرجها من السجن لكنها رفضت.

خطة لمواجهة مخاطر الأمطار والسيول أثناء موسم الحج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 15463
http://www.alriyadh.com/25/10/2010/article571166.html

مكة المكرمة - خالد عبدالله

رأس وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد لشؤون التنمية الدكتور وليد كساب الحميدي يوم امس بديوان الإمارة لمكة المكرمة اجتماعا لتقييم خطة مواجهة مخاطر الإمطار والسيول أثناء موسم الحج تم خلال الاجتماع مناقشة محاور خطة تدابير الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة والمتمثلة في رصد وتحديد المخاطر المحتملة والاستعداد لوضع الخطط للتدخل والتهيئة والاستجابة في وقت الطوارئ وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه وكذلك تحديد دور الجهات الحكومية ذات العلاقة وتنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها قبل وأثناء وبعد هطول الأمطار وجريان السيول والخطوات الواجب القيام بها لإعادة الأوضاع من خلال منظومة موحدة تعمل بروح العمل الجماعي وتحديد الأشخاص الذين يمثلون كل جهة. وضم الاجتماع مندوبين من أمانة العاصمة المقدسة وهيئة المساحة الجيولوجية وهيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ووزارات الزراعة والمياه والمالية والشؤون الاجتماعية وإدارة المرور وإدارة الطرق.

مسؤولون يتهمون معهد الإدارة بـ العشوائية و محاباة جهات حكومية في تدريب الموظفين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195659

الرياض - سحر البندر وبندر المزيد

كان اللقاء الدوري لمسؤولي التدريب في الأجهزة الحكومية الذي افتتح في مقر معهد الإدارة العامة في الرياض أمس، مناسبة ليشن مسؤولون في جهات حكومية هجوماً على معهد الإدارة العامة، بدعوى محاباته لجهات حكومية على حساب أخرى وقبوله عدداً كبيراً من منسوبي جهات معينة في دورات تدريبية أكثر من غيرها .

ووصف بعض المسؤولين خلال اللقاء الذي حمل عنوان «تحقيق الاستفادة المثلى من برامج المعهد التدريبية: آفاق ورؤى مستقبلية»، طريقة التسجيل في الدورات بأنها أقرب ما تكون إلى العشوائية وينطبق عليها المثل الشعبي: «من سبق لبق»، وذلك لعدم تحديد عدد معين من المتدربين من كل جهة حكومية تستحق التدريب، ما حدا بالمدير العام لشؤون المتدربين في معهد الإدارة العامة سعد الشمراني إلى الاعتراض على هذا الوصف، مؤكداً أنه لا يحق لأي جهاز حكومي الحصول على أكثر من 3 مقاعد في حال كان الإقبال على البرامج كبيراً، أما إذا كانت البرامج متوسطة الإقبال فإن الحد الأقصى 6 مقاعد فقط.

وذكر بعض المتداخلين أن بعض الجهات الحكومية لا تمانع من تسجيل موظفيها في أكثر من 12 دورة في العام ما يحدث خللاً في توزيع المهام بالتساوي، مطالبين بوضع جدول يحدد الدورات التي يستحقها الموظف في كل قطاع بحسب الجهود التي يقدمها على مدار السنة، مشددين على أن هناك جهات حكومية تكلف أشخاصاً بدورات على رغم أن شروط الدورات لا تنطبق عليهم.

وأكد مدير إدارة التدريب والتطوير الإداري في وزارة التربية والتعليم أحمد الشهري خلال الجلسة الثانية قلة عدد الدورات التي يقيمها معهد الإدارة العامة لمنسوبي وزارة التربية التي تجاوز عددهم 600 ألف إداري وتربوي، في حين لم يستفد من الدورات المقدمة سوى 7000 شخص.

وأضاف أن الوزارة تعاني من نظام التسجيل الالكتروني الذي يسير عليه معهد الإدارة العامة بسبب محدودية وقت الترشيح مع محدودية المقاعد ما يؤدي إلى إضاعة الفرصة على بعض مدخلي البيانات لأسباب تقنية أو ظروف خاصة، لافتاً إلى أن الترشيح الفوري لا يوجد ما يثبت أن مدخل البيانات حاول ترشيح الموظف ما يسبب كثرة الضغوط والشكاوى.

وتطرق الشهري إلى أن المرأة تعاني من محدودية المعاهد التي تذهب إليها عند تكليفها بدورات تدريبية، مطالباً بفتح فروع في جدة والدمام.

لا برامج لـ «الأحوال المدنية»

أكد المدير العام لإدارة التطوير الإداري في وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية حمود البدر خلال اللقاء عدم وجود برامج متخصصة لعمل الأحوال المدنية خصوصاً في مجال الجنسية والتجنيس يقدمها المعهد، مشيراً إلى أن قلة فروع معهد الإدارة العامة قد يؤدي إلى كثرة الاعتذارات وعدم الرغبة في الترشيح لموظفي المناطق البعيدة نظراً لصعوبة التنقل.

وبدا المدير العام للتطوير الإداري في مصلحة الجمارك إبراهيم الموسى مرتاحاً للتعاون مع معهد الإدارة العامة، مؤكداً وجود تعاون وثيق بينهما. وتابع: استفاد من البرامج أكثر 1139 من أصل 1577 متدرباً تم تدريبهم بالتعاون مع 29 جهة قامت بتنفيذ برامج تدريبية داخل المملكة.»

وانتقد المدير العام التدريب والابتعاث في وزارة الصحة الدكتور علي الغامدي نظام القبول الفوري للمعهد ما يتسبب في عدم إعطاء الوقت الكافي للتسجيل، وكذلك عدم مراعاة نسب توزيع الموظفين على قطاعات الدولة المختلفة ومناطق المملكة في النظام الحالي واقتصار جهة التدريب على معهد الإدارة.

وذكر أن الوزارة تعاني من عدم وجود خطة تدريبية في الملف الوظيفي لكل موظف، وبالتالي تكون آليات الترشيح في الوزارة غير مرتبطة بمعايير دقيقة تحدد الاحتياجات التدريبية مما يصعب قياس مدى كفاءتها ليجعلها تعتمد على فعالية مسؤول الترشيح في المنطقة، إضافة إلى حوافز التدريب المادية التي تصرف من وزارة الخدمة المدنية فقط، مؤكداً عدم وجود برامج محفزة تسهم في تقوية الأداء الوظيفي.

ولفت إلى أن الوزارة تقدم 669 برنامجاً تدريبياً لمنسوبيها، إذ يلتحق بهذه البرامج 16 ألف متدرب، وتصل قيمه الدورات التدريبية التي تقدمها الوزارة إلى موظفيها إلى 33 مليون ريــال.

وشدد على أهمية وضع ملف وظيفي من الموارد البشرية بناء على الوصف الوظيفي وسياسات وإجراءات العمل في القسم، إضافة إلى عقد اتفاق مع معهد الإدارة لتدريب منسوبي الوزارة.

قلة موازنة التدريب

تحدث المدير العام للإيفاد والتدريب الداخلي المكلف في وزارة الخدمة المدنية محمد الخثلان خلال ورقة عمل «تدريب موظفي الخدمة المدنية في الإطار النظامي للمملكة وأسلوب وزارة الخدمة المدنية في تدريب العاملين فيها في برامج معهد الإدارة العامة «عن معوقات التدريب، ومنها عدم وجود موازنات كافية للتدريب تغطي جميع نفقاته ومتطلباته، وعدم كفاية الحوافز التي تتضمنها لوائح التدريب، وكذلك عدم وجود الحصيلة الأكاديمية والخبرة السابقة لمسئولي التدريب، ما يؤدي إلى عدم اختيار الموظف المناسب للتدريب، وعدم وجود خطة مدروسة مبنية على حاجة فعلية لموظفي الجهاز وعدم وجود مراكز كافية.

وتابع: «6 مراكز معتمدة لدينا فقط تتمثل في الجهات الأمنية و الإدارية والعلاقات الدبلوماسية، والجمارك، والسكرتارية التنفيذية، في حين لو أجرينا مقارنة بين عدد الموظفين وعدد الموظفين المتدربين لوجدناهم نسبة قليلة جداً .«

ودعا المدير العام للتطوير الإداري بهيئة التحقيق والإدعاء العام الدكتور خميس الغامدي في ورقة عمل إلى إنشاء خط ساخن للتواصل مع الموظفين الذين يرفضون الالتحاق بالدورات، مشيراً إلى أن التدريب كان عشوائياً، ولذلك وقعت الهيئة مع معهد الملك عبد الله للدراسات والبحوث اتفاقاً لإعداد دراسة حول الحاجات التدريبية بناء على زيارات اللقاءات واستقصاء آراء منسوبي الهيئة والمختصين.

تحذير عنيف بالعقوبة للمسيئين إلى ضيوف الرحمن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26447&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري 2010-10-25 1:55 AM

في الوقت الذي حذر فيه أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس لجنة الحج المركزية الأمير خالد الفيصل الشركات والمؤسسات الوهمية من استغلال ضيوف الرحمن القادمين من داخل المملكة وخارجها مؤكدا أن كل من يتسبب في تكبيد ضيوف الرحمن العناء سيكون عرضة للمساءلة والعقوبة، وأن الجهات المختصة تقف له بالمرصاد، أكدت فيه دراسة لمعهد أبحاث الحج، أن 46% من الحجاج الذين يقدمون من خارج المملكة لا يعلمون عن موقع السكن الذي يتم استئجاره من قبل بعثات الحج في العاصمة المقدسة أو المدينة المنورة .كما حذر الأمير خالد الفيصل الحجاج من خطر الانسياق خلف الشركات الوهمية.

قال أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس لجنة الحج المركزية الأمير خالد الفيصل إن كل من يتسبب في تكبد العناء لضيوف الرحمن سيعرض نفسه للمساءلة والعقوبة، وستكون الجهات المختصة له بالمرصاد، محذرا الشركات والمؤسسات الوهمية من استغلال ضيوف الرحمن القادمين من داخل المملكة وخارجها.

وأوضح أن مثل هذه التصرفات السلبية لا تتوافق مع مبدأ "ضيافة الحاج" الذي يتشرف الجميع بالعمل على خدمته، كما لا يتوافق ذلك مع أهداف ومفهوم الارتقاء بإنسان المنطقة.

ونبه الأمير خالد الفيصل في تصريح صحفي بمناسبة تدشينه المرحلة الثالثة من الحملة الإعلامية التوعوية التي تطلقها إمارة منطقة مكة المكرمة هذا العام بعنوان "الحج عبادة وسلوك حضاري" الحجاج من خطر الانسياق خلف تلك الشركات. وقال إن مشروع التحذير من الشركات الوهمية من خلال هذه الحملة، سيساعد راغبي الحج من حجاج الداخل في معرفة الشركات الأهلية المعتمدة خلال موسم الحج لهذا العام وفق بيان يصدر من وزارة الحج .

وشدد أمير المنطقة على أهمية الالتزام بالتعليمات الصادرة فيما يتعلق بعدم السماح للمركبات الصغيرة - أقل من 25 راكبا- بنقل الحجاج إلى مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، مهيبا بالجميع الالتزام بتلك التعليمات لما فيها من خدمة للصالح العام وتسهيل تنقلات الحجاج وتخفيف الضغط والازدحام المروري بمكة المكرمة والمشاعر المقدسة. وأكد أن من يخالف ذلك سيكون عرضة لحجز مركبته وتطبيق الغرامات المالية بحقه.

وأضاف سموه أن من ضمن محاور وأهداف حملة هذا العام توعية عموم المواطنين والمقيمين في هذا الشأن، منوها بالجهود التي تقدمها الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني، وزير الداخلية، رئيس لجنة الحج العليا في كل المجالات لخدمة ضيوف الرحمن خاصة تلك المتمثلة في المشروعات الضخمة التي تهدف إلى خدمة وراحة الحجاج، والتي كان لها الأثر الإيجابي الكبير في إحداث نقلة نوعية لتطوير مستوى الخدمة.

وأشار أمير منطقة مكة إلى مشروع قطار المشاعر المقدسة الذي سيعمل في موسم حج هذا العام والذي سيسهم بإذن الله في تخفيف الضغط على شبكة الطرق وحل مشكلة النقل وازدحام السيارات وتطبيق نظام منع المركبات الصغيرة التي تقل حمولتها عن 25 راكبا، كما سيسهم المشروع في سحب 30 ألف سيارة من شبكة الطرق داخل المشاعر المقدسة، إضافة إلى مشروع المرحلة الثالثة لنقل حجاج مؤسسة مطوفي حجاج إيران وحجاج مؤسسة إفريقيا غير العربية بنظام النقل الترددي في المشاعر المقدسة، والذي سيسهم في خفض عدد الحافلات التي كانت تستخدم لنقلهم بنظام النقل التقليدي بنسبة 50%. وأشاد سموه بنتائج ونجاحات حملة "الحج عبادة وسلوك حضاري" خلال الموسمين الماضيين، كما أشاد بدعم وتعاون وسائل الإعلام لما قدمته من دعم لأهداف الحملة.

الفتاة الهاربة: حماية الأسرة هرّبتني من الباب الخلفي للحصول على تقارير طبية!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195579

جدة – أحمد الهلالي

أكدت مصادر لـ «الحياة» أن الفتاة (س.ب) اعترفت لـ«لجنة التحقيق» بتلقيها اتصالاً أثناء وجودها في «دار الحماية» من رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة، التي طلبت منها عدم النزول إلى الإدارة لوجود «سجانة» تريد اصطحابها، وأن الرئيسة أخبرت السجانة أن الفتاة في المستشفى وانتظرت السجانة فترة طويلة حتى يئست من حضورها فذهبت.وأضافت (أثناء التحقيق معها في وقت سابق) أنها لم تذهب إلى المستشفى ولم تكن مريضة أبداً وإنما رئيسة مجلس إدارة الحماية تعاطفت معها كونها على اطلاع بظلم والدها لها، إذ هدفت بذلك إلى تأجيل الموضوع حتى إيجاد حل يحول دون دخولها السجن، إذ قامت بإخراجها من الباب الخلفي للدار وذهبت معها موظفة بصحبتها ورقة ممهورة بتوقيع رئيس إدارة الحماية لأخذ تقارير طبية مزيفة لإسكات السجانة في حال عادت مرة أخرى، مشيرة إلى أن الرئيس دفعت مبالغ مالية مقابل الحصول على تقارير طبية من عدد من المستوصفات.

في غضون ذلك، ينتظر أن تحسم المحكمة الجزئية في محافظة جدة اليوم (الإثنين) قضية الفتاة (س.ب) التي رفع عليها والدها دعوى «عقوق»، إذ سيتم إغلاق ملف القضية إما بالصلح أو إطلاقها من السجن وتحويلها إلى دار الحماية الاجتماعية ومن ثم تزويجها بحسب الأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

وكشفت مصادر أخرى، عقد رئيس المحكمة في المحافظة الساحلية عبدالله العثيم السبت الماضي جلسة صلح في القضية بحضور جميع أطرافها بمن فيهم «الفتاة الهاربة» ومحاميها، عرض عليهم خلالها الصلح وإنهاء القضية وتسلم الأب ابنته وتزويجها وإغلاق هذا الملف تماماً، وحدد «اليوم» لعقد الجلسة النهائية في هذا الشأن، مشيرة إلى بذل العثيم جهوداً كبيرة طوال ساعات صباح يوم «جلسة الصلح» في محاولة منه لإغلاق ملف القضية الذي تضررت منه الفتاة وأسرتها كثيراً.

وأشارت المصادر إلى أن أطراف القضية طلبت مهلة يوم أمس (الأحد) على أن يتم إحضارهم اليوم (الإثنين) لحسم القضية التي من المتوقع انتهاؤها من طريق الصلح بين الأطراف وإكمال المساعي التي تهدف إلى إغلاق ملف القضية قبل إحالتها إلى دار الحماية و«تزويج الفتاة .«

من جهتها، أكدت لجنة التحقيق أن رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة (تحتفظ «الحياة «باسمها) اعترضت في البداية على كلمة تحقيق، واتضح للجنة مراوغتها في محاولة للتنصل من المسؤولية على رغم توجيه الاتهامات لها مع جميع المشمولين بالتحقيق في القضية.

وخلصت لجنة التحقيق في قضية هرب الفتاة (س .ب) إلى اتهام عددٍ من الموظفات في دار الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة أبرزهن رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة ومشرفة دار الحماية، ومحامية «الجمعية»، ومديرة دار الحماية سابقاً، إضافة إلى والد الفتاة ووكيلها الشرعي كونهم كانوا سبباً في هربها من الدار العام الماضي .

وأوصت اللجنة بإحالة الوكيل الشرعي للفتاة إلى المحكمة، وإحالة ما هو متعلق بشق الفساد الإداري إلى المباحث الإدارية، وإبعاد رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة، وإبعاد مديرة الجمعية، وحفظ الاتهام ضد مديرة الدار السابقة، والإيعاز للمدير العام للشؤون الاجتماعية الحالي بتفعيل دور لجنة الحماية بما تبرأ به ذمته وتخويله صلاحية إدارتها واختيار أعضائها.

وكانت لجنة التحقيق اتهمت مديرة الجمعية بمحاولة إخفاء الحقيقة والتستر على المتسبب في عدم تمكين الجهات الأمنية من اصطحاب الفتاة والرمي بالمسؤولية على مديرة الدار السابقة، وتوجيه الاتهام لوالد الفتاة برفعه دعاوى كيدية

ضد مســـؤولين حكوميين من دون تـــقديم ما يثبت صحة دعـــواه بدليل أقوال ابنته وأوراق وملفات في خصوص الموضوع.
واتهمت اللجنة الوكيل الشرعي للفتاة بدعوى تسببه في تمردها على والدها من خلال إقامة دعوى إسقاط ولايته، ومعرفته بمكان اختفائها منذ هربها، والاتصال بها، وإنكار ذلك ومحاولة تضليل اللجنة والجهات المختصة التي تم بها التحقيق معه ومساءلته عنها.

الارسالية تحمل أوراقاً رسمية لجهة حكومية.

مواطن يطالب البريد بتعويضه مادياً لقاء تأخر رسالته بـ الممتاز

المصدر: جريدة الرياض الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 15463
http://www.alriyadh.com/25/10/2010/article571114.html

الرياض- محمدالغنيم
طالب مواطن مؤسسة البريدالسعودي بتعويضه مادياً ومعنوياً لقاء الضرر المادي الذي طاله وتضرر مصالحه جراء تأخر وصول إرسالية بالبريدالممتاز من حفرالباطن إلى الرياض تحمل أوراقاً رسمية بسبب خطأ وإهمال موظفي البريد في الرياض .
وقال المواطن(ح.ن) إن لديه إرسالية بالبريد الممتاز من حفرالباطن الى الرياض في 27 شوال الماضي تحمل أوراقاً رسمية مهمة لإحدى الوزارات و تحمل عنواناً واضحاً وكان يتوجب على البريد الممتاز الناقل ومقدم الخدمة تسليمها في اليوم التالي في المكان الذي نحدده داخل المدينة حسب العنوان إلا أن ذلك لم يتم وبعد مرور 4 أيام قمنا بمراجعة فرع الملز وذكر الموظف بأن الفرع مخصص لاستقبال البريد العادي والمسجل لمن يملكون الاشتراكات بصناديق البريد لدى الفرع فتم الاتصال بفرع البطحاء لمدة يومين دون رد فقمت بالاتصال بالبريد بمحافظة حفر الباطن وأفاد المسؤول هناك بأن الإرسالية تم استلامها من قبل بريد الرياض في اليوم التالي من إرسالها وكما هو متبع في الإرساليات بالبريد الممتاز زودنا برقم الإرسالية بعدها تم الاتصال بالمركز الرئيسي للبريد بالبطحاء وذكر الموظف هناك بأن الإرسالية موجودة لكنها لم تسلم لوجود ملاحظة مسجلة عليها في النظام تفيد بأن العنوان ناقص إلا أنه- والحديث للمتضرر- وبعد التأكد من البيانات وجد أن العنوان كامل وليس فيه نقص وأقر بذلك الموظف نفسه وأبدى استياءه من بعض الموظفين لديه وسجل ملاحظة وشكوى للإدارة وأكد على انه سيتم الاتصال بنا في اليوم التالي لتسليم الإرسالية وبالمناسبة المكالمة هذه مسجلة لديهم في النظام لكن بعد مرور 3 أيام لم يتصل بنا احد ولم تسلم الإرسالية وعند المتابعة مرة أخرى مع الموظف نفسه طلب حضورنا للستلامها وقال(غيرك كثير لديه نفس المشكلة !(
وأضاف المواطن المتضرر صاحب الشكوى أنه أضطر لتكليف شخص من قبله مفوض بخطاب رسمي لاستلام البريد وعند حضوره للمركز الرئيسي تم احالته لصالة تكتظ بالمراجعين تعلوها صيحات التذمر وعند استلام رقم الانتظار كان الرقم(145) وأمامه مايقارب 80 شخصا وعدد الكاونترات موظف واحد فقط يعمل على تسليم الإرساليات المتأخرة وانتهى الدوام وخرج الموظفون ولم يتم تسليم الإرسالية وبقيت فصول معاناتي مستمرة مع البريد فقمت بالاتصال بأحدالموظفين هناك في اليوم التالي الذي أفاد بأنه ليس لديه صلاحيات لاستعجال الإرساليات وحاولت بعدها الوصول لمدير خدمات العملاء والمدير المسؤول لنقل معاناتي دون جدوى .
وناشد المتضرر المسؤولين في البريدالسعودي برد اعتباره وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء والحرص على مصالحهم الشخصية والسماع لملاحظاتهم وشكاواهم بما يطور الخدمة ويسرع الإجراءات والاستفادة من التجارب والخبرات المميزة في كثير من الدول حتى لايفقد المواطن الثقة في البريد السعودي.

الشؤون الاجتماعية: لسنا ملزمين بالصرف على أبناء السعوديات من أب أجنبي

توفر عائل للمرأة يسقطها من المساعدات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26435&CategoryID=5

الرياض :عبدالعزيز العطر 2010-10-25 1:41 AM

شدد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للضمان الاجتماعي الدكتور عبدالله السدحان على أن نظام الوكالة لا يلزمهم بصرف مساعدات مالية لأبناء السعوديات المتزوجات من "أجنبي" بعد وفاة الأخير أو قبله .

وأوضح السدحان لـ "الوطن" أمس، أن النظام ينص على أنه متى ما وجد عائل للمرأة سواء سعودي أو أجنبي فإنها لا تستحق صرف المساعدة.

وتأتي تأكيدات السدحان في الوقت الذي اشتكت فيه سعودية في وقت سابق من إيقاف الضمان الاجتماعي مساعدتها المادية بعد زواجها من أجنبي والتي اعتقدت بأن الضمان أخطأ في هذا الأمر متسائلة بقولها: هل أطلب الطلاق من زوجي الأجنبي حتى أحصل على المساعدة؟ .

وأضاف السدحان أن أحد مواد نظام الضمان الصادر من المقام السامي ينص على عدم صرف مساعدات مالية لأبناء السعوديات من أب غير سعودي حتى بعد وفاة الأب، قائلاً "نحن غير ملزمين بالصرف على أبناء غير السعوديين". وفيما يتعلق بعبارة "أخي المستفيد .. عند المراجعة نرجو عدم حمل السلاح" التي علقت على بعض مكاتب الضمان، أكد السدحان أن ذلك نظام معمول بها في كافة الدوائر الحكومية بضرورة الالتزام بالزي الرسمي وعدم حمل السلاح .

وأوضح السدحان أن الاجتماع الذي عقد أمس لفريق التوصيات لبرنامج التأمين الصحي لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي يأتي امتدادا لسلسة اجتماعات بدأت قبل 3 أشهر لإيجاد آلية مناسبة لكيفية تنفيذ البرنامج، وأن الاجتماع الأول نتج عنه تكوين لجنة توصيات لصياغة الأفكار المطروحة واستعراض التجارب المطبقة في المملكة .

وبيّن أن الوكالة تواجه عوائق أمام تنفيذ البرنامج بشكل يسير تتمثل في كون أغلبية المستفيدين من الضمان الاجتماعي خارج "نطاق المدن"، واستدرك بقوله "بالرغم من كونه تحديا للمشروع إلا أننا قادرون على مواجهته". وأضاف السدحان أن تفاوت معدل الأعمار بين المستفيدين يشكل عائقا آخر للتنفيذ، حيث إن كبار السن يحتاجون لنوع مختلف من الرعاية عكس الأصغر سناً. وقال" صحيح أننا تأخرنا في المشروع، ولكننا حريصون على إخراجه ناضجاً، ولم نتوقف، ونمشي وفق جدول محدد مسبقاً للمشروع.

ورفض السدحان تحديد مدة زمنية للبدء في تنفيذ المشروع قائلاً "لا يمكننا تحديد مدة زمنية، ولكننا حريصون على تنفيذه بأسرع وقت متى ما اكتمل المشروع". وأشار إلى أن وكالته لا تزال تبحث عن الآلية المناسبة للتأمين الصحي لتطبيقه على مستفيدي الضمان سواء عبر طريق شركات التأمين أو تأمين تعاوني ضماني أو التعاون مع المستشفيات الحكومية كـ"مستشفيات خيرية"، قائلاً "نحن لا نتعامل مع عدد محدد وإنما شريحة واسعة منتشرة جغرافياً على مناطق المملكة."

وأبان السدحان أن بإمكان المستفيدين من الضمان الاستفادة من كافة الخدمات عبر التقدم على موقع الوكالة على الإنترنت دون الحاجة إلى مراجعة فروع الضمان إلا لوضع الرقم السري لبطاقته البنكية واستلامها فقط، وأن التجمهر أمام 3 مكاتب تابعة للضمان نتيجة إشاعات راجت عبر الإنترنت بتقديم مساعدات خارج نظام الضمان عن طريق المكاتب وقال "أنا لست مدافعا عن جهازي فلدينا أخطاء كغيرنا من الجهات الحكومية ولكن ما أثير يعود لإشاعات فقط."

يطالب شركات تدخين بـ10 ملايين دولار

تأجيل حسم قضية مريض السرطان إلى محرم المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 3417
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101025/Con20101025379565.htm

أحمد الكناني – جدة

أجلت المحكمة العامة في محافظة جدة أمس النطق بالحكم والفصل في قضية تقدم بها مصاب بمرض السرطان ضد شركات توزيع التبغ في المملكة، مطالبا بتعويض يصل إلى عشرة ملايين دولار لإصابته بسرطان الحنجرة.

وشهدت الجلسة السادسة للقضية تقديم مذكرة جديدة من أحد ممثلي شركات التبغ طرف القضية، ما دعا المحكمة إلى تأجيل الفصل النهائي والنطق بالحكم إلى الثامن من شهر محرم للعام المقبل 1432هـ.

وكانت الجلسة الخامسة للقضية شهدت غياب ممثل إحدى شركات التبغ طرف القضية، ما دعا المحكمة إلى تأجيل الفصل النهائي والنطق بالحكم إلى يوم أمس، مع أخذ تعهد على مندوب الشركة الذي حضر الجلسة بضرورة حضور موكله في الجلسة المقبلة، فيما أكدت بأنه في حال عدم الحضور سيتم اتخاذ الإجراء اللازمة وفقا للأنظمة المتبعة مع موكله.

من جانبه، أكد الشيخ عبدالله العثيم رئيس المحكمة الجزئية في جدة رئيس مجلس إدارة جمعية (كفى) للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في منطقة مكة المكرمة، أن القضية التي تقدم بها مواطن ضد وكلاء شركات التبغ في المملكة ما زالت تحت النظر في المحكمة العامة.

مطالبا في الوقت ذاته مصابي أمراض السرطان وغيره بسبب التدخين التقدم برفع قضايا على شركات التبغ لدعم ملف القضية، وأضاف أن شركات التبغ والدخان تستهدف صغار السن. من جانبه، أوضح مدير جمعية كفى عبدالله حسن سروجي أن الجمعية عمدت إلى توظيف صاحب القضية ودمجه داخل برامج التوعية التي تستهدف الشباب والفتيات بشكل خاص وجميع الفئات العمرية الأخرى بشكل عام، والاستفادة من حالته الصحية من خلال شرح مباشر لتجربته مع التدخين ومرض السرطان الذي أفقده النطق الطبيعي والمعاناة التي يجدها في حال الحديث من خلال فتحة تم شقها في عنقه مع استخدام جهاز التكبير الصوتي.

الأميرة عادلة تدعم حق المرأة في العمل كاشير

دعت إلى التوسع في تعيين الفتاة السعودية بمهن جديدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26380&CategoryID=3

الرياض :فاطمة باسماعيل 2010-10-25 12:37 AM

فيما لا يزال الجدل قائماً بين شرائح المجتمع المختلفة في المملكة بشأن عمل المرأة السعودية على وظيفة "كاشير"، ألقت الأميرة عادلة بنت عبدالله بثقلها، وعبرت عن دعمها المطلق للمرأة السعودية في العمل الحر والشريف .

وقالت الأميرة عادلة في تصريحات خاصة أدلت بها إلى "الوطن" إنها "تدعم عمل المرأة السعودية في جميع القطاعات وعلى جميع الأصعدة وفي جميع المستويات، ما دام هذا العمل يندرج ضمن القيم الإسلامية التي نعتز بها". وطالبت بالتوسع في توظيف المرأة وعدم اقتصار تعيينها على وظائف تقليدية في حقل التعليم والصحة، لا سيما أن هذه القطاعات تشبعت بالتعيينات ولم تعد قادرة على استيعاب أعداد جديدة من الخريجات ومن الفتيات اللواتي لم يحظين بمستوى عال من التعليم.

ويقتصر عمل المرأة في هذه الوظيفة على فحص السلع عبر المسح الضوئي، وتحصيل ثمنها إما عبر بطاقات البنوك أو نقدا وإيداعه في الصندوق.

ويرى خبراء واقتصاديون أن هذه الخطوة تسهم بقوة في فتح باب سوق العمل أمام أعداد كبيرة من الفتيات العاطلات عن العمل، كما أنها تخفض بشكل كبير من البطالة المتفشية بين النساء على وجه الخصوص، كما أنها تسمح بتقلد المرأة وظائف ظلت مقتصرة لوقت طويل على الوافدين من الجاليات الأجنبية.

جاءت تصريحات الأميرة عادلة على هامش رعايتها أول من أمس للقاء الأول لتوضيح العلاقة بين قاعات المتحف الوطني والمناهج الدراسية ونشر الثقافة المتحفية والذي كان عنوانه "المتحف رافد تربوي تعليمي"، وعقد بالمتحف الوطني بحي المربع بالرياض، وحضرته نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة الفايز وعدد من مسؤولات التعليم.

وحول تبني وزارة التربية لمنهج (التربية المتحفية) قالت الأميرة عادلة إنها تتمنى ذلك ولكنهم الآن في طور تحفيز الوزارة لإقناعها بإيجابيات تبني الفكرة والإيجابيات التي تعود على الطالبة والمعلمة من تطبيقها. وأشارت إلى أن الفكرة جديدة وتستدعي تنظيما خاصا وتخطيطا واللقاء فتح آفاقا للتعاون وعرض تجربة ناجحة يمكن أخذها وتطبيقها والبناء عليها. مشيرة إلى أن توصيات اللقاء ستؤخذ بعين الاعتبار حيث سيتم تلافي الصعوبات .

وأشارت الأميرة عادلة إلى أن فكرة التربية المتحفية بدأتها أكاديمية سعودية استقت الفكرة من متحف في النمسا وتم التنسيق مع مدارس نجد لتتبنى التطبيق ووجد ذلك أصداء كبيرة لدى الطالبات والمعلمات. وتم عرض تجربة مدارس نجد التي طبقت منهج التربية المتحفية منذ ثلاث سنوات، حيث اتضح أن مدارس نجد رصدت بعض الصعوبات في تطبيق البرنامج منها عدم توافقها مع المناهج الدراسية وصغر حجم القاعات بالمتحف وضعف الإنارة وعدم وجود سبورات ذكية أو طاولات كافية وقلة عدد المرشدات في المتحف.

وتمنت الأميرة عادلة أن يكون هناك تعاون مع التعليم العالي ليستفيد طلاب وطالبات الجامعة من إمكانيات المتحف حتى تتغير الصورة النمطية للمتحف بأنه مكان للتراث فقط .

وأوضحت أن المتحف الوطني مبني على مناهج التعليم العام لذلك كان من السهل الطلب من المدارس وضع منهج تطبيقي لما في المناهج النظرية.

ولم تر الأميرة عادلة ضرورة لإنشاء متاحف في المدارس وأن بواباب المتحف الوطني مفتوحة ويمكن للمعلمة أن تاتي وتطبق عدة مواد ولعدة مراحل كما أيدت أن تكون مادة التربية المتحفية ضمن وحدات المنهج الدراسي .

فيما طالبت وكيلة المدارس حنان القائد بتفعيل اليوم العالمي للمتاحف واستقبال متاحف زائرة وإقامة محاضرات وندوات ضمن المناسبات الدينية والاجتماعية والوطنية وتوجيه العمل التطوعي نحو المتاحف وإضافة مفردة جديدة لمادة التعبير بعنوان أنا والمتحف وتجهيز قاعات لإقامة ورش عن المتحف واقترحت تشكيل لجنة من جميع المدارس تحت إشراف إدارة المتحف لتفعيل دور المتحف فيها.

14 استقالة لموظفي المراقبة الجوية في مطاري الرياض وجدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 3417
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101025/Con20101025379748.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

علمت «عكاظ» من مصدر موثوق في الهيئة العامة للطيران المدني أن نحو 14 من موظفي المراقبة الجوية في مطاري الملك خالد الدولي في الرياض ومطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة تقدموا باستقالات مفاجئة في الفترة الماضية.

وبحسب المعلومات المتوفرة من المصدر، فإن الاستقالات توالت بعد استقالة كبير موظفين يعمل في وظيفة (مراقب المنطقة)، وانتقاله إلى العمل في إحدى الهيئات إثر حصوله على مميزات تصرف للمراقب الجوي غير تلك الموجودة في الهيئة العامة للطيران المدني.

وأفاد المصدر بأن عقب استقالة الموظف، قدم موظفان في المراقبة الجوية أحدهما في الرياض، والآخر في جدة، وكلاهما يعمل داخل برج المراقبة الجوي، استقالاتهما إلى مدير الحركة الجوية، وانتقلا بعدها للعمل في الهيئة نفسها التي انتقل إليها المراقب الجوي الأول، ولنفس الأسباب السابقة المتمثلة في المميزات الوظيفية. وأضاف «وبعد ذلك تقدم نحو تسعة من موظفي المراقبة الجوية في الرياض وجدة باستقالات مماثلة تم رفضها من قبل نائب الرئيس للملاحة الجوية، وذلك بعد ملاحظته ازدياد عدد الاستقالات من قبل المراقبون الجويين، الأمر الذي دفعه للاستفسار من مدير الحركة الجوية عن سبب تقديم تلك الاستقالات في أوقات متفاوتة». وأكد المصدر أن مدير الحركة الجوية أفاد بوجود رغبة من عدد من موظفي المراقبة الجوية للعمل في هيئات أخرى، لوجود بعض المميزات التي لا تتوفر في الوقت الراهن للمراقبين الجويين العاملين تحت مظلة الهيئة.

وبين المصدر أنه تم رفض عدد من الاستقالات من قبل موظفي المراقبة الجوية من قبل المسؤولين، وذلك للحاجة لهم في الوقت الراهن

قنصلية بكين ترأب صدع عمال قطار المشاعر و الشركة المنفذة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195574

جدة - أحمد آل عثمان

تحركت قنصلية جمهورية الصين الشعبية في جدة لرأب صدع الخلاف بين نحو 10 آلاف عامل يعملون في مشروع قطار المشاعر المقدسة والشركة المنفذة للمشروع، بعد اعتراض بعض العمال على تدني مرتباتهم وطول ساعات عملهم تحت أشعة الشمس.وكشف القنصل العام لجمهورية الصين الشعبية في جدة وانغ يونغ ترؤسه اجتماعاً عقد قبل أيام مع عمال الشركة العاملة في مشروع قطار الحرمين والقائمين على الشركة المنفذة للمشروع. وقال لـ «الحياة»: «إن الاجتماع هدف إلى تقريب وجهات النظر بين العمال وإدارة الشركة، بعد مطالبة المتحدثين نيابة عن العمال بزيادة أجورهم نظير الأجواء الحارة التي ظلوا يعملون فيها طوال 18 شهراً لإنهاء المرحلة الأولى من المشروع الذي سيبدأ تشغيله في حج هذا العام، بينما رفضت الشركة مطلبهم.«

وتابع: «خُيّر العمال بين البقاء في السعودية والعمل حتى اكتمال المشروع المقرر الانتهاء منه في شهر أيار (مايو) من العام 2011، أو العودة إلى الصين». وأكد أن الوضع مطمئن عاد إلى الهدوء بعد اجتماع أطراف الخلاف على طاولة القنصلية .

وفيما لفت إلى أن العمال الصينيين لم يعتادوا على العمل في الأجواء الحارة التي تشهدها منطقة المشاعر، ذهب إلى أن إنجاز المرحلة الأولى من مشروع قطار المشاعر المقدسة خلال فترة وجيزة كان محل تقدير القيادة السعودية. «إذ سيستكمل المشروع تحت إشراف وعمل صيني محض بمتابعة من الحكومة الصينية وذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية في السعودية». وكشف القنصل الصيني وجود 30 ألف صيني يعملون في الأراضي السعودية، إذ يبلغ عدد العاملين في المشاعر نحو 10 آلاف عامل، بينما يتوزع البقية في ينبع وجدة، إذ يعملون في مجالات صناعة الأسمنت والطب والتجارة.

وأضاف القنصل الصيني بعد اجتماعه بنائب رئيس الجمعية الإسلامية الصينية رئيس بعثة الحج الصينية مصطفى يانغ تشي بوه، أن عدد الحجاج الصينيين لهذا العام يبلغ 13.500 حاج، مؤكداً دعم الحكومة الصينية للحجاج بما يقارب 2.5 مليون ريال سعودي إذ يدعم كل حاج بنحو أربعة آلاف دولار أميركي.

وثمن القنصل الصيني العلاقات التاريخية الجيدة التي تربط بلاده بالسعودية في جميع المجالات، «خصوصاً في المجال الاقتصادي»، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الماضي بلغ 40 بليون دولار أميركي «ما يؤكد هذه الروابط بين البلدين.«

جدة: فاكس عاجل يؤجل النطق بالحكم في حق عصابة المصارف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195581

جدة - «الحياة»
أجل «فاكس عاجل» بعثت به محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة أمس (الأحد) الجلسة القضائية المنتظرة للنطق بالحكم في قضية «عصابة السطو على مصرفين» في محافظة جدة، إذ تمت إعادة المتهمين من منتصف طريق (مكة - جدة) السريع أثناء توجههم إلى المحكمة.
وأبلغت محكمة الاستئناف إدارة سجون جدة أن الجلسة تم تأجيلها إلى ما بعد موسم الحج للعام الحالي، وسيتم تحديد يوم آخر للنطق بالحكم في القضية في وقت لاحق، بعد مطالبة خمسة من قضاة محكمة الاستئناف بتنفيذ حكم القصاص في زعيم عصابة السطو على بنوك سعودية (تحتفظ «الحياة» باسمه)، وتعزير ثلاثة متهمين آخرين في القضية.
وتعود تفاصيل القضية إلى نهاية عام 1423، حين تعرض «المصرف» السعودي الفرنسي في حي البوادي و«مصرف» الراجحي الواقع على طريق المدينة في محافظة جدة إلى عملية «سطو» تم حينها توقيف أربعة أشخاص (ثلاثة سعوديين ومقيم من جنسية عربية).
وسبق أن أكدت مصادر أن قرار المحكمة العليا باستعادة القضية جاء قبل انتهاء لجنة ثالثة في المحكمة العامة من تداولها، إذ كانت الأخيرة شكلت لجنتين أولاهما برئاسة القاضي حماد السواط، ضمت القاضيين إبراهيم القنا وعبدالرحمن العجيري، وأصدرت حكمها في القضية بالقصاص، ثم رفعت إلى المحكمة العليا التي نقضت بدورها الحكم وأعادت القضية، لتنظرها لجنة ثانية برئاسة القاضي عبدالإله العروان، والقاضي سويعد الحربي، والقاضي خالد الحسون.
وخلصت اللجنة الثانية إلى حكم القصاص مرة أخرى، ورفعته إلى المحكمة العليا، إلا أن الأخيرة أعادته ثانية، وطالبت بتشكيل لجنة ثالثة لإعادة النظر في القضية، أسندت رئاستها إلى القاضي حمد الخضيري في محكمة جدة العامة، قبل أن تعاود المحكمة العليا سحبها من اللجنة قبل الانتهاء من مداولاتها.
وتأتي هذه القضية بعد أن أمرت محكمة الاستئناف باستعادة القضية من المحكمة العامة التي أصدرت حكماً على المتهمين الأربعة بـ «القصاص» بعد أن تداولها تسعة قضاة أقر ستة منهم الحكم نفسه.

صرف بدل سكن للأطباء السعوديين خلال شهرين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26446&CategoryID=5

أبها :الوطن 2010-10-25 1:52 AM

سيحصل الأطباء السعوديون خلال الشهرين المقبلين على بدل سكن بواقع 100 ألف ريال عن السنة الحالية والسنة السابقة بأثر رجعي، بواقع 50 ألف ريال عن كل عام.

وعلمت" الوطن" من مصادر مطلعة أن الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية بوزارة الصحة طالبت مديريات الشؤون الصحية في المناطق والمحافظات بالرفع بكشوفات ومسيرات بدل السكن الخاصة بالأطباء السعوديين لتتمكن من بدء الصرف بشكل فوري.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد أصدر قراراً بالموافقة على الكادر الطبي الذي نص على صرف بدل سكن للأطباء السعوديين بواقع 50 ألف ريال عن كل سنة.

يذكر أن عدد الأطباء السعوديين العاملين في مستشفيات وزارة الصحة يبلغ 6528 طبيبا مشكلين نسبة 23% من إجمالي القوى العاملة.

الهيئة تنفي أن يكون مقتحم إحدى الشقق من منسوبيها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26395&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2010-10-25 1:12 AM

نفى فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمدينة المنورة أن يكون الشاب الذي حاول اقتحام مسكن إحدى العوائل في منطقة العنبرية أول من أمس من أحد منسوبيها، مبينة أن ذلك لا يعد أسلوبا أو منهجا لها .

وبيّن المتحدث الرسمي باسم الفرع بندر الربيش في تصريحه أن الأسلوب الذي انتهجه منتحل صفة الهيئة ليس من سياسة الهيئة حال تعاملها مع المخالفات والمنكرات، مشيرا إلى أن بوسع أي مواطن أو مقيم أن يتحقق من عضوية رجل الهيئة من خلال مرافقة رجل الأمن لهم إضافة إلى إبراز البطاقة الوظيفية للأعضاء.

وشدد الربيش أن الهيئة تحتفظ بحقها في المطالبة بالتشديد في العقوبة على كل من ينتحل صفة رجال الهيئة لتحقيق مآرب أو أهداف لا تتفق مع الأهداف السامية للجهاز.

وكانت "الوطن" قد نشرت أول من أمس خبر القبض على شاب سعودي في العقد الثاني من عمره إثر محاولته اقتحام أحد المباني المأهولة مدعيا أنه من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف ويرغب في التحقق من أوضاع الشقة التي تقطنها إحدى عائلات المبنى، إذ بادرت إحدى فتيات العائلة فورا بإبلاغ دوريات الأمن التي باشرت القبض عليه أثناء طرقه باب الشقة، في حين قدمت الدوريات الأمنية جهودا احترازية في سبيل تأمين حياة الأخير خاصة بعدما علم أقارب الأسرة بذلك الشاب حيث اتجهوا إلى المبنى، وأمام ذلك اضطر رجال الأمن إلى إبقائه خلف باب المبنى لحين تسريح أقارب الأسرة.

مزارعون يشكون سوء المعاملة ... ومدير الري: نرفض إهانة الموردين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195670

الأحساء – أحمد الهبدان

رفض المدير العام لهيئة الري والصرف في الأحساء المهندس أحمد الجغيمان، قبول أية إساءة تصدر من موظفين في هيئته، نحو المزارعين، الذين وصفوا ما يجدونه أثناء توريدهم التمور لمصنع الهيئة في الأحساء بـ»المهانة والإذلال».

وقال الجغيمان: «إن إدارة الهيئة لا يمكن أن تقبل بأي إساءة أو سوء معاملة لأي كان» مضيفاً «يسعدنا استقبال أي مزارع أو صاحب شكوى في المصنع والمكتب أو الاتصال هاتفياً.«

وأقر الجغيمان في حوار مع «الحياة»، بوجود تأخير أثناء عملية استلام التمور الموردة إلى المصنع، لكنه ألقى باللوم على الموردين، «لعدم التزامهم في المواعيد المحددة لهم لتوريد تمورهم، بسبب رغبتهم في توريدها في وقت محدد. وهذا صعب، نظراً لحجم التمور الكبيرة التي يستقبلها المصنع» والتي تقدر بنحو 25 ألف طن سنوياً، تصل من مختلف مناطق المملكة. وأكد على حرص الهيئة على «تقديم التسهيلات كافة التي تمكن المزارعين من توريد تمورهم بيسر وسهولة».

وفيما يلي نص الحوار مع الجغيمان:

<ما هي الآلية المتبعة لتوريد التمور إلى المصنع؟ وما هي الشروط التي يتم على أساسها يتم قبول التمور من عدمه؟

-يتم الإعلان عن الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة للتمور للمزارعين قبل بداية الموسم بفترة كافية. ويتم بعدها تسجيل جميع المزارعين الراغبين في توريد تمورهم للمصنع قبل فترة كافية من بداية الموسم .

ويتم تخصيص كميات التمور لجميع المزارعين، وفقاً لمخصص المنطقة، وتوزع هذه الكميات على المزارعين، ويراعى في ذلك صغارهم. ويتم إدخال جميع البيانات بالحاسب الآلي، وتوزع على المزارعين كميات التمور المخصصة لهم، موضحاً بها مواعيد توريد التمور، بما يتناسب مع حجم طاقة المصنع. وتسلم الصناديق للمزارعين مجاناً من قبل المصنع، لتسهيل عملية توريد التمور. ويقوم المزارع بتوريد تموره بحسب الموعد المحدد له، وتستكمل بيانات دخول المصنع وإنهاء إجراءات صرف مستحقاته.

طوابير طويلة... وانتظار لأيام

<بعض المزارعين أبدوا تذمرهم من طول الطوابير والانتظار الطويل لمدة أيام، كي يصل له الدور. أما ترون أن هذه الطريقة مُعقدة؟ وهل تدرسون خطة بديلة لها؟

-تحرص الهيئة على تقديم التسهيلات كافة التي تمكن المزارعين من توريد تمورهم بيسر وسهولة. ولعل من أسباب الانتظار هو رغبة جميع المزارعين في توريد تمورهم في وقت محدد. وهذا صعب، نظراً لحجم التمور الكبيرة التي يستقبلها المصنع. التي تُقدر بـ25 ألف طن سنوياً. ويتم استقبال ما يزيد عن 450 طناً يومياً. ويتم إدخال ما يقارب مئة في كل موسم. إضافة إلى قيام المصنع باستقبال التمور من مناطق المملكة كافة .وتؤكد الهيئة على المزارعين بعدم الحضور إلا في المواعيد المحددة، حتى لا يضطروا إلى الانتظار لفترة أطول. وقامت الهيئة بتكثيف وزيادة عدد خطوط الاستقبال والفرز، مع الحرص على فحص جودة التمور، والتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية.

<خلال لقائنا مزارعين، خرجنا ببعض الملاحظات على لسانهم، نأمل منكم التعليق عليها منها: ان المكان المخصص للشاحنات غير مهيأ في شكل جيد، ومن المفترض أن يكون فيه مظلات. كما أن العمل بنظام توزيع «الكرت» غير مجد، فالبعض ينتظر من الصباح الباكر وحتى بعد الظهر، ولا يأتيه الدور، وبالتالي لا يحصل على «الكرت»، فلماذا لا يتم إيجاد نظام آخر سهل، وغير معقد يضمن للجميع سهولة الحصول عليه. وهناك تذمر كبير من المعاملة أثناء توزيع «الكروت». وقالوا إن معاملة الموظفين معهم «سيئة جداً «، ووصفوها بأنها «مهانة وإذلال». كما ان البعض ذكر أن

هناك محسوبية وواسطة أثناء توزيع «الكروت»، وتساءل بعضهم: لماذا لا يقوم المدير العام بزيارة مفاجئة بين الحين والآخر، ليرى الوضع عن قرب، ويلتقي المزارعين، ويستمع لملاحظاتهم؟ ويشترط المصنع على المزارعين لقبول تمورهم، أن تكون ذات جودة عالية، فيما أن المزارع تشهد جفافاً وقلة مياه السقي، ما أدى إلى صغر حجم التمر وجفافه، فلماذا لا يتم توفير المياه في شكل كبير للمزارع، وبخاصة في الموسم كي يضمن المزارع جودة تمور مزرعته؟

-تمت تهيئة وسفلتة مسار انتظار الشاحنات. كما أنه توجد غرف انتظار مكيفة ودورة مياه لخدمة سائقي الشاحنات. إلا أنه يتعذر تنفيذ مظلات خاصة بالشاحنات، فالعمل موسمي لا يتجاوز الشهرين، وسنعمل على توفير مظلات إضافية لاستراحة السائقين في شكل أكبر وأفضل في الموسم المقبل.

أما بشأن نظام توزيع البطاقات اليومي لدخول الشاحنات، فقد عمل به في المواسم السابقة. وكان له أثر إيجابي في تقليص فترة انتظار الشاحنات. فليس هناك فائدة من الحضور وإيقاف الشاحنة من دون الدخول في الوقت المحدد. وقد تم تحديد موعد لتوزيع البطاقات على السائقين بحسب مواعيد التوريد المخصصة لكل مزارع، في تمام الواحدة من كل يوم. وتوزع هذه البطاقات بحسب العدد الممكن استلامه يومياً. ويتم توزيع هذه البطاقات بحسب الأولوية وبالمساواة بين الجميع. ونأمل التعاون من الجميع، لتحسين الخدمة إلى المستوى الذي يرضي المستفيدين كافة .

وقطعاً، فإن إدارة الهيئة لا يمكن أن تقبل بأي إساءة أو سوء معاملة لأي كان .ونحن على اتصال يومي بالمسؤولين المشرفين على لجان الاستلام، ونقوم بزيارات دورية للوقوف على مراحل استلام التمور ومناولتها. ويسعدنا استقبال أي مزارع أو صاحب شكوى في المصنع والمكتب، أو الاتصال هاتفياً. كما نشير إلى حرص المصنع على استلام التمور وفق الشروط والمعايير المحددة. فالتمور يتم توزيعها على المستفيدين في داخل المملكة وخارجها. ولا بد أن تكون بالمستوى والجودة التي تمثلها تمور المملكة.

وفيما يتعلق بتوفير المياه اللازمة لري المزارع، فهذا يتم بحسب البرامج والكميات المتاحة والاحتياجات المائية الفعلية، طبقاً لمساحة المزرعة والمحاصيل الزراعية فيها. والحرص على جودة التمور يتم من خلال العناية فيها على مدار العام. ولا يقتصر ذلك على الموسم. ونؤكد على المزارعين كافة، بتطبيق نظم الري الحديثة، وذلك للاستفادة القصوى من كمية مياه الري المتاحة. وسعت الهيئة أخيراً، لتنفيذ عدد من مشاريع دعم مصادر مياه الري. ونأمل أن يكون لها أثر أفضل في تحسين خواص التمور وجودتها.

25ألف طن

<ما هي الطاقة الاستيعابية من التمور التي سيستقبلها المصنع لهذا العام؟ وما هي الأنواع المطلوبة؟ ومن أي المدن؟

-تبلغ الكمية الإجمالية المقرر استلامها لهذا العام نحو 25 ألف طن، يتم توريدها من 18 منطقة ومحافظة في المملكة، منها: الرياض، والقصيم، والخرج، والمدينة المنورة، والافلاج، والزلفي، وحائل، وشقراء، وسدير، وغيرها.

وتتنوع الأصناف بحسب الإنتاج السائد في كل منطقة، ومنها: الخلاص، الرزيز، والشيشي، والخضري، والشقر، والخشرم، والصفرى، والسكري، والسري، والسلج، وغيرها.

<في شكل تفصيلي؛ كم عدد الأطنان التي يستقبلها المصنع من الأحساء ومن خارجها؟

-يتم توزيع التمور على مناطق المملكة ومحافظاتها بحسب معدلات التوريد في السنوات السابقة، وبحسب ما يتوفر من التمور المطلوبة، وبالأسعار التي يتم شراؤها من المصنع .

وتختلف من سنة إلى أخرى قليلاً، بحسب ما يرد من كل منطقة. ووفقاً للسنوات الماضية؛ فإن معدلات التوريد من القصيم بلغت نحو 3200 طن، ومن الرياض 1800، ومن الخرج 1700، ومن الأحساء 15 ألفاً، والباقي موزعة على المناطق والمحافظات الأخرى.

الرياض تنقل معاناة البسطاء على رصيف الفقر

لقمة العيش صعبة..

المصدر: جريدة الرياض الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 15463
http://www.alriyadh.com/25/10/2010/article570976.html

الرياض، تحقيق- مناحي الشيباني

" لقمة العيش صعبة".. كلمات تختصر معاناة البسطاء على "رصيف الفقر"..كلمات تحمل معها واقعاً مؤلماً لفئة بقيت بعيدة عن أنظار مؤسسات المجتمع، وسلّمت نفسها مجبرة لقسوة الحياة، ومشقة البحث عن "مصروف يومي" تسد حاجتها، وتكفيها مذلة السؤال.. "فئة معدمة" تخرج من بيوتها المتهالكة كل صباح، وهي تحمل جراحها وآهاتها بحثاً عن "أي شيء" يشعرها أنها باقية على قيد الحياة، وأنها ماضية لتعود، وبعيدة لتقترب من الفقر أخاً وصديقاً يواسيها بآلامه، وقسوته، وحرمانه، ثم تبقى مع كل ذلك تنتظر "لحظة التغيير" التي غابت عن الوجود، والوجوه، والظهور، وكأن الزمن يدور بعقارب صامتة، ومحزنة، وربما مخجلة.. وأن العمر يمضي بهم وسط رصيف يواسي فيه كل واحد منهم الآخر، ويبكيهم لحظة ما يغيب أحدهم عن مكانه مودعاً حياته دون أن ينصفه زمن المصالح والأنانية .

"الرياض" زارت "رصيف الفقر" وعاشت مع ساكنيه لحظات صعبة من حياتهم، والتقت بهم عن قرب، ونقلت معاناتهم، وصراعهم مع الحياة؛ من أجل توفير لقمة عيش كريمة، وتركت أمام المسؤول -وهو الهدف من هذا التحقيق- فرصة للنهوض من كرسيه، والخروج إليهم، ومدّ يد المساعدة لهم ليساعدوا أنفسهم، ويعودوا إلى حياة أقرانهم في المجتمع ممن ينعمون بخيرات الوطن، ويستبشرون خيراً بحاضره ومستقبله، وجزالة حضوره الاقتصادي، والتنموي، والإنساني، دون أن يبقوا مكبلين على هذا الرصيف الذي حرمهم فرصة التواجد على رصيف آخر من التنمية والإنجاز .

أمام المسؤول فرصة النهوض من كرسيه والخروج إليهم ونقلهم إلى «رصيف التنمية ..«

بائع "الخبز البايت "

محطتنا الأولى في أحد الشوارع الضيقة داخل حي شعبي وسط مدينة الرياض، حيث لا تستطيع أن تتمالك دموعك الحارقة وهي تسقط من عينيك وأنت تلحظ ذلك "الرجل السبعيني "وهو يعبر من أمامك، أو يعطّل حركة المرور عندما يلتقط قطعة "خبز بائتة" رميت أمام أحد المتاجر، أو أحد المخابز، وقبل أن نسأله عن حاله تأتينا الإجابة من ملامح وجهه التي أصابها الإعياء، وملابسه الرثة وأدواته التي قام بتعليقها على جوانب عربته ذات العجلة الواحد، وهي عبارة عن "مطاره ماء" أخذنا نتابع مشواره الحياتي اليومي، وعندما توقف اقتربنا منه، وتحدّث لنا "هادي بن مهدي" - 68 عاماً- عن مشوار كفاحه اليومي، وقال:"بعد أن تقاعدت من البنك الزراعي قبل سنوات ضاقت بي الحياة، فراتبي التقاعدي (1800) ريال وتكاليف الحياة صعبة، وأنا لا أطيق الجلوس في المنزل، والأبناء كبروا ولم يعد في المنزل سوى أنا و"أم العيال"؛ فقررت شراء هذه "العربية " ، وأصبحت أخرج في الصباح الباكر لأجمع "الخبز البائت" من أمام المخابز والأرصفة، وأذهب به قبل صلاة الظهر لأحد تجار الماشية وأبيعه من خمسة ريالات إلى عشرة ريالات في اليوم، ثم أعود لزوجتي في المنزل"، مشيراً إلى أن راتب الضمان الاجتماعي لا يكفيه، والوصول إلى الجمعيات الخيرية أصبح صعباً، مؤكداً على أن هذا العمل مفيد ولا يوجد فيه خجل ويكفيني أني أمارس رياضة المشي يومياً لمدة خمس إلى ست ساعات، والحمد الله أنا خالي من الأمراض وسعيد بعملي؛ لكن لقمة العيش أصبحت صعبة اليوم .!

»فئة معدمة» تحمل جراحها كل يوم بحثاً عن «أي شيء» يشعرها بالبقاءعلى قيد الحياة

لا يأس مع الحياة !

أما محطتنا الثانية على "رصيف التعب" بحثاً عن لقمة العيش، فكانت مع "أبي محمد"؛ ذلك الستيني الذي أصبح يطارد أحلاماً هاربة، ويلاحق طموحات سبقت عمره، حاملاً شعار " لا يأس مع الحياة"، حيث شاهدناه على الرصيف يصفّف مجموعة كبيرة من (المفكات، والمسامير، وأدوات السباكة)؛ لتمتد رحلته من الصباح الباكر حتى ساعات متأخرة من

الليل، يحمل بداخله طموح الشباب؛ رغم أنه تجاوز سن الستين وأحيل على التقاعد قبل سنوات، واستمر البيع في دكانه الذي استأجره بسعر مرتفع؛ لكن الزبائن لم يعد" يدخلوا" عليه -على حد تعبيره- واضطر لتركه وعرض بضاعته على الرصيف؛ للحد من مضايقة بعض العمالة المخالفة له في رزقه ورزق أبنائه .

يقول "أبو محمد" بعد أن أُحلت على التقاعد قبل سنوات لم يعد معاش التقاعد (1500 (ريال يلبي احتياجات أسرتي اليومية؛ فلدي سبعة من الأبناء ما بين بنين وبنات، فاستأجرت دكاناً صغيراً وأخذت أمارس بيع قطع الغيار، وبعد سنوات أخذت العمالة تضايقني في رزقي، وحجز الأرصفة والبيع عليها دون رقيب يمنعها، ولم يعد يزرني أحد من زبائني فاضطررت أن أضع بضاعتي على الرصيف؛ رغم أن ذلك يشعرني بالتعب لكن "وش أسوي فالعيشة أصبحت صعبة اليوم"، مطالباً شباب اليوم أن يعوا مرحلة ما بعد التقاعد، ويؤمنّوا مستقبلهم قبل فوات الأوان، من خلال العمل الحر، إضافة إلى عملهم الحكومي .

سبعيني يجمع «الخبز البايت» وآخر يبيع «قوارير الماء» لسد أفواه الجياع !

قوارير المياه

وفي مسلسل الكفاح ضد الفقر، ومواجهة حلقات غلاء المعيشة التي لا تنتهي، كان بائع قوارير المياه قد دخل في لحظة "غفوة" بجانب وافد من الجنسية الباكستانية يعمل في ترقيع الأحذية، وعندما اقتربت منه وأيقظته نظر إليّ بنظرة يملؤها الحزن، وعرّفته بنفسي وسألته عن حاله، وقال: اسمي "عبدالوهاب حسن عبدالله مبروك"، وعمري (56 (عاماً، ويا ليتك يا أخي لم توقظني .سألته لماذا؟، وقال لقد كنت أعيش حلماً جميلاً !، داعبته وقلت له: هل كنت تفكر في الزواج مرة ثانية؟، وجرّ بعض الآهات مجيباً: "أي زواج الذي تتحدث عنه لقد كنت أفكر كيف أوفر ثلاثين ريالاً من بيع المياه قبل أن يأتي مندوب البلدية ويصادرها عليّ؛ وهو قوت ثمانية من البنات والبنين ينتظرون عودتي للمنزل كل يوم ."

وأخذ "عبدالوهاب" يسترسل في سرد ذكرياته في صراعه مع توفير لقمة العيش، وقال:"المعيشة اليوم صعبة، فأنا مستأجر بسبعمائة ريال في الشهر، ولدي ثمانية أبناء منهم ست بنات واثنين توائم أولاد، وعملت في "الحراج" قبل سنوات؛ لأني لا توجد معي شهادات، وحاولت أن أجد عملاً في أكثر من شركه لكن دون فائدة؛ فالشركات والمؤسسات لا تقبل سوى الوافدين!، والسعودة لا زالت حبراً على ورق!، متسائلاً: كيف أوفر قوت ثمانية من الأبناء في ظل ارتفاع الأسعار اليوم؟، فالمدارس تحتاج مصروفا يوميا، و"الإيجارات نار"، وكلما قامت الحكومة برفع المعيشة والرواتب للموظفين قام التجار برفع قيمة المواد الغذائية والعقار، ولا فائدة من رفع الرواتب، والجمعيات الخيرية شروطها قاسية، و"إذا أعطتك شيئاً أصبح بائتاً ولا يستفاد منه!"، والموظفون حتى لا يستطيعون اليوم السيطرة على ميزانيتهم فكيف بالعاطلين مثلي وكبار السن والمرضى؟، أرجوك اتركني أبيع ما تبقى من "المويه" قبل أن يأتي مندوب البلدية أو أرجع بها إلى البيت ويشربها الأولاد!، ثم أخذ ينادي "مويه. مويه. مويه ."

»أبو محمد» ينتظر الفرج و«أم سعود» تبيع المأكولات لمساعدة زوجها المشلول

فستان العروس !

العريس "يحيى" -هذا هو الاسم الذي أصبح زملاؤه في "الحراج" يداعبونه به-؛ شاهدناه يرتدي قميصاً ويدفع بعربة امتلأت بكميات متنوعة من الملابس البالية؛ لعرضها في شارع ضيق تعارف عليه سكان الحي لشراء مستلزماتهم من تلك الملابس؛ وستر أبنائهم وبناتهم من غول غلاء الأسعار اليوم، ولحظة ما وصل إلى مكانه المعتاد في السوق أخذ زملاؤه يتهكمون.. وصل "العريس يحيى"، وتركناه حتى انتهى من تصفيف بضاعته، حيث كان منشغلاً بتعليق "فستان العروس"، وسألناه عن حكاية الفستان، فقال:"اشتريته ضمن بضاعة من الملابس البالية و"استرزق الله فيه ."

وعن حكايته قال "يحيى فروي"- (55) عاماً- "كنت أعمل عسكرياً قبل سنوات، وتم فصلي من العمل، ولم أتزوج في حياتي، وبعد انفصال الزملاء عني؛ قررت العمل في البيع على الرصيف، من خلال هذه العربة وهي كل (رأس مالي)، حيث أجد في اليوم عشرة أو عشرين ريالاً وأذهب لأقرب (مطعم) وأتناول أكلي، ثم أنام في أقرب مكان في الطريق؛ لأن الإيجار غالٍ، وظروف المعيشة وغلاء الأسعار اليوم أصبحت صعبة للغاية .

بيع المأكولات

ولم ينتهِ بعد مسلسل المكافحين من أجل لقمة العيش، فلم يعد الرجل هو وحده من يكافح ليعيل الأسرة؛ فأصبح الشارع اليوم لا يخلو من العناصر النسائية التي تساند رب الأسرة في التصدي لغول الأسعار المخيفة، بدءاً من ارتفاع أسعار الإيجار والكهرباء والاتصالات، حيث تؤكد لنا "أم سعود" التي تجلس تحت حرارة الشمس صباحاً في أحد الشوارع؛ لبيع بعض المأكولات التي تعدها في المنزل .

وقالت:"إن زوجي (مشلول)؛ بسبب حادث مروري، ولم يعد راتبه التقاعدي يكفي لمواجهة غلاء المعيشة، فاضطررت للجلوس على الرصيف؛ لبيع بعض المأكولات، وسد حاجة ست من البنات وولد جميعهم في المدارس، حيث أكافح كل يوم لتوفير لقمة العيش لهم ."

راتب الضمان لا يكفي

وفي أحد الأرصفة، لا تختلف حكاية "أم سعود" عن حكاية "أم فهد" تلك المسنة التي تجلس بجانب إحدى أشجار الأرصفة، حيث عرفها سكان الحي وعابري الطريق من خلال بيع بعض لعب الأطفال والملابس المنوعة .

تقول "أم فهد" عن حكايتها في توفير لقمة العيش: "لدي خمس بنات وولدان أحدهما عاطل، وراتب الضمان لا يكفي، وأخرج من البيت كل يوم، وأسترزق الله، رغم معاناتي من السكر والضغط، و(الله ما يضيع عبده إن شاء الله وما أحد ميت من الجوع .(!

المحكمة الإدارية بالدمام تفصل اليوم في تزوير زواج عدم تكافؤ النسب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 17351
http://www.al-madina.com/node/270491

عبدالله المانع ، عبدالله الزهراني - الدمام

تعقد المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بالدمام صباح اليوم الاثنين جلسة للنظر في قضية أشغلت المحاكم وكانت بدايتها عدم تكافو النسب قبل أن تتطور لتصل إلى اتهام الأب لزوج ابنته بتزوير أوراق قدّمها له أثناء فترة الخطوبة. المحامي أحمد السديري توقع أن يسدل الستار اليوم على هذه القضية التي رفعها والد الزوجة "سميرة" ضد زوجها "عبدالله المهدي" بصدور حكم المحكمة الإدارية فيها. ويأمل الأب في إثبات " التزوير" على الزوج للحصول على حكم يعتبر عقد الزواج الصادر قبل ثلاث سنوات "باطلاً "، بعد ان تحولت القضية من " عدم تكافؤ نسب"، إلى "تزوير أوراق".

وقال السديري: كانت المحكمة الإدارية قد أجلت القضية الثلاثاء الماضي بعد أن تقدم الادعاء بصور وثائق يقول إنها مزورة ولم يحضر الأصل.واشغلت القضاة والمحاكم.

مديرية التعليم رفضت التدخل

مدير مدرسة بجدة يمنع معلماً من العمل36 يوماً

المصدر: جريدة اليوم الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 13640
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13646&I=793245&G=1

عيد العتيبي- الطائف

منع مدير مدرسة الأمير سلطان بن سلمان الابتدائية شمال محافظة جدة معلماً من قيامه بمهامه الوظيفية الموكلة له منذ التاسع من شوال الماضي وحتى يوم أمس دون مبرر يذكر سوى عدم رغبة المدير في عدم بقاء المعلم في المدرسة ، حيث كف يده عن العمل ولم يمكنه من التوقيع في سجل الحضور.

وأشار المعلم إلى أن الشرارة الأولى لهذه القضية انطلقت في شهر محرم عام 1430 هـ عندما قام مدير مدرسته بمضايقته في العمل وتهديده بتحويله إلى عمل إداري أو نقله من المدرسة، بسبب سوء تفاهم وقع بينهما أثناء العمل ، ولفت المعلم إلى أنه على إثر ذلك قام برفع شكوى إلى مدير عام التربية والتعليم بجدة يطالبه فيها بإنصافه، ومحاسبة مدير المدرسية على تجاوزاته التي تؤثر على سير العملية التربوية والتعليمية داخل المدرسة، مبيناً أن إدارة التعليم لم تقم بأي تحرك إيجابي لوقف تلك التجاوزات، وبحسب قوله فإن مكتب التربية والتعليم في الصفا قام بإقناعه بنقله من المدرسة دون أن تحقق وحدة المتابعة في الموضوع القائم، حيث تم ندبه إلى مدرسة « عبادة بن قيس الابتدائية» في شهر صفر عام 1430هـ، مما اضطره إلى نقل أبنائه إلى ذات المدرسة، وأضاف أنه في عام 1431 هـ تم ندبه مرة أخرى إلى مدرسة الشاطبي الابتدائية ، التي بقي فيها عاماً دراسياً كاملاً، ثم تم ندبه للعام الثالث على التوالي إلى مدرسة «المهاجرين الابتدائية» ، مما تسبب له – على حد وصفه - في عدم استقرار وظيفي، ومتاعب نفسية له ولأبنائه .

ولوح المعلم إلى أنه سيقوم بالرفع للجهات الرقابية والحقوقية وكذلك ديوان المظالم ، حال عدم تفاعل إدارة التربية والتعليم بجدة مع شكواه التي قام برفعها صباح أمس ، حيث وجهها مباشرة إلى مدير التربية والتعليم بجدة والذي بدوره أحالها للمتابعة الإدارية برقم 1836/ 5 وتاريخ 16 ذي القعدة عام 1431 هـ . من جهتها أوضحت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة في تصريح لها حول هذه القضية بأنه لا يحق لمدير المدرسة أن يمنع المعلم من التوقيع إلا وفقاً للائحة المنظمة لذلك، مشيرة إلى أنه استناداً على المادة رقم (43) من نظام تأديب الموظفين وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (1026) وتاريخ 1391/10/28 هـ واستنادًا لمقتضى المادتين رقم (19/ 1) من نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية يتم كف يد الموظف عن العمل إذا ارتكب أو اتهم بعمل جنائي ومخل بالشرف وأودع السجن.

حائل من أقل المناطق في أعداد السجناء

أمير حائل استقبل رئيس وأعضاء لجنة رعاية السجناء وأسرهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 13899
http://www.al-jazirah.com/20101025/ln80d.htm

حائل - عبدالعزيز العيادة

استقبل صاحب السموالملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل يوم أمس الأحد بمكتب سموه بالإمارة الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء محمد الزهراني ورئيس لجنة رعاية السجناء وأسرهم بحائل عودة العودة وأعضاء اللجنة بالمنطقة. وكشف الزهراني أن المنطقة تعد من أقل المناطق عددا للسجناء سواء من المواطنين أو المقيمين، مشيرا إلى الجهود الموفقة من سمو أمير المنطقة والإدارات ذات العلاقة في مجال الوقاية والحرص على عدم اقتراف الشباب ما يوجب سجنهم منوها بجهود صاحب السموالملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم بالمملكة.

وقد أكد سمو أمير حائل أن برامج وأهداف اللجنة مهمة وتستلزم الدعم المضاعف من الجميع، مشيرا سموه إلى برامج دعم قادمة ستفعل من أجل مضاعفة جهود وخدمات اللجنة في المنطقة.

تبدأ أعمالهما اليوم الاثنين بحضور عربي كبير في القاهرة

جامعة نايف تنظم ندوة استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010 العدد 13899
http://www.al-jazirah.com/20101025/ln7d.htm

الجزيرة - الرياض

تبدأ صباح اليوم الاثنين في القاهرة أعمال الندوة العلمية (استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين) التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة القاهرة خلال الفترة من 17-19-11-1431هـ الموافق من 25-27-10-2010م. ويشارك في هذه الندوة ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية والإعلام والجامعات ومراكز البحوث في الدول العربية والأجهزة الأمنية المعنية بموضوع الندوة والخبراء المتخصصون. وتهدف الندوة إلى إيضاح دور الإنترنت في تمويل الإرهاب والتعرف على دور الإنترنت في تجنيد الإرهابيين والتعرف على الإرهاب الإلكتروني، والتعرف على الإعلام الإلكتروني.. وستناقش الندوة موضوعاتها في إطار ستة محاور رئيسة هي: توظيف شبكة الإنترنت في تمويل الجماعات المتطرفة والإرهابية، والأساليب الفنية لرصد نشاطات تمويل الجماعات الإرهابية من خلال شبكة الإنترنت، والتحديات القانونية في مجال تمويل الإرهاب عبر الإنترنت، والتحديات الأمنية في مجال مواجهة عمليات تمويل الجماعات المتطرفة عبر شبكة الإنترنت، والنشاطات الإعلامية للجماعات المتطرفة على شبكة الإنترنت، ودور الإعلام الإلكتروني في مواجهة الفكر المتطرف.

وأوضح الدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة أن هذه الندوة المهمة تأتي في إطار جهود الجامعة لمواجهة الجرائم المستحدثة ومواكبة تطورات الجريمة حيث أسهمت التقنية الحديثة في زيادة ديناميكية الإرهاب وسهولة انتشارها وتعاظم أثرها فأصبحت لها أساليب جديدة لتكون أسلوباً مغرياً للجماعات الإرهابية، ومن أبرز ملامح استغلال تلك التقنية واستثمارها من قبل الإرهابيين مرور المجموعة الإرهابية بمرحلة البناء والحضانة وتجنيد الأعضاء في المجموعة الإرهابية وتعريفهم بمبادئها والبحث عن تمويل لضمان استمرارية وجودها ونشاطاتها الهدامة بما يسمى تكنولوجيا الإرهاب، وإدراكاً من الجامعة لرسالتها الأمنية في تبني الظواهر والمشكلات الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية وسعياً إلى إيجاد الحلول الناجعة لها يأتي تنظيم هذه الندوة المهمة.

خلص إلى تعديل نظام تأديب الموظفين

مجلس الشورى: أعضاء يشيدون بأداء الأمر بالمعروف ويؤيدون توصيات افتتاح مراكز في الأماكن المحتاجة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571555.html

الرياض عبدالسلام البلوي

خلص مجلس الشورى إلى تعديل نظام تأديب الموظفين كنتيجة لدراسة لجنة الإدارة والموارد البشرية لكيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل، حيث ناقش أمس توصية اللجنة التي طالبت بتعديل المادة الحادية والثلاثين من نظام تأديب الموظفين ليسري النظام على جميع الموظفين المدنيين العاملين في الدولة، بمن فيهم موظفو المؤسسات والهيئات العامة وكذلك المستخدمون والعاملون على البنود المختلفة ويستثنى من ذلك من يعملون وفقاً لأنظمة ينظم فيها التأديب بقواعد خاصة. وأعطى المجلس فرصة للجنة الإدارة للرد على ملاحظات الأعضاء على طلب التعديل وسماع ردها في جلسة مقبلة، وانتقل بعد ذلك إلى مناقشة التقرير السنوي للرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وامتدح أعضاء أداء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحرص العاملون فيها على تغليب جانب الستر في القضايا التي يتم ضبطها فقد عالجت 90% من القضايا والمخالفات في الميدان وأحالت 10% فقط لجهات الاختصاص، وأثنوا على جهود الهيئة في الحفاظ على العقيدة والفضيلة والآداب العامة والأخلاق والأعراض والعقول من خلال النهي عن الوقوع في المحرمات والقضاء على أوكار الفساد ومتابعة من يحاولون إفساد العقول بترويج المخدرات وصنع المسكرات وبيعها .

وقال الدكتور عبدالله الظفيري "استطاعت الهيئة أن تقفز بعملها الي مستويات متقدمة رغم الضعف الذي تعانيه بسبب الموارد والكوادر البشرية" وطالب بإيجاد آليات للوقف على المتغيرات التي حدثت في المجتمع بما يتواكب مع تغيرات العصر وآليات العمل والتعامل مع الجهات الأخرى بما يحفظ الثوابت وأشاد بانفتاح الرئاسة بشكل أكبر على وسائل الإعلام لأنها تمثل عين المجتمع في متابعة القضايا والمشاكل التي تطرأ على جميع الجهات الحكومية الخدمية، وأيده في ذلك الدكتور عبدالله بخاري الذي قال: "ويجب على الهيئة أيضاً التركيز في عملها على حل إشكاليات السحر والشعوذة والمسكرات التي تستهدف المجتمع"، وجدد عضو اقتراح تحديد زي رسمي لأعضاء الهيئة ووضع بطاقة خاصة لعملهم أسوةً بالعاملين في الميدان من الجهات الحكومية الأخرى .

وأشار العضو سعود السبيعي إلى أن تقرير الرئاسة رصد 25264 قضية عبادة وسجل أكثر من 16.500 قضية ضد سعوديين وأكثر من 3900 قضية ضد غير السعوديين، وقال السبيعي: "أن الرئاسة سجلت فيما يخص قضايا العبادة نحو 10208 قضية وكانت تختص بالعبادة والصلاة وقد تركزت في الرياض ومكة المكرمة" وطالب اللجنة الإسلامية بتضمين تقريرها توصية لتوضيح القضايا والضبطيات التي تتولاها الرئاسة وطبيعتها في تقريرها القادم، واقترح أيضاً قيام الرئاسة التي تمتلك 323 أرضاً في مناطق المملكة و48 مبنى، بالاستثمار لتوفير عوائد مالية لها .

وتساءل الدكتور عبدالله بخاري عن سبب توصية اللجنة الثالثة التي تدعو إلى إيجاد وظائف تتناسب مع خريجي المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال.. كيف ذلك ولدى الرئاسة 558 وظيفة شاغرة..!، ويرى من جهته العضو عبدالله السعدون أن يتم السماح للشباب بالدخول إلى المراكز التجارية مع وضع إجراءات لتلك المراكز وشركات الحراسات الأمنية .

وكانت "الرياض" قد نشرت الأربعاء قبل الماضي توصيات تقرير الرئاسة حيث طالبت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بإحداث وظائف تناسب خريجي المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تم افتتاحه لتخريج مؤهلين للعمل في الرئاسة والدعوة إلى ضرورة أن تشمل خطط التنمية الخمسية الرئاسة، والمطالبة بافتتاح مراكز هيئة جديدة في الأماكن المحتاجة إلى ذلك في جميع المناطق على سبيل التدرج إلى أن يتم تسديد الاحتياج، إضافة إلى إحداث بند في ميزانية الرئاسة للصرف منه على مناشط الأمر بالمعروف.

مقيم يدعي الإضراب عن الطعام بنجران.. والجوازات تنفي وتتهمه بالتحريض

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26597&CategoryID=5

نجران :سلمان آل مقرح 2010-10-26 2:38 AM

ادعى عامل موقوف في إدارة الوافدين بجوازات منطقة نجران إضرابه عن الطعام لليوم الثاني على التوالي، مهدداً بمواصلة الإضراب لحين إنهاء خلافاته المالية مع كفيله.

وقال المقيم المصري عمر بكار عبيد في اتصال هاتفي مع "الوطن" من داخل عنبر الترحيل في إدارة الوافدين بنجران، إنه موقوف منذ 22 يوماً وإن كفيله مدين له بمبلغ 8 آلاف ريال. وذكر أن كفيله يطالبه أيضاً بمبالغ مالية أخرى جراء خسائر حيث يعمل بمهنة "نجار مسلح."

وأضاف قائلاً إنه تقدم بشكوى لمكتب العمل ضد الكفيل وتنازل عنها مقابل الخروج والترحيل إلى بلاده، وأن له سنة وأربعة أشهر في المملكة عمل منها أربعة أشهر مع الكفيل وسنة في المدينة المنورة ولم يحاسبه الكفيل ولم يرحله، وعندما قدم الكفيل بلاغاً بهروبي جئت إلى نجران لتسليم نفسي، فتم القبض على في نقطة شمران بالباحة، وتحويلي إلى نجران .

من جهته، نفى مدير جوازات منطقة نجران العقيد مفرح بن عايد العنزي أن يكون العامل أضرب عن الطعام كما يدعي. وقال" إنه يأكل ويشرب وبصحة جيدة، بل وصل الأمر به إلى تحريض العمال الموقوفين معه على الإضراب عن الطعام، والقيام بأعمال شغب داخل سجن إدارة الترحيل."

وأوضح العنزي أنه تم القبض عليه في محافظة جدة وتحويله إلى نجران بحكم وجود كفيله في المنطقة لإنهاء ما بينهما من خلاف، مشيراً إلى أنه سيتم ترحيله خلاله اليومين القادمين إلى بلاده، واستدعاء كفيله لإنهاء إجراءاتهما .

من جانبه، قال الكفيل ناجي محمد عبدالرحمن إن هناك موعدا يوم السبت المقبل بينه وبين العامل في مكتب العمل والعمال بنجران لبدء التحقيق والفصل في المشكلة. وأضاف: أنا لا أحكم لنفسي على اتهاماته الموجهة لي، فهناك تحقيقات وستظهر النتائج. وأكد أن هروب العامل بدأ منذ ثاني يوم لوصوله.

يعانون الإعاقة والبطالة والمعاملة السيئة مجهولو النسب2 - 2:

نعايش الفقر.. وأموالنا مجمدة بحوزة الشئون الاجتماعية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 13641
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13647&I=793583&G=1

إبراهيم اللويم ـ الدمام

لم تقتصر مأساة مجهولي النسب، على فقدانهم لذويهم في سن مبكرة، أو حرمانهم من الحنان والعطف، وتربيتهم في كنف مؤسسة حكومية، وإنما تتواصل إلى ما هو » مؤلم» و»محزن»، فمنهم من يعاني الإعاقة الحركية أو العقلية، ولا يقدر على العمل، ويحتاج إلى من ينفق عليه، إلا ضاع مع من ضاعوا.. ومنهم من تزوج، ليحصن نفسه، ولكن وجد نفسه وأسرته غارقين في بحر الفقر والفاقة.. وهناك من يقدر على العمل والتعب وبذل الجهد، ولكنه عندما بحث عن وظيفة شاغرة، لم يجد من يرحب به.. هؤلاء جميعاً حذّروا من أن مشكلاتهم ومعاناتهم مع الفقر والحاجة تتفاقم يوماً بعد آخر، وأعلنوا أنه من غير المنطق أن يتسولوا هنا وهناك، ولهم أرصدة «مجمدة» في ذمة وزارة الشؤون الاجتماعية.

مطالب مجهولي النسب، تتضمن رجاءً بإعادة النظر في السن القانونية، التي تلزمهم بمغادرة المنازل المستأجرة من قبل الوزارة، وتساءلوا.. «أين نذهب إذا لم يحالفنا الحظ في الحصول على وظيفة، تؤمن لنا العيش الكريم؟.«

سلوكيات خاطئة

ويواصل هشام عبدالمحسن (32 عاماً) ما بدأه زملاؤه بالأمس، حول مشكلات مجهولي النسب، ويقول: «أعاني من إعاقة حركية منذ الولادة، وعندما تم طي قيدي من المؤسسة الخيرية، لبلوغي سن الثلاثين عاماً، وفقاً للنظام المعمول به، وكان هذا قبل سنتين، تقدمت بطلب من أجل الحصول على المبلغ الاستثماري الذي تم ادخاره لي، في الفترة من سن 9 إلى 18 عاماً، كي يعينني على مواجهة الظروف التي سوف تواجهني، عندما أغادر الجمعية»، مضيفاً: إن «البعض منا اتجه إلى ممارسة سلوكيات خاطئة من أجل تأمين ما يحتاجه، فهناك شخص أعرفه، يقبع في السجن حالياً بسبب أنه أضطر للسرقة عندما تكالبت عليه الظروف ,ويضيف هشام: «ما جعلني أتقدم إلى المؤسسة الخيرية للحصول على مدّخراتي، أن الظروف التي أعيشها حالياً تجبرني على ذلك»، مؤكداً أنه «في أمس الحاجة لهذا المبلغ، والذي أرى أن الوزارة أو المسئولين في المؤسسة الخيرية، في استطاعتهم خدمتنا بسرعة صرف هذه المدخرات لنا»، متسائلاً «لماذا هذا التأخير والمماطلة في إعطائنا حقوقنا التي أقرتها لنا الدولة ـأيدها اللهـ فأنا مازلت أنتظر أن يتم صرف المبلغ لي بفارغ الصبر.

700ريال

ويكشف هشام جانباً عن حياته الشخصية «أنا رجل متزوج منذ عام، لدي طفل صغير، وزوجة، وأمُرّ بظروف سيئة للغاية لعدم قدرتي على توفير ما تحتاج إليه أسرتي من متطلبات، فأنا أعمل براتب لا يزيد على 1700 ريال شهرياً، في إحدى الشركات الخاصة، وأستأجر أحد البيوت الشعبية، داخل حي الخليج في مدينة الدمام، وسبق أن تقدمت إلى المسئولين في المؤسسة الخيرية للنظر في حالتي، وبينت لهم ظروفي المعيشية كافة، من أجل سرعة الرفع إلى الجهات ذات العلاقة، كي يتم صرف المبلغ الخاص بي، والذي أعلم أنهم يستثمرونه في مشاريع عدة، لزيادته، ولكن للأسف، كل مرة أراجع المؤسسة يتم تهميشي.«

بفارغ الصبر

ويأمل عبد الرحمن سعد (30 عاماً) أن يأتيه الرد على الطلب الذي تقدم به، للحصول على مدخراته لدى الوزارة، وقال: «مازلت أنتظر الرد يأتيني من مقام الوزارة، من أجل إعطائي المبلغ الاستثماري، الذي لا أعلم بالفعل كم يبلغ الآن بعد استثماره«، موضحاً، «مضى أكثر من عام ونصف العام، وأنا أنتظر استلام هذا المبلغ بفارغ الصبر، وفي كل مرة أراجع

فيها المؤسسة، يخبروني أن الوزرة لم تشعرنا بالرد عن طلبك، وعليّ الانتظار لحين ورود شيءٍ يتعلق بي .«
الحاجة المُلحّة
ويخشى عبدالرحمن (من مجهولي النسب) أن يأتيه المبلغ الاستثماري، بعد أن يصبح داخل السجون، نتيجة ارتكابه جرائم لتأمين احتياجاته الضرورية، وقال: «أخاف أن تضطرني الظروف المعيشية الصعبة لارتكاب جريمة يحاسب عليها القانون، لأن الحاجة الملحة التي أمرّ بها قد تجعلني أمارس هذه السلوكيات الخاطئة في سبيل تأمين ما أحتاجه»، مضيفاً: «ليس لدي ارتباطات ولست متزوجاً، ولكن ألا يحق لي أن أتزوج كي أكوّن أسرة، فأنا مواطن، ولي حقوق مثل غيري، ألا يكفي ما نعانيه طيلة عمرنا، بصفتنا من فئة مجهولي النسب، ولا أهل لنا»، متسائلاً: «ما هي أسباب مماطلتي في الحصول على حقوقي المادية من قبل المسئولين طوال هذه المدة؟.«
الشئون الاجتماعية
وبيّن عبد الرحمن ،»لقد سئمت من كثرة الوعود التي تعطى لي أنا وغيري من مجهولي النسب، وتحديداً ممن بلغوا سن الـ 30 عاماً، هذه الوعود نتلقاها من قبل المسئولين في المؤسسة الخيرية أو الشئون الاجتماعية»، مشيراً إلى أنهم «يعيشون متنعمين في حياتهم، ولا يشعرون بحجم المعاناة التي نعاني منها، نحن مجهولو النسب «، مضيفاً: «تمضي أيام عليّ، لا أجد فيها ما أسد به رمق جوعي بسبب عدم امتلاكي أيّ أموال .. فماذا تنتظرون من شُبّان هذه ظروفهم، وهذه أحوالهم.«
وظيفة مناسبة
ويبدو أن حال يوسف عبدالمحسن (21 عاماً) كان أفضل ممن سبقوه، ويقول: «بعد إلحاح كبير مني على المسؤولين في الوزارة، ومراجعة دائمة للمؤسسة الخيرية، من أجل الحصول على المبلغ الخاص بي، تم إعطائي جزءاً بسيطاً، لا يتعدى عشرة آلاف ريال، لتدبير شئوني»، متسائلاً «هل يعقل أن هذا المبلغ يكفي لشراء ما أحتاج إليه، من تأمين سكن، والتفكير في الزواج، وتأمين ضرورياته»، موضحاً، أنه «في الوقت الحالي، أرغب في شراء سيارة تساعدني على البحث عن وظيفة مناسبة لي، بعد أن صرت عاطلاً عن العمل، بعد أن تركت المدرسة التي كنت أعمل بها، لعدم توفر وسيلة مواصلات»، متمنياً على الوزارة أن تؤمّن الوظائف لفئة مجهولي النسب، ولا تتركهم لقمة سائغة في المجتمع .
مدخرات مالية،ويضيف عبدالمحسن: «عندما تقدمت بطلب للمؤسسة للحصول على بقية المبلغ، أو زيادة مبلغ العشرة آلاف ريال، من أجل شراء سيارة، رُفض طلبي على الفور، إذ رأى المسؤولون أن مبرري بشراء سيارة غير مقبول»، متسائلاً مرة أخرى» ما هو العذر المقبول في وجهة نظرهم؟»، مؤكداً «أنا في أمس الحاجة لهذا المبلغ، وشأني في ذلك، شأن غالبية زملائي، الذين يرون في مدخراتهم المالية، لدى الوزارة، هي المنقذ الوحيد لهم للتخلص من المعاناة التي يمرون بها
صرف إعانة
ويتحدث سعد عبدالله (20 عاماً) عن ظروفه الشخصية ومعاناته، يقول: «حالياً لا يصرف لي أية إعانة شهرية، أسوة بغيري من مجهولي النسب، وأعيش عاطلاً عن العمل»، موضحاً أن «مبلغ الضمان الاجتماعي محروم منه منذ أن تركت دار الرعاية قبل سنة تقريباً، وأنتظر أن يتم صرف مبلغ لي يساعدني على قضاء حاجياتي، فإذا كان المسؤولون لا يرغبون في صرف إعانة شهرية لي، علماً بأن هذا حقي، فأضعف الإيمان أن أحصل على مدخراتي المالية لديهم، ولكنهم لا يريدون صرف إية إعانة لي، وفي الوقت نفسه يماطلوني في إعطائي حقي من المبلغ الاستثماري .«
احتواء الأمر ،ويضيف عبدالله :»عندما كنت في دار الرعاية الاجتماعية قبل سنتين، كانت تصرف لي إعانة، وعندما تم إخراجي منها، للعيش في الشقق، حين تعرضت لمشكلة كدت أن أترك دراستي ،ولكن تم احتواء الأمر وعدت للمدرسة، ولكن لم أتمكن من العودة إلى الدار، تقبلت الأمر فيما بعد، ولكن مع مضي الأيام، ساءت حالتي المادية وأجبرت بعدها على ترك المدرسة لأني لا أملك المال الذي يساعدني على دفع تكاليف سيارة الأجرة التي توصلني للمدرسة .
ويضيف عبدالله» :حالياً أعيش مع بعض الأيتام في إحدى الشقق، وغالبيتهم لا يعملون، وقد أجبروا على ترك المدرسة، لعدم امتلاكهم وسيلة مواصلات توصلهم إلى مدارسهم»، موضحاً ،أن السبيل الوحيد لإنهاء معاناته «إمّا بصرف مبلغ أعانة شهرية مثل غيري، أو إعطائي المبلغ الاستثماري الخاص بي كي أبدأ به حياتي .«
الصف الثالث
ويعاني حارث عبد العزيز(19عاماً) من إعاقة بسيطة في قدراته العقلية، منذ الولادة ويقول: «لم أجد اهتماما عندما كنت صغيراً، وهذا جعلني أجبر على ترك المدرسة، وأنا لم أنهِ بعد الصف الثالث الابتدائي، وحالياً أتنقل بين بعض شقق مجهولي النسب، من أجل المساعدة، فأنا لا أملك سوى دراجة هوائية، بواسطتها أتنقل من مكان لآخر .«

ويضيف حارث «الإعانة الشهرية التي تعطى للأيتام من الضمان الاجتماعي والتي تصل الى 800 ريال، تصرف بأكملها في أول أسبوع من استلامها، ولكن يتم خصم جزء منها بشكل دائم، لا أعلم لماذا، هل لأنني أطالبهم بحق من حقوقي وهو المبلغ الاستثماري؟».

اختصاصي يحذّر المرشدين: المخدرات تنتشربسرعة في المدارس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 26 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196058

الأحساء – «الحياة»

حذر مدير إدارة التوعية والتثقيف الصحي في مجمع الأمل في الرياض عبدالله العبيلي، من تنامي ظاهرة إدمان المخدرات بين الشباب، وبخاصة طلبة المدارس، داعياً المرشدين الطلابيين إلى «استشعار الخطر الكبير من انتشار المخدرات في المدارس .«وأبان أن طلاب المدارس «أصبحوا هدفاً مهماً لدى عصابات ترويج المخدرات، التي تنشط في عملها في مواسم الاختبارات، مستغلة حاجة هؤلاء الطلبة للتميز وتحقيق أعلى المعدلات التي تأهلهم للدخول الجامعات.«

وأكد العبيلي، وهو عضو مركز «استشارات الإدمان» في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، على أهمية «التوعية الوقائية، وبيان خطر المخدرات ومظاهرها للطلاب منذ البداية، والابتعاد عن الحديث عن المراحل الأخيرة من الإدمان، التي لا تفيد الطلاب في شيء»، مبيناً أهمية معرفة «المفهوم الحقيقي للمخدرات، الذي من خلالها يمكن أن نعرف لماذا أدخلت «المنشطات» ضمن قائمة المخدرات.«

وتحدث العبيلي، أمس، خلال ورشة تدريب «اكتشاف المدمن وكيفية التعامل معه»، التي أقامتها إدارة التوجيه والإرشاد في إدارة التربية والتعليم (بنين) في الأحساء، بالتعاون مع مكتب مكافحة المخدرات، بمشاركة مئتي مرشد طلابي، يمثلون مدارس المرحلتين المتوسطة والثانوية، وعدد من مشرفي التوجيه والإرشاد في «تربية الأحساء .«تناول أهمية الوقاية منذ بداية المشكلة، والعبادة والجانب الروحاني في الاستقرار النفسي لدى الشباب، وضرورة إشباع الحاجات النفسية لدى المراهقين، وفق منهجية علمية سليمة، وأخيراً اضطرابات الشخصية وفن تقويم السلوك.

وشدد على جميع العاملين في الميدان التربوي وأولياء الأمور، «التعرف على العلامات الأولية والبدائية لمن يستخدم أي نوع من أنواع المخدرات، وبخاصة الحبوب والحشيش، التي أصبحت تشهد إقبالاً من قبل الكثير من الشباب هذه الأيام»، مشيراً إلى أن هناك حملة «قوية تستهدف المملكة، للنيل من أمنها واستقرارها، وتدمير شبابها، من خلال هذه المخدرات التي دمرت العقول والأجساد، وشتت الأسر وأرهقت الدولة.«

استدعاء 8 معلمات أمام القضاء بعد فصلهن

مالكة المدرسة تتهمهن بالتسبب في الإخفاق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 26 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26630&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي 2010-10-26 3:17 AM

استدعت المحكمة العامة بجدة 8 معلمات مفصولات من مدرسة أهلية أمس، بشأن القضية التي رفعتها ضدهن مالكة المدرسة وتتهمهن بالتسبب في إخفاق المدرسة، وسط عدم وجود أي إجراء من مكتب العمل الذي سبق أن تظلمت لديه المعلمات.

وأرجأ المكتب القضائي رقم 4 بالمحكمة النظر في القضية التي رفعتها مالكة المدرسة ضد المعلمات المفصولات إلى 26 صفر المقبل، وطالبهن بإحضار إفادات خطية لا تتجاوز الواحدة منها نصف صفحة بشأن الاتهامات الموجهة لهن .

وقالت المعلمات المفصولات – تحتفظ "الوطن" بأسمائهن- إن صاحبة المدرسة ما زالت تلاحقهن لدى المحكمة العامة بجدة، وإن إدارة تعليم البنات تخلت عنهن بعد أن قمن بتنفيذ توجيهات المشرفات التربويات القاضية بعدم السماح للطالبات بالغش، مضيفات أن مكتب العمل لم يتحرك لإنصافهن من قرار فصلهن التعسفي على حد قولهن .

وأكدت المعلمات أنه بالرغم من تقديمهن شكوى لإمارة منطقة مكة المكرمة للمطالبة بالتحقيق في فصلهن، وصدور توجيه من الإمارة لإدارة التعليم بالتحقيق في الموضوع، إلا أن المحكمة استدعتهن من منازلهن ومدارسهن الجديدة لمواجهتهن بمالكة المدرسة التي لا تزال تصر على أن المعلمات تسببن في إخفاق المدرسة.

استدعت المحكمة العامة بجدة 8 معلمات مفصولات من مدرسة أهلية أمس، بشأن القضية التي رفعتها ضدهن مالكة المدرسة وتتهمهن بالتسبب في إخفاق المدرسة، وسط عدم وجود أي إجراء من مكتب العمل الذي سبق أن تظلمت لديه المعلمات.

وأرجأ المكتب القضائي رقم 4 بالمحكمة النظر في القضية التي رفعتها مالكة المدارس ضد المعلمات المفصولات إلى 26 صفر المقبل، وطالبهن بإحضار إفادات خطية لا تتجاوز الواحدة منها نصف صفحة بشأن الاتهامات الموجهة لهن .

وقالت المعلمات المفصولات – تحتفظ "الوطن" بأسمائهن- إن مالكة المدرسة مازالت تلاحقهن لدى المحكمة العامة بجدة، وإن إدارة تعليم البنات تخلت عنهن بعد أن قمن بتنفيذ توجيهات المشرفات التربويات القاضية بعدم السماح للطالبات بالغش، مضيفات أن مكتب العمل لم يتحرك لإنصافهن من قرار فصلهن التعسفي.

وأكدت المعلمات أنه بالرغم من تقديمهن شكوى لإمارة منطقة مكة المكرمة للمطالبة بالتحقيق في فصلهن، وصدور توجيه من الإمارة لإدارة التعليم بالتحقيق في الموضوع، إلا أن المحكمة استدعتهن من منازلهن ومدارسهن الجديدة لمواجهتهن بمالكة المدارس التي مازالت تصر على أن المعلمات تسببن في إخفاق المدرسة.

وأوضحت المعلمات أن إدارة التعليم لم تقم بتنفيذ توجيه إمارة المنطقة بشأن التحقيق في قرارات فصلهن، وأنهن تقدمن أيضا بشكوى للإدارة، ولم يتم اتخاذ أي إجراء عليها من قبل إدارة التعليم، وكذلك شكوى لمكتب العمل الذي لم يتحرك أيضا سوى ببعض الإجراءات التي لا تتجاوز مساءلة المالكة عن سبب الفصل .

وكشفن عن أن سبب فصلهن جاء لتطبيقهن تعليمات إدارة التعليم القاضية بمنع الغش في المدرسة، وحظر توزيع المذكرات والملازم الورقية على الطالبات، وحسم أيام الغياب من درجات المواظبة، وأن تنفيذهن لهذه التعليمات تسبب في غضب مالكة المدارس التي قامت على الفور بفصلهن دون سابق إنذار، والتحفظ على بعض مستحقاتهن المالية المتبقية.

وأشرن إلى أنهن طلبن من إدارة التعليم مساندتهن في القضية التي رفعتها مالكة المدارس ضدهن في المحكمة، وتزويدهن بتقارير رسمية تثبت التزامهن بتوجيهات الوزارة، وأن مسألة فصلهن ليس من اختصاص مالكة المدارس، بل من اختصاص مكتب العمل.

وذكرن أن مكتب العمل لم يتدخل في قضيتهن رغم الشكوى التي قدمنها له، مما اضطرهن لتقديم شكوى لإمارة المنطقة التي أحالتها لإدارة التعليم للتحقيق في القضية منذ شعبان الماضي، وأن إدارة التعليم لم تتخذ أي إجراء في هذا الشأن .

وأكدن أنهن رضين بقرار الفصل التعسفي بعد أن تخلت عنهن إدارة التربية والتعليم، إلا أن مالكة المدارس مازالت تصر على إحضارهن إلى المحكمة بسبب توجههن للصحافة لنشر قضيتهن، وعدم إعطائهن الطالبات كامل الدرجات مما تسبب في عدم إقبال الطالبات على مدرستها - على حد تعبيرهن.

وأكدت المعلمات أنه بالرغم من أن رواتبهن بالمدرسة التي فصلتهن كانت لا تتجاوز 1200 ريال، إلا أنهن اضطررن، أمس لتوكيل محام قانوني للترافع عنهن ضد مالكة المدرسة، وسط صمت مكتب العمل، وتخلي إدارة تعليم البنات عنهن .

وكشفت إحدى مشرفات التعليم الأهلي بجدة" فضلت عدم الكشف عن اسمها" عن أن طالبات المدرسة الأهلية التي فصلت المعلمات يتناقصن بسبب إحجام أولياء أمورهن عن إلحاق بناتهم بها، وأن المعلمات كن منتظمات ومتميزات، بدليل مسارعة عدد من المدارس الأهلية لاستقطابهن بعد فصلهن، مؤكدة أن الفصل غير قانوني .

وفي الوقت الذي رفض فيه مدير تعليم البنات بجدة أحمد الزهراني الرد على هاتفه الجوال أمس، وتجاهله للرسائل التي تم إرسالها إليه بشأن هذا الموضوع، قالت مديرة التعليم الأهلي بإدارة تعليم جدة آمال رضوان في تصريح إلى " الوطن" إنها لا تعلم عن وجود أي توجيه من إمارة المنطقة بالتحقيق في القضية، وأنه ربما يكون قد أحيل لإدارة المتابعة الإدارية، وأن إدارتها تنفذ مهمة الإشراف الفني والإداري على المدرسة بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم بوسط جدة، وأنه متى ما طلبت منها أي جهة حكومية تقريرا رسميا عن القضية، فإنها ستنفذ ذلك.

مواطن: أجهضوا زوجتي.. وصحة نجران تحقق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26602&CategoryID=5

نجران :سلمان آل مقرح 2010-10-26 2:45 AM

فتحت مديرية الشؤون الصحية في منطقة نجران، تحقيقات موسعة في شكوى تقدم بها مواطن اتهم فيها إدارة مستشفى شرورة العام والأطباء في قسم النساء والولادة بالتسبب في إجهاض زوجته وإسقاط جنينها في الشهر الثاني، جراء عدم تعاملهم المناسب مع حالتها الصحية.

وأوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران صالح بن علي آل ذيبة، أن مدير الشؤون الصحية الدكتور يحيى آل شويل وجه بتشكيل لجنة للتحقيق في الشكوى، مشيراً إلى أن اللجنة تضم عضواً من إدارة المتابعة واستشاريا واختصاصيا في أمراض النساء والولادة .وقال إن اللجنة مكلفة بالتحقيق فيما حدث للمريضة.

وكان المواطن سعد بن ذيب آل مسفر اتهم مستشفى شرورة العام بالتسبب في إجهاض زوجته وعدم التعامل المناسب مع حالتها الصحية.

وقال في شكوى لـ"الوطن": عندما أحست زوجتي بتعب ونزيف داخلي ذهبت بها إلى عيادة النساء والولادة بمستشفى شرورة العام إلا أن الأطباء لم يعطوا اهتماما للحالة وبعدها خرج علينا أحد أطباء القسم "تحتفظ "الوطن" باسمه"، وطلب مني الذهاب بها إلى المستشفى العسكري بحجة وجود زحام في القسم بالرغم من وجود ملف لها بالمستشفى .

وأضاف آل مسفر أن مدير المستشفى لم يعر شكواي ضد الطبيب أي اهتمام، فسارعت بالذهاب بزوجتي إلى مستشفى القوات المسلحة بعد أن زادت معاناتها، حيث سقطت مغشية عليها في مواقف السيارات، فأرجعتها للمستشفى مرة أخرى، فتم تنويمها فورا، وبعد ربع ساعة أبلغوني بأن لديها حالة إجهاض. كما جرى إسقاط الجنين وتنويهما ثلاثة أيام.

الطويل متسائلاً: مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم رصدت له الدولة مليارات الريالات، رغم مرور الوقت عليه لم يرَ النور

برنامج السعودة فشل بكل اقتدار وصندوق الموارد البشرية عاجز وضعيف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571483.html

حوار- عبد العزيز القراري

انتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة العربية للتعليم والتدريب الدكتور أحمد الطويل محاولة فرض السعودة بغض النظر عن الكفاءة وجودة التأهيل وألقى باللائمة على صندوق الموارد البشرية، معتبراً أن سياسة التغيير من المسائل التي يجب أن نركز عليها قبل الشروع ببرامج «السعودة» التي لم تعالج مشكلات البطالة على حد تعبيره .

وقال الطويل إن دولاً خليجية بدأت ببرامج توطين الوظائف بعدنا تفوقت علينا بسبب أنهم شعوب مؤهلة لثقافة التغيير الإيجابية، مؤكداً أن هناك من يحمل هاجس الممانعة لكل تغيير خشية من الوقوع في المحظور .

وطالب في حواره مع «الرياض» بضرورة التركيز على تغيير مفاهيم ثقافة العيب في المهن البسيطة ومنح السعوديين مزيدا من الثقة ، معترضا على بعض برامج المسؤولية الاجتماعية التي تعمل تحت مظلتها فئة من الشركات التي تستهدف الربح غير المباشر من هذه المشاريع وورطة المنظمين لبرامجها التمويلية في قروض لا يستطيعون سدادها بسبب تراكم الفوائد.. فإلى تفاصيل الحوار التالي :

تطوير التعليم يجب أن يتواكب مع ما جاءت به التقنية الحديثة والانفجار المعرفي

" *الرياض" كيف تنظر لقضية التغيير في المجتمع السعودي وكيف يتم التعاطي معها؟ .

-المشكلة الكبرى التي نواجهها أن القضايا المطروحة في المجتمع كثيرة، والتعاطي معها، سواء سلباً أو إيجاباً، متعدد الأفكار والمشارب، لكن أساس المشكلة يكمن في قضية الثقافة الذاتية التي يحملها الجيل المخضرم أو الجيل الجديد، والتي ترفض التغيير بطرق شتى ليس هنا مكان توضيحها، أو لا تعرف أن تتعاطى مع الأحداث إلا من واقع الانفعال أو العاطفة وغيرها من الأسباب التي تبعدنا عن أساس القضية التي نتحاور من أجلها إلى قضايا أخرى تبعدنا عن مشكلتنا الأصلية .

ومن هنا نعلم أن مسألة التغيير مسألة نظرية وأصل شرعي، فالله سبحانه وتعالى يقول :

)إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، ولكننا لازلنا غير مؤهلين لثقافة التغيير الإيجابية، فهناك أناس يحملون هاجس الممانعة لكل تغيير خشية من الوقوع في المحظور ، واختلطت المفاهيم التي أثرت علينا اقتصاديا ومجتمعيا وعندها يكون التغيير سلبياً بسبب العجلة في اتخاذ قرار التغيير دون توطئة لذلك .

وفي ضوء ذلك يجب على المفكرين والمثقفين، وقبلهم المسئولين من صناع القرار، تهيئة البيئة لثقافة التغيير، والعمل على نشر تلك الثقافة بكل الطرق المتاحة، وأن تحمل، في مضامينها إقناعاً لا إجباراً، وتحريراً للفكر والعقل من ثقافة الفرض والأمر الواقع .

"*الرياض" بحكم أنكم تعملون في الاستثمار في التعليم .. كيف ترون مستقبل الاستثمار في التعليم والتدريب؟ .

-بداية لكل استثمار فلسفة خاصة وأهداف طويلة أو قصيرة المدى، والاستثمار في التعليم والتدريب من الاستثمارات طويلة المدى وتحتاج إلى الفكر والتطوير والتجدد قبل المال، لأن عصب هذا الاستثمار هو الفكر وطرح الرؤى التي توائم المستجدات في الحياة، خاصة فيما يتعلق بالأجيال الناشئة. لذلك فإن الاستثمار في مجال التعليم لابد له من أسس أولها كما قلنا الفكر وعدم استعجال الأرباح، وثانيها هو التميز في نوعية التعليم أو التدريب والمتابعة الدقيقة لما يحتاجه الناس عبر هذا التطور الرهيب والمتسارع الذي يوجب على من يريد النجاح في هذا المجال أن يكون سباقاً في الأفكار والنظريات والطروحات الجديدة، ولديه المرونة في مسألة الإبداع وتحويل الإمكانات التي تحت يده إلى إنجازات .
تطوير التعليم يجب أن يتواكب مع ما جاءت به التقنية الحديثة والانفجار المعرفي
ثالث هذه الأسس الحرص على الجودة، وذلك يعني تكلفة إضافية، ولكنها على المدى البعيد استثمار في النجاح، أما رابعها فهو استقطاب الكفاءات القادرة على الإبداع والتجديد في مجال التعليم والتدريب ، وغيرها كثير .. ولكن الاستثمار في التعليم والتدريب، بشكل عام، من أفضل المجالات الاستثمارية إذا أُحسن التأسيس والإدارة،وكان هناك إبداع في التطوير والمبادرة لخلق أفكار جديدة تتواءم مع المرحلة الجديدة .
" *الرياض" هل ترى أن برنامج السعودة حقق أهدافه، وبرأيكم أن صندوق تنمية الموارد البشرية حقق الأهداف التي أنشىء من أجلها، وساعد في القضاء على مشكلة البطالة؟ .
-مجال السعودة أعتقد أنه فشل بكل اقتدار، وذلك لعدة أسباب منها سوء التدريب والتهيئة لطالب العمل، ثانياً عدم حفظ حقوق القطاع الخاص كما يحفظ حق الموظف، ثالثا محاولة فرض ذلك بغض النظر عن الكفاءة وجودة التأهيل .
أضف إلى ذلك أن الشاب السعودي حقيقة يحتاج إلى تغيير في ثقافة العمل، لأنه لازال يعيش في أحلام وردية لعمل وردي دون شعوره بالتحدي من أجل تطوير نفسه وذاته، لذلك تجده ملولاً متبرماً في كثير من الأحيان، وهذه ليست قاعدة، فهناك من الشباب السعودي من أثبتوا غير ذلك داخلياً وخارجياً، لكننا نتكلم لطلاب العمل الذين يجرون خلف الأحلام الوردية فقط، ولا يريدون أن يتعايشوا مع الواقع .
أما صندوق تنمية الموارد البشرية فأقول بكل أسف إنه لا زال عاجزاً عن تحقيق الأهداف المأمولة منه كصندوق، خاصة أن لديه ميزانيات ضخمة والنتائج قليلة، بل ضحلة .
"*الرياض" تطوير التعليم وقع بين المطرقة والسندان .. بين ممانع للتطوير بالكلية، ومطالب بالتغيير الشامل جملة وتفصيلاً .. أين يقف الدكتور أحمد الطويل من ذلك؟ .
-هذا موضوع سبق أن تحدثت فيه أكثر من مرة، لكنني سأجيب عن سؤالك لأهميته وارتباطه بأجيالنا الجديدة الذين هم مستقبل وأمل هذا الوطن الغالي .. فأنا أرى أن المشكلة التي يجب أن نفكر فيها تكمن في الثقافة السائدة فيما يختص بنمط وأسلوب التغيير، أو التعامل مع المتغيرات في حياتنا، إذ أن تطوير التعليم يجب أن يتواكب مع وما جاءت به التقنية الحديثة والانفجار المعرفي، وما يتطلبه العصر من وسائل تتصدى للتحديات التي تنتظر أجيالنا القادمة. وهذه الثقافة يجب أن تكون مفعلة لدى المسئولين في قطاع التعليم ولدى المجتمع للقبول بفكر التطوير الذي يحافظ على الثوابت الشرعية والهوية الوطنية والآمال المستقبلية لأبناء الوطن .
ومن هذا المنطلق نجد أن كثيراً من مشروعات التطوير تراوح مكانها، دون أن يعرف الناس الأسباب التي أدت إلى ذلك، لكن ما يرونه هو فقط خطط ضخمة وطموحة، وميزانيات لا مثيل لها ثم الحصاد دون المتوقع بكثير .
"*الرياض" هل يعقل أن نرى مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم، والذي رصدت له الدولة مليارات الريالات، قد مضى عليه سنين ولم نر نتائج على أرض الواقع إلى الآن؟ .
-التطوير ليس إطلاق شعارات، ولكنه يرتكز على إيجاد الكفاءات المبدعة، وليس الكفاءات التقليدية التي تخاصم التطوير، الكفاءات التي تعمل وتنتج، لا الكفاءات التي تقول ولا تفعل الأمر الآخر أن تطوير التعليم وقع بين المطرقة والسندان؛ فمانع للتطوير بشكل كلي، وآخر يطالب بالتطوير لدرجة إذابة الهوية في ثقافات أخرى بغض النظر عن ملاءمتها لتعاليم ديننا أو ظروف مجتمعنا، ومن هنا يجب أن تكون لنا مرتكزاتنا الواضحة فيما نريد أن نحافظ عليه من ثوابت وأهداف لتطوير مجتمعنا حسب خططنا وتوجهاتنا،وأن يعزز ذلك قوة في اتخاذ القرار باتجاه التغيير من جانب الجهات المنوط بها هذا الأمر .
"*الرياض" ما هي أبرز التحديات التي تواجه التطور الكبير في مجال التعليم العالي ؟
-التعليم العالي يشهد تطوراً عظيماً، خاصة في ظل دعم خادم الحرمين الشريفين-حفظه الله- لإنشاء الجامعات الجديدة في كل أنحاء المملكة، وهذا له نتائج طيبة ورائعة لمنع الهجرة إلى المدن وتوطين الفكر والثقافة في كافة مناطق المملكة، وإثراء حتى الاقتصاد في تلك المناطق، لكن التحديات التي تواجه هذا النوع من التعليم عديدة، وتتمثل أولاً في الجودة ومواءمة المخرجات لما يتطلبه سوق العمل. ثانياً استقطاب الكفاءات القادرة على الرفع من مستوى التعليم العالي داخل الجامعات،والمشكلة التي يجب أن نفكر فيها جلياً ماذا سنفعل بهذا الكم الهائل من الخريجين،وأين سيكون مكان عملهم.

سؤال يجب أن نوجد له الحلول قبل أن تنهمر علينا أفواج الخريجين، خاصة أننا نشهد أزمة في الوقت الراهن، فكيف عندما تبدأ الجامعات بتخريج طلابها الذين يتجاوزون مئات الآلاف؟ .

"*الرياض" جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي دشنها خادم الحرمين الشريفين في وقت سابق، والتي يعدها الكثيرون منارة للبحث العلمي على مستوى العالم .. ما الذي يمكن أن تضيفه هذه الجامعة العالمية في مجالات العلوم والمعرفة؟

-العلم والفكر لا تحدهما حدود، بل هما انطلاق في عالم يسعى لاكتساب
المعرفة والحصول على التقنية الحديثة لتطويعها لخدمة الأهداف التنموية لتطوير
البلاد. وما جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية إلا إحدى المنظومات التعليمية
والتقنية في هذا المجال، بل إنها فتح لانطلاقة عربية إسلامية نحو العلوم والتقنية
ومنارة تواصل مع الغرب والمؤسسات العلمية الكبرى في العالم من مبدأ المنافسة والندية، لا مبدأ التقليد والتبعية، وأحسب أن هذه الجامعة سوف تعيد الصورة الذهنية الرائعة للمسلمين في العلوم كما كانت عليه في الحضارة الإسلامية الأندلسية، والتي كان أبناء الغرب يتوافدون لطلب العلم فيها، فكانت الأندلس بعلومها وفكرها منارة للعلم، تماماً مثلما كانت دار الحكمة في بغداد التي أسسها العباسيون حدثاً ثقافياً بارزاً في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، وجامعة الملك عبد الله دار حكمة القرن الحادي والعشرين بفكر عربي إسلامي منفتح على الآخر، ينتج علماء ومبدعين لا أعداداً من الخريجين .

" *الرياض" تقييمك للحراك الثقافي في المملكة، وكيف ترى دور الأندية الأدبية وسط هذه الحراك الثقافي؟ .

-الحراك الثقافي الذي نشهده حالياً في اعتقادي أن أرضيته ليست بالأرضية الصلبة،خاصة أنه غرق في سبات طويل ثم انتفض فجأة. وفي رأيي أن كثيراً من المثقفين يحتاجون إلى ثقافة لنشر فكر الثقافة، فبعضهم متعجل، وبعضهم متعصب لرأيه، وبعضهم تغلب لديه الأنا فلا يرى إلا نفسه ولا يريد إلا نفسه، ويقاتل ويحارب من أجل ذلك،أما بالنسبة للأندية الأدبية فأقول بكل أسى إنها لا تمثل إلا عدداً محدوداً من المثقفين الذين انشغلوا بصراعاتهم داخل هذه الأندية، وضيعوا الهدف الأساسي وهو المشاركة في نشر الفكر والثقافة .

"*الرياض" أعلن أخيرا أسماء دفعة جديدة من الطلاب المبتعثين في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي .. كيف يستطيع الشاب السعودي أن يكون ممثلاً جيداً لبلاده في المكان الذي ابتعث إليه؟ .

-لقد تراكمت على مدى السنوات الماضية صورة نمطية للسعودي، وبدت أكثر
وضوحاً في الآونة الأخيرة، إما بسبب الأحداث التي تتعلق بالإرهاب، وهذه الحالة موجهة للعرب والمسلمين بشكل عام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهناك صورة نمطية أخرى هي عدم الجدية والبحث عن اللهو والعبث. ومن هنا يكون دور الشاب السعودي، والسعودي بشكل عام، سواء كان مبتعثاً لطلب العلم أو في رحلة تجارية أو سياحية، مهماً جداً في إبراز الصورة الحقيقية للمجتمع السعودي المسلم، وهو يحمل بذلك همين كبيرين: أولاً إظهار سماحة الإسلام ورقي التعامل به مع الآخرين، وتصحيح الصورة النمطية التي سادت عن بعض السعوديين بشكل عام، وإذا استشعر الشاب السعودي المبتعث هذه المسئولية وجب عليه أن يكون متمسكاً بدينه وقيمه ومبادئه، مجيداً لفن التعايش مع الآخر برقي وحكمة .

ثانياً أن يحاول الإفادة والاستفادة، فينقل من موروثات وطنه التي تبين للآخر الصورة الإيجابية لمجتمعنا السعودي. ومن الأمور المهمة أن يركز على الهدف الذي اغترب من أجله، بأن يكون متفوقاً في طلبه للعلم، حريصاً على توسيع مداركه، والاستفادة من التجربة الثرية التي أتيحت له، من خلال الثقافة الأخرى التي يحتك بها، حتى يستطيع أن يزرع صورة ذهنية رائعة للشاب السعودي لدى الآخر، وأن يعود إلى وطنه عاملاً منتجاً في مجال تخصصه .

من هنا يجب على وزارة التعليم العالي والجهات ذات الاختصاص التركيز على
تنمية هذا الشعور لدى الطالب المبتعث، والمسئولية موصولة مع الملحقيات الثقافية في سفارات المملكة لإكمال هذا الواجب.

وصلت إلى 925 ألفاً

التحقيق في صرف رواتب معلمين أخلي طرفهما

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379779.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

علمت «عكاظ» من مصدر مطلع أن وزارة التربية والتعليم تحقق مع قياديين في تعليم المدينة المنورة ومحافظة مهد الذهب للبنين في صرف رواتب لمعلمين أخلي طرف أحدهما منذ أربع سنوات، والآخر منذ نهاية رجب من العام الماضي، إذ وصل إجمالي المبالغ المصروفة إلى نحو 925 ألف ريال.

وقال المصدر إن «الأمر لم يكشف إلا بعد أن تقدم معلم متقاعد منذ أربع سنوات بطلب استرحام لمدير عام الشؤون الإدارية والمالية في وزارة التربية بإعفائه من قبل المقام السامي».

وزاد المصدر ذاته أن «المعلم اعترف في طلب الاسترحام بأن راتبه على رأس العمل والبالغ 9620 ريالا لم ينقطع صرفه منذ غرة شعبان 1427هـ إلى جانب صرف راتب التقاعد 7355 ريالا، إذ اضطره لذلك استفحال مديونياته في أحد المصارف إلى 325 ألفا و929 ريالا».

وبين المصدر أن «الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة كشفت صرف راتبين آخرين لمعلم مدة 14 شهرا، بما مجموعه 16 ألفا و90 ريالا، بعد أن تم إخلاء طرفه من إدارة تعليم المهد بتاريخ 1430/07/27هـ، دون حذف اسمه من مسير رواتب معلمي مهد الذهب».

وأشار المصدر ذاته إلى أن مدير الشؤون الإدارية والمالية أحال الطلب لإدارة شؤون الموظفين للمفاهمة وتصحيح الوضع في الحال. من جهته، قال أحد المعلمين المتقاعدين (تحتفظ «عكاظ» باسمه) عند الاستفسار منه عن تجاوب الوزارة في النية لإعفائه عن مبالغ قاربت نصف مليون ريال: «لا زلت أنتظر وعودهم، والأمل فيها إن شاء الله.. فهذه وزارتي وتاج رأسي»، فيما أوضح المعلم الآخر الذي يتقاضى راتبين (تحتفظ «عكاظ» باسمه) أن الأمر ما زال تحت التحقيق والدراسة، ولم يتم البت فيه حتى حينه.

أكدت أن مجلس القضاء لم يتلق أي اتهام لأحد من قضاة المنطقة

العدل : قاضي المدينة لم يصرح لأي وسيلة إعلامية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/2010/10/26/article571361.html

الرياض – أسامة الجمعان

أصدرت وزارة العدل بيانا توضيحيا حول ما أثير إعلاميا عن أحد قضاة المدينة بأن المجلس الأعلى للقضاء لم يتلق أي اتهام لأحد قضاة المحكمة أن المجلس الأعلى كلف مفتشا قضائيا للوقوف وتقصي الحقيقة .

وأبانت وزارة العدل أن القاضي لم يصرح لأي وسيلة إعلامية حول الموضوع حسب إفادته. وأكدت أن ما نقل على لسان القاضي، أو نسب إليه حول: «دعوى السحر»، هو محل التحقق والتثبت .

وكانت وزارة العدل أصدرت أمس بيانا توضيحيا حول ما أثير إعلاميا تجاه احد القضاة في المدينة المنورة الآتي :

صدر عن وزارة العدل بشأن ما أثير إعلامياً حول أحد قضاة المدينة المنورة الإيضاح التالي :

)ورد وزارة العدل من المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ الاثنين 1431/11/17ه إيضاح حول ما تناولته بعض وسائل الإعلام بشأن أحد قضاة المحكمة العامة بالمدينة المنورة تضمن ما يلي :

1)ان المجلس الأعلى للقضاء لم يتلق أي اتهام لأحد من قضاة المحكمة العامة بالمدينة المنورة من قبل اللجنة المختصة المكلفة بالتحقيق في تجاوزات تتعلق بفساد مالي .

2ان المجلس بحكم مسؤولياته قد كلف مفتشاً قضائياً للوقوف على الواقع، وتقصي الحقيقة، ومعرفة سلامة إجراءات القضاة في المحكمة العامة بالمدينة المنورة، ولا يزال متابعاً لذلك .

3ان ما نقل على لسان القاضي، أو نسب إليه حول: «دعوى السحر»، هو محل التحقق والتثبت، علماً أن القاضي لم يصرح لأي وسيلة إعلامية حول الموضوع حسب إفادته .

4ان مثل هذه القضايا الخاضعة للتحقيق لا يجوز نظاماً التعرض لها في وسائل الإعلام، وفقاً للمادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر التي تقضي بعدم إفشاء وقائع التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة .(

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نظام القضاء الصادر عام 1428ه نقل اختصاص التفتيش القضائي المعني بالتحقيق ومساءلة القضاة عما قد يصدر منهم من مخالفات تتعلق بأعمالهم الوظيفية من وزارة العدل إلى المجلس الأعلى للقضاء.

الطلاب: تسلمتم الرسوم ولم توفروا مقاعد .. الجامعة: لم تلتزموا بالجداول الدراسية

قاعات انتساب جامعة المؤسس بلا كراسي دراسية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379786.htm

سعود البركاتي ـ جدة

أرجع مسؤول في جامعة الملك عبد العزيز التكدس الذي تشهده القاعات الدراسية في بعض التخصصات إلى عدم التزام بعض الطلاب بالجداول الدراسية، وخصوصا طلاب الانتساب، مؤكدا في تصريح لـ«عكاظ» ردا على شكوى كثير من الطلاب حول عدم توافر مقاعد دراسية داخل القاعات أن عدم التزام طلاب الانتساب بالجداول الرسمية لحضور الدورات التأهيلية التي تعقدها الجامعة بدءا من الأسبوع الماضي، أدت إلى تكدس الطلاب في ممرات القاعات، نظرا لرغبة الكثير منهم الحضور في الأوقات التي تناسبهم دون الاعتماد على الجدول المعتمد من قبل عمادة القبول والتسجيل.

ويشكو طلاب التقتهم «عكاظ» من عدم توافر مقاعد داخل القاعات ما اضطر البعض منهم إلى شراء مقاعد من المحال التجارية وإحضارها إلى القاعات الدراسية، وهنا يؤكد المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن الجامعة حددت وقتا كافيا للدورات يبدأ من الساعة الثامنة مساء وحتى الحادية عشرة قبل منتصف الليل، وجهزت القاعات المناسبة وتم توزيعها بشكل جيد على جميع الطلاب، مؤكدا أن البعض لا يرغب في الحضور في الأوقات المحددة وفق الجدول المعد سلفا، ويأتي في الأوقات المحددة لزملائه الآخرين، مما نتج عن ذلك تكدس هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب.

وكان عدد من طلاب الانتساب في الجامعة، اشتكوا من عدم توافر مقاعد تستوعبهم أثناء حضورهم للدورات التأهيلية التي بدأت في تنفيذها الجامعة بدءا من الأسبوع الماضي وتنتهي الأربعاء المقبل، وبين عدد منهم لـ «عكاظ» أن الجامعة لم تلتزم بتوفير المقاعد الدراسية الكافية رغم حصولها على الرسوم الدراسية المحددة بـ 3000 ريال عن كل طالب، مطالبين بتدخل مدير الجامعة لحل هذه الإشكالية.

ورصدت «عكاظ» البارحة الأولى تكدس أعداد كبيرة من الطلاب داخل ممرات القاعات، واضطر البعض إلى استخدام الأرضيات للجلوس عليها للاستماع إلى المحاضرات.

صحة نجران تطالب العائلتين السعودية والتركية بإخلاء المنزلين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 17352
http://www.al-madina.com/node/270683

مطر الزهراني - نجران

أنذرت صحة نجران والدي طفلي نجران يعقوب وعلي اللذين تم تبديلهما على أسرة مستشفى الملك خالد بنجران قبل نحو 6 سنوات ونصف العام من الآن بخطابات تؤكد فيها انتهاء عقد منزلي العائلتين السعودية والتركية ،وطالبتهم بالإخلاء . وأكد والد الطفل السعودي محمد سالم آل منجم أن عقد المنزلين انتهى قبل نحو أسبوع وان صحة نجران طالبتهم بإخلاء المنزلين عبر خطابات لم يستلمها بعد مؤكدا أنه قابل يوم أمس مستشار الطب النفسي بوزارة الصحة الدكتور عبد الحميد الحبيب على أمل تمديد عقد المنزلين لأن خروج العائلتين من المنزلين في هذا الوقت يفاقم من المشكلة النفسية والحالة الاجتماعية التي تعيشها ، وقال آل منجم إن مستشار الطب النفسي الدكتور عبد الحميد الحبيب وعده خيرا في هذا الجانب . مؤكدا أن وضع العائلتين لم يستقر بعد ولم يتأقلم الطفلان بشكل كامل ولا بد من زيارات متواصلة بين الجميع . وتعيش العائلتان السعودية والتركية في منزلين متجاورين كانت صحة نجران استأجرتها لهم لتنفيذ البرنامج التأهيلي للعائلتين .

بحث التعاون المشترك بين هيئة التحقيق والمحكمة العامة والجزئية بتبوك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571329.html

تبوك -عطاالله العمراني

قام رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة تبوك محمد بن علي القرني صباح أمس الأول بزيارة إلى المحكمة العامة بمنطقة تبوك حيث التقى رئيس محاكم منطقة تبوك الشيخ سعود بن سليمان اليوسف وتم التباحث في سير العمل وقد أثنى فضيلته على جهود فرع الهيئة بمنطقة تبوك بما يحقق الأهداف المرجوة والمصلحة المشتركة في إنجاز القضايا كما قام الشيخ القرني بزيارة إلى رئيس المحكمة الجزئية بتبوك حيث التقى رئيس المحكمة الجزئية الشيخ منصور الثبيتي وقد تباحثا خلال الزيارة عن سبل التعاون وما يحقق المصلحة العامة . وبين الشيخ القرني أن هذه الزيارات تأتي ضمن التعاون القائم بين فروع الهيئة والجهات الرسمية بالمنطقة.

خادم الحرمين يوجه ببذل كل ما من شأنه التيسير على حجاج بيت الله الحرام

مجلس الوزراء يقر إلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب قرض من صندوق التنمية العقارية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571269.html

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض .

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات التي أجراها مع أخيه فخامة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حول تطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وضرورة قيام المجتمع الدولي بواجباته حيال هذا الأمر؛ لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، يضمن للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية في هذا الشأن.. مجدداً وقوف المملكة ودعمها لكل جهد يبذل لتحقيق ذلك.. كما أطلع أيده الله المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من أخيه فخامة الرئيس محمود أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس استمع بعد ذلك وبتوجيه كريم إلى تقرير عن الاستعدادات المبكرة التي تقوم بها مختلف القطاعات ذات العلاقة بخدمة حجاج بيت الله الحرام الذين بدأوا يتوافدون على المملكة لأداء فريضة الحج .

توحيد مبلغ القرض.. وتكليف البنك بوضع آلية للتعاون مع المؤسسات المالية لمنح تمويل إضافي للمقترضين

وبين معاليه أن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وجه ببذل كل ما من شأنه التيسير على حجاج بيت الله الحرام منذ قدومهم عبر منافذ المملكة وحتى عودتهم وكذلك حجاج الداخل، والتفاني في هذه الخدمة الشريفة التي اختص الله سبحانه وتعالى بها المملكة وشعبها .

وفي جانب آخر أضاف معاليه، أن المجلس قدر عالياً مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام "المؤتمر الدولي عن أثر التجمعات والحشود البشرية على الصحة العامة "الذي يعد أول مؤتمر في العالم يعنى بطب الحشود والتجمعات البشرية .

ونوه بدعوة خادم الحرمين الشريفين بإنشاء تخصص حديث يعنى بطب الحشود والتجمعات البشرية ينطلق من أرض الإنسانية ومهبط الوحي المملكة العربية السعودية. كما أعرب المجلس عن تقدير المملكة لما عبر عنه المشاركون في المؤتمر من ثناء على تجربة المملكة في مجال التوعية والتعامل مع الحشود البشرية من مختلف الجنسيات والثقافات وفي نطاق جغرافي وزمني محددين خلال موسمي الحج والعمرة، كونها تجربة متميزة ونموذجية وفريدة من نوعها .

وأفاد معالي وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس، استمع بعد ذلك إلى جملة من التقارير عن تطورات الأحداث المختلفة، وواصل مناقشة جدول أعماله، وأصدر من القرارات ما يلي :

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تطبيق اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الهيئة العامة للسياحة والآثار على موظفي قطاع الآثار والمتاحف في الهيئة إلى أن تصدر اللائحة الوظيفية الموحدة للعاملين في المؤسسات والهيئات العامة والصناديق .

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (13/24) وتاريخ 1431/4/20هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام إيرادات الدولة، بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تعديل الفقرات: (1) و(3) و(4) من البند (ثالثاً (من قرار مجلس الوزراء رقم (21) وتاريخ 1430/1/29هـ لتصبح بالنص الآتي :

الفقرة 1 - إنهاء ارتباط مشروع الخرج الزراعي بهيئة الري والصرف بالأحساء وضمه إلى قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة مع إيقاف تصنيع وتسويق الحليب من أعمال المشروع والإبقاء على بنك الأصول الوراثية ومركز التلقيح الصناعي بجميع المرافق الرئيسة والمساندة "الإدارية والسكنية" وجميع العاملين بالمشروع لدى وزارة الزراعة على أن تتولى الوزارة تزويد الكلية التقنية بالخرج التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بما تنتجه الأبقار من الحليب للاستفادة منه في العملية التدريبية وفق آلية تتفق عليها الوزارة والمؤسسة .

الفقرة 3 - يخصص للكلية التقنية بالخرج التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني جزء مساحته (973ر 315)م2 ثلاث مئة وخمسة عشر ألفاً وتسع مئة وثلاثة وسبعون متراً مربعاً من أرض مشروع الخرج الزراعي وكذلك جزء آخر من أرض المشروع مساحته 800) ر 267)م2 مئتان وسبعة وستون ألفاً وثمان مئة متر مربع قائمة عليه - حالياً - الحظائر والمحلب والمصنع وقائمة عليه كذلك المباني الطينية البالغة مساحتها 170) ر52)م2 اثنين وخمسين ألفاً ومئة وسبعين متراً مربعاً المشتملة على الحظائر والمحلب والمصنع القديمة .

الفقرة 4 - تتولى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الإشراف على المباني الطينية البالغة مساحتها (170ر52)م2 اثنين وخمسين ألفاً ومئة وسبعين متراً مربعاً المشتملة على الحظائر والمحلب والمصنع القديمة والمحافظة عليها ."

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (46/ 33) وتاريخ 1430/6/28هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً - إلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب قرض من صندوق التنمية العقارية .

ثانياً - توحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة من صندوق التنمية العقارية بحيث يكون (000ر300) ثلاث مئة ألف ريال .

ثالثاً - قيام صندوق التنمية العقارية بما يلي :

- 1وضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق .

- 2تحديث نظام الصندوق بما يتفق مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة والمستجدات التي طرأت ومن ثم الرفع في شأنه .

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة روسيا الاتحادية حول التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

البيروقراطية تعوق تعاوناً بين الشؤون الاجتماعية و الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195979

الرياض - سحر البندر

كشفت وكيلة الأمين العام والمدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتورة ثريا عبيد عن بيروقراطية أعاقت تنفيذ التعاون بين «الأمم المتحدة» ووزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة فيما يتعلق بالمنظمات غير الربحية التي تحظى باهتمام كبير من مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية، مشيرةً إلى عدم تعاون دول مجلس التعاون لترشيح متطوعين للعمل في منظمة الأمم المتحدة.

وأضافت خلال الحوار التنموي الأول لمؤسسة الملك خالد الخيري عن المنظمات غير الربحية ودورها في مجال التنمية الاجتماعية في المملكة الذي عقد أمس: «من شروط نجاح مؤسسات القطاع الثالث وجود مناخ ملائم لوضع سياسات وطنية داعمة لتأمين استقلالية مالية خارج موارد الدولة، كون دورها يكمن في نقل صوت المواطن، ما يدعو إلى الحاجة لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يميز المجتمعات الإسلامية في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والدينية»، لافتةً إلى أن دور المنظمات غير الربحية يحتاج إلى القبول الرسمي الواضح بدور القطاع الثالث أساسي في تنمية المواطن، وتهيئة بيئة سانحة من القوانين والأنظمة، التي تنظم عمل هذا القطاع، وتبين ما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات من الجهات الرسمية.

وذكر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن عدم الخوف من المنظمات غير الربحية، كونها تسهم في العملية التنموية لأفراد المجتمع، إذ إن الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي شريحة قليلة مقارنة بغيرها التي تحتاج إلى برامج تنموية، مؤكداً أن دور الوزارة محفز ومشجع للعقبات التي تواجهها المنظمات غير الربحية.

وقال المدير التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مجموعة الفيصلية الأمير محمد الفيصل: « 99 في المئة من المنظمات غير الربحية لا تملك الكادر الاحترافي، خصوصاً في تقديم البرامج التي تحتاج إلى دعم من القطاعات الخاصة، ولا تستطيع التفرقة بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري»، لافتاً إلى أن المعوقات التي تواجهها القطاعات الخاصة مع المنظمات غير الربحية تكمن في الخلط بين الشركة والمبادرات الشخصية في تقديم المساعدات، ما يجعلها تفتقد إلى التركيز في تقديم الخدمة.

وكشفت المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية الأميرة البندري الفيصل عن إنشاء معهد للتنمية الاجتماعية لتدريب الكفاءات في المنظمات غير الربحية، لإيجاد تغير إيجابي في المجتمع والمشاركة الفعالة في صنع القرار، مشيرةً إلى أن الحوار التنموي الأول يعتبر منتدى فكرياً عاماً سيتمكن من خلاله المشاركون من التعبير عن آرائهم بشأن القضايا التنموية الرئيسية المحلية، والبحث عن حلول لها بمشاركة المختصين.

وأكدت مديرة مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأميركية في القاهرة هدى رشاد، أهمية إرساء قواعد أساسيات القيام بدور المنظمات غير الربحية، وإيجاد مناخ مجتمعي مؤسسي داعم من خلال وضع رؤية واضحة، وإتاحة فرص واعدة للتحرك المستقبلي، وتحقيق التوازن بين الحدود الدنيا والعليا، وتحديد الأدوار داخل المجتمع.

إلى ذلك، دعا المشاركون في الحوار التنموي الأول إلى إيجاد آلية لتجديد الدماء في المنظمات غير الربحية على مستوى القيادات والتنفيذيين، وتكون العلاقة بين المنظمات غير الربحية علاقة تكاملية وليست تنافسية، وإيجاد نظام مالي قادر على توجيه الموارد المالية لخدمة المجتمع ومراقبتها، ويشارك ممثلون من منظمات المجتمع المدني في نقاش النظام المتعلق بالجمعيات غير الربحية مع مجلس الشورى، وتسهيل إجراءات تراخيص المنظمات غير الربحية، ووقف رخص المنظمات المتوقفة عن النشاط ثلاثة أعوام، وضرورة التطوير والتأهيل للمشاريع الاجتماعية، وتوسيع مفهوم القطاع غير الربحي في المدارس والجامعات والمستشفيات.

لجنة للتحقيق في شكوى مالك فندق ضد هيئةالسياحة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195967

أبها - يحيى جابر
وجّه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، بتشكيل لجنة عاجلة من إدارات عدة للتحقيق في سلامة فندق في وسط أبها، إثر خطاب وتقرير من الدفاع المدني وشكوى من مالك الفندق، بأن المبنى يعاني من تشققات وتصدعات وظهور قواعد ومباني الميدات، بحسب رئيس اللجنة عبداللطيف الشريف، بسبب حفريات تقيمها الهيئة العليا للسياحة والآثار إلى جانبه.
وأعرب مالك الفندق حسين هبيش عن أمله بأن تحسم اللجنة الحالية وضع فندقه، وتعوّضه عن الخسائر التي يتكبدها منذ ستة أشهر، خصوصاً أن اللجنة الأولى لم تبت في الأمر، لافتاً إلى أن لديه ثلاثة تقارير هندسية تبيّن حجم الأضرار البالغة التي تعرض لها فندقه بسبب المشروع الذي أقيم حوله من دون إشعاره أو تعويضه.
وفيما أشار المحامي عبدالعزيز بن دشنان إلى أنه من حق المواطن المتضرر الرفع بدعاوى قضائية حول ضرره، وفي حال ثبوته فإن القانون سيلزم أية جهة مقصرة ومتسببة بدفع تعويضات، لم يرد مسؤول الهيئة العليا للسياحة في منطقة عسير عبدالله مطاعن على أكثر من ثلاثة اتصالات لـ«الحياة.«
وكانت «الحياة» نشرت الموضوع قبل نحو أسبوعين، إذ اتهم مالك الفندق الهيئة العامة للسياحة والآثار بالتسبب في تشققات وتصدعات جعلت فندقه آيلاً للسقوط، نتيجة لحفرياتها التي تحيط به من ثلاث جهات وعلى عمق تسعة أمتار لتنفيذ مشروع متحف، مطالباً بتعويض مادي عن خسائر مادية تصل إلى عشرة آلاف ريال يومياً، وتشكيل لجنة فنية من الإمارة والدفاع المدني والأمانة ومكتب هندسي محايد لفحص الموقع، وتوضيح المخاطر الإنشائية والمعمارية على الفندق.

وزير العدل يحاضر عن القضاء السعودي بالجامعة الإسلامية اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/2010/10/26/article571357.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي
تنظم الجامعة الإسلامية مساء اليوم الثلاثاء محاضرة بعنوان "القضاء السعودي بين أصالة المنهج ورغبة التطوير" لمعالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، وذلك بعد صلاة العشاء بقاعة المحاضرات الكبرى بالجامعة .
ويستعرض الدكتور العيسى في محاضرته الخطة الإستراتيجية لتطوير وزارة العدل ومرافق القضاء، كما يتضمن برنامج المحاضرة حواراً مفتوحاً مع معاليه، دُعي إليه رؤساء تحرير الصحف المحلية والصحفيون والإعلاميون والكتاب والمثقفون، وكبار المسؤولين بالمدينة المنورة لطرح أسئلتهم ومناقشة رؤاهم مع معالي وزير العدل.

إخضاع مسؤولي دار الحماية للاستجواب عن كيفية تهريبها المحكمة الجزئية بجدة تفرج عن المتهمة بالعقوق بكفالة عمها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/2010/10/26/article571354.html

جدة - خالد الدماك

أقرت محكمة جدة الجزئية ظهر أمس الإفراج عن هاربة دار الحماية (س.ب (بالكفالة واستلام أحد محارمها الفتاة (عمها) شقيق والدها في الجلسة الاخيرة التي حضرها محامي الفتاة (وليد ابوالخير) والفتاة حيث اعترفت خلال التحقيق بتلقيها اتصالاً أثناء تواجدها في دار الحماية من قبل رئيس مجلس إدارة حماية الأسرة بعدم النزول إلى الإدارة لوجود سجانة تريد اصطحابها، وأن الرئيسة أخبرت السجانة أن الفتاة في المستشفى وانتظرت السجانة فترة طويلة حيث هدفت إلى تأجيل الموضوع حتى إيجاد حلول يمنعها من دخول السجن، حيث كان والدها قد رفع عليها دعوى (عقوق الوالدين) في القضية التي استمرت قرابة الاربع سنوات وتم اغلاق الموضوع نهائيا فيما سيخضع مسؤولو دار الحماية للاستجواب من قبل المسؤولين حول كيفية تهريب الفتاة وإغلاق هذا واتهام عددٍ من الموظفات في دار الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة ومنهم رئيس مجلس إدارة دار حماية الاسرة ومشرفة دار الحماية وكان رئيس المحكمة حاول خلال الجلسة الصلح في القضية بحضور جميع أطرافها، عرض عليهم خلالها الصلح وإنهاء القضية وتسليم الأب الفتاة التي رفضت ذلك وتم تسليمها الى عمها بموجب قرار المحكمة.

الشرطة تحقق مع معلم متهم بضرب طالب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379912.htm

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

اتهم مواطن معلما في مدرسة أهلية ابتدائية في مكة المكرمة بضرب نجله ومعاقبته بدنيا، وتقدم ببلاغ رسمي إلى شرطة جرول أمس. وذكرت المعلومات أن معلم اللغة العربية عاقب الطالب على خلفية سؤال عن تحضير المواد الدراسية. وأصدرت إدارة المستشفى تقريرا لإثبات الحالة ومن المتوقع إحالة الملف إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان، أن مركز جرول تسلم ملف الشكوي وبدا التحري فيه.

بعد إدانته بتزوير الأوراق

الحكم على زوج قضية النسب بالسجن 3 سنوات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571352html

القطيف - منير النمر

حكمت المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) أمس على الزوج عبدالله المهدي بالسجن ثلاثة أعوام بعد أن أثبت بحقه التزوير، فيما رفض محاميه أحمد السديري "الحكم" وقال" :إن الحكم استند إلى صور خلت من الأصول التي تبنى عليها الأدلة الشرعية التي تحدد إن كان المهدي مزورا أم لا"، مؤكدا ل"الرياض" استئناف الحكم الذي سيستلمه موكله بعد 15 يوما .

وأضاف السديري: "إن الحكم لم يستند إلى حقائق شرعية، إذ أن الجلسة السابقة تأجلت ليحضر الخصم الأصول التي يدعي أنها مزورة، بيد أنه لم يفعل في الجلسة"، مستدركا "إن الاستئناف سيمكن موكله من الدفاع عن نفسه ."

وتخلص تفاصيل الجلسات إلى أن السديري طلب في الجلسة الماضية من الخصم المتمثل في" مصلحة الرقابة والتحقيق" الذي طعن في المستندات التي قدمها الزوج إبان تقدمه لزوجته سميرة بضرورة، تقديم الأصول ليتم إثبات عملية التزوير، بيد أن المدعي لم يقدم شيئا، ما أجل الجلسة التي صدر فيها الحكم أمس، من جانبها طالبت الزوجة سميرة ب"ضرورة إظهار أصول الأوراق" التي تثبت صحة دعوى والدها الذي يريد طلاقها من زوجها، مضيفة "إن تقديمهم لصور يسهل توريط زوجها، وإن كان إدعاء والدي صحيحا لاعترض على تزوير الوثائق قبل عقد الزواج بثلاث أعوام"، متسائلة "لماذا زوجوني لو كانوا صادقين على أوراق صور وليست أصل"، وتابعت "إن صدقوا لماذا تم عقد القران على بصور فقط ولم يطلب المأذون أصول الوثائق"، مشيرة إلى أن عقد النكاح لم يدون فيه إلا شرط واحد كمن في ضرورة إكمال دراستها، وعدم ضربها من قبل الزوج .

جامعة الملك عبدالعزيز: 20في المئة من كبار السن في السعودية خرفون ! ...

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 26 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196030

جدة - أحمد العمري
كشف المشرف العام على كرسي سالم بقشان لأمراض الخرف بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالمنعم الحياني درساً أجراه الكرسي على جميع مناطق السعودية يفيد بوصول نسبة المصابين بداء الخرف إلى نحو 20 في المئة من الأشخاص في عمر الـ80 عاماً.
و أكد الحياني لـ «الحياة» أنه مع تقدم عمر الإنسان وزيادة تعداد السكان فإن هذه النسبة ستزيد محتلة دلالة اجتماعية وصحية ومادية.
وأشار إلى أن إصابة الرجال بالخرف أكثر من النساء، إذ يبين الدرس والتقارير التي أجراها الكرسي إصابة ما نسبته 58 في المئة عند الرجال في حين بلغت الإصابة به عند النساء 42 في المئة.
وقال: «على رغم النسب العالية التي تصيب مجتمع السعودية، إلا أن المجتمع الغربي يكثر فيه هذا المرض عن مجتمعنا لزيادة أعمار أفراد المجتمعات الغربية عن المجتمعات الشرقية.«
وتابع: «لا يوجد تفاوت في نسب إصابة المرض في مناطق السعودية، فنسب الإصابة بالخرف متقاربة جداً في جميع المناطق»، معتبراً تسرب بروتين «البيتا أمالويد» في خلايا المخ من أهم الظواهر التي تلاحظ في مرضى الخرف، ويمكن أن يكون هذا التسرب هو الخطوة الأولى المسببة لموت الخلايا العصبية، لكن إلى الآن لا تعرف كيفية حدوث هذا التحلل العصبي للخلايا .
وأوضح المشرف العام على كرسي بقشان أنه تم رصد أن بروتين «البيتا أمالويد» يؤثر على بعض الخلايا من دون غيرها، ويرجع هذا إلى وجود مستقبلات معينة لبروتين عصبي يدعى المادة «بي» في الخلايا العصبية المصابة، ما يجعلها عرضة لتأثير «البيتا أمالويد» الذي بدوره ينشط مستقبلات أخرى تسمى «إن مثيل دي اسبر» (إن ام دي إيه) تحفز دخول «أيونات الكالسيوم» داخل الخلية العصبية وتراكمها مسببة موت هذه الخلية.
وكان الكرسي أجرى درساً بحثياً لتحديد أنواع وأماكن الخلايا العصبية المحتوية على مستقبلات المادة «بي»، وأسباب تطور هذا المرض ما يمكن من الحيلولة دون الإصابة به أو علاجه أو الحد من تقدمه أو زيادة أعراضه.

إمارة الشرقية تحيل قضية فتاة دارالدمام إلى المحكمة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196061

الدمام – شمس علي

قررت إمارة المنطقة الشرقية، أخيراً، إحالة قضية «فتاة دار الحماية» في الدمام إلى المحكمة، وذلك «للبت فيها، بعد نحو أسبوعين، من المحاولات المبذولة للتوصل إلى حل ودي»، بحسب قول رئيس لجنة الأسرة في الإمارة الشيخ غازي الشمري، الذي أبلغ» الحياة» أن القضية، «لم يحدث فيها إلى الآن، شيء»، وذلك على رغم توقعاته السابقة، بالتوصل إلى حل، في غضون أسبوع من عرضها عليه فقط، مؤكداً اعتزامهم «رفع القضية إلى محكمة الدمام، خلال اليومين المقبلين، كي يفصل القاضي بينهم بالشرع». وكانت فتاة سعودية (31 سنة)، لجأت قبل نحو ثلاثة أسابيع، إلى دار الحماية الاجتماعية في الدمام، مُدعية إنها تعرضت إلى «عنف أسري»، بعد قيام أشقائها بالاعتداء عليه بـ«الضرب المبرح»، وذلك لثنيها عن الزواج من شاب تقدم إلى خطبتها، اعتبره الأشقاء» غير مناسب لهم نسباً». كما اتهمتهم بحرمانها من ميراثها من والدها، مشيرة إلى أن بقية أخواتها ووالدتها، يعانين من «ظلم وقسوة» أخويها.

وأكدت الفتاة لـ«الحياة» حينها، تعرضها «في شكل مستمر، إلى عنف أسري» من قبل أخوتها، معربة عن مخاوفها من أن يتم «إعادتي إلى البيت، مرة أخرى، وينتقم أخوتي مني»، واصفة أخوتها بـ«المراوغين». وطالبت بأن «يوقعوا تعهداً بعدم التعرض لي .«واتهمت الفتاة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، أخاها الأكبر بـ«الاستيلاء على ما تركه أبي لنا، بعد وفاته، حين كنت في العاشرة من عمري»، موضحة أن والدها «توفي قبل نحو 21 سنة، وأمي كبيرة في السن، ومريضة، واستولى أخي على ميراثنا، وأخذ في تعذيبنا، والتعدي علينا بالضرب والإهانة، إضافة إلى التهديد المستمر»، مشيرة إلى أن أخاها الثاني «تعاون معه في ذلك، لأنهما يريان أن المرأة ليس لها حقوق». وتفاقمت ظروف الفتاة منذ خمسة أشهر، حين تقدم لها شاب، ورفضه شقيقاها، لأن «اسم عائلته يصيبهما بالحرج أمام الآخرين، لأنه ليس من عائلة كبيرة». وتعرضت الفتاة إلى الضرب من قبل أشقائها، بسبب موافقتها عليه.

260 كيلو تحرم فتى التعليم.. والمستشفيات: لا حول لنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379921.htm

عبد الله مشهور - جازان

من رأى ليس كمن سمع. ولكن في حالة محمد عقيل هادي يلزم السمع حتى تتحقق الرؤية بأعين النجدة، توقفت الحياة بالنسبة لابن 16 عاما. جال الهرمون في جسده حتى حوله إلى كتلة من 260 كيلو جراما. تقسو الحياة على البسطاء وتعطيهم من جفائها.

غاصت عينا محمد في رأسه بفعل الشحوم وانتفخت أقدامه حتى بات لا يقوى على الحركة، سكنه الوزن الزائد مذ كان في السابعة من عمره فارتبك لسانه وأضحى النطق عليه عصيا.

لا تعليم لمحمد ولا مستشفيات جازان خلصت الفتى من عذاباته، يسكن المراهق مع والده العاجز عن تخليصه فالرجل يعول زوجتين وأبناء وراتبه التقاعدي يقف عند حدود 2600 ريال.

بطيئة الأيام بالنسبة لابن عقيل هادي منتظرا ومضة تضيء له المقبل منها. يقول الأطباء المتابعون لحالة الفتى الجازاني: الأمل في الله ثم في المستشفيات الكبرى، ليست هنا بالطبع وإنما في الرياض، أو جدة، أو الدمام. كم هي بعيدة المسافات على شاب يتقاضى والده راتبا تقاعديا بسيطا. كم هي قريبة الآمال بالنسبة لفاعل خير.

من يمنح محمد عقيل هادي ومضة العمر، يحلم ابن الـ 16 عاما بأقدام رشيقة، بأعين تنظر بلا خوف، بلسان ينطق بالفرح، يحلم محمد بمن يخلصه من زحف الشحوم على جسده المقبل على الحياة، لو لم يكن محمد عقيل هادي محبا للحياه لما حلم بجسد رشيق وينعم بالصحة..

ناقوس خطر يهدد البيوت السعودية

1،5 مليون عانس في المملكة والعدد مرشح للارتفاع إلى4 ملايين خلال خمس سنوات

396ألف عانس في مكة، والرياض327 ألفاً، والشرقية ثالثاً بـ228 ألفاً

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 13641
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13647&I=793489&G=1

ليلى الخميري - القطيف

أكدت دراسة سعودية أن عدد الفتيات العوانس في المملكة مرشح للتزايد من مليون ونصف المليون فتاة حالياً، إلى نحو أربعة ملايين فتاة في السنوات الخمس المقبلة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن 18 ألف حالة طلاق وقعت العام الماضي مقابل ستين ألف عقد زواج، ما يشير إلى أن نسبة فشل الزواج تصل إلى 30.%

بينت إحصائية صادرة عن وزارة التخطيط عن الشهور الماضية من العام الجاري 2010 أن عدد العوانس واللاتي بلغن سن الزواج 1,529,418 فتاة في السعودية، حصدت مكة المكرمة النسبة الكبرى بوجود 396,248 فتاة، تلتها منطقة الرياض بـ 327,427 فتاة والمنطقة الشرقية بـ 228,093 فتاة ومنطقة عسير بـ 130,812 فتاة والمدينة المنورة بـ95,542 فتاة وجازان بـ84,845 فتاة فمنطقة القصيم بـ74,209 ثم الجوف بـ52,190 وحائل بـ43,275 فتاة ثم تبوك بـ36,689 فتاة والمنطقة الشمالية بـ21,543 فتاة.

وأظهرت الإحصائية أن من أهم مسببات ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع السعودي هو الزواج بأجنبيات بسبب ارتفاع المهور في بعض المناطق، إضافة إلى عجز بعض الشبان عن الزواج في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها بعضهم وهو ما دفع ببعض الأسر والقبائل إلى السعي إلى تحديد المهور وفرض عقوبات على من يخالف ذلك .

وقد كان الزواج الميسر مقرونا عند وصف الفتاة السعودية ولا يأتي بعدها إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت تطفو على السطح ظواهر تكشف النقاب عن نفسها عبر حالات زواج الأجنبيات وصغار السن (القاصرات (والمبتعثين والتي أدت إلى تزايد في نسبة العنوسة، وهذا ما تؤكد عليه الشواهد المرسومة بالحروف الظاهرة في عناوين الصحف بتزايد نسبة الطلاق وحالات الخلع والعنف الأسري.

ولاشك أن العنوسة ناقوس خطر يهدد البيوت السعودية، حيث فرضته الظروف والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفتاة، وبدأت رحلة البحث عن حل من جانب المشايخ والجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية والأفراد للتصدي لهذه الظاهرة، فهناك من طرح حلاً بتعدد الزوجات، وآخر اقترح زواجًا بالتقسيط، وهناك من أنشأ جمعيات لتيسير الزواج، رغبة في تحقيق حلمهم المنشود ببناء بيت جديد وتكوين أسرة سعيدة.

تساءل.. ما السر وراء تفاقم خطر العنوسة وما هي وسائل الحد من تفاقم هذه الظاهرة؟

»اليوم» استطلعت آراء أباء وأمهات عن أسباب الظاهرة:

بداية، قال سلمان الناصر: مشكلة العنوسة كبيرة والأسباب كثيرة ولو أحصيناها لن ننتهي منها ومنها زواج الشباب بالأجانب وعزوفهم عن السعوديات لغلاء المهور مقابل البطالة وخوف بعضهم من تحمل المسؤولية .

وقال علي العجمي: إن المبالغة والتشدد في مواصفات الزوج من ناحية الفتاة أو عادات بعض العائلات والأسر التي لا تسمح بزواج الصغرى قبل أختها الكبرى وهذا يؤثر سلباً على الصغرى في حين تواجه الأخت الكبرى مشكلة تمنعها من الزواج المبكر أو الزواج في السن القانونية أو المناسبة.
وأكد عيسى المادح أن ظاهرة العنوسة كانت منتشرة في السابق لبعض العادات والتقاليد أما بوقتنا الحالي فهي منتشرة بظلم الفتاه لنفسها حيث للفتاة طموحات يؤخر زواجها لشروط وضعتها لمواصفات زوج المستقبل رسمتها بخيالها كالمال أو الوسامة وغيرها، كما أن انتشار ظاهرة الطلاق أثرت، مبيناً أن سن الثلاثين للطرفين لا يعتبر عنوسة وإنما سن مناسب للزواج.
وقالت تهاني عطية: كل شيء في الحياة قسمة ونصيب ومسألة الزواج بحد ذاتها تعتمد على النصيب والتوفيق من الله وعندما تتأخر الفتاة في الزواج ويفوتها القطار لا يعني ذلك أن الفتاة بها نقص أو خلل أو أنها ليست قدر المسئولية .
وبينت فداء العبد العال أن الفتاة لديها يد في تأخر زواجها في بعض الأسر لكن ليس معنى هذا انها ترضى بأي زوج يتقدم لخطبتها وزواجها الا إذا كان مناسباً، لافتة إلى مشكلة المبالغة في غلاء المهور ومشكلة السكن أيضاً من أسباب تأخر الزواج.
وحذر علماء اجتماع من تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، موضحين أنها تتجاوز المعدل العالمي الطبيعي بكثير، وتبلغ إجمالاً أكثر من 25% من حالات الزواج فيما يتراوح المعدل العالمي للطلاق بين 18% و22% ، مؤكدين أن أكثر من 60% من حالات الزواج في السعودية تنتهي في عامها الأول. وتبين السجلات الرسمية لوزارة الخدمة الاجتماعية وقوع أكثر من 25 ألف حالة طلاق في عام 2009 مقابل 120 ألف حالة زواج في العام ذاته .
وأكدت دراسة لوحدة الأبحاث في مركز الدراسات الجامعية أن معدل الطلاق في السعودية ارتفع من 25 %إلى أكثر من 60% خلال الـ20 سنة الماضية. وكشفت إحصائية عن وجود نحو 3 ملايين عانس بالمملكة، وأكد بعض الاختصاصيين أنه رقم كبير ومخيف، وينذر بكارثة اجتماعية إن لم توجد الحلول الجذرية لهذه الظاهرة.
وحول خطورة العنوسة في الجانب الصحي على الفتاة، قالت الدكتورة عزة إبراهيم: إن كروسومات الفتاة بشكل عام التي تكون فوق سن الأربعين تتغيّر، وتكون أكثر ضعفاً، وبالتالي تصبح المرأة الحامل أكثر عُرضة للمخاطر، وكذلك جنينها، وهي بحاجة دائمة للعناية والرّعاية الخاصة.
وأضافت :غالباً ما تكون الفتاة في مثل هذه الحالة عُرضة لارتفاع السكّر وارتفاع ضغط الدّم، أو ما يُعرف بالتسمم الحملي وعند الولادة، تظهر صعوبات أخرى، قد لا تتحمل عملية الولادة الطبيعية، أو تتعرّض لولادة متعسّرة .
وأشارت الدكتورة ليلى العبدالله أن العنوسة تؤثر في نفسية الفتاة إلى حد ما، لكن لا تؤدي إلى درجة المرض، وهذا يعتمد على استقرار نفسية الفتاة ومناعتها النفسية، منوهة أن بعض الفتيات يسلمن العنوسة إلى قضاء الله وقدره، وبعضهن تذهب بهن خواطرهن إلى أن هناك من يترصد لهن بالعمل والسحر ,وبينت: عندما تمر السنوات الطويلة بالفتاة دون زواج ويكون قد فاتها قطار الزواج، تزداد نفسية الفتاة أسًى وتساؤلا مصحوباً بمشاعر نقص، فحياتها تنقصها الطرف الآخر المُكمل لها، فهذه سُنة الحياة، بينما في بعض الحالات تكون هناك آثار سلبية أقوى نتيجة للإحباط في علاقة عاطفية، حيث تتعقّد النفسية وقد يطاولها الصراع، مؤكدة بأن بعض الأسر الواعية المُؤمنة لا تترك لديها العنوسية أي أثر، وهي تراعي مشاعر وإرادة فتياتها، كما أن هناك أسراً يغلب عليها التوتر وهذا يؤثر على الفتاة.
وقالت زهراء المؤمن: في مجتمعنا ظهرت أزمة العنوسة كمشكلة اجتماعية بسبب جملة من العوامل أوصلتها إلى مستوى الظاهرة وأصبحت تشكل هماً وهاجساً اجتماعياً للكثير من الأسر والفتيات، ولم تقف المؤسسات المعنية في مجتمعنا موقف المتفرج من تنامي ظاهرة العنوسة بل حاولت مواجهتها والحد منها، فشكلت صناديق خيرية لتيسير الزواج، وقدمت مساعدات للمحتاجين من خلال الزواجات الجماعية، وساعدت في التنشئة الأسرية من خلال التوعية بأهمية الأسرة، منها صندوق الزواج الخيري الذي يعني بتشجيع حركة الزواج في المجتمع حيث يسهم بتحصين شباب وفتيات المجتمع من الانحراف الأخلاقي بالإضافة إلى تشجيع مبدأ التكافل الاجتماعي معالجة مشكلة تكاليف الزواج ودفع مهور الشباب المحتاج ومنح قروض لتغطية تكاليف زواج أو تأمين أثاث للشباب، ومشروع الزواج الجماعي الذي يعني بتسهيل صعوبات الزواج للشباب والشابات، ومشروع مركز البيت السعيد وبيت الحكمة الذي يعنيان بالشأن الأسري وجميع ما يتعلق بمسائل التوعية الأسرية كوسيلة وقائية لحماية المجتمع من القضايا التي تهدد استقراره وتماسكه. ومن جانب الحقوق المادية التي توفرها الدولة للعانس قال الباحث الإجتماعي بمكتب الضمان الاجتماعي بمحافظة القطيف منصور أحمد العلو: يصرف الضمان الاجتماعي للفتاة العانس من عمر 35 سنة وما فوق 861 ريالاً شهرياً، شريطة أن يكون أحد والديها من مستفيدي الضمان أو أن تكون يتيمة.
وبمبادرة من مشايخ المجتمع بادر أحدهم إلى مشروع تزويج الفتاة العانس بـ200ريال، والذي دعا كل فتاه ترغب بالزواج بتسجيل اسمها لدى شيخ والذي يقوم بتزويجها من شخص يناسبها ويكون مهرها ما بين 200ريال - 1000 ريال بحيث

يكون بمستطاع العريس دفع المهر، ووافقه على مبدأ الدعوة بعض من المشايخ ولكنهم اختلفوا على مبلغ المهر معللين أنه لا يكفي تجهيز فتاة للزواج مقترحين أن يكون المهر أقصاه 5000 ريال,وقال عبد الله الغزوي: إن من أبسط حقوق العوانس في مجتمعنا وأسرهن أن تستشعر وزارة العدل معاناتهن وأن تبادر إلى تبني الخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة بالحد من ظاهرة العنوسة وتسهيل عملية التواصل بين الراغبين والراغبات في الزواج عبر مكاتب التزويج التي يجب أن تكون تحت إشرافها ورقابتها المباشرة وعبر حملات إعلامية مكثفة تحث على الزواج وترغب فيه وتبين المخاطر الأخلاقية التي تنطوي عليها العنوسة المتفشية في مجتمعنا ,وقالت تهاني عيد: هناك عدة خطوط لحل مشكلة العنوسة وهي تعدد الزوجات وعدم المغالاة في المهور فالمغالاة في المهور يدفع الشاب إلى العزوف عن الزواج أو الزواج من الأجنبيات والزواج المبكر والحد من المتطلبات والشروط غير الضرورية، داعية كل فتاة أن تقبل الزواج بمن لديه دين وأخلاق حميدة حتى وان كان متزوجاً.

مواطن بينبع يتهم الأمر بالمعروف بالاعتداء على أمه وإخوانه.. والأمن يؤكد مقاومته رجال الدورية والهيئة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 17352
http://www.al-madina.com/node/270676

أحمد الأنصاري - ينبع

أكد الناطق الأمني بمنطقة المدينة المنورة العميد محسن الردادي «أن الشاب المتهم بمقاومة رجال الأمن وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أحد أسواق ينبع أمس الأول قد جرى القبض عليه من قبل رجل الهيئة بسبب قيامه بمعاكسة فتاة في السوق وتهجمه على رجل الأمن المرافق لعضو الهيئة كما قاوم رجلين من الدوريات الأمنية واعتدى عليهما، أما أخوه فتم القبض عليه بسبب مشاركته في مقاومة رجال الأمن. في حين أكدت الهيئة على لسان ناطقها الإعلامي بالمدينة المنورة أن الشاب ضبط متلبسا بمعاكسة فتاة في أحد أسواق ينبع وهو ما نفاه الشقيق الأكبر للشاب في روايته المختلفة عن ملابسات الحادث بينما لم يؤيده شهود عيان رووا لـ «المدينة» الواقعة. من جانبه أوضح المتحدث الرسمي بفرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة المدينة المنورة بندر بن محمد الربيش ملابسات قضية الشاب المعاكس بأحد أسواق محافظة ينبع بقوله: «المذكور ضبط يعاكس إحدى الفتيات في السوق ويتحرش بها فطلب منه عضو الهيئة ورجل الأمن المرافق إثباته الشخصي لكنه لم يستجب لذلك وتم طلب الدوريات الأمنية، لكنه قاوم وهرب وقبض عليه لاحقًا من الجهات الأمنية». وكان شقيق الشاب المتهم قال إن رجل الهيئة طلب إثبات أخيه (بالعقد الثاني من العمر) كونه ضبطه متلبسا بمعاكسة فتاة في أحد أسواق ينبع لكن أخاه نفى ذلك لرجل الهيئة الذي أصر على اصطحابه للسيارة، وأضاف عند ذلك طلب شقيقي من والدته وأخيه الآخر مغادرة السوق إلا أن رجال الأمن والهيئة والدورية اعتدوا عليهم مما أصابهم بكدمات وجراح نقلوا على إثرها إلى المستشفى، نافيا أن يكون قد اعتدى هو أو شقيقه على رجال الهيئة أو الأمن. من ناحيتها ذكرت مصادر مطلعة لـ «المدينة» رواية مختلفة لرواية شقيق الشاب، وأكدت أن الشاب اعتدى على رجل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتلفظ عليه بألفاظ بذيئة ورمى الماء في وجه أحد أعضاء الهيئة وحاول قذفه بالحجارة ودهسه بالسيارة لعدة مرات وقام بالاصطدام بسيارة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند محاولته الهرب من الموقع والتلفظ على رجال الأمن، كما قام بالاعتداء على رجال الأمن ومحاولة دهس آخر، وأضافت المصادر أنه لم يقم أحد بالاقتراب من والدته وكانت تتابع الموقف عن قرب، وأن والدته لم تكن في السوق وقام أخوه بجلبها من المنزل لتكون درع حماية له وتخليصه من رجال الهيئة، وقام الشاب وأخوه بالهرب من الموقع وتم القبض عليهما بمستشفى ينبع الصناعية. وأفادت المصادر ذاتها أن رجال الهيئة قاموا بطلب الحق الخاص على ما تعرضوا له من سب وقذف من قبل الشاب.

بعد توقيع اتفاقية بين مديرية السجون وشركة الاتصالات السعودية..

اللواء د. الحارثي : النزلاء سيتواصلون مع ذويهم بالصوت والصورة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571872.html

أكد اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي مدير عام السجون أن هناك توجهاً نحو تسهيل زيارة نزلاء السجون من خلال تسخير الوسائل الحديثة للاتصالات، بحيث يتواصل النزلاء مع ذويهم بالصوت والصورة خاصة لمن لا يستطيع زيارة السجون، مشيراً إلى أن توقيع اتفاقية ثنائية بهذا الخصوص مع الاتصالات السعودية سيدعم هذا التوجه من خلال ما تملكه الاتصالات من خبرات وإمكانيات في هذا الجانب .

وقال اللواء الحارثي في تصريح له على هامش توقيع اتفاقية استراتيجية بين المديرية العامة للسجون و شركة الاتصالات السعودية، بأن "الاتصالات وكما يعلم الكثير سهلت التواصل بين الناس بالصوت والصورة و عبر المحيطات والدول من خلال تقنيات الانترنت و تقنيات الاتصالات المتقدمة، و نسعى من جانبنا لتوظيف هذا الجانب لمن يحتاجه من إخواننا وأخواتنا في السجون ."

وحول أهمية ربط مواقع السجون بوسائل الاتصال الحديثة في المملكة وإسهام ذلك في تسريع وتيرة العمل، قال الحارثي " بالطبع هذا توجه حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، ووزارة الداخلية و بقيادة النائب الثاني، وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز تعتبر من أوائل الجهات التي سعت لتطبيق و تعزيز هذا الجانب بما يحقق تطوير العمل ويفعل الجانب الرقابي ويخدم المستفيدين من مختلف قطاعات الداخلية، وفي نفس الوقت يسهل آليات العمل ويوفر لها السرعة المطلوبة .

وفي كلمة ارتجلها اللواء الحارثي على هامش حفل التوقيع أوضح فيها " أن الاتصالات في العصر الحالي هي المحور الرئيسي لتطوير مختلف المجالات والأعمال لجميع القطاعات الإدارية والخدمية، ونحن في المديرية العامة للسجون نسعى و نحرص على توظيف كل ما يسهم في تطوير العمل، و يخدم كل من نتعامل معه من قطاعات ومواطنين، و بحسب ما توجهنا به قيادتنا الحكيمة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله، وتعاوننا مع القطاع الخاص في مختلف الجوانب ترجمة لهذه التوجيهات، ونحن في الوقت نفسه نعتز بمختلف أوجه التعاون مع مجموعة الاتصالات السعودية، وكذلك حريصون على دعم وتعزيز هذا الاتفاق الاستراتيجي مع شركة بخبرة وقدرات الاتصالات السعودية."

في إطار خطة للقضاء على الحملات الوهمية

150مراقباً من الحج ينفذون حملة تفتيشية على مؤسسات الداخل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571695.html

مكة المكرمة – فواز السالمي

بدأ مطلع الأسبوع الحالي أكثر من 150 مراقباً ومفتشاً من منسوبي وزارة الحج في تنفيذ حملة التفتيش والرقابة على موسسات حجاج الداخل في كافة مدن ومحافظات المملكة العربية السعودية والذين يقومن بزيارات تفقدية متعددة لمكاتب موسسات وشركات حجاج الداخل للتأكد من عدد من الاشتراطات والمواصفات الواجب توفرها قبل تسيير أي حملات حج إلى مكة المكرمة والمشاعر المقدسة هذا الموسم من عام 1431ه و يأتي في مقدمة هذه الاشتراطات الحصول على التصاريح الرسمية من قبل وزارة الحج والجهات المعنية و ذات العلاقة وتوفير المقرات المناسبة والواضحة والتجهيزات التقنية المتطورة المرتبطة بالنظام الكتروني العام لنظام الحج والعمرة .

وقد أهابت وزارة الحج بكافة المواطنين والمقيمين الراغبين في أداء فريضة الحج بضرورة البحث عن الشركات والمؤسسات النظامية والمستوفية للشروط والمواصفات المعتمدة من قبل وزارة الحج ووزارة الداخلية والجهات الرسمية الأخرى للبعد عن الوقوع في مخاطر الحملات والدعايات الوهمية التي تنتشر في مثل هذه الأيام.

جامعة نايف تنظم ندوة "الاتجاربالبشر" بالدوحة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26709&CategoryID=5

الرياض :الوطن 2010-10-27 1:50 AM

بدأت أمس في الدوحة أعمال الندوة العلمية "ظاهرة الاتجار بالبشر ومكافحتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي" بحضور وزير الثقافة والفنون والتراث بدولة قطر الدكتور حمد الكواري، ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عبد العزيزالغامدي، ورئيسة المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر مريم المالكي. تنظم الندوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتستمر يومين. وستناقش الندوة رؤية عربية وإسلامية للظاهرة، كما تستعرض جهود جامعة نايف في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والتوصيات الصادرة عن دراساتها وندواتها.

وأوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة الدكتور خالد الحرفش أن الجامعة وبتوجيه من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزيرالداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز أولت مكافحة الاتجار بالبشر عناية كبيرة من خلال مناشطها المختلفة المتمثلة في الدورات التدريبية، والحلقات العلمية والمؤتمرات.

إلزام المستشفيات بتوفير الدواء للمريض إذا كان غير متواجد بالصيدليات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 17353
http://www.al-madina.com/node/270820

علي السناني - الرياض

أكدت وزارة الصحة أنها تلزم إدارة المستشفيات بتوفير الادوية الموصوفة للمرضى إذا لم تكن موجودة في الصيدليات، مشيرة الى أن من حق أي مواطن التقدم ببلاغ ضد ادارة المستشفى إذا لم توفر له الدواء الذي كتبه الطبيب المعالج. صرح بذلك وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل الغامدي. وقال إن وزارة الصحة وفرت جميع الأدوية في جميع مرافقها، وإن وجد أي مواطن بأن الدواء الموصوف له من قبل الطبيب غير متواجد فعليه التوجه لإدارة المستشفى وهي التي ستتولى توفير الدواء. وأضاف انه في حال عدم تعاطي إدارة المستشفى مع المواطن يمكنه الاتصال بالوزارة قسم إدارة الصيدليات، وهي بدورها تجري تحقيقا في البلاغ. وأضاف أن وزارة الصحة مكلفة بتوفير جميع الأدوية في مستشفياتها وهذا الأمر حق مكتسب للمواطن،من جهته كشف نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الدواء بالهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور صالح باوزير لـ "المدينة" أن هناك 2000 من أصل 6238 دواء مسجل، غير مسوقة حسب النظام، مما أدى إلى وصول شكاوى من بعض المستشفيات الحكومية والخاصة حول امتناع بعض الوكلاء من تقديم عروض أسعار لبعض المستحضرات المسجلة، مما يضطر القطاع إلى إصدار أذونات فسح لتلك المستحضرات لتوريدها من خارج المملكة عن طريق الجهات الطالبة،وأضاف إن شركات الأدوية حينما تقوم بتسجيل أدويتها مطالبة بتزويد الدواء لعموم المواطنين والمستشفيات بالسعر الذي تم تحديده من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء، ثم تقوم الهيئة بمتابعة توفر الأدوية في الأسواق المحلية .

الشورى يدرس إلزام الراغبين في الزواج بفحص نفسي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196440

الرياض – رياض المسلم

يبدو أن الرجال والنساء الذين يعانون أمراضاً نفسية سيمنعون من الزواج، طبقاً لأحكام النظام الصحي الجديد الذي يدرسه مجلس الشورى. وكشف مصدر في المجلس لـ«الحياة» أن لجنة الشؤون الصحية في «الشورى» درست المقترح الذي رفعته إليها الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الفصام، بعد اجتماعات عدة بين مسؤولي الجمعية وأعضاء اللجنة الصحية لمناقشة النظام الجديد للصحة النفسية,.وترى اللجنة أهمية ان يكون الزوج أو الزوجة خالياً من الأمراض النفسية، كما هي الحال مع الأمراض البدنية، قبل عقد القران. وأوضح المصدر الذي فضّل عدم ذكر اسمه ان المقترح يدعو إلى إخضاع الراغبين في الزواج من الجنسين لتشخيص نفسي على أيدي أطباء واستشاريين نفسيين، قبل عقد القران على غرار الفحص الطبي الذي طبق عليهم قبل خمسة أعوام، لكنه لا يشمل الأمراض النفسية,وأشار إلى أن المقترح سيعرض على أعضاء مجلس الشورى لمناقشته، والبت فيه من الأعضاء. ولفتت إلى ان المقترح لا يزال قيد الدرس من أعضاء اللجنة. يذكر ان اقتراح إلزام الراغبين في الزواج بالفحص النفسي يدخل في سياق نظام الصحة النفسية الذي يناقشه أعضاء المجلس، وأعدته وزارة الصحة قبل عامين ودار حوله جدل تحت قبة مجلس الشورى، ولا يزال الجدل مستمراً حتى الآن، ولم يتم إقراره بعد من الأعضاء، وأعيد مراراً إلى لجنة الشؤون الصحية التابعة للمجلس، وينتظر ان تتم مناقشته مجدداً خلال الأسبوعين المقبلين.

1807سعوديين يعملون في دول الخليج

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196437

الرياض – «الحياة»

وصل عدد السعوديين المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي 1807 مشتركين يعملون في القطاع الخاص حتى نهاية تشرين الثاني (أكتوبر (الجاري، وفقاً لنظام مد الحماية التأمينية.

وأكد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان الحميّد في بيان أمس، أن السعودية من أوائل دول المجلس التي بادرت بتنفيذ مد الحماية التأمينية، لافتاً إلى أن الكويت تحتل المرتبة الأولى لجهة عدد المسجلين السعوديين العاملين في القطاع الخاص فيها بـ 1316 مشتركاً ثم البحرين بـ280 مشتركاً ثم قطر بـ 100 مشترك ثم الإمارات بـ 86 مشتركاً ثم عمان بـ25 مشتركاً». وأضاف أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ستشارك في الاجتماع العاشر لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سيُعقد في الكويت خلال الفترة 2- 3 تشرين الأول (نوفمبر) المقبل.

ولفت الحميد الذي سيترأس وفد المؤسسة أن الاجتماع يأتي تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم، وسيناقش تطورات تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس بعد صدور الأداة التشريعية بتطبيق النظام في جميع دول المجلس، مشيراً إلى أن النظام حدد نطاق التطبيق بصورة إلزامية على مواطني دول مجلس التعاون الذين يعملون خارج دولهم في إحدى دول المجلس.

موظفون يعترضون مركبة وكيل وزارة الصحة بحائل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26755&CategoryID=5

حائل :ماجد الطريفي 2010-10-27 2:39 AM

اعترض عدد من موظفي مستشفى حائل العام التابعين لمؤسسة الرخيص، ظهر أمس، طريق مركبة وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل جمعان الغامدي، بعد أن خرج من قسم الولادة أثناء جولته على مستشفيات منطقة حائل. مطالبين بوضع حل قبل حلول الكارثة ـ بحسب تعبيرهم ـ التي سوف تحل بهم خلال الأيام المقبلة خصوصا بعد أن انتهى العقد الذي بين المؤسسة ومستشفى حائل العام. موضحين له أن العقد الجديد المبرم مع إحدى المؤسسات لا توجد به أي وظائف سعودية. وطالب المعترضون الدكتور الغامدي بأن يوصل صوتهم إلى وزير الصحة بأنهم "منذ سنوات سابقة وهم يعملون بالمستشفى بل منهم من شارف على 8 سنوات وهو يعمل بالمستشفى وبعدها يتم تسريحة دون أي أسباب تذكر". من جهته، وعد الغامدي الموظفين بأن تتم مناقشة هذا الأمر. مطالباً الموظفين بوضع أوراق وخطابات تحمل شكواهم.

وطالب مدير الشؤون الصحية الدكتور نواف الحارثي الموظفين بالهدوء. واعدا إياهم بأنه معهم وليس ضدهم، وأنه يسعى إلى إيجاد حل لهذا الأمر.

من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول في مستشفى حائل العام أن المستشفى طلب من الشؤون الصحية بمنطقة حائل توفير عدد من الموظفين تحسبا لأي طارئ، حيث إن عدد موظفي الشركة (47 موظفا) قد يتم تسريحهم في أي وقت. وأكد مصدر مسؤول في العلاقات العامة بمستشفى الملك خالد بحائل أنه ربما يتم تسريح أكثر من 46 موظفا تابعين للمؤسسة . يذكر أن هناك أقساما مثل الاستقبال والتقارير الطبية وبعض الأقسام الإدارية يشغلها عدد كبير من موظفي المؤسسة.

شقيق المتهم بمقاومة رجال الأمن والهيئة يطالب بالاستماع إلى شهادة الشهود والتحقيق في شكواه

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 17353
http://www.al-madina.com/node/270853

أحمد الأنصاري _ ينبع

طالب شقيق المتهم بمقاومة رجال الهيئة والأمن في ينبع بالاستماع إلى الشهود والتحقيق في شكواه بشأن اعتداء بعض منسوبي الأمن والهيئة على أمه وإخوانه، وتقدّم شقيق الشاب الذي تم توقيفه مؤخرًا في قضية معاكسة فتاة في السوق بينبع الصناعية ومقاومته لرجال الأمن بمعروض إلى محافظ محافظة ينبع ومدير الشرطة من أجل إنهاء معاناة أخويه في التوقيف بالإضافة إلى تقديم شكوى في عدم قبول بلاغه حول الاعتداء على أخويه ودفع والدته ورميها على الأرض من قبل أحد أعضاء الهيئة وعدم طلب شهود العيان المتواجدين بالموقع للاستماع لأقوالهم من قبل جهات التحقيق وأضاف: إن هذا الأمر من شأنه تغيير كثير من الأمور في مسار القضية،

وفي تطور جديد من قبل الشهود فقد روى لـ «المدينة» العم سراج أحد شهود العيان الذي كان متواجدًا بالموقع وقت حدوث المشكلة بقوله: «تفاجأت باستيقاف سيارة الهيئة لسيارة بها شابين وامرأة كبيرة في السن وطلب أعضاء الهيئة ورجال الشرطة من الشاب الذهاب معهم وأثناء تبادل الأحاديث مع بعضهم البعض قام أحد أفراد الشرطة بضرب الشاب وقمنا نحن بالتدخل لإنهاء المشكلة وهؤلاء الشباب دائمي التردد على السوق ونراهم هناك ولم يحدث أن عاكسوا الفتيات من قبل، وأضاف أنا رجل كبير ومسؤول عن كلامي وتساءل وكيف يعاكسون الفتيات ومعهم والدتهم؟

يذكر أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق متحدثها الرسمي بمنطقة المدينة المنورة بندر الربيش أعادت ملابسات قضية الشاب المعاكس بأحد أسواق محافظة ينبع إلى ضبط الشاب يعاكس فتاة في السوق ويتحرش بها فطلب منه عضو الهيئة ورجل الأمن المرافق إثباته الشخصي لكنه لم يستجب لذلك وتم طلب الدوريات الأمنية للحضور لكنه فرّ هاربًا وقبض عليه لاحقا من الجهات الأمنية .

فيما قال الناطق الأمني بمنطقة المدينة المنورة العميد محسن الردادي: إن الشاب وأخيه تم توقيفهما بعد قيامهما بمقاومة ثلاثة رجال أمن والاعتداء عليهم.

الغذاء والدواء: إنشاء موقع صحي يواكب احتياجات الطفل في الوطن العربي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/2010/10/27/article571662.html

الرياض - خالد العوفي

دشنت هيئة الغذاء والدواء أمس موقعاً الكترونياً صحياً "جيل الغد" يواكب احتياجات الطفل العربي .

ويلعب الموقع الجديد دوراً بارزاً في المساهمة في دعم جهود المملكة في خلق جيل واعي ومدرك لكل ما من شأنه التأثير على صحة الطفل، تماشيا مع مبادرة خادم الحرمين الشريفين التي نادت بدعم المحتوى العربي .

ويقدم الموقع محتوى توعوياً بأسلوب التشويق والتعليم بالترفيه وهو يقوم بالأساس على التفاعل مع نشاطات الأطفال ومساهمته في الموقع .

وقال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور محمد الكنهل عقب تدشينه الموقع "جيل الغد" موقع صحي يخاطب الأطفال ما بين المرحلة العمرية 4-12 سنة وهي المرحلة التي يعول عليها كثيراً لخلق جيل واع لديه من المعرفة ما يكفي لمعرفة ما هو ضار بصحته ومفيد لها مما سيمكنه من عدم الوقوع في مكائد وإغراءات الشركات والتي هدفها الربح والكسب المادي على حساب صحة أطفالنا ."

وأضاف" إغراءات الشركات تستغل بخطابها الإعلاني جهل الأطفال وانسياقهم خلف ادعاءاتهم من خلال تناول بعض الأطعمة الضارة والمشبعة بالدهون كالوجبات السريعة والحلويات والعصائر المنكهة والأطعمة ذات الصبيغات وغيرها من المواد الضارة التي تحتويها هذه الأغذية"، داعياً أولياء الأمور والقائمين على تعليم الأطفال تشجيع هذه الفئة العمرية إلى دخول الموقع ومساهمة جميع المؤسسات في نشر الوعي وخاصة فيما يختص بالطفل لأن سلاحه هو الوعي والرقابة الذاتية .

وأكد مساعد الرئيس التنفيذي للتخطيط وتقنية المعلومات الدكتور محمد بن عبدالعزيز العقيلي أن موقع جيل الغد يسد ثغرة من احتياجات الطفل العربي إلى محتويات توعوية مفيدة في ظل السيل الجارف من المعلومات على الشبكة العنكبوتية غير المفيدة للأطفال أو غير المختص بهم، وأن الموقع يأتي تماشياً مع مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي وذلك بعد أن اظهرت الدراسات أن نسبة المحتوى الرقمي للغة العربية لا تزيد عن 0.3% من المحتوى العالمي المتوفر على شبكة الانترنت بينما الناطقون بالعربية يشكلون ما نسبته 7% من سكان العالم.

قانوني ينتقد تعامل مجلس القضاء مع تجاوزات محكمة المدينة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196391

الرياض - أحمد غلاب

وجه قاضٍ سابق ومحامٍ حالياً انتقادات لمجلس القضاء الأعلى على خلفية تعامله مع قضية التجاوزات التي حدثت في المحكمة العامة في المدينة المنورة، وتناولتها وسائل الإعلام طوال الفترة الماضية .

وقال القاضي سابقاً والمحامي حالياً محمد الجذلاني لـ «الحياة» أمس: «القضية التي تناولها الإعلام بشأن «قاضي المدينة» أساءت للقضاء في المملكة، وأصبحت مسيئة بمعنى الكلمة، وما نخشاه هو اعتراف القاضي غداً للصحف بتعرضه للسحر، ما يجعل القضية تأخذ بعدها منحى آخر بعد نفي المجلس أخيراً بعدم حديث القاضي للإعلام إطلاقاً «، مشيراً إلى أن القضية أصبحت «مهزلة»، وتتوقف وسائل الإعلام عن طرحها .

وأضاف: أن مجلس القضاء لديه إشكالات في تصريحاته للإعلام طوال الفترة الماضية، إذ أكد في بداية متابعته للقضية أنه لم يبلغ بأي شكوى في قضية المدينة من محامي المنطقة، ومن ثم وعد بتقصى الحقيقة، وكلف مفتشاً قضائياً للمتابعة، وهذا دليل على التناقض، لافتاً إلى وجود لقاء بين رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس محامي المدينة في تلك الفترة، الذين شددوا على أن هناك شكاوى ضد القضاة في المدينة المنورة .

وتابع: «نفي هذا الأمر يعتبر استخفافاً بالناس، والجميع يعرف أن القضاة متورطون في القضية، بيد أن المشكلة تكمن في المجلس الذي يريد تغيير الأمور، التي أصبحت واقعاً، وللأسف يمارس «القضاء الأعلى» الشفافية في غير محلها»، مشيراً إلى أن وزارة العدل تعاملت مع قضية المدينة بشكل جيد، ولم تصمت بل قامت بواجبها بينما المجلس يعاني خللاً في تعامله مع القضية بعد النزاع السابق بينه وبين الوزارة بشأن إدارة التفتيش القضائي .

وذكر أنه في كثير من دول العالم تكون إدارة التفتيش القضائي لدى وزارة العدل، لكن لدينا التفتيش القضائي يتبع مجلس القضاء، ومن الأفضل والأنسب أن يعود لوزارة العدل، معتبراً أن هناك خللاً في تعامل المجلس مع وسائل الإعلام، وتعامل معه بانفتاح كبير من شأنها أن تسقط هيبة القضاء .

وبشأن موضوع إسقاط الحصانة عن القضاة التنفيذيين، ومدى إسهامها في كشف إيجاد محاكمة عادلة، أوضح أنه لا يوجد حصانة في النظام لدينا، وإنما فيه ضمانات تفيد أن القاضي إذ ارتكب مخالفة إما في عمله أو خارج القضاء فسيتم مساءلته، وفق ضمانات تحفظ هيبته وجهة التحقيق هي المجلس وبعدها يحاكم من لجنة خاصة .

وكانت «الحياة» نشرت في عددها أمس بياناً أصدرته وزارة العدل أن مجلس القضاء كلف مفتشاً لتقصي سلامة إجراءات القضاة في محكمة المدينة المنورة بعد إثارتها في الرأي العام أخيراً، والتحقيق فيما نسب إلى أحد قضاتها من «دعوى السحر.«

من خلال 42 إدارة تعليمية بالمملكة

بحث الاحتياجات التربوية والنفسية لأبناء السجناء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571689.html

مهد الذهب - مالك معيض

افتتح يوم أمس الاول مدير التربية والتعليم بمحافظة مهد الذهب الدكتور سعيد عليثة الجريسي اللقاء التربوي وورش العمل حول الحاجات النفسية لأبناء السجناء ورعايتهم، وذلك بمشاركة 42 إدارة تعليمية في كافة مناطق ومحافظات المملكة، في مقر الإدارة التعليمية وبحضور الملازم أول عبدالرحيم العلوي والمساعد للشؤون التعليمية سلطان المهلكي ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام بالإدارة التعليمية .

فيما رحب الجريسي في كلمته بالمجتمعين وأشاد بتجربة أبناء السجناء لإحدى المدارس تحت شعار (غاب عنهم والدهم فلنأخذ بأيديهم) ونبذة تعريفية عن أهمية رعاية أبناء السجناء من خلال تحسين صورة السجين لدى أفراد المجتمع والنظرة الحسنة للسجين بعد خروجه ومشاركة أبناء السجناء في مختلف الأنشطة المدرسية وتكريمهم في المناسبات الاجتماعية والمدرسية، وإظهار أهمية التواصل بين المدرسة ومنزل أبناء السجين .

وقد تناول محاور اللقاء آليات التعرف إلى هذه الشريحة من الطلاب وتدارس الاحتياجات التربوية والنفسية لأبناء السجناء والتعريف بالمؤسسات والجهات الوطنية المعنية بهذه الشريحة، وإبراز أدوارها والطرائق المثلى لرعاية أبناء السجناء والخدمات الإرشادية اللازم تقديمها. ويستمر اللقاء ثلاثة أيام لصياغة التوصيات النهائية ليستفيد منها أبناء السجناء في المملكة.

300 حالة إساءة للأطفال استقبلتها المستشفيات خلال عام

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 13642
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13648&I=793717&G=2

فهد الحشام - الدمام

تناقش دورة الأطباء المتقدمة الثانية حول مهارات التعامل مع حالات إساءة وإهمال الأطفال "ISPCAN " التى ينظمها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة وإهمال الأطفال بمستشفى الولادة والأطفال بالدمام، إصابات الدماغ والجمجمة المتعمدة وإصابات الأعضاء الداخلية، والإصابات الظاهرية والاعتداءات الجنسية والبحوث العلمية والمستجدات في مجال حماية الطفل، وأكدت المدير التنفيذي للبرنامج الدكتور مها المنيف أن عدد حالات الإساءة فى معاملة الطفل المسجلة بالقطاع الخاص التي تم رصدها بالمستشفيات خلال العام الماضي تجاوزت 300 حالة حسب السجل الوطني، وكشفت د. المنيف عن قيام 3 مدربين عالميين بالتدريب في الدورة التى انطلقت امس وتستمر يومين وهم: البرفيسور كيم أوتس من جامعة سيدني باستراليا، والبروفيسور مارسلينا ميان من جامعة هارفارد ، والبرفيسور راندل الكساندر من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، مشيرة إلى تركيز الدورة المعتمدة من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على إكساب الأطباء المهارات المتقدمة لتشخيص حالات إساءة معاملة الأطفال الجسدية والإهمال وكيفية التعامل معها في ضوء أحدث المستجدات والبحوث العلمية. كما تناقش عدة موضوعات من خلال محاضرات وورش عمل

مركبات الأحوال المدنية تنهي إجراءات العاجزين والمسنين في منازلهم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26781&CategoryID=5

جدة :براء العتيق 2010-10-27 3:05 AM

لم تعد فكرة إيصال ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن إلى الأحوال المدنية لتنفيذ إجراءاتهم قضية تشغل تفكير ذويهم، حيث أطلقت الأحوال المدنية في محافظة جدة خدمة جديدة عبر مركبات تنطلق لخدمة من لا يستطيع القدوم إليها .

وتقف حاليا المركبة في دار الملاحظة الاجتماعية لخدمة نزلائها بعد أن انطلقت مطلع الشهر الحالي وزارت 3 حالات في منازلهم وأنهت إجراءاتهم، بعد أن تقدم ذوو الحالات بما يثبت عدم مقدرتهم على مراجعة الأحوال، كما خدمت حتى أمس ما يزيد على 100 حالة في دار الملاحظة الاجتماعية .

وأوضح فني البصمات والتصوير في المركبة عبدالله المولد في تصريح إلى "الوطن"، أن المركبة مجهزة بجميع الإمكانيات لإصدار الهوية الوطنية، وأن المركبة التي تعد جدة المحطة الأولى لتجربتها تخدم من لديهم ظروف صحية تمنعهم من مراجعة مكتب الأحوال من الجنسين بمجرد الزيارة. مشيرا إلى أن المركبة تعمل عبر فترتين صباحية ومسائية.

وأضاف: أن تكلفة تجهيز المركبة بلغت نحو مليون ريال لاحتوائها على جهاز للبصمات والتصوير وأجهزة اتصال حديثة عبر الأقمار الصناعية للتواصل المباشر مع الإدارة، وإنهاء جميع الإجراءات في حينها. مشيرا إلى أن المركبة تهدف إلى تخفيف الازدحام في مكاتب الأحوال وإنهاء إجراءات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة لتعزيز أهمية بطاقات الأحوال الإلكترونية بعد التحقق من هوية الشخص ولضرورة حصول كل مواطن سعودي على بطاقة تثبت هويته الشخصية.

وأشار المولد إلى أن المركبة يعمل بها شخصان، وهي مجهزة كمكتب متكامل حيث تصل طاقتها القصوى لإنهاء إجراءات ما يزيد على 50 حالة يوميا، كما أن هناك مركبة أخرى كبيرة كانت تعمل لخدمة سجون جدة في إنهاء إجراءات المساجين أنهت أعمال سجن بريمان وذهبان، وتقف حاليا أمام مبنى الإدارة في انتظار توجيهها إلى جهة أخرى تحتاج إلى خدماتها، حيث إنها من الممكن أن تنهي إجراءات من 250 إلى 500 شخص يوميا، ويعمل عليها 5 موظفون.

موظف يطالب بتعزير مدير أوقاف جدة ... وفقاً لنظام المرافعات الشرعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 27 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196303

جدة – أحمد الهلالي

قررت المحكمة الجزئية في محافظة جدة أمس (الثلثاء) إعادة ملف قضية مدير أوقاف جدة (التي صدر فيها حكم تضمن سجن موظف يعمل لدى إدارته مدة شهرين وجلده علناً 60 جلدة) إلى محكمة الاستئناف، بينما طالب الموظف بتعزير المدعي (المدير العام) بالحق الخاص وفقاً لنص المادة «7/4» من نظام المرافعات الشرعية.في سياق ذلك، أوكل المدير العام للأوقاف مهمات الدفاع عنه إلى إمام أحد مساجد محافظة جدة للحضور نيابة عنه في الترافع أمام القضاء في القضية التي لا تزال أحداثها جارية بين المحكمة الجزئية ومحكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة بعد نقل ناظر القضية السابق إلى محكمة الاستئناف، إذ قرر نظيره الجديد إعادتها مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف.

وطالب الموظف (المدعى عليه) بنقض الحكم والقضاء مجدداً بوقف نظر الدعوى إلى حين الفصل في الدعوى المقدمة منه إلى ديوان المظالم، وقال: «تأتي مطالبتي بذلك لارتباط ووحدة الموضوع، وتبرئتي من التهم التي ساقها ضدي، والتعزير في القضايا الكيدية والصورية في ضبط القضية نفسها، إذ يخضع لتعليمات التمييز، وإلزام «المدير العام » بتعويضي عن الأضرار الأدبية والمعنوية التي أصابتني جراء اتهامي زوراً وبهتاناً، وإلزام المدعي بالحق الخاص بالمصاريف ومقابل الأتعاب التي تكبدتهما لدفع هذا الظلم والاعتداء الصارخ الواقع ضدي.«

من جهته، أوضح «الموظف» خلال مذكرته الجوابية يوم أمس أن هيئة التحقيق والادعاء العام استندت على مواد اتهام ضعيفة وواهية لتوجيه مثل هذه التهمة للمتهم من دون تبصر أو بصيرة ودونما التحقق والتدقيق من المبررات التي ساقها المدعى عليه.

وأضاف أن الحكم شابه الكثير من القصور الذي يستوجب معه نقض الحكم وإعادة تدقيقه، مشيراً إلى أن شكواه ضد «المدير العام» جاءت من منطلق أن «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، وأن «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وبما أن المؤمن قوي بإيمانه وثقته بربه في نصرته أبين لعدلكم الكريم ما أسفرت عنه شكواي التي تقدمت بها لديوان الرقابة والتحقيق بتاريخ 15/5/1429 بشأن إهدار المال العام.

وجاءت هذه التطورات بعد أن أعادت محكمة التمييز أخيراً ملف القضية إلى المحكمة الجزئية للنظر فيها والاستفسار عن المدعي والمدعى عليه، من طريق مرجعيهما (في القضية) التي صدر فيها حكم شرعي، وعقدت أول جلسة لناظر القضية السابق القاضي محمد أمين وتم تسليم لائحة رد مدير الشؤون الإسلامية والأوقاف، المتعلقة بدعواه ضد موظف يتهمه فيها بالتلفظ عليه بألفاظ نابية .

وتضمنت الملاحظات الاستفسار عن القضية المرفوعة في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة من الموظف ضد مديره.

وكانت المحكمة الجزئية في جدة أصدرت حكماً يقضي بسجن موظف في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) مدة شهرين وجلده 60 جلدة «علناً» مفرقة مع أخذ التعهد عليه بعدم التعرض لـ «مديره العام» بقول أو فعل يسيء إليه مستقبلاً.

وتعود وقائع الدعوى عندما وجّهت هيئة التحقيق والادعاء العام الاتهام إلى المـوظف بالبلاغ الكاذب بقصد تشويه سمعة المدير العام (تحتفظ «الحياة» باسمه) بعد أن استندت الهيئة في اتهامها على أدلة وقـــرائن عدة، أبرزها ما جاء في أقوال المدّعي (المدير العام) الذي ذكر أنـــه على خلاف مع المدعى عليه (الموظف)، وما توافرت من معـلومات لدى الجهة المختصة في محافظة جدة عن المـــتهم (الموظف) من عدم صـــحة دعـــواه واشتهاره بسوء تصرفـــاته وأخلاقه، وعدم إحضاره ما يثبت صدق دعواه التي قدمها للمـــحكمة.

ونصت اللائحة: «نظراً إلى ما يلاقيه هذا الحكم من اعتراض لدى المدّعى عليه) الموظف) فإنه يطلب نقضه لأسباب عدة، أبرزها بطلان أدلة الاتهام التي ساقتها هيئة التحقيق والادعاء العام، والخطأ في تطبيق النظام وبطلان الحكم الصادر للفساد في الاستدلال، والإخلال بحق الدفاع ودرء الحدود بالشبهات، وتفسير الشك لصالح المتهم، وبطلان ما بني على باطل، وأثر استصحاب صحيفة سوابق المتهم، إضافة إلى قوله إن هيئة التحقيق والادعاء العام ذكرت أنه تم إلقاء القبض عليّ وهذا غير صحيح إذ تم توجيه خطاب إلى إدارتي يطالبني بضرورة التوجه إلى مركز شـرطة الشمالية، وبالفعل ذهبت بإرادتي وهناك تم تحويلي إلى الهيئة بخلاف ما ادعت به هيئة التحقيق والادعاء العام من أنه تم إلقاء القبض عليّ.«

الموافقة على ١٠ آلاف طلب زواج من أجنبي في عامين.

مقترح أمام المقام السامي يسمح للمواطنة باستقدام زوجها الأجنبي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571667.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

كشفت مصادر ل«الرياض» عن رفع مقترحين للمقام السامي ينص الأول على اعتبار المولود من أم سعودية وأب أجنبي، سعودياً قبل بلوغه سن الثامنة عشرة أما بعد ذلك فيخير بين جنسية والده الأجنبي أو بقائه على جنسية أمه السعودية .

أما المقترح الثاني فيمنح السعودية المتزوجة من أجنبي حق استقدامه والإقامة معها وله ممارسة العمل مثل السعودي من خلال علاقة تعاقدية دون الحاجة إلى نقل مسمى صاحب العمل حيث تبقى الزوجة هي صاحبة العمل ويكتب في الوثيقة «زوج مواطنة سعودية .«

ويؤكد تقرير - حصلت «الرياض» على نسخة منه - ان عدد طلبات الزواج من اجنبيات التي تمت الموافقة عليها أكثر من ١٠ آلاف طلب منها ستة آلاف كانت عام ٢٠٠٨ و ٤٠٧١ عام ٢٠٠٩م .

وفي موضوع ذي صلة أكد مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية ان ٨٥٪ من زيجات الأيتام تفشل لانتهاء إقامة الزوج الأجنبي، وعن تجنيس الزوجة الأجنبية بالجنسية السعودية قال المصدر: هناك لجنة في ادارة الأحوال المدنية، مشكلة بتوجيه مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وتقوم بوضع الضوابط وتسهيل موضوع إقامة الزوجة الأجنبية وهناك مقترح باعطائها الجنسية بشرط أن تكون مدة الزواج خمس سنوات اضافة إلى وجود أبناء بينهم وخلالها تمنح الجنسية السعودية.

مطالبة هامور سوا بـ 50 مليونا في أول جلسة لمحاكمته

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26729&CategoryID=5

2010-10-27 2:05 AM

تنظر المحكمة الجزئية في جدة الأربعاء المقبل، أولى قضايا مساهمات هامور سوا "ح .الشاعري"، والذي يعد أحد أهم هوامير بطاقات الشحن الإلكتروني، والذي قبض عليه في إحدى نقاط التفتيش مؤخرا بعد 3 سنوات من اختفائه. ويواجه المتهم خلال مثوله أمام القضاء مطالبات تصل إلى 50 مليون ريال.

وأوضح الوكيل القانوني لعدد من المساهمين المحامي الدكتور خالد المحمادي في تصريح إلى "الوطن" أنه سيتولى في الجلسة المقبلة بجزئية جدة مطالبات أكثر من 500 مساهم، تقدر بأكثر من 50 مليون ريال حصل عليها من ضحاياه في مساهماته الوهمية قبل أكثر من 3 أعوام.

وأضاف أنه تم تقديم أوراق تثبت عملية المساهمة للمساهمين، حيث إن المتهم قام بتوقيع عقود وهمية لتضليلهم .

وأشار المحمادي إلى أنه أعاد فتح جميع مطالباته المالية في قضية المتهم أمام القضاء فور القبض عليه، مؤكدا أن موكليه يطالبون المتهم بأكثر من 50 مليون ريال سبق أن حصل عليها منهم بالتغرير والتحايل وبدون حق. وأكد أنه سيطالب بمحاكمة من ساعدوا المتهم على الهرب والتخفي كل تلك السنوات.

يذكر أن المتهم وبعد أن حصل على أكثر من 50 مليون ريال اختفى عن الأنظار لسنوات، وصدرت بحقه عدد من أوامر القبض، وتم منعه من السفر والتعميم عنه في جميع المنافذ إلى أن تم القبض عليه مؤخرا.

3 أرامل خمسينيات.. منحن أراضي على ورق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101027/Con20101027380138.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

«أراضينا على ورق»، ثلاث أرامل في الخمسين من عمرهن اختصرن معاناتهن مع أمانة منطقة المدينة المنورة، إذ منحن أراضي وانتهت الإجراءات بحصول كل واحدة منهن على صك شرعي يثبت تملكهن الأراضي إلا أنهن لم يستلمن الأراضي على الطبيعة.

إزاء ذلك، أبلغ «عكاظ» مدير إدارة الأراضي في أمانة منطقة المدينة المنورة المهندس خالد الحازمي أن الأمانة خصصت قطع أراض جديدة لحل مشكلة الأرامل الثلاث وآخرين مثلهن، مشيرا إلى أن القطع ستكون ضمن مخطط حمراء الأسد ومنطقة الخليل.

واعترف الحازمي بأن معاملة الأرامل تمر بدائرة إجرائية طويلة، لافتا إلى أن السيدات الثلاث بإمكانهن مراجعة إدارته لإنهاء المعاملات.

وبالعودة إلى الأرامل الثلاث أكدن أنهن سمعن وعودا من مسؤولين عدة في الأمانة إلا أن مشكلتهن لم تحل، إثر ظهور مواطن يدعي تملكه للأراضي التي منحن وبقين طيلة أربعة أعوام يراوحن بين المواطن والأمانة دون حل.

العيسى: القضاة ليسوا ملائكة ومايتعلق بقاضي المدينة" قيل وقال"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26756&CategoryID=5

المدينة المنورة: مريم الجهني 2010-10-27 2:46 AM

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أنه لا يوجد فراغ في قضاء المملكة إطلاقا. مشيرا إلى أن نظام القضاء الصادر في عام 1428 حمل في طياته معالم مهمة وخططا عريضة وتفصيلات نقلت القضاء السعودي نقلة مهمة تركز على إعادة صياغة بعض الأحكام التفصيلية في النظام القضائي.

كما شدد الوزير على رفضة استخدام مصطلحي الإصلاح والفساد في سلك القضاء.

وردا على سؤال حول قضية تهم الفساد التي طالت قاضيا بمحكمة المدينة المنورة، قال وزير العدل: إن ذلك "كله من باب القيل والقال ."مضيفا: أنه "قد يصدر من القاضي ما يساء فهمه فيه، ويؤخذ بالظاهر، وما أحسن التثبت والتبين". مؤكداً أن القضاة ليسوا ملائكة .

وبين وزير العدل في محاضرته بعنوان " القضاء السعودي بين أصالة المنهج ورغبة التطوير" التي نظمتها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مساء أمس، ورعاها أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد أن القضاء السعودي في تنظيمه الجديد "أعاد الصياغة ولم ينشئ شيئا جديدا ليسد فراغا في نظام العدالة، حيث حفل بالكثير من التطور والنقلات النوعية التي شملت إعادة صياغة درجات التقاضي وكذلك تفعيل جانب الاختصاص النوعي ."

وحول تأخر المحاكم في البت ببعض القضايا، أكد الوزير أن ذلك "لا يعد معضلة كما يتصور البعض، وإنما هي مشكلة عالمية". مضيفا: أن الإحصاءات أكدت أن المملكة من أفضل الدول في إنجاز القضايا، ومشيرا إلى أن هذا التأخير لا يعالج بزيادة أعداد القضاة، لأن عددهم نحو 4000 قاض أي ما يقارب ضعف المعيار الدولي .

من جهته، قال المحامي سعود الحجيلي في إحدى المداخلات أثناء الندوة: إن "حديث الوزير يشعرنا بأننا في المدينة الفاضلة في القضاء، وإن القضاة منزهون عن كل خطأ". مطالبا بإعادة النظر في أداء بعض القضاة وتوظيف قضاة من الشباب. وبث المحامي الحجيلي عبر مداخلته معاناة المحامين من إخراج بعض القضاة لهم في منتصف الجلسات وإدخال آخرين.

الشرطة تلاحق متورطاً يبيع إثبات الإقامة بـ10 آلاف

التحقيق مع موظفين تلاعبوا بوظائف المعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101027/Con20101027379985.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

تحقق الجهات الأمنية في شرطة منطقة نجران في شكوى أولياء أمور؛ يتهمون إدارة تعليم البنات باستبعاد خريجات المنطقة من الوظائف التعليمية، وتعيين بدل عنهن أخريات من خارج المنطقة، بمساعدة شخص منحهن إثبات إقامة مزورة بمبلغ عشرة آلاف.

وقال لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم للبنات في المنطقة سالم بن محمد الدوسري، «لا يوجد تحقيق مع إدارتي؛ سواء من الإمارة أو الشرطة، بل تلقينا خطاب شكر على الجهود التي بذلت في عملية التوظيف وآلية العمل في هذا الشأن».

في المقابل أكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة النقيب عبدالرحمن بن محمد الشمراني، أن قضية المعلمات المستبعدات من التوظيف، جرى استلامها من جانب شعبة التحريات والبحث الجنائي، إذ لا تزال القضية منظورة حتى الآن.

وأشار الشمراني إلى أن التحقيقات تستلزم متابعة أشخاص متهمين في القضية من أجل القبض عليهم، لاستجوابهم في تهم جرى إثباتها بأدلة، استعدادا لتقديمهم للعدالة. وعلمت «عكاظ» أن شرطة المنطقة اكتشفت وجود إثباتات لإقامة معلمات مزورة، وغير صحيحة، إذ ساعدها في ذلك إدارة التأمينات الاجتماعية في المنطقة. وقال لـ «عكاظ» مصدر في التأمينات الاجتماعية «إن الجهات الأمنية استفسرت عن مجموعة من إثبات الإقامة لبعض المعلمات حيث تم الرد عليهم بشكل رسمي بأن إثباتات الإقامة مزورة ومزيفة وتم إشعار تعليم البنات بوجود تزييف على إثبات الإقامة».

من جانبه أكد لـ «عكاظ» مدير فرع وزارة الخدمة المدنية في المنطقة علي القحطاني، أن إثبات الإقامة من اختصاص التربية والتعليم، إذ إن دور إدارته يتركز في مطابقة البيانات وتحويلها لإدارة التربية والتعليم.

من جهتهما أوضح لـ «عكاظ» كل من محمد صالح آل زمانان، ومحمد هادي آل شهي أنهما تقدما برفقة مجموعة كبيرة من أهالي نجران بشكوى لإمارة المنطقة وأخرى للشرطة ضد إدارة تعليم البنات لوجود تلاعب وتزوير في إثبات الإقامة، تسبب في استبعاد خريجات المنطقة من التوظيف.

متسائلين في الوقت ذاته عن إنكار مدير تعليم البنات، بوجود تحقيق في هذا الشأن، رغم أن القضية تحظى بمتابعة جادة من الإمارة والشرطة وعلى نطاق واسع منذ الأيام الماضية.

وأكدا في حديثهما أنهما تمكنا من كشف مجموعة من خارج المنطقة جرى تعيينهم بإثبات إقامة مزورة عن طريق شخص بمقابل 10 آلاف ريال لكل معلمة، ما دعا الأجهزة الأمنية والإدارية في التحرك لضبط المتلاعبين ومحاسبتهم على هذه الجريمة.

ونبها إلى أن الوظائف المخصصة للمنطقة بلغت 778 وظيفة، إذ لم يعلن سوى 658 وظيفة عن طريق الخدمة المدنية و120 وظيفة سلمت لتعليم البنات لتخصيصها للعقود.

وزارة العمل مترددة ورجال الأعمال أكثر قلقاً

عمل المرأة عن بُعد.. قرار بدون تطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571771.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

على الرغم من إقرار مجلس الوزراء لعمل المرأة عن بُعد «من المنزل» -الذي يسهم في الحد من حجم البطالة بين النساء-، إلاّ أنه يلاحظ أن نظام هذا النوع من العمل مازال عالقا بين الأنظمة والوزارات، وبين التأخر في تفعيله وتطبيقه بحجج غير واضحة ومفهومة، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه المرأة تصر على الانطلاق في سوق العمل، من خلال الأعمال التي تحب أن تحقق ذاتها منها، حيث وجدت أن الانطلاق من المنزل فكرة من الممكن أن تبدع فيها وتقدم الكثير من الإسهامات في قطاعات العمل المختلفة، كالقطاع الإنتاجي أو الخدمي مثل البيع والشراء عن طريق الانترنت، والتسويق، والاستثمار، وإدخال البيانات، والمحاسبة، والمراجعة، والإنتاج اليدوي .

»تحقيق الرياض» يناقش عمل المرأة عن بُعد بين ثلاث دوائر مغلقة يتحملون مسؤولية تفعيل القرار ونجاحه، وهم: «وزارة العمل، ورجال الأعمال، والموظف نفسه»، ويبقى مع ذلك السؤال الأهم: كيف تشكلت الأسباب التي حالت دون تفعيل قرار تشغيل المرأة عن بُعد، من خلال تلك الأطراف الثلاثة؟، وكيف من الممكن أن يطبق عمل المرأة عن بُعد بشكل كامل وجيد بالتعاون مع الجهات التنفيذية؟ .

المعارضون: المنزل ليس مكاناً للإنتاج واكتساب الخبرة والحفاظ على أسرار الشركات

تجربة جديدة

"العنود سعود" فتاة حاولت كثيراً أن تطرق الوظائف المختلفة في قطاعات الأعمال الخاصة والأهلية، فقد حرصت أن تدعم قدراتها بشهادتها التي حصلت عليها من دبلوم المحاسبة وبعض الدورات التي التحقت بها، إلاّ أنها وجدت أن الحصول على وظيفة من أكثر الأمور صعوبة، فليس من السهل بمكان أن تظفر بوظيفة في القطاع الحكومي، في حين يحتاج حصولها على فرصة وظيفية في القطاعات الخاصة إلى دعم عن طريق العلاقات الشخصية، ولأنها لم تستطع توفير تلك المسببات لتوظيفها قررت الانطلاق من بيتها بدل التوقف لانتظار فرصة وظيفية لن تأتي، فبدأت تعرض خدماتها في الإنترنت كموظفة تستطيع تنسيق عملية البيع والشراء بالأسهم والدخول في المضاربات فيها بشكل جيد، وقد حققت نجاحاً بسيطاً في ذلك الجانب، حيث حددت لها أربع ساعات يوميا تبدأ منذ الصباح وتنتظر في استقبال مكالمات الراغبات ممن يرغبن في الاستشارات وطلب المساعدة، وقد نجحت في ذلك إلى قدر كبير حتى جاءت موجة خسارة الأسهم التي أثرت كثيراً على عملها ومدى الإقبال عليه، فبدأت تفكر في الالتحاق بشركات للعمل فيها من خلال المنزل وبصعوبة شديدة اقتنعت إحدى الشركات بذلك، ولكن ليس بشكل دائم وبأجر شهري مستمر، بل بنظام القطعة في حالة احتاجت الشركة لخدماتها في إعداد بعض الأوراق والأمور الخاصة بالشركة في أوقات الضغط الكبير، إلاّ أن ذلك العمل لم يكن مجدي بالنسبة "للعنود"، حيث تجد بأن قبول مبدأ القطعة يبخس كثيراً من حقها، خاصة أن التقدير متروك لصاحب العمل وليس لجودة العمل والمدة المستغرقة في إعداده، متمنية أن يكون هناك نظام يحمي الموظفة التي تعمل عن بعد "المنزل" بضوابط صارمة وأن يفعل قرار تشغيلها؛ لأنه سيحل الكثير من إشكالية التوظيف لدى المرأة ليس فقط المرأة العادية، بل كذلك سيسهم في خدمة النساء اللواتي لديهن قدرات عالية من ذوي الاحتياجات الخاصة .

المؤيدون: ينمي القدرات ويقلل من التكاليف وتكدس العاملين في بيئة العمل.. وأفضل من البطالة

قرار غير منفذ !

وتطا لب "هناء الزهير" -المديرة التنفيذية لصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم المشروعات الصغيرة للسيدات- بضرورة احترام خصوصية المرأة بتفعيل قرار عمل المرأة عن بُعد، وذلك بفتح المجال أمامها بشكل كبير لخوض فرصة

العمل من المنزل، وهو النظام المعمول به في جميع الدول المتقدمة، ففي أمريكا أكثر وظائف المرأة هي تلك الوظائف التي تقوم بها المرأة من المنزل، أو عن بُعد، وهي الدول الأكثر انفتاحاً، ولذلك فنحن أولى كمجتمع عربي من تطبيق هذه الفكرة التي ستكون جيدة وتصب في صالح الكثير من السيدات .

إيجابية الفكرة

وقالت: إنه من أهم الإيجابيات التي ستتصف بها مؤسسة العمل في حالة تطبيق العمل عن بُعد للمرأة، والتي من أهمها أنها ستريح رأس المال والمستثمر، كما أنها ستقلل من تكدس العمالة الزائدة في بيئة العمل، حيث لا تحتاج إلى توفير مكاتب خاصة للموظف فالمشكلة في حقيقتها لا تتعلق بالقطاعات الخاصة، بل وزارة العمل التي مازالت تتأخر في تطبيق هذا القرار، فلابد أن تتبنى أهمية تفعيل هذا القرار بتطبيقه كتجربة في بيئة عمل للوقوف على أهم النتائج إذا كان سبب التردد هنا عدم تجربة تطبيق هذا القرار، فوزير التجارة أكد بأن تطبيق عمل المرأة عن بُعد مخول لوزارة العمل، وذلك ماينص عليه قرار 120 والذي ينص على تطبيق نظام العمل عن بُعد، والعمل به وتخويل وزارة العمل للبت فيه، فرجال الأعمال وسيدات الأعمال وجميع المستثمرين لايجدون أي عائق من تطبيق نظام عمل المرأة عن بُعد، ولكن الإشكالية لا تبدأ في حقيقتها منهم، بل إنهم لم يطلب أصلاً رأيهم في ذلك وتلك مشكلة لا تتعلق فقط بعمل المرأة عن بعد بل في أمور كثيرة على سبيل المثال استخراج تراخيص العمل من المنزل فهذه التراخيص لم يتخذ فيها إجراء، فهناك سيدات كثر يرغبن في الحصول على ترخيص لفتح مشروع من المنزل، لكنهن لا يستطعن ذلك، لأن الجهة الحكومية المنوط بها القرار لم تتخذه بعد، فهناك الكثير من الأمور التي لايستطيع رجال الأعمال والمستثمرين اتخاذ القرار فيها، لأن القرار فيها من الوزارة فمجلس الوزارء أقر عمل المرأة عن بُعد، وهو ليس موكلا بوضع التفاصيل التي تساعد على تطبيق هذا القرار، فلابد من وضع إجراءات وزارة العمل لتطبيق ذلك القرار، فلماذا تأخير تفعيله، مؤكدة على أن تطبيق نظام عمل المرأة عن بُعد سيساعد في عملية توظيف عدد كبير من السيدات، وسيساعد في تسهيل إجراءات كثيرة لابد أن يعمل بها .

سلبيات التطبيق

ويرى رجل الأعمال وعضو مجلس الشورى "خليفة الدوسري" أنه لابد أن تعرف المرأة، وتحدد الأعمال التي تستطيع أن تعمل وتبدع بها من المنزل قبل أن يتم فرض نوعية تلك الأعمال عليها، وهل هي قادرة حقاً على العمل عن بُعد بشكل جيد أم لا، وبعد أن تقدّم قدراتها من الممكن عرض عليها الأعمال التي تتناسب مع تلك القدرات، مستبعداً أن يكون هناك تفاعل من قبل بعض الشركات في توظيف المرأة عن بُعد في الأعمال التي تتعلق بخصوصية الشركة كالمحاسبة وترتيب بعض المعاملات الخاصة، فالشركة لن تثق في إخراج أسرارها خارج الشركة لتصل لمنزل موظفة، فالاحترافية لابد أن تكون في مؤسسة العمل وليس في المنزل .

وقال:"إن الإشكالية أيضاً لن تتعلق فقط بالشركة، بل سينعكس ذلك على الموظفة التي تعمل في المنزل من حيث الوقت والمكان، فهناك من النساء من يناسبها ذلك الوضع في حين قد لا يناسب آخريات، فنجاح عمل المرأة عن بُعد يحدده المرأة ذاتها حينما تحدد قدراتها، خاصة أن قبول هذه الفكرة أمر جديد على بيئة العمل لدينا، فثقافة تشغيل المرأة من بيتها غير موجودة في مجتمعاتنا على الرغم من أنها معمولة بشكل كبير في الدول الغربية، فالشركات وكذلك المجتمع بأكمله لم يعتمد حتى الآن في تعامله على التعامل من المنزل حتى في البيع والشراء وهو أبسط الأمور، فثقافة الشراء والبيع من قبل الإنترنت مازالت في طور القبول والرفض وجميع تلك الأمور تشكل جزءاً من معوقات نجاح المرأة عن بُعد، فمشكلة المرأة الحقيقية أنها تأتي دائماً متأخرة فيما يخص الوظائف، خاصة في ظل التزاحم الكبير على الوظائف وشغلها ليس فقط من قبل النساء، فالشاب لم يعد يجد عملا، فكيف بالمرأة؟، فالمشكلة لا تتعلق بالقطاع الخاص أو القطاعات الحكومية، بل تتعلق في فرص العمل التي لابد أن يبحث عنها بشكل جاد، فالرجل والمرأة على حد سواء إذا رغبا في الحصول على وظيفة لابد أن تكون المرأة على سبيل المثال مبدعة وتتعلم المشاركة، فمن لا يجد فرصة وظيفة عليه أن يفكر في مشروع، ويبحث من يشاركه في ذلك المشروع بدل التوقف لانتظار فرصة وظيفية ."

ليس حلاً

وأضاف أن الالتحاق بقطاع وظيفي براتب قليل لا يحل من قضية البطالة، خاصة حينما ترغب المرأة أن تؤسس لحياتها، وكذلك الشاب، فالقدر القليل من الراتب لن يحل المشكلة، بل لابد من التوجه للتجارة، فرجال الأعمال أنفسهم قد لا يجدون فرصا وظيفية إذا ما بحثوا، فالحل عدم التركيز على الوظائف، بل الانطلاق للتجارة، ومن يعاني من عدم توفر المال عليه أن يصنع فكرة جيدة؛ لأن الأفكار الجيدة والناجحة تشترى من قبل الآخرين، فرجال الأعمال يبحثون عمن يصنع فكرة مختلفة ويشاركه في تلك الفكرة بتوفير رأس المال، فرجل الأعمال لا يريد أن يفكر عن الباحث عن وظيفة، بل يحتاج من يفكر عنه لذلك، فالموظفة والموظف المبدع هو من يكسب رهان العمل .

صعوبة التطبيق

وأشار إلى أن فكرة تشغيل المرأة عن بُعد قد تنجح مع بعض السيدات المبدعات، ولكنها فكرة يصعب تطبيقها بشكل جيد، فالمرأة لابد أن تطرح ما تستطيع أن تقدمه، ثم تطالب به وتصر على ذلك، مشدداً على عدم إلقاء مسؤولية توظيف الشباب على رجال الأعمال، فهم متهمون ومظلومون في ذات الوقت، فرجل الأعمال في حالة سعي دائم لتطوير وتحسين وضعه، وقد يكون بدأ من الصفر وحينما كبرت تجارته جاء من يسأله عن مسؤوليته، على الرغم من أن هناك من رجال الأعمال من هم "غارقون في الديون" وهذه حقيقة، وإذا كان لدى رجل الأعمال مؤسسة يحتاج لتوظيف عشرة فقط من الموظفين لا يجب الضغط عليه لتوظيف أكثر من ذلك لحل أزمة البطالة، مشيراً إلى أن بعض مخرجات التعليم التي أصبحت تخرج شابات وشباب بإمكانيات غير جيدة ممن يتقدمون لطلب الوظيفية كأن لا يحمل مؤهلا جيدا أو خبرته قليلة في الحاسب، وربما زاد على ذلك القصور بتغيبه الدائم وعدم انضباطه في العمل، وذلك ما ينطبق على المرأة أيضاً، على الرغم من أن توظيف السعوديين أفضل من العمالة الأجنبية من حيث التكلفة على رجل الأعمال، إلاّ أن السعوديين لا يرفضون الوظيفة، بل يرفض الراتب، وهناك مشكلة حقيقية موجودة، وهي مشكلة تدريب الموظف، فحينما تقوم الشركة بتدريب الموظفة فبعد فترة تتفاجئ بتركها للعمل إلى وظيفة أخرى وتلك مشكلة يتخوف منها الكثير من قطاعات العمل .

الدراسة مستمرة

ويقول المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة العمل والمتحدث الرسمي "حطاب بن صالح العنزي" إنه لا يوجد قرار وزاري يتعلق بتطبيق فكرة العمل عن بُعد، بل هناك قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (120) وتاريخ 1425/4/12ه بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية (الفقرة السادسة)، ثم أكدت عليه إستراتيجية التوظيف السعودية في السياسة الثانية من سياسات المدى القصير وآلية التنفيذ، حيث وردت فقرة "تشجيع العمل عن بُعد"، كما أن هناك مشروع لائحة للعمل عن بُعد وتتم دراسته في الوزارة. وقال: -فيما يخص التنسيق بين وزارة العمل وبين القطاعات الحكومية والخاصة- "بالفعل التنسيق قائم بين وزارة العمل وعدد من الوزارات منها وزارتا الخدمة المدنية، والشؤون الاجتماعية، ومجلس الغرف التجارية الصناعية، ومنشآت القطاع الخاص؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل أسلوب العمل عن بُعد، الذي يعد أحد المجالات الجديدة التي يمكن من خلالها أن تعمل المرأة، وتحقق ما تصبو إليه، مع حفاظها على خصوصيتها"، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى أيضاً إلى تطوير العمل الإنتاجي ونشر الثقافة الإنتاجية، فأسلوب العمل عن بُعد هو أسلوب قائم في قطاع الأعمال ولو بشكل جزئي، ومن هنا كان سعي الوزارة إلى إجراء دراسة لوضع لائحة له لوضع الأطر القانونية وتنظيمه بشكل يضمن نجاحه .

نجاح غير مضمون !

وتوضح "ريم السويد" -رئيسة قسم التوظيف النسائي ببرنامج الأمير محمد بن فهد -أنهم يتعاملون كثيراً في عملية توظيف النساء مع القطاعات الخاصة أكثر من الحكومية؛ بسبب الطريقة المستخدمة في التعاطي مع التوظيف والتي تتصف بها القطاعات الخاصة عن الحكومية، حيث يقوم دورهم على التنسيق بين عدد الرغبات التي تأتي إليهم عن طريق "الرابط الخاص" بهم من قبل المتقدمات من النساء وبين الشركات التي تضمن شروطها، والمواصفات المطلوبة في الموظفة، مشيرة إلى أن هناك بعض الطلبات كانت تدور حول وظائف تقوم بها الموظفة من المنزل، حيث يطلب منها أن تقوم بأعمال مكتبية كإعداد الأوراق الخاصة بالشركة أو أعمال سكرتارية، إلاّ أنها تعتبر قليلة جداً بالنسبة لمجمل الطلبات التي يتم طلبها، حيث لم تتقدم شركة إليهم لطرح هذا النوع من الوظائف التي تعمل فيها المرأة عن بعد إلاّ مرتين فقط.وقالت: "إن الأسباب التي تدفع الشركات لعدم تبني هذا النوع من التوظيف مع النساء والذي يكمن في عدم وجود التفاعل من قبل الموظفة مع الشركة، فوجود الموظفة في الشركة ذاتها يعطي مجالاً أوسع لتكتسب الموظفة الخبرة والدراية بشؤون الشركة من خلال التعاقل والنشاط الذي تمارسه، وربما ذلك مايدفع الشركات لعدم الإقبال على هذا النوع من التوظيف على الرغم من أنه قد يعفي الشركة من توفير المكان للموظفة، حيث تعمل من منزلها وربما كان الراتب أقل، متمنية فتح مجالات العمل على مصراعيها للمرأة بدل التفكير في تشغيلها من المنزل؛ فهناك الكثير من الأعمال التي لابد أن تكون من نصيب المرأة فقط دون الرجل كالبيع والشراء في المحلات والأسواق التجارية، خاصة فيما يتعلق ببضائع النساء فتدعيم عمل المرأة عن بُعد قد يحل جزءا من بطالة النساء ولكنه لن يستطيع أن يخدمها كثيراً على مستوى الخبرة والمهارة والتفاعل مع بيئة العمل. واشارت إلى أن نجاح العمل من المنزل يرتبط دائماً بالمشروعات الشخصية والتي تكون للمرأة فقط، مستشهدة بمشروعات تصميم كروت الدعوات، وإعداد أصناف الحلويات، والخياطة، وإعداد الحفلات والتي تنطلق من المنزل؛ فلاقت نجاحا كبيرا للمرأة، لأن الربح هنا عائد لها وليس لطرف آخر.

تعليم جدة يبرئ مفصولات" التآمر"

محام يتبرع للترافع عنهن أمام القضاء مجانا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=26696&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي 2010-10-27 2:31 AM

برأت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بجدة 8 معلمات تم فصلهن تعسفيا من إحدى المدارس الأهلية بتهم قصور الأداء والتآمر ضد الطالبات. وكشفت مسؤولة بقسم التعليم الأهلي بإدارة تعليم جدة - تحتفظ "الوطن" باسمها - عن وجود تقرير بإدارة التعليم الأهلي تضمن الإشادة بمستويات أداء المعلمات اللاتي تم فصلهن، وتنفيذهن لجميع توجيهات إدارة التعليم.

برأت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بجدة 8 معلمات تم فصلهن تعسفيا من إحدى المدارس الأهلية من تهم قصور الأداء والتآمر ضد الطالبات التي وجهتها لهن مالكة المدرسة في الدعوى التي أقامتها ضدهن لدى المحكمة العامة بجدة . وكشفت مسؤولة بقسم التعليم الأهلي بإدارة تعليم جدة - تحتفظ "الوطن" باسمها - عن وجود تقرير بإدارة التعليم الأهلي سبق أن تم إعداده من قبل لجنة مختصة من المشرفات التربويات تم تكليفهن بالوقوف على حيثيات القضية بتوجيه من مدير عام التربية والتعليم,وأوضحت أن التقرير تضمن الإشادة بمستويات أداء المعلمات اللاتي تم فصلهن، وتنفيذهن لجميع توجيهات إدارة التعليم التي من شأنها انتظام سير العمل التربوي، وتحقيق العدالة بين الطالبات، والرفع من مستوياتهن العلمية ,وأكدت أن التقرير يتضمن لجوء مالكة المدرسة لقرار فصل المعلمات لعدم قدرتها على إقناعهن بالانصياع لتوجيهاتها القاضية بالسماح للطالبات بالغش خلال فترات الاختبارات لتحصيل درجات عالية بغض النظر عن مستواهن الحقيقي، وتطبيقهن لأنظمة المواظبة والسلوك، وحسم أيام غياب الطالبات وتأخرهن الصباحي من درجات المواظبة ,وشددت على أن التقرير تضمن ضرورة قيام المدرسة بتنفيذ عدة توصيات وإجراءات مهمة إلا أن هذه التوصيات لم تنفذ حتى الآن، وتجري متابعتها من قبل إدارة التعليم، مثل عدم توفر تجهيزات مدرسية مناسبة لمساندة العملية التربوية، وعدم مناسبة الطابق الثالث بالمدرسة للعمل التربوي كونه يمثل خطرا على حياة الطالبات ,وأبانت أن إدارة التعليم لن تتوانى في إرسال هذا التقرير لأي جهة حقوقية حكومية تطلبه بصفة رسمية، وأن الإدارة سبق أن أبلغت المعلمات بهذا الإجراء، واستدعتهن للمدرسة، وأجبرت المالكة على موافاتهن بحقوقهن المالية كاملة، وهو ما دعى المالكة للتقدم بدعوى في المحكمة ضد المعلمات,وقالت: إن تميز المعلمات المفصولات في عملهن دفع بعض المدارس الأهلية الكبيرة بمحافظة جدة لاستقطابهن، وإن هذا أكبر دليل على تميز المعلمات، وإن التحاقهن بالمدارس الأهلية الجديدة تم بموافقة إدارة التعليم الأهلي لمعرفتها بمستوى المعلمات,من جانبهن، كشفت المعلمات المفصولات لـ"الوطن" عن تبرع المحامي والمستشار القانوني خالد الدقاس بالتوكل عنهن، والترافع أمام المحكمة العامة بجدة ضد مالكة المدرسة، وأن تبرعه بالترافع عنهن جاء كخطوة إنسانية أبداها المحامي لمعرفته بظروفهن المالية الصعبة، ومتابعته لقضيتهن منذ بزوغها العام الماضي، كونهن لم يتم تعيينهن على وظائف رسمية، وعملهن في مدارس أهلية برواتب لا تتجاوز 1200 ريال,من جانبه، أكد المحامي الدقاس لـ"الوطن" أنه بصدد دراسة القضية المرفوعة ضد المعلمات المفصولات، والالتقاء بهن وذويهن لمعرفة التفاصيل الدقيقة لقضيتهن، وأنه لن يكتفي بالترافع عنهن ضد دعوى مالكة المدرسة، بل سيطالب بحقوقهن كاملة في هذه القضية,وكانت مالكة المدرسة قد رفعت دعوى قضائية ضد المعلمات المفصولات لدى المحكمة العامة بجدة، تتهمهن فيها بتحميلها خسائر مالية بلغت مليون ونصف المليون ريال بسبب عدم رغبة أولياء أمور الطالبات في تسجيل بناتهم في المدرسة بسبب قصورها الذي أحدثته المعلمات وفق دعواها إلا أن المعلمات أوضحن أن سبب فصلهن جاء لتطبيقهن تعليمات إدارة التعليم القاضية بمنع الغش في المدرسة، وحظر توزيع المذكرات والملازم الورقية على الطالبات، وحسم أيام الغياب من درجات المواظبة، وأن تنفيذهن لهذه التعليمات تسبب في غضب مالكة المدرسة التي قامت على الفور بفصلهن دون سابق إنذار، والتحفظ على بعض مستحقاتهن المالية المتبقية

إبعاد مديرة "الحماية" وتثبيت التقاعس على المدير العام السابق

مديرة سابقة للدار: الرئيسة المبعدة متسلطة.. المدير المتهم: لم يحقق معي وعملت بلا حماية.. إحالة ملف الفساد للمباحث الإدارية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378621.htm

هناء العلوني ـ جدة

أقرت لجنة رفيعة باشرت التحقيق في أحداث هروب فتاة من جمعية حماية الأسرة إبعاد رئيسة مجلس إدارة الجمعية، وتكليف مجلس إدارة جديد، وشملت القرارات التي صدرت أخيرا أخذ التعهد على موظفات وإبعاد القياديين من مناصبهم، والإيعاز لوزارة الشؤون الاجتماعية بترشيح أخريات عنهن، وحفظ توجيه دعوى جنائية ضدها.

وإزاء قرارات اللجنة، وجه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة بإحالة ملفات الفساد الإداري إلى المباحث الإدارية للتحقيق واستكمال النتائج، وتأتي قرارات اللجنة تأكيدا لما نشرته «عكاظ» في التهم الموجهة إلى جمعية حماية الأسرة من فساد مالي وإداري والتهاون في المحافظة على نزيلات دار الحماية من الفتيات اللاتي عانين العنف الأسرى، وذلك بعد رفع جهة حكومية بشكوى لأمير منطقة مكة المكرمة مدعومة بـ 19 شكوى من النزيلات، وأكثر من 21 ملاحظة، بعد أن أوقفت لجنة التحقيق على هذه التهم والرفع بتوصياتها في هذا الشأن.

وكشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أمس، أن أمير منطقة مكة المكرمة رفع تقريرا بما توصلت إليه لجنة التحقيق، في قضية الفساد المالي والإداري لدى جمعية حماية الأسرة، إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، محافظ جدة، ووزير الشؤون الاجتماعية.

وقالت المصادر «إن الأمير خالد الفيصل وجه الجهات المختصة بإكمال ما يلزم نحو توصيات لجنة التحقيق والمتضمنة إحالة وإقالة كل من رئيسة مجلس إدارة الجمعية، ومديرة الدار من منصبهما».

وأشارت المصادر إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين تلقى من الجهات المختصة طلب إبعاد رئيسة مجلس إدارة الجمعية، ما دعها إلى تكليف سميرة الغامدي لإدارة الجمعية لحين إعادة تشكيل مجلس الإدارة.

وتأتي التطورات الجديدة على خلفية ما توصلت إليه لجنة تحقيق مشكلة من جهات عدة أمر بها أمير منطقة مكة المكرمة إثر توجيه تهم فساد وتقاعس والمساعدة في هروب فتاة من دار الحماية الاجتماعية.

واتهمت لجنة التحقيق رئيسة مجلس إدارة حماية الأسرة إعدادها خطابا لمركز الصحي ساعد نزيلة في الحصول على تقرير طبي وهمي ومنعها من الذهاب برفقة السجانة إلى الشرطة ومساعدتها على الكذب.

وقالت لجنة التحقيق «إن رئيسة مجلس إدارة حماية الأسرة اعترضت أمام اللجنة على كلمة تحقيق، واتضح للجنة مراوغتها للتنصل من المسؤولية تجاه التهم المنسوبة إليها رغم توجيه الاتهامات لها مع جميع المشمولين بالتحقيق في القضية».

وخلصت لجنة التحقيق إلى اتهام موظفات في دار الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة أبرزهن رئيسة مجلس إدارة حماية الأسرة، مشرفة دار الحماية، محامية الجمعية، ومديرة دار الحماية.
وأوصت لجنة لتحقيق بتوقيع التعهد على موظفات وإبعاد القياديين من مناصبهم، والإيعاز لوزارة الشؤون الاجتماعية بترشيح أخريات عنهن، وحفظ توجيه دعوى جنائية ضدها.
في حين، أنكرت مديرة الجمعية أمام لجنة التحقيق علاقتها ومسؤولتها بشأن إعداد خطابات تحويل إحدى النزيلات لمركز صحي، متهمة مديرة الدار السابقة في هذا الخطأ، رغم تمكن اللجنة من إثبات التهم عليها.
وقالت لجنة التحقيق «إن مدير الجمعية لا تزال تراوغ وغير متعاونة في كشف الحقيقة، إلا أنها اعترفت بأن رئيسة إدارة جمعية الحماية هي من وجه بعدم تسليم الفتاة للسجانة، وإعداد خطاب موجه لمدير مستوصف غليل عليه شرح مذيل بعمل ملفها، خصوصا أن الفتاة اعترفت بأن التقرير الطبي وهمي ومزيف».
وفي ذات السياق، لفتت لـ عكاظ» مصادر مطلعة إلى أن لجنة التحقيق ظهر لها تقاعس لجنة الحماية الاجتماعية ورئيسها السابق الدكتور علي الحناكي فيما هو مطلوب منه تجاه المعنفين، الأمر الذي دعاها الإيعاز لمدير عام الشؤون الاجتماعية الحالي عبد الله آل طاوي بتفعيل دور اللجنة بما تبرأ به الذمة.
ومنحت اللجنة آل طاوي صلاحية إدارة اللجنة واختيار أعضائها مع مراعاة ما ورد من ملاحظات حيال دار الحماية الاجتماعية وعدم إبقاء الحال أكثر من 90 يوما يتم خلالها إيجاد الحلول والرفع بالمقترحات والمرئيات حيال الدار.
في حين أكد لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة سابقا ورئيس لجنة الحماية الاجتماعية الدكتور على الحناكي، أنه بذل وزملاؤه جهدا كبيرا في النصح والإرشاد وإصلاح ذات البين بين المتخاصمين أثناء أداءه لمهمات عمله السابقة.
وقال الحناكي «إني وزملائي عقدنا عشرات المحاضرات التوعوية وعقدنا مؤتمرات عن العنف وكانت اجتماعاتنا أسبوعية وأعدنا حبل التواصل مع كثير من الحالات مع أسرهن وأزواجهن، كل ذلك ونحن دون حماية أو حوافز وقد خذلتنا الجهود الأخرى المساندة فكيف للجنة التحقيق أن تتهمنا بالتقاعس ولم تستمع لنا أو تسمع معاناتا طيلة الفترة الماضية».
من جانبها، أوضحت لـ «عكاظ» سميرة الغامدي أنه جرى تكليفها برئاسة جمعية حماية الأسرة لحين تشكيل المجلس الجديد المكون من سبعة أفراد اختارتهم الوزارة، مضيفة أن الجمعية تخلت عن الإشراف على دار الحماية منذ أكثر من عام، ولفتت الغامدي إلى أنه من المنتظر أن تعقد الجمعية اجتماعها خلال الأسبوع المقبل، من أجل اختيار رئيس للجمعية والرفع بذلك للوزارة لاعتماده والتوجيه بما يلزم.
من جهتها أشارت لـ «عكاظ» مديرة دار الحماية الاجتماعية سابقا التي استقالت على خلفية اصطدامها مع رئيسة جمعية حماية الأسرة، إلى أنها كانت شاهدة عيان على كثير من التجاوزات من جانب مسؤلات الجمعية، ولم تفعل محاولات رفضها في منع هذه المخالفات، واتهمت مديرة الدار السابقة، رئيسة جمعية حماية الأسرة المقالة، بالتجسس على موظفات الدار وتسجيل مكالماتهن، إضافة إلى أن مديرة الجمعية كانت تستخدم سياسة القمع والتسلط على الموظفات والنزيلات وانتقاصهن بأساليب مستفزة.

مهرها 17 ألف ريال و100 رأس من الغنم

إيقاف زواج غبن يربط طفلة بمسن في صبيا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571795.html

جازان أنور خواجي

تدخل رئيس مركز الكدمي بمحافظة صبيا فيصل بن لبدة لإيقاف زواج فتاة قاصر عمرها 14 عاماً قام والدها بتزويجها برجل يتجاوز عمره ال70 عاما. "الرياض "زارت مركز الكدمي للحصول على معلومات حول هذه القضية، حيث التقت برئيس المركز الأستاذ فيصل بن لبده الذي قال: بأن جد الفتاة وجدتها تقدما بشكوى لإيقاف زواج حفيدتهما الصغيرة برجل في عمر جدها؟، موضحاً بأن إمارة المركز قامت باستدعاء والد الفتاة) نورة شوعان عتين) من قرية المبروكة التابعة لمركز الكدمي شرق محافظة صبيا للتحقيق معه حول حقيقة تزويجه لابنته القاصر برجل في السبعين من عمره، وقد اعترف الاب بقيامه بتزويج ابنته وذلك برغبتها خلاف ما يذكره جد الفتاة بكونها كانت مكرهة ومجبرة على الزواج

نورة تريد مواصلة تعليمها في محو الأمية والبقاء إلى جوار جدها وجدتها

ومضى ابن لبدة قائلا: بعد التأكد من حقيقة الشكوى قام المركز بتسليم الفتاة إلى جدها حيث كانت تقيم معه في المنزل كما تم كذلك أخذ تعهد على والدها ببقائها في منزل جدها وعدم استخدام أي وسيلة من وسائل العنف والقوة أو إجبارها من أجل الذهاب مع زوجها إلى حين يتم البت في موضوع الزواج من قبل الجهات الرسمية بالمحافظة، وأضاف ابن لبده بأنه تم الاتصال هاتفيا بمحافظ صبيا الاستاذ خالد الجريوي بالمنطقة وأحاطته بتفاصيل القضية كاملة، "الرياض" التقت أيضا بالفتاة (نورة) 14 عاماً التي أشارت بأن والدها لم يخبرها بأي شيء عن هذا الزواج بل أخذها بالحيلة والخداع وغرر بها للذهاب معه إلى مدرسة محو الامية حيث تدرس هناك من اجل استلام مكافأتها وهناك ذهب بها الى منزل لا تعرفه حيث اجرى عقد الزواج غصبا عنها، واكدت الفتاة ل"الرياض "برفضها لهذا الزواج لا سيما وأن الزوج في سن جدها؟

وأضافت نورة بأنها لم تحضر العقد أصلا ولم تتسلم ريالاً واحداً من قيمة المهر المقدر ب 17 ألف ريال هي تريد ان تواصل تعليمها في مدرسة محو الامية وان تقيم برفقة جدها وجدتها من اجل رعايتهما والقيام على خدمتهما لا سيما وان جدتها عمياء لا تبصر بينما جدها كبير في السن يحتاج للرعاية كما انها تفضل البقاء الى جوارهما لا سيما وانهما قد قاما باحتضانها ورعايتها وهي لا تزال صغيرة بعد طلاق أمها؟ أما جد الفتاة (محمد عتين) فقد أبدى اعتراضه ووقوفه بحزم الى جوار حفيدته ورفضها لهذا الزواج الذي يعتبره باطلا مبيناً بأن حفيدته لا تزال صغيرة وقاصر ولا تفهم بأمور الزواج مضيفاً بأن والدها مع الأسف قام بالتغرير بابنته وخداعها بالزواج من رجل في السبعين من عمره ويقول (عتين) منذ ولادتها وبعد طلاق أمها قمت بتربية حفيدتي وكنت اصرف عليها في الوقت الذي تخلى والدها عنها والآن يريد تزويجها بالإكراه من رجل طاعن في السن ولا يملك أي عمل او مصدر دخل سوى الضمان وامكاناتها المادية متواضعة فكيف سيصرف على حفيدتي وهو لا يملك شيئا؟ أما جدتها العمياء فقد ايدت التصرف الذي قام به زوجها من اجل حماية حفيدتها من هذا الزواج الظالم و غير المتكافئ، والد الفتاة (شوعان عتين) نفى عبر "الرياض "بأن يكون قد أكره ابنته على الزواج موضحاً بأن ابنته قد وافقت برغبتها وبحضور شهود العقد والمأذون وان مهر ابنته كان عبارة عن مبلغ مالي مقدر ب17 الف ريال بالاضافة الى 100 رأس من الغنم، واضاف عتين بأنه قد اشترى سيارة بالمبلغ مفندا دعاوى والده)جد الفتاة) بأن الجشع كان دافعه لتزويج ابنته الصغيرة والتغرير بها من اجل تزويجها برجل في السبعين من عمره بل انه يحب ابنته ويريد مصلحتها والحفاظ عليها والاطمئنان عليها في منزل زوجها لا سيما وان جديها اللذين تقيم ابنته لديهما طاعنين في السن ولا يدري ماذا يخبئ لهما الزمن .

التنمر عنف يصيب الأطفال ضعاف البنية

أطفال يتسلطون على زملائهم ويجبرونهم على حل واجباتهم المدرسية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=26734&CategoryID=3

جازان : أميرة الجابر 2010-10-27 2:09 AM

يقع بعض الأطفال في المدارس والنوادي وتجمعات الأطفال بين أيادي أقرانهم ممن يتميزون ببنية جسمانية قوية، وتكون النتيجة تعرض الأطفال إلى إساءات لفظية وجسدية.

هذا ما أطلق عليه علم النفس "التنمَر" أو "التأسَد" أو "الاستقواء"، الغريب في الأمر إن ضحايا هذه الممارسات يكونون غالبا من الأطفال الذين يشكلون مجموعات تقوم بالتسلط على الأطفال الآخرين، والتهكم عليهم وتهديدهم وإهانتهم، وقد يصل الأمر للتحرش بالأطفال.

تقول خديجة حسين (معلمة بالمرحلة المتوسطة) إن لديها ابنا يدرس في الصف السادس، ويتظاهر دائما بأنه الأقوى بين أقرانه، وأنه صاحب بنية جسمانية قوية، وقد تحول بالنسبة لها إلي مشكلة يومية، وأثر ذلك على مشاعره ودراسته، تقول "على الرغم من كثرة نصحي له بترك ذلك الأمر، إلا أنه رفض الاستجابة لي، بالإضافة إلي أنه لم يعد يخشى تأديب الأساتذه له، وقد دفعه ذلك إلي تكوين مجموعة من أقرانه ممن يشابهونه في هذا السلوك هدفها التحرش بزملائهم الضعفاء، والاستهزاء بهم أو ضربهم أو سرقة حاجاتهم، وإطلاق التسميات المضحكة عليهم، بالإضافة لجعلهم يقومون بالواجب الدراسي عنه، وهو لا يعبأ بشكوى بعضهم للإدارة ."

وعلى النقيض تقول أم أحمد إن ابنها من الشخصيات المعرضة دائماً للمهانة من زملائه بالمدرسة، وهو يذوق مختلف أنواع الإذلال والعذاب دون أن يحرك ساكناً وقد تسبب ذلك في أن يكون انطوائياً منزويا .

أما أم حسن فتشير إلى أن ابنها الطالب بالصف الرابع الابتدائي كثير التظاهر بالمرض، فكلما اقترب موعد الدوام الصباحي بالمدرسة ادعى المرض، كي يتجنب الذهاب للمدرسة، ويبقى على سريره منطويا وفاقد الرغبة في التحدث، وبعد سؤاله اعترف أن هناك من يضايقه ويسخر منه من زملائه في المدرسة، بل يقوم بإهانته أمام الجميع، فأخبرت والده الذي ذهب على الفور لمدرسته وحل الأمر، وعاد ابني كما كان سابقا ."

ويقول عبدالله الحربي (مدير مدرسة ابتدائية) " كثيرا ما نواجه أطفالا شرسين عنيفين لايهابون التوبيخ ولا التأديب، ولا أخفيك أننا في بعض المرات نواجه صعوبة في بعض المواقف، لكن يجب التأكيد على دور المعلم في حل وإدارة النزاعات، كونه القدوة المعرفية والتربوية، بالإضافة لقربه أكثر من الطلبة، فأنا ألزم جميع المعلمين وأذكرهم بأن الطلبة أمانه في أعناقهم، مع التركيز على دورالمرشد الطلابي، لدوره المهم في دعم الطلبة، وحل المشاكل التي تعترضهم ."

من جهته أوضح الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة جازان واستشاري الطب النفسي الدكتور رشاد السنوسي أن المشاهد بالمجتمع المدرسي وجود ظاهرة التنمر، سواء أكان جسديا أم نفسيا أم جنسيا.

ويشير إلى أن التنمر الجنسي الأكثر انتشارا، ومن أسبابه وجود شخصيات أكبر سنا وأضخم عضليا، وهذا مايجعلهم يعتدون على الأقل منهم في ذلك، خاصة مع انعدام الرعاية الأسرية، من قبل عائلاتهم، وعدم وجود أنظمه وقوانين رادعة لمثل هذه المظاهر في المدارس.

وأشار الدكتور السنوسي إلى أن من المعروف والثابت علميا أن مايمارس ضد هؤلاء الأبرياء والضحايا من صور الإذلال والقهر تكون له آثار قصيره وبعيدة المدى، القصيرة تتمثل في مزيد من الانطواء النفسي والتوتر المستمر والشعور بالنقص والسرحان والشرود الذهني الذي يؤثر على أداء هؤلاء الصغار دراسيا" واجتماعيا .

وعن آثار المدى الطويل قال إن الدراسات تشير إلى أن هذا الإيذاء والعنف يؤديان لتغيرات عضوية فعلية في التركيبة

الأساسية للدماغ، وفي الأداء الوظيفي للجهاز العصبي، ويجعل هؤلاء أكثر عرضه من غيرهم للاضطرابات النفسية والشخصية.
وأكد الدكتور السنوسي على وجوب عدم التهاون عند ملاحظه شيء من ذلك لدى الصغار ، سواء كانوا أبناء بالمنزل او أطفالا بالمدارس، والسعي لوقايتهم من الأساس، وعلاجهم، وحمايتهم وتأهيلهم إذا حصل لهم ذلك.

غرف خاصة لمتعاطي السجائر وتكثيف التوعية

مطار الملك فهد بالدمام يطرد موظفيه مكرري التدخين علنا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 13642
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13648&I=793748&G=4

اليوم ـ الدمام
تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني باعتماد اللائحة التنظيمية لمنع التدخين داخل مطارات المملكة ومرافقها عقدت إدارة مطار الملك فهد الدولي أمس الأول اجتماعاً مع الجهات ذات العلاقة "وحدة أمن المطار " الشرطة الجوية" ، شرطة المطار "الأمن العام"
وجاء في الاجتماع الذي جمع الجهات ذات العلاقة بضرورة تنفيذ ما جاء في بنود اللائحة والتمشي بموجبها ابتداء من 1/12/1431هـ بفرض غرامة مالية قدرها 200 ريال سعودي على كل مدخن بالمطار ، وشددت إدارة المطار على تطبيق العقوبات الواردة في اللائحة على الموظفين والتي تنص على سحب البطاقات الأمنية من أي موظف أو عامل يخالف القرار على أن لا تعاد له البطاقة إلا بعد دفع الغرامة المقررة وإبلاغ مرجعه لتحرير إنذار رسمي له مع أخذ تعهد خطي بعدم تكرار المخالفة بالإضافة إلى الغرامة المالية ، وفي حال تكرار المخالفة من أي موظف سوف يتم سحب البطاقة الأمنية نهائياً.
وحرصت إدارة المطار على أن تستغل هذه الفترة إلى حين تطبيق القرار في غرة ذي الحجة القادم بتكثيف الوعي لدى مرتادي المطار والعاملين به ويأتي ذلك استكمالاً لما تقوم به إدارة المطار منذ فترة طويلة من خلال الإعلان الصوتي والخطابات الرسمية واللوحات التي تنص على منع التدخين داخل أروقة المطار.
وقال مدير عام المطار المهندس خالد المزعل إن إدارة المطار حريصة كل الحرص لتأمين البيئة النظيفة والمحيط النقي لكي يكون المطار مطاراً صحياً وخالياً من التدخين.
وشدد المزعل على أن الادارة لن تتساهل مع الموظفين المخالفين للقرار داخل المطار حيث وصفهم بالقدوة والواجهة الحقيقية للمطار ، كما أفاد بأن إدارته سوف تقوم بتكثيف اللوحات التحذيرية باللغتين العربية والانجليزية ووضعها في أماكن بارزة بالمطار ، مع توضيح قيمة الغرامة المنصوص عليها على المخالفين ، وإصدار التعاميم لجميع الجهات العاملة بالمطار للتنبيه على منسوبيها بعدم التدخين في مرافق المطار ، مع ضرورة التنبيه على كافة شركات الطيران للتنبيه على ركابهم بمنع التدخين بمجرد وصولهم وإشعارهم بأن من يخالف ذلك سيكون عرضة للجزاءات .
يذكر أن إدارة المطار قامت بتخصيص غرف منعزلة للمدخنين ضمن برنامجها التوعوي ، جاء ذلك توافقاً مع ما نصت عليه لائحة الطيران المدني.

مبروك للمعلمات والمعلمين العقوبة الجديدة !!

المصدر: جريدة المدينة الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 17347
http://www.al-madina.com/node/269772

إبراهيم علي نسيب

· كنت أتوقع أن تتبنى وزارة التربية والتعليم تشجيع المعلمات والمعلمين ومنحهم المزيد من الحوافز والمزايا بهدف أداء المهمة بروح معنوياتها مرتفعة بدلا من تكريس الجهود على العقاب الذي أراه أنا لا داعي له البتة وذلك من خلال معايشتي الحقيقية لبعض من النساء العاملات في مهنة التعليم وبعض من المعلمين المحبطين جدا والذين يعيشون متاعبهم مع المهنة التي لا تنتهي بنهاية اليوم الدراسي بل تظل تلاحقهم وتطاردهم حتى في منازلهم من خلال الاستعداد والتحضير للدروس اليومية ومن خلال تجهيز الكشوفات وترتيب الكثير من الأمور وشراء وسائل الإيضاح وإعدادها لكي تمكن الطالبة أو الطالب من استيعاب الدروس وكل هذا على حسابهم الخاص وبدلا من أن يجدوا الثواب يجدون العقاب، أليست هذه هي الحقيقة المرة التي يعيشها الواقع التعليمي؟؟

· وكنت أتوقع أن تتبنى وزارة التربية والتعليم أمورًا أكثر أهمية من العقاب لأنها ببساطة تعرف تمامًا أن لا مزايا للمعلمة أو المعلم الذين هم أهم أدوات النمو في الوطن خاصة حين يلحظون غيرهم من العاملين في الشركات والمؤسسات الحكومية وهم يجنون ثمار التعب ويحصلون على مزايا كثيرة كميزة العلاج المجاني وبدلات أخرى كبدل السكن والسفر المجاني والانتدابات والعمل الإضافي بينما هم لا يجدون سوى التعب فقط ويا ليتهم يسلمون من العقوبات التي أراها تصلهم بأسلوب منفر والتي آخرها كان في عدد هذه الجريدة رقم 17344 بتاريخ 10 ذي القعدة في خبر يتضمن (تبني وزارة التربية والتعليم برنامجًا يهدف للحد من تغيب المعلمات والمعلمين تصل أقصى عقوباته إلى الحسم 7 درجات من بند المحافظة على الدوام فيما يتم حسم درجة واحدة عن كل يوم غياب دون عذر) وحسبي أقول يا سادتي المسؤولين في وزارة التربية والتعليم انزلوا للأرض وعيشوا واقع المعلمات والمعلمين نعم عيشوه معهم في الفصول غير المهيأة إطلاقا لتكون بيئة مثالية للعملية التعليمية، عيشوه معهم وطموحاتهم تموت يوميا وهم يعرقون ويجفون من الحر في فصولهم، عيشوه معهم وأحلامهم تبدأ بمعلم وتنتهي بمعلم، عيشوه معهم في مقارنة بسيطة للمعلم الذي يعمل في أمريكا وفي اليابان وفي الصين وفي بلدان إمكانياتها أقل بكثير من إمكانياتنا فربما تتحول قرارات العقاب إلى قرارات رعاية وعناية ومعالجة لعملية الإحباط الذي يعيشونه بكل مراراته أقول ربما.

· خاتمة الهمزة ....يقول اندريه جيد إن أجمل الأشياء التي يقترحها الجنون ويكتبها العقل، هذه خاتمتي ودمتم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جمعية للدفاع عن حقوق الطلاب والمبتعثين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 6212
http://www.aleqt.com/21/10/2010/article_458737.html

م. محمد بن عبد الله السهلي

كلمة طالما سمعناها ووعيناها وهي أن "الشباب - الأولاد والبنات - هم عماد الأمة وأملها"، فطالما أننا متفقون على ذلك .. فلا أظن أن أحداً يختلف معي في أن الطلاب) ذكوراً و إناثاً)، خصوصاً في مراحل الدراسة المتقدمة من الثانوي فما فوق، هم صفوة هؤلاء الشباب، وهم أفضل نباته .. وهنا يجدر بكل مسؤول في هذه البلاد الاهتمام بهم ورعايتهم وحمايتهم وتفعيل أدوارهم في المجتمع، ليُعطوا ثمارهم يانعة لبلادهم، وتنعم وتنمو بهم كما تربوا في رباها وشربوا من مائها وتنفسوا هواءها. لقد أدرك هذا الدور، أكثر من أدركه قيادات هذه البلاد المباركة بدءاً من مؤسسها الملك عبد العزيز - رحمه الله- إلى خادم الحرمين الملك عبد الله ونائبيه - حفظهم الله - فاهتمامهم جميعاً بالتعليم، وبالطلاب ودعمهم وإتاحة التعليم لهم بالمجان، بل منحهم مكافآت شهرية في عدة مراحل تعليمية على امتداد تاريخ المملكة، دليل واضح على ذلك .. ولعل الملك عبد الله - حفظه الله - تميز بذلك أكثر من غيره، فقد وجّه أكثر دعمه منذ بداية تسلمه الحكم في هذا الاتجاه، فدعم الجامعات، وفتح الباب على مصراعيه للابتعاث، وذهب بنفسه لزيارة الطلاب في بريطانيا وأمريكا، وجلس مع بعضهم ومع المسؤولين عن متابعتهم ودعمهم .. ثم ختم ذلك بتأكيد الدعم لهم وزيادة مكافآتهم .. كل هذا دليل على أنهم أولوية لديه - حفظه الله ورعاه .

ومن هذا المنطلق، وبعد هذه المقدمة فما رأيكم فيمن يظلم أحداً أو بعضاً من هؤلاء الطلاب ويهضمهم حقوقهم تعسفاً باسم النظام ..ألا يعتبر هذا تعارضاً مع إرادة الله أولاً الذي "حرم الظلم على نفسه و جعله بين عباده محرماً"؟! ثم أليس تعارضاً مع إرادة الملك - رعاه الله - ومخالفة لتوجيهاته في دعم الطلاب وتسهيل أمورهم وحمايتهم في بلادهم وخارجها؟!، ثم أليس هذا فساداً إدارياً يتمثل في إساءة استخدام السلطة؟ !لطالما وُجدت حالات عبر السنوات الماضية من ظلم بعض المعلمين أو بعض المسؤولين في المدارس أو الجامعات لبعض طلابهم .. والغالبية من هؤلاء الطلاب لا سبيل لهم إلا أن" يبلعوا هذا الظلم" ويسكتوا على مضض، وهذا في اعتقادي مرض لا بد من علاجه، أو التخفيف منه قدر ما يمكن .. فالظلم يزرع الحقد، ويؤثر في النفوس، ويعمق الكراهية في المجتمع. وكل ذلك علقم مهما طال به الزمن، فطعمه مُر ونتائجه أمر .

لا يزال الظلم يخيم بين وقت وآخر على بعض الطلاب في داخل البلاد وخارجها، فلا يجد من يتصدى له ويدافع عن هؤلاء المظلومين سوى بعض الأصوات من هنا وهناك، ومعها بعض الأقلام في الصحف أو في الإنترنت، تشتعل فترة من الزمن ثم تخبو ويخبو معها أمل المظلومين وأحلامهم، ولعل أوضح دليل على ذلك قضية الطالب السعودي حميدان التركي في أمريكا، التي باتت حاضرة للجميع بعد أن خمدت سنوات، حتى أثارتها من جديد حملة " أوباما اطلق حميدان" التي بادر بها عدد من الفضلاء، يتقدمهم المفكر الإسلامي البارز الدكتور سلمان العودة، والكاتب المتألق نجيب الزامل.

وتتكرر الصورة بشكل مختلف مع أحد الطلاب السعوديين المبتعثين في أستراليا، وهو محمد السهلي الذي تعرض في أواخر رمضان الماضي للضرب والسرقة، بينما هو متوجه لدفع إيجار الشقة ومعه قيمة الإيجار وجواز السفر وجميع إثباتاته، وبينما هو في المستشفى للعلاج، إذا بظلم أشد وقعاً في نفسه يقع عليه من السفارة هناك، بحسب تعقيب والده المواطن عبد الله فراج السهلي الذي نشر في جريدة "الرياض" في عددها ليوم الجمعة 22 شوال 1431هـ، يؤكد فيه أن السفارة اكتفت فقط بتعميد موظف لمتابعة قضية ابنه مع الشرطة، لكنها لم تبادر بإعطائه أي إثبات هوية، أو مساعدته مادياً، أو متابعة وضعه الصحي، أو توفير سكن له .ويؤكد ذلك أخوه خالد، الذي اتصل بي شخصياً مؤكداً ذلك، ومبيناً بحسرة أن الملحقية تابعت هذا الظلم بإيقاف بعثته، بعد دراسته أكثر من ثلاث سنوات في جامعة إيكن في مدينة ملبورن

في أستراليا، مع العلم أنه منتظم في الدراسة، ووضعه طيب في الجامعة ـ التي كانت معه كما يبدو أكثر شهامة من سفارته هناك. الحقيقة أن الظلم من الجهات الرسمية التي يتوقع منها المواطن حمايته والدفاع عن كرامته، لهو أشد وقعاً على النفس :

وظُلم ذوي القربى أشد مضاضة
على النفس من وقع الحسام المُهند

ولعل ذلك يذكرنا بقضية خريجات معهد العالمية اللواتي أُلغيت شهاداتهن من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وأُلغي الاعتراف بها من وزارة الخدمة المدنية، كما وضحت ذلك في مقال سابق في هذه الزاوية بعنوان "الشباب السعودي .. تحقيق الطموح أم الاستسلام للواقع؟!" المنشور في "الاقتصادية" الغراء في الخميس 03 شعبان 1431هـ، ولعلك تذهب لقراءة بعض من ردود أولئك الخريجات على هذا المقال، لتشعر بشيء من الأسى والظلم بعد التعب والدراسة لسنتين على حسابهن الخاص، ثم سنوات من البطالة ليُفاجأن عند طرح الوظائف لحملة الدبلوم من النساء، أن تلك الشهادات باتت حبرا على ورق لا قيمة لها ولا وزن !

من جهة أخرى، تلقيت رسالة إلكترونية من إحدى الأخوات الخريجات حديثاً من إحدى الكليات الأهلية المتخصصة في طب الأسنان، توضح بحسرة، الظلم الذي وقع، ولا يزال يقع على طلاب هذه الكلية، والذي ينم عن جشع لا ينتهي مع هؤلاء الطالبات والطلاب، فتقول ضمن ذلك، إنه رغم ضخامة ما دفعوه من مبالغ لهذه الكلية، وهو 360 ألفا عن كل طالبة، بواقع 60 ألف ريال عن كل سنة من سنوات الدراسة الست، فإنهن يضطررن إلى دفع تكاليف علاج المرضى "لأن المريض يأتي لدينا في المستشفى التعليمي الأهلي ويُطلب منه دفع تكلفة العلاج، فإن لم يستطع الدفع تُرغم الطالبة المعالجة على الدفع عنه، وإلا فلن تُحسب هذه الحالة في سجل الطالبة، وهكذا الحال أيضا مع الطلاب، وبالتالي تنطبق نظرية من يملك (قروش) أكثر، يدفعها مقابل علاج مرضاه، ويتحصل على معدل أعلى)، كما أن البعض منهن يضطر إلى دعوة المرضى وعلاجهم والدفع عنهم بنفسه حتى يحصل على تلك الدرجات .

ختاماً، نحن مع هذه الحالات، وما خفي أعظم، نحتاج حقيقة إلى جمعية رسمية تتولى الدفاع عن الطلاب المظلومين، وتطالب بحقوقهم سواء في الداخل، أو للمبتعثين في الخارج، فتلك حالات يمكن أن تتكرر لأي طالب أو طالبة، ويكون من مسؤولياتها تكليف المحامين ودفع رسومهم، ومتابعة القضايا حتى تنتهي، بدلاً من الجهود الفردية، التي وإن كانت مشكورة فسرعان ما تنطفئ. أنا على يقين بأن مثل هذه الحالات من الظلم تغضب القيادة والوزراء أو السفراء المسؤولين عنها، وهم محل ثقتنا ومحبتنا وتقديرنا، وأنها قد تحدث أحياناً من مسؤول أو موظف بغير قصد أو بقصد، تدفعه الغيرة أو العنصرية أو أي سبب شخصي، لذا فالتحقيق في مثل هذه الحالات ومحاسبة المسؤولين عن استمرارها، ورد الاعتبار لهؤلاء الطلاب والطالبات المظلومين هو من أبسط حقوقهم .ودمتم بخير وسعادة.

من يقاضي القاضي؟!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 21 أكتوبر 2010 العدد 3413
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101021/PrinCon20101021378943.htm

خالد قماش

لا أعتقد أن هناك مزايا ومميزات لموظفي الدولة بعد فئة الوزراء أكثر من فئة القضاة، ولا أتصور أن هناك موظفا يملك صلاحيات تصل إلى حد سجن المراجع غير القاضي، فهم الأعلى رواتب قياسا بساعات العمل.

ولأن الإغراءات التي تمر من تحت أيديهم سواء كانت عقارية أو سيولة مالية كبيرة راعت الدولة كل هذا فرفعت سقف مرتباتهم الشهرية وحوافزهم المالية والمعنوية بشكل كبير، وجاهدت لتملأ أعينهم بما يحمي أنفسهم من لوثة الطمع، وجريمة الفساد المالي والإداري في أهم قطاع، القطاع الذي يحفظ للأوطان الحقوق ويعيد للمظلوم ما سلب منه، ويكف يد الظالم والفاسد عن التمادي في ظلمه وتعديه على حقوق الناس الخاصة، وحقوق الوطن العامة.

مع كل هذا وذاك نجد أن هناك نفوسا لا تشبع وقلوبا لاتقنع، ولعل آخر النماذج المعروضة حاليا على الملأ هي قضية قاضي المدينة المنورة الذي أدين بالفساد الإداري والمالي ليزيد غلته الخاصة على حساب الوطن والمواطنين، ثم يزعم بعد ذلك أنه كان تحت تأثير السحر، ليأتي بيان مجلس القضاء الأعلى مفاجئا، بعد أن دافع عنه بشكل عاطفي!.

لقد مرت عقود من الصمت ولكننا نسأل، فمن يقاضي القاضي؟!.

على حد علمي ..

إن لدينا شماعة جاهزة لتبرير كوارث جسيمة يقع فيها البعض، فالقاتل أو المنتحر يدعي أنه مريض نفسيا، والسارق أو المختلس يزعم أنه مسحور!.

وعلى حد حلمي ..

إن تناول المسكوت عنه بهذا الطرح الإعلامي الشفاف سيحدث نقلة نوعية في محاسبة ومعاقبة كل شخص يرى أنه فوق القانون، وبين الإدعاء والحقيقة تسطع شمس الحق في زمن لم تعد تنطلي فيه على الناس كل هذه الأكاذيب .. ويكفي.

نحن مساهمون في ضياع حقوقهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 17348
http://www.al-madina.com/node/269986

فاطمة البكيلي

كم يومًا مضى على بدء العام الدراسي؟ ما الخطة المناسبة التي نظّمتها المدرسة لتوفير بيئة آمنة للمتعلم؟.
هل فكّرنا في أن نترك للتلميذ حرية اختيار المعلّم الذي سيعهد إليه تدريسه؟ هل خيّرناه في الصف الذي سيدرس به؟.
أم أن الجدول المدرسي، والكتب، وسد العجز في المدارس، والأرقام التي تمتلئ بها الإحصائيات كانت شغلنا الشاغل؟
لندع ذاك كله جانبًا، ونتناول الموضوع الأكثر خطورة، والذي يجب أن يدرج في قوائم إحصائياتنا.. حالات العنف في حق التلاميذ المستجدين؟!
لم يمضِ على بداية العام الدراسي سوى أيام معدودة، حتى سمعنا عن كمٍ لا يُستهان بعدده من الشكاوى من أولياء الأمور، وكلها تشير إلى وجود عنف يُمارس في حق التلميذ، وأيّ تلميذ.. إنه التلميذ المستجد في الصف الأول، العنف الذي لا تفسير لظاهرته سوى التسلّط والجبروت، فلمَ لا يلجأ إليه المعلم!؟ فهو يريد أن يضبط، وينظم؛ ليجنّب نفسه الجهد والعناء مع هؤلاء الصغار!! حتى أضحى هذا الأسلوب نمطًا يمارس خلال اليوم الدراسي، مثله مثل طابور الصباح، والحصص الدراسية والفسحة! فلا حق له في الشكوى، أو الاعتراض، أو إبداء الرأي.. فأيّ بيئة هذه التي تستهدف هذه النفس البريئة؟ مَن يرجع لهذا الصغير حقه في الحصول على بيئة آمنة تلبي حاجاته؟
علينا أن نعترف أننا ساهمنا في إهدار حقه الذي ضاع بين استمارات المسح التي أسقطنا منها خانة -حالات العنف في المدرسة-! كما بطنّا الاعتراف بتنامي هذه الظاهرة في مدارسنا بالتعاميم التي كانت ستارًا نُخفي تقصيرنا خلفه، وحين اعترفنا به (موّهناه) بين سطور اجتماعاتنا تحت مسمّى.. التعامل بأساليب تربوية مع الطالب.
ضاع حق التلميذ بين التحقيق مع المعلم المعنّف له، والعقوبة التي تسفر في نهايتها عن ورقة تُدرج في ملفه أو تُطوى!
أمّا حالة الخوف الشديد والقلق الدائم -والعطالة النفسية التي تنعكس سلبًا على مستوى تكيفه الذاتي والاجتماعي- والكرامة المسلوبة بالشتم والصراخ عليه فلا يُدار لها بال! ويكفي التلميذ كي يجتاز حالته تلك أن ينقل من صف إلى صف آخر!!
قسرًا دون الأخذ برأيه! ودون الأخذ في الاعتبار أنه يحتاج إلى تأهيل نفسي كي يسترد ثقته في هذه البيئة التي يفترض بها أن تلبي حاجاته النفسية والتربوية قبل التعليمية.
مرصد..
كي تصبح مربيًا إيجابيًا، فما عليك إلّا أن تغير مركز اهتمامك: من ذاتك إلى ذات طفلك، ومن خوفك على هيبتك وسلطتك إلى خوفك على حاجات طفلك وحقوقه.

بناتنا بين خادمات وكاشيرات؟!

المصدر: جريدة المدينة الجمعه14 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 17348
http://www.al-madina.com/node/269991

عبدالغني بن ناجي القش

قبل فترة زمنية يسيرة أعلن عن إيجاد وظائف خادمات للسعوديات براتب شهري قدره 1500ريال.
وبعد ذلك قامت مجموعة تجارية بتوظيف فتيات سعوديات بوظائف كاشيرات وبراتب يربو على 2000 ريال.. وماذا بعد؟
تنتابك هالة من التعجب ويحيط بك الذهول، ومع هذا وذاك تظهر عدة تساؤلات:

- هل انتفت الوظائف المناسبة لفتياتنا إلى هذه الدرجة؟
- - هل تم سعودة جميع الوظائف النسائية في بلادنا؟
- أليس من المشين أن يُعلن هذا؟

ربما يقول قائل: هذه مهن شريفة وليس ثمة مانع من العمل فيها. والإجابة أنني لا أتحدث عن شرف مهنة أو كون ممارستها حلالا أم حراما،بل أتحدث عن بلد يعيش فيه أكثر من ثمانية ملايين وافد ووافدة أتوا من خارج البلاد للعمل، وبالتالي فمن غير المنطق أن نأتي بالمعلمات والكاتبات والمحاسبات والموظفات وغيرهن، وتبقى الفتاة السعودية عاطلة يقتلها الفراغ بحيث تقبل بأي وظيفة مهما كانت!
والناظر إلى حوادث المعلمات -وما وقع أخيرًا في منطقة المدينة المنورة من حوادث شنيعة راح ضحيتها أرواح بريئة- يدرك يقينا أن الفتاة ربما تقبل بعمل مهما كان موقعه بعيدًا وراتبه زهيدًا نتيجة ذلك الفراغ.
وبنظرة إلى الرواتب المقدمة لهن نجد أنها لا تفي بالحد الأدنى لاحتياجهن ولا تتفق إطلاقا مع طموحاتهن؛ فالفتاة يعنيها لباسها وما يحيط به من أمور لا تخفى من مكمّلات بالإضافة إلى المواصلات، وإعطاؤها مبلغا تافها لا يفي لهذه الأمور فضلا عن أن تدّخر منه أو يفيض للنفقة على من حولها، وبخاصة إذا كانت ربة أسرة أو تعول أسرتها أو والديها .. الخ فإن هذه الرواتب هي -كما أسلفت- من قبيل القبول الإجباري والأمر الاضطراري.
وهنا أغتنمها فرصة لطرح استبانة من قبل وزارة العمل توزع على الفتيات لاستقراء طموحاتهن ومعرفة حجم معاناتهن، وأزعم بل على يقين تام بأن قبولهن لمثل هذه الأعمال إنما كان من قبيل: مكره أخاك.
وبالعودة إلى الوظائف ووزارة العمل فإن الملاحظ أن عدد الوافدين قد زاد في الإحصائيات الأخيرة بحسب التصريحات الصادرة عن الوزارة، وعدد العاطلين تجاوز نصف مليون (وأحسب أنهم أكثر من ذلك وفي ازدياد مطرد) والوزارة تقف مكتوفة الأيدي تاركة الحبل على الغارب لأرباب الأموال وأصحاب الأعمال، حتى أنها عجزت عن وضع سقف معين للرواتب!.
وبنظرة سريعة على حال العاطلين نجد أنهم فاقوا الحد وتجاوزوا الوصف (ستة عشر ألفا يتقدمون لإحدى وأربعين وظيفة) ماذا ننتظر بعد هذا؟
وضع خطير يعيشه أبناء وبنات بلادنا، والجهات المسؤولة تلتزم الصمت، وإن تحركت فهي لا تتجاوز السلحفاة!. ويبقى السؤال قائما: إلى متى يستمر هذا الوضع؟

الإجراءات الفلبينية وحق المعاملة بالمثل

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 13898
http://www.al-jazirah.com/20101024/ec9.htm

محمد عبد الرحمن الشمري

إذا كان من حق أي دولة سن التشريعات التي تراها مناسبة لتنظيم وحماية حقوق مواطنيها داخل إقليمها، وهذا ما يطالب به الجميع هنا لحماية حقوق المواطنين السعوديين في العمل والحد من مضايقة الأيدي العاملة الوافدة سواء بسعودة المهن التي يمكن شغلها بمواطنين، أو فرض رسوم إضافية على من يرغب تشغيل عمالة وافدة، فإن هذا الحق إذا تعدى أثره إقليم الدولة وفرض التزامات أو أضر بمصالح أطراف أخرى فمن حق الطرف المتضرر اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حقوقه، والمطالبة بوقف الإجراءات التي أضرت بمصالحه.

فالحكومة الفلبينية لها الحق السيادي بتنظيم شئون عمالتها المهاجرة، لكن ليس من حق سفارتها بالرياض فرض إجراءات على المواطنين السعوديين تتعارض مع الأنظمة السعودية أو عادات وتقاليد المجتمع السعودي رغم الخبرات المتراكمة التي اكتسبتها السفارة بالأنظمة والتقاليد السعودية.

وحزمة الإجراءات التي فرضتها السفارة على المواطنين السعوديين الذين يرغبون في استقدام عاملات الخدمة المنزلية من الفلبين، كاشتراط حضور صاحب العمل بنفسه للسفارة، وإحضار شهادة خلو سوابق من الشرطة، ووصف لموقع المنزل، والإفصاح عن عدد أفراد الأسرة والراتب، والتعهد بمنح العاملة إجازة نهاية الأسبوع، جميعها تمثل مخالفة لأنظمة المملكة السارية.

فنظام الاستقدام بالمملكة لا يشترط على صاحب العمل تقديم شهادة خلو من السوابق لمنحه تصريح الاستقدام. فالأصل أنه مواطن صالح حتى يحدث ما يثبت العكس ويكون الجزاء منعه من الاستقدام إذا أساء لمن يعمل لديه. والأنظمة لا تلزم المواطن قضاء متطلباته بنفسه بل تجيز له الاستعانة بمكاتب الخدمات المرخصة. ولا يوجد في نظام العمل السعودي ما يلزم الأسرة السعودية منح العاملة إجازة نهاية الأسبوع، بل يجب أن تعاملها كجزء من أفراد العائلة عليها واجب المحافظة عليها . ويتحمل صاحب العمل المسؤولية الكاملة عن عاملته. ولا تسمح للعاملة بالمغادرة دون أن تقر حضورياً أمام السلطة المختصة أنها لا تطالب صاحب العمل بأية حقوق مادية أو غيرها (وقد كان لنا شرف اقتراح هذا النظام والمشاركة في سنة).

وعليه، نستطيع القول إن الإجراءات التي اتخذتها السفارة الفلبينية تعد مخالفة لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية التي تلزمها باحترام أنظمة الدولة المضيفة، وعادات وتقاليد المجتمع فيها. وعلى الجهات المختصة الطلب من السفارة وقف تلك الإجراءات فوراً. أو تطبيق إجراءات من باب المعاملة بالمثل كتعليق استقدام العمالة الفلبينية بمجملها حتى ترفع تلك الاجراءات. أو فرض إجراءات مماثلة بإلزام من يرغب العمل بالمملكة مراجعة السفارة السعودية في مانيلا بنفسه. وتقديم نسخة من السيرة الذاتية، وشهادة خلو سوابق. وضمانات لحماية حقوق أصحاب العمل السعوديين عند الهروب أو رفض العمل دون مبرر.

جمعية حقوق المطلقات والأرامل... ضرورة حتمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 17350
http://www.al-madina.com/node/270346

د. محمد عثمان الثبيتي

نظرة الشك التي تُمَارس تجاه المطلقات والأرامل جزء من ثقافة المجتمع -هذه حقيقة لا بد أن نعترف بها-؛ لأن الاعتراف بوجود المشكلة هو بالتأكيد أول خطوات الحل الذي نطمح أن نُحققه لانعكاساته الإيجابية على الاستقرار النفسي، وتحقيق الاندماج الكامل لهن كأعضاء فاعلات في مُحيطهن الاجتماعي.

إن التأثير السلبي لمثل هذه النظرة يتعدى التسطيح الذي نتعاطاه، والإهمال غير المُبرر للمعاناة والضغوط التي يواجهونها صباح مساء من أباعد الناس ناهيك عن أقرب الأقربين، الذين سلّطوا سياط الاتهامات عليهم، وكأنهم قضاة توافرت لديهم القرائن المحسوسة والملموسة في قضايا المتهم لا ناقة له فيها ولا جمل، ولم يتبقَ إلا إصدار الأحكام لكي يتخلصوا من هذه الفئة، -خاصة المطلقة- التي وصموها بأقذع الأوصاف، وحملُوها تبعات طلاقها، وحاصروها في مساحة تلتحفها نظرة دونية قاسية، وجريرة ارتكبتها ما كان يُفترض عليها أن تفعلها، متجاهلين النصف الآخر والأهم، بل وصاحب القرار في تتويجها بهذا اللقب البغيض، وواقع الحال يقول: إنها لا تتجاوز أن تكون أوهامًا صنعتها العقول المريضة الموسومة بتتبع أحوال الناس، متجاهلين التوجيهات النقلية والعقلية الناهية عن ارتكاب مثل هذه الأفعال المشينة.

تواجه المرأة المطلقة أو الأرملة -على حدٍ سواء - سيلًا من التداعيات السلبية بمجرد أن تكتسب هذا اللقب المُميت، ولا تجد من يُخفف مُصيبتها إلا النزر اليسير من أصحاب القلوب الرحيمة -الذين تناقصت أعدادهم في زمننا الغابر- نتيجة برودة المشاعر، وتكلّس الأحاسيس، وتنامي التواصل السلبي لصلة الرحم.

لستُ متشائمًا بقدر ما هي الحقيقة المؤلمة التي كشرت عن أنيابها جراء لجوئهن بعد حصولهن على هذا اللقب إلى الجمعيات الخيرية لطلب الصدقة في تجريد فاضح لكل القيم الإنسانية، وتهميش واضح لكل الأصوات المنادية بالحلول المبنية على تحويلهن من فئة مستهلِكة إلى فئة مُنتجة ؛ وهذا كله يرجع إلى الإسقاطات السلبية التي جعلت هذه الأصوات الإيجابية – في نظرها - أبواقًا للمؤامرة التي عشعشت في خيالهم المريض، وتلقفها رعاع القوم الذين آمنوا بها على علتها، وشمروا عن سواعدهم المفتولة للدفاع عنها.

إن الحل العملي – من وجهة نظري – هو التأكيد على ما نادى به الكثير بشأن إنشاء جمعية خاصة للمطلقات والأرامل؛ تقوم بدور غير تقليدي، يبدأ من مواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرضن لها، مرورًا بالعمل على اختلاق فرص للعمل التي تتواءم مع وضعهن وإمكاناتهن، وانتهاءً بضمان حياة كريمة لهن تقيهن ذل السؤال، وسطوة النظرة، وألم الفراق.

هذه الجمعية يجب أن تأخذ في الاعتبار المنظور المؤسسي الذي يبتعد عن الفردية والاجتهاد، بالقدر الذي ينبغي أن ترتكز جُل أعمالها ونشاطاتها على الأساليب الإبداعية التي تجعل من هذه الفئة عضوات فاعلات يشعرن بكيانهن المستقل، ودورهن في الحياة، وأنهن لسن عالة على مجتمعهن بل عونًا له.

همسة حانية

لكل مطلقة.. وأرملة.. كُنّ مع الله.. فلن يخذلكن أبدًا.

ولا تزال المرأة تحمل وزر من يتحرش بها!

المصدر: جريدة الوطن الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2804

أمل زاهد

ما خفي كان أعظم مما عرضه تقرير "الوطن" يوم الجمعة الماضي من حالات مؤلمة لتحرش السائقين بالنساء، ولا يزال الكثير والكثير من القصص البشعة حبيسة صدور ضحيات التحرش ـ سواء من السائقين أم من غيرهم ـ ليس فقط خوفا من العار والشنار، ولكن تهيبا من تحميل الضحية وزر التحرش، مما يساهم في استشراء التحرش الجنسي بالنساء واستفحاله في ظل غياب القوانين والعقوبات الرادعة! ولن أخوض هنا في جدلية قيادة المرأة للسيارة وسد الذرائع على المتحرشين بها من السائقين، فقد أشبعت كرا وفرا ولن تحسم إلا بقرار حكومي، نسأل الله تعالى أن يعجل به. وأن يمن علينا أيضا بوسائل مواصلات عامة تخفف من الحاجة للسائقين، وتساهم في حل مشاكل التكدس المروري خاصة في المدن الكبرى .

الخطير أن المرأة هي المذنبة الأولى في عرف المجتمع في قضايا التحرش، لتُرفع الذنوب والخطايا عن كاهل المتحرشين، ويُرمى بالأحمال الثقال على كتفي المرأة "الفتنة"! وعليه ليس على الرجل غض بصره ولا ضبط غرائزه، ولا جهاد نفسه وتقويمها، فالآلية التبريرية "الذكورية" تمنحه صكوك الأعذار ـ على بياض ـ ليضع فيها ما يشاء من أسباب قادته للتحرش بالمرأة! وشيطان الأنوثة اللعين هو المسؤول دوما عن تهتك القيم والأخلاق.. فذلك الكائن المتشح بالسواد يصوب سهامه إلى قلاع مقاومة الحملان الوديعة من (الرجال) فيدكها دكا، وإلى أقنعة براءتهم وطهرانيتهم فيمزقها !والمرأة هي المحرض الرئيس على ارتكاب المعاصي، وإغواء أعتى الرجال وإخراجهم عن صوابهم وتنكبهم عن الطريق السوي! فلعلها كانت متبرجة تضع العباءة على الكتفين وتفوح منها روائح العطور، أو متمايلة متغنجة تخضع بالقول، أو لربما لثامها أو نقابها الكاشف عن سحر العينين فعل الأفاعيل بالمتحرش الغلبان، وصولا إلى تلبسها بجريمة كشف الوجه وإلا لما تجرأ عليها متجاوز! بينما يتم تصوير الرجل دائما بصورة الضحية المغلوب على أمره، والذي تحكمه غرائزه فلا يستطيع لفتنة المرأة صدا أو ردا! ولو افترضنا أن المرأة المتحرش بها متسربلة بالسواد من رأسها لأخمص قدميها، فلن تُعدم أسبابا تضع الوزر على أم رأسها، فمن دق الباب لا بد أن يأتيه الجواب، والذئب لا يأكل من الغنم إلا القاصية.. والثقافة قادرة دوما على استيلاد التبريرات؛ فلا بد أنها خرجت دون محرم يذود عنها، وبذلك نالها ما تستحق !

والأخطر أن هذا الموقف المدين للمرأة هو السبب الرئيس في تجرؤ المتحرش وتماديه، وهو أيضا سبب صمتها وتكتمها في حال تعرضها لجريمة التحرش، فنظرات الريبة والشك من أقرب الناس إليها تفقدها الثقة في نفسها وتجعلها تبتلع معاناتها. بل قد تتهم بأنها من بادرت بمغازلة الرجل، والمتحرش يدرس نفسية الضحية ويعرف تماما نقاط ضعفها، وكيفية استغلال هذا الضعف حتى يصل لابتزازها. سن قانون وعقوبة رادعة للتحرش بات اليوم ضرورة ملحة، ولكن علينا قبله أن نفكك النظرة المجتمعية المدينة للضحية، فكيف تجرؤ امرأة على رفع شكوى تحرش في ظل ثقافة تجرمها وتدينها حتى قبل أن تسمع أقوالها؟!

وفي الحالتين المرأة العطالة

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570778.html

عابد خزندار

وفقاً لإحدى الإحصائيات، فإن نسبة البطالة بين النساء تبلغ78% ، ومعظمهن جامعيات ، ولكن هناك نساء لا يعملن ، ومع ذلك يستحوذن على ثروات طائلة تقدر بأكثر من 45 ملياراً مجمدة في البنوك بالإضافة إلى 8 مليارات ريال على شكل استثمارات ، ومن إجمالي الاستثمارات العقارية تمتلك المرأة 12 مليار ريال ، أي أن المرأة لا تعمل (فيما عدا المعلمات) سواء كانت تملك المليارات ، أو لا تملك سوى شروى نقير ، والأسباب معروفة لا تخفى على أحد ، ولا يحاول أحد جدياً في أن يزيلها ، وفي السنوات الأخيرة حاولت المرأة أن تخترق مجالات عمل جديدة كبائعات لملابس النساء الداخلية أو ككاشيرات ، فجوبهت بمقاومة عنيفة من المجتمع ، أما النساء الثريات فلا يخلو أيضا طريقهن من عقبات ، إذا أردن أن يؤسسن مشاريع تجارية ، إذ لابد لهن من تعيين وكيل يكون الواسطة بينهن وبين كل الإدارات الحكومية التي تتعامل معهن ، وهذا وضع يجعلهن تحت رحمة الوكيل ، وخاصة إذا لم يكن مخلصا في عمله ، ولهذا تعزف النساء عن العمل التجاري ، والحل طبعا هو في إلغاء الوكيل والسماح لها بمباشرة أعمالها بنفسها ، وعدا ذلك ستبقى المليارات مجمدة في البنوك دون أن يستفيد منها البلد

خادمة وطباخة وبائعة رصيف سعودية

المصدر: جريدة الرياض الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 15462
http://www.alriyadh.com/24/10/2010/article570733html

راشد محمد الفوزان

سيدة سعودية (بنت وطني) هجرها زوجها، أخفى أوراقها الثبوتية، لديها أولاد، كيف ستعيش؟ إما أن تتسول أو تعمل؟ ماذا تعمل وهي لا تجد فرصة عمل في بلاد 9 ملايين أجنبي؟ اتجهت الى أن تعمل "خادمة منزلية براتب 800 ريال"، في حين أن الجمعيات الحكومية تقدم دعم 800 ريال شهريا لمحدودي الدخل لمن تنطبق عليهم الشروط، ولكن لا أوراق لديها، وقد تكون هذه السيدة متعلمة بدرجة ما، ولكن لن تحصل على عمل وإن كانت جامعية كحال كثير من بناتنا، قصة أخرى لي شخصيا، دخلت سوبر ماركت آخذ ما أريد قبل خروجي قدم لي صاحب السوبر ماركت "كرت" توقعت أن يكون يخصه، ولكن كان عن "طباخة "سعودية "أم ....." أكلات شعبية وغيرها، مرفق رقم الموبايل وغيره؟ أذهب كثيرا لأسواق الديرة بالرياض خاصة الجمعة إن سنحت الظروف، وحين تأتي من الجهة الجنوبية من مركز التعمير وغرب إمارة الرياض ستجد كما هائلا من السعوديات يفترشن الأرض ماذا يفعلن؟ يبيعن الحلويات والألعاب وغيره كثير على الأرض، وصاحبنا الشرق آسيوي بجوارها بمحل تجاري مكيف وعلى الكرسي أمام مشهد المواطنات السعوديات في بلادهن. هذه المواقف والوقائع الثلاثة حقيقة وواضحة ومثبتة لا تحتاج إلى شهادات أو تأكيدات، حقيقة تشعر بالألم الشديد حين ترى سيدات سعوديات يعملن أي شئ لكي تكسب "قوت" يومها، لكي تكفي حاجتها وأولادها في زمن لم يعد "الرجل" لمن ترك زوجته محل ثقة أو أمان لها، في زمن مهما حصلت المرأة من تعليم لن تجد عملا لضيق فرص التعليم ووضع العراقيل لعمل المرأة كما نشاهد الآن من وظائف "الكاشيرات" ولم نتحدث عن بائعة أو صيدلانية بصيدلية أو فندق أو مكتب سفر وسياحة أو أو، لا زلنا نتحدث عن "كاشيرة" وكأن الدنيا ستنهار حين تعمل المرأة لتعف نفسها وتحقق طموحها بخطوات متدرجة، فليس كل مرأة لها عائل أو منفق، ولم تتعلم المرأة لمن تريد لكي تبقى بمنزلها في زمن نحتاج عملها بدلا من غرق البلاد بعمالة أجنبية لا نحتاج ثلثيها. حين تعلم المرأة "طباخة" بمنزلها وافترض أن تكون سيدة كبيرة في السن محتاجة أو فقيرة، ولا سبيل لكسب قوت يومها إلا بهذا العمل، فما الذي يمنعها من أن تدعم وتفتح مطعما بدلا من العاملين بهذا القطاع وندرك أي جنسيات تعمل بها .

لماذا وضعت المرأة السعودية من تحمل الماجستير وحتى الدكتوراه وحتى الأمية التي لم تتعلم، في زاوية النسيان؟ لماذا لا توفر لها فرص العمل، وقد استحوذ عليها المقيم الأجنبي بكل المهن الحرة الصغيرة والمتوسطة، ولن أقول أين هيئة الاستثمار وأين وزارة العمل ووزارة التجارة وغيرها، ولكن أين المشرع المخطط كيف يمكن أن يحدث ذلك وبمنطق مقلوب لا تفهم مبرراته، حين يضيق على نساء الوطن ويفتح الباب بلا تحفظ للمقيم بتستر أو غيره، لماذا نتجه لهذا الاستنزاف المهلك إقتصاديا واجتماعيا، فأصبح الأجنبي هو صاحب الأرض والمواطن هو الغريب في بلده، يجب أن نعيد صياغة منح العمل وفرصة لأبناء هذا الوطن شبابا ونساء، وهي تدر الملايين، ولكن بمنح الفرصة والتدريب والدعم والصبر، من الخطأ الاستمرار بهذا التوجه الذي أوجد لنا بطالة معلنة تقارب المليون مواطن في وطن يعاني من 9 ملايين أجنبي.

خيراً تعمل

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010 العدد 13898
http://www.al-jazirah.com/20101024/ar5.htm

خالد محمد الخضري

(خيراً تعمل شراً تلقى) واتق شر من أحسنت إليه (من الأمثلة السائدة التي أصبحت هذه الأيام بالذات واقعاً ملموساً، فأصبح ليس من السهل أن تساهم في عدد من الأعمال التي تمثل أعمالاً خيرية، والتي على رأسها كفالة قريب لك في أي قروض مالية كانت، خاصة إذا كان سيقوم بسداد هذا القرض على أقساط شهرية، سيؤدي الأمر -في أغلب الأحيان- إلى وضعك في ورطة
حقيقة حيث إن الكفالة تنص على قيام الكفيل الغارم بسداد المبلغ في حالة انقطاع المقترض عن السداد، هذا الأمر بات معروفاً لدى الجميع لهذا نجد أن كثيرا من الناس في هذه الأيام يتحاشى مثل هذا الأمر، ولكن الأسوأ من ذلك أن يتدخل شخص في حل مشكلة ما لأحد أقاربه، ويتوسط بين الأطراف، فيصبح فاعل الخير هذا -وهو من يريد الإصلاح- ملاماً، ويتحول بقدرة قادر لأن يكون هو المتسبب في المشكلة برمتها، وهذا ما حدث بالضبط لأحد الأشخاص ممن روى لي قصته تفصيلاً برسالة بعث بها إلي، يوضح فيها أنه قام باستضافة ابنة أخيه في منزله عندما لجأت إليه بعد وقوع مشكلة لها مع زوجها، ونظراً لخوفها من أبيها - الذي يتميز بسرعة الغضب والنزاقة، ولا يوجد لديه أبسط لغة من لغات التفاهم، فقد لجأت لعمها، وقد احتوى الأمر، وجعلها في رعايته لعدة أيام، لكن ما الذي حدث، عندما أراد أن يتوسط في الأمر مع أخيه - والد البنت - تحول في نظره إلى متطفل، واتهمه بأنه هو من يقوم بتحريض ابنته على عدم العودة لمنزل والدها، مما أدى بالبنت إلى اللجوء لزوجها مرة أخرى وحل مشكلتها معه بشكل مباشر خوفاً من استمرار تدخل والدها الذي سيؤدي إلى تفاقم المشكلة، لكنها لجأت لزوجها بعد خراب مالطة، فقد كان الزوج في قمة انفعاله وقام بتطليقها على الفور معتبراً أنها قد عصت أمره عندما لجأت لعمها هرباً من المشاكل، وبعد الطلاق قام الزوج بتقديم شكوى ضد عم زوجته، بأنه هو من يقوم بتحريضها للتمرد على زوجها وترك منزل الزوج، وهو الأمر الذي أدى إلى وصولهم إلى الطلاق.
السؤال الذي كان يطرحه صاحب القصة: ماذا كنت صانعاً لو كنت في مكاني، هل تترك ابنة أخيك تذهب إلى الشارع عندما تلجأ إليك بسبب المشاكل مع زوجها، وخوفها في نفس الوقت من تدخل والدها الذي لا يجيد سوى تصعيد المشاكل، وربما قام بضرب ابنته بالسياط - كما وصف المرسل - أم أن ما فعله كان تصرفاً سليماً باستضافة البنت لديه لعدة أيام، وكيف يعالج الموقف الآن بعد طلاقها، كان سؤالاً محيراً يبين حجم خطورة التدخل بعمل خير مع مثل هذه النماذج من الأسر، حيث تحول فاعل الخير إلى مدان، وقدمت شكوى ضده من قبل زوج البنت إلى المحكمة، المسألة فعلاً تحتاج لإعادة حسابات قبل قيامنا بالمساهمة في عمل الخير، أو الصلح عندما تكون مع أسر شديدة النزق والانفعال ولا تجيد إدارة المشاكل بشكل واع، وشيء من العقل والحكمة، إنني أدعو اللجان ذات العلاقة، وعلى رأسها لجان إصلاح ذات البين بالتدخل الفوري في مثل هذه المشكلات، لعلها تساهم في حلها، وكذلك أدعو القضاة في المحاكم ألا تكون أحكامهم متسرعة في حال وجود شكاوى بين الأسر التي تظهر للقاضي بخبرته في هذا الميدان أنها شكوى كيدية، جاءت من باب العناد والتحدي بين الأقارب أنفسهم، وكذلك تدخل جمعيات حقوق الإنسان في حال وجود عنف أسري، كما في القصة.
ولكي لا نذهب بعيداً هناك أيضاً قصة مواطن الجموم الذي كفل قريباً له في حادثة وقعت بينه وبين شاب الذي أدى إلى غضب ذلك الشاب وقيامه بتهديد المواطن عن طريق رسائل واتصال هاتفي، بقيامه بقتله وقتل أبنائه، وباقي أسرته، مما أدى إلى قيام المواطن باللجوء إلى الشرطة والتي أحالت القضية للمحكمة التي أصدرت حكماً ضد الشاب، لكنه لم يميز حتى وقت نشر الخبر في إحدى الصحف المحلية، هذه نماذج كارثيه! وهناك الكثير من القصص التي تسبب مشاكل كبيرة لأشخاص لم يكن ذنبهم سوى أنهم حرصوا على مد يد العون للآخرين والعمل الخيري، وهناك مثل آخر يقول (لا تسوي خير ما يجيك شر).

الحياة
AL HAYAT

العاملات... وأزمة الاستقدام!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195541

علي القاسمي

ظلت أزمة العاملات المنزليات ومعاناة استقدامهن معلقة من دون أن نصل برفقتها إلى مبررات تشرح جزءاً بسيطاً حول ما يحدث بين أوراقها هنا أو هناك، آخرها - ربما - كان أزمة سفارة الفيليبين واشتراطاتها التي وُضِعَتْ في طريق من يرغب - أو يفكر - في الاستقدام، هي شروط تعجيزية ولنقل صعبة جداً، لا يد لنا حتى نمنعهم من طرحها ووضعها، ولا يد لهم علينا لنجبر على تقبلها والإذعان لها، الملموس أن هناك من قرأ هذه الشروط من زاوية أنها تجرد المواطن السعودي من آدميته وهي قراءة لها شرح مقبل يبين ولا يبر.

أظل على قناعتي الثابتة وخلافي الدائم مع بعض المحيطين بأن مسألة استقدام العمالة المنزلية في جزئها الأكبر لا يتجاوز محطة المظاهر الزائدة، والمباهاة وشيئاً من ترف العيش إلا أني أطلب منكم السماح في الإبحار إلى زاوية أخرى لا تبعد عن نقطة المحور في دائرة استقدام عمالتنا المنزلية والشروط التي بدأت تصحب وتصاحب حضورهم شيئاً فشيئاً، ولعلي هنا أقف - أولاً وأخيراً - ضد من يضع الحاجة الماسة الملحة كأولوية وراء سيل طلبات استقدام عاملات المنازل ووفق مواصفات معينة.

لنتفق أولاً على أن المواطن السعودي هو المستهدف المباشر من هذه الشروط والرسوم والتعجيزات، ومن يخطط لهذه التحديات هو بين مسارين لا ثالث لهما، أولهما أنه يملك رؤية متكاملة وقناعة ثابتة بأن هذا المواطن يدفع، على رغم أي حواجز فما يهم هذا المواطن في الأخير أن يكون لديه عاملة منزلية بمواصفات مميزة وبما لا يجعله في درجة أقل على مستوى تقييم مجتمعه المحيط، وبما لا يتعارض مع حاله المزاجية.

هذا من جهة أولى؛ أما الجهة المقابلة فتشير إلى أن هناك ثقافة مماثلة مزروعة في ذهنية من يمارس عبثية وضع هذه الشروط بأن الإنسان المستضيف للعاملة المنزلية وأسرته المحترمة يتعاملان معها كآلة لا تتوقف تماماً وصالحة لأداء أي دور وفعل كل شيء، وإن كنت أميل مرة للمسار الأول، وتارة أتراجع فأذهب للمسار الثاني، إلا أنهما بالفعل يستحقان التوقف والتشاور والدراسة والتصارح والوقوف مع المعقول والمقبول منها، والتضاد مع أي طرح لا يقبله الغير، فهناك من يتعامل مع تصرفات أفراد كصيغة عموم على الجمع، وهناك من يرى أن الجيوب السعودية ممتلئة للحد الذي تستطيع معه مواجهة أي تحدٍ، والتغلب على ما يعتقد الآخرون أنه صعب!

أن نتواجه مع قضية معترضة بشكل مائل أو بقراءة عاطفية، فهذا خلل بَين في التعامل مع التحديات والطوارئ، لنعرف بأي طريقة، وأيما وسيلة ما الذي جعل سفارة كالفيليبين – مثلاً – تضع شروطاً جديدة غير مقبولة لاستقدام عمالتها المنزلية؟ ما الذي دفعهم لافتعال المشقة والصعوبة والتحدي لتمرير قراراتها وقناعاتها وعمالتها؟

وصدقوني بأن مناقشة هذه الشروط والمطالبة بتقليصها وتمييعها لا تستحق ولو دقيقة واحدة، ما يستحق أن نعرف السبب وراء كل هذه، والثبات على مسار واحد من المسارين اللذين أؤمن بصدقية أحدهما أو كليهما ومن ثم فلنعلن المقاطعة للمكان وأهله، أو لنصبر ونتحمل ونردد «من قُتل بيديه فلا بكاء عليه.»

الحياة
AL HAYAT

خريطة الإسكان... تائهة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين17 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 25 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195536

جمال بنون

>البحث عن حلول للإسكان في السعودية، يشبه معالجتنا لـ «السعودة» والبطالة ، المقترحات كثيرة واللجان متعددة، والصناديق ما أكثرها، وجهات التمويل والدعم متعددة، ومع ذلك لم تتحرك المشكلة من مكانها قيد أنملة.

هكذا الإسكان في السعودية، على رغم المطالبات بحلول حتى ولو وفق خطة زمنية، فإنه لا يبدو أن هناك حلولاً جذرية أو فعلية، جميعها محاولات متقطعة وغير مدروسة، تدل على عشوائية التخطيط وعدم وجود جهة تنسيقية، كما أن هناك خلطاً ما بين توفير منازل للمحتاجين، أو منازل لذوي الدخل المحدود، أو حتى بناء منازل للمواطنين والمواطنات من الأرامل والمطلقات، وبين توفير مساكن للإيجار التي تواجه شحاً كبيراً ومنافسة ما بين الإدارات الحكومية التي تستأجر هذه المباني مقرات لها، وبين المواطنين الذين يعيشون في بيوت مستأجرة.

خطة الإسكان بالعقل تائهة، وحتى نستطيع أن نمسك بأول الخيط الذي يقودنا الى الطريق الصحيح، لابد أن تُشكل هيئة عليا لمعالجة الإسكان تضم جهات حكومية وأهلية وشخصيات لها مكانتها الاجتماعية وأصحاب خبرات.

القول إن معارض العقارات التي تمتلئ بها الصالات في معظم مناطق المملكة الحقيقة لم تقدم لنا نموذجاً لحل المشكلة، فهي كلها تسويقية لمنتجعات وشقق في أبراج سكنية أو مكاتب، والناس 75 في المئة منهم لا يملكون منازل، فهذا يعني أننا بحاجة الى شقق وبيوت لذوي الدخل المحدود والمتوسط، النمو السكاني للبلاد الذي يضعها في المركز الأول عالمياً من حيث النمو، يجعلنا نتحرك بشكل أسرع، فوفق بيانات رسمية، فإن عدد المواليد سنوياً يصل الى 450 ألف مولود، هذا يعني أن كل خمسة أعوام يزيد عدد السكان 2.5 مليون نسمة، فضلاً عن عدد المقيمين في البلاد الذين بلغ عددهم أكثر من 8 ملايين نسمة، كما أن 70 في المئة من الإدارات الحكومية لدينا مبانيها مستأجرة، إن كانت مدارس، أو مراكز صحية، أو شرطة، أو إسعاف وغيرها من المرافق، وإذا قسمنا كل هذه الأرقام على خمسة ملايين وحدة سكنية تم إحصاؤها، ضمن تقرير أصدرته مصلحة الإحصاءات العامة، وهذه الأرقام غير واضحة، كم منها يدخل ضمن المباني المستأجرة، وكم منها مخصص لمن يملكون منازل، يعني أننا في حاجة سريعة إلى وضع حلول، ليس فقط لبناء منازل لذوي الدخل المحدود، بل لمواجهة الطلب المرتفع من المستأجرين، فقد بلغني أن الكثير من أصحاب العمائر السكنية والمنازل الذين يؤجرون بيوتهم، رفعوا الإيجارات على المواطنين بنسب تتراوح ما بين 25 إلى 45 في المئة، وهذا يحدث في ظل قلة الوحدات السكنية المستأجرة، أمام الطلب المرتفع، ما يعني أن المعالجة أيضاً يجب أن تتمثل في توفير منازل «إيجار» للمواطنين بأسعار أقل، وفي هذا يجب أن تتحرك جهات عدة من ضمنها وزارة الداخلية، لأن استمرار ارتفاع الأسعار سيخلق مشكلات اجتماعية وخلافات بين الملاك والمستأجرين، وتنتج عنها مطالبات واستحقاقات، كما يجب أن تضم من بينها وزارة الشؤون الاجتماعية وإمارات المناطق، حال الزيادة الفاحشة في أسعار إيجارات المنازل، يجب أن يقف أمامها المسؤولون بحزم وشدة، مراعاة لظروف الأسر وتدني المرتبات ونسبة البطالة المرتفعة والمشكلات الاجتماعية، من المهم جداً أن يتم إنشاء نادٍ أو جمعية لملاك المنازل المستأجرة وتنظيم هذه العملية، فمن غير المعقول أن يسهم أصحاب هذه المباني في رفع كلفة المعيشة التي وصلت إلى 5.6 في المئة.

إذا أردنا أن نعالج هذه المشكلة من المهم أن نبدأ في الإسهام بفعالية في حل مشكلات الإسكان، وهو لا يتعلق بالرهن العقاري أو تهيئة مناطق أو مساحات لذوي الدخل المحدود، أو توزيع مساكن لهم، فهذا حل بالتأكيد أعرف أهميته، إنما يستغرق وقتاً طويلاً تكون الناس قد يئست من امتلاك منازل، فمن الضروري أن تبحث الجهات الرسمية » المعنية» عن حلول عاجلة، وهي محاولة كبح ارتفاع الإيجارات التي تشق جيوب الأسر الضعيفة، وذلك بأن تشرع في بناء عمائر سكنية تضم وحدات مختلفة من غرفتين الى ست غرف تكفي لحاجة الأسر، ولا اقترح أن تكون المباني أشبه بتلك التي نفذتها وزارة الأشغال العامة والإسكان في جدة، فهي الحقيقة لم تجدِ نفعاً ولم يستفد منها احد سوى صناديق أسمنتية، أن

تكون الوحدات السكنية من خمسة أدوار وتضم ما لا يقل عن 40 وحدة سكنية مع توفر مرافق وحديقة ومحال تجارية، بالتأكيد يعني 40 وحدة سكنية، مع مواقف للسيارات، مثل هذه المشاريع لا يمكن للقطاع الخاص أن ينفذه لأنها ستكلفه كثيراً من حيث قيمة الأرض وكلفة البناء، أعتقد أن مشاركة الدولة في تنفيذ هذه المشاريع السكنية، من خلال صندوق معاشات التقاعد، أو التأمينات الاجتماعية، أو صندوق التنمية العقارية، والشؤون البلدية والقروية في توفير مساحات أراضٍ لإقامة مباني مجمعات سكنية في المدن السعودية، تكون مخصصة للأسر التي تسكن بالإيجار، وتؤجر لهم بأسعار مناسبة ومعقولة وفق معايير، وهذا في ظني سوف يسهم من ظاهرة ارتفاع أسعار المتنامية بشكل واضح وغير معقول.
مثلما تتحرك الجهات المعنية في بناء منازل لذوي الدخل المحدود، وهذا مشروع طويل الأمد، فإن من المهم أن تشرع الدولة في بناء مجمعات سكنية ووفق خطة واضحة، بحيث توفر الأمانات مخططات خاصة لبناء هذه المجمعات على أن تسلم الأرض مجاناً لتلك الشركات وتدخل في شراكة واضحة وليست استغلالاً لهذه الأراضي وتحولها الى منتجعات، بل تنفيذ فعلي وتحديد الأسعار وأن تقام مجمعات سكنية حكومية لتأجيرها للمواطنين بأسعار منافسة، وأيضاً تخدم مستقبلاً في خلق بيئة سكانية عصرية، بدلاً من «البهدلة «التي يعيشها المواطن حالياً، وهي إما ترضى بزيادة الإيجار السنوي من دون قيود، أو تنقل من العمارة، وتبقى هكذا كل سنة تتنقل بعفشك من شقة الى شقة بحثاً عن الأرخص، على مدى السنوات الخمس المقبلة، نحن بحاجة إلى ما يقل عن 10 آلاف مجمع سكني تضم 400 ألف وحدة سكنية للمستأجرين، وهذا التوجه ايضاً يدعم خطط التنمية وتوجهات الدولة، ولو تم بالفعل اتخاذ خطوة في هذا الطريق ستسهم في معالجة مشكلات الإسكان التي ستنفجر خلال السنوات المقبلة، إن لم يتم التحرك بشكل جاد.
*إعلامي وكاتب اقتصادي.

حقوق المتقاعدين والمتقاعدات إلى أين؟؟

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 17352
http://www.al-madina.com/node/270625

د. سهيلة زين العابدين حماد

توقفتُ في المقال السابق عند ضرورة إجراء تغيير جذري لنظام التقاعد السعودي الحالي، وليس تعديل في بعض مواده، كما حدث في النظام الجديد الذي سيصدر قريبًا، فقد رفع النظام الجديد نسبة احتساب الراتب للموظف المدني في حالة الوفاة أو العجز الكلي بسبب العمل من (80%) إلى راتب كامل، كما رفع نسبة احتساب راتب الموظف المدني بمقدار (20%) لتصبح (60%)

ولم تختلف نسبة الحسم عن النظام السابق، ويسوى المعاش على أساس جزء من خمسة وثلاثين جزءًا من الراتب الأساس الأخير على ألا يتجاوز المعاش مقدار هذا الراتب.

وإذا توفي الموظف المدني أو العسكري أو صاحب المعاش فيقرر للمستفيدين عنه معاش بقدر المستحق له إذا كانوا اثنين فأكثر (النظام القديم إذا كانوا ثلاثة فأكثر) وبقدر نصفه إذا كان المستفيد واحدًا ويوزع المعاش بينهم بالتساوي وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل مجموع ما يصرف عن صاحب معاش واحد عن الحد الأدنى للمعاش التقاعدي، ويلاحظ أنّ النظام الحالي الأصل فيه توزيع كامل الراتب على جميع المستفيدين مهما كان عددهم، كما لم يحدد النظام المقترح الحد الأدنى للمعاش. وتحسب في هذا النظام ولغرض التقاعد مدة الخدمة الفعلية المدنية إذا كانت محسوبة في التقاعد ومدة الإعارة والإجازة الدراسية والمرضية، ومدة الاستيداع والخدمة الإضافية بموجب أنظمة الخدمة العسكرية بشرط استيفاء الاشتراكات عن هذه المدد. وحدد النظام المستفيدين من الراتب التقاعدي بالزوجة والأم والأب والابن وابن وبنت الابن الذي توفي في حياة صاحب المعاش والأخ والأخت والجد والجدة، وفيما عدا الزوجة والابن والبنت فيشترط لاستحقاق الشخص أن يكون معتمدًا في إعالته على صاحب المعاش عند وفاته، وتحدد مدلول الإعالة وطرق إثباتها وتاريخ بداية الصرف، ويعد الحمل (الجنين) في حكم المستفيد عن صاحب المعاش وذلك إلى أن ينفصل حيًا فيصرف نصيبه من تاريخ التخصيص،

وهي إضافة جديدة للنظام. ويقطع المعاش المستحق للذكور من الأولاد وأولاد الابن والأخوة إذا بلغوا سن (24) أو توظفوا حيث يؤخذ الأقرب، بينما كان في النظام القديم (إذا بلغوا سن 26 سنة) ويوقف حسب النظام المعمول به حاليًا والجديد.. ومن تاريخ عقد الزواج معاش الزوجة والبنت وبنت الابن والأخت إذا تزوجن، والأم إذا تزوجت من غير والد المتوفى ويعاد الاستحقاق لصاحبتها إذا طلقت أو ترملت وإذا كانت المستفيدة متزوجة وقت وفاة صاحب المعاش، وهذا يتناقض مع ما جاء في النظام الجديد ذاته فقد جاء في مواد المشروع ما نصه: (إذا قطع أو وقف نصيب أحد المستفيدين لأي سبب كان يرد نصيبه إلى باقي المستفيدين إذا كانوا اثنين فأكثر) فكيف يقطع نصيب من سقط حقه من الاستفادة من المعاش، والنظام الجديد قائم على مبدأ الرد؟؟

ونجد النظام الجديد تميز عن القديم بصرف نصيب الزوجة والأم والبنت وبنت الابن والأخت والمستفيدات من المعاش التقاعدي عند زواجهن لأول مرة بعد وفاة صاحب المعاش لمدة (18) شهرًا كمنحة زواج، على أنه لا يجوز لها الجمع بين هذه المنحة ونصيبها إذا أعيد لها نتيجة طلاقها أو ترملها. كما نجد النظام الجديد نص على عدم الجمع بين معاشيْن، وكما يبدو فإنّ النظام الجديد لم يتطرق إلى وضع أولاد السعودية غير السعوديين.

باختصار فإنّ النظام الجديد لن يحل المشكلات المالية للمتقاعدين والمتقاعدات، فهو لم يتضمن إضافة أي بدلات، وللأسف نجد مجلس الشورى طالب بصرف بدل معيشة ونقل للمتقاعدين العسكريين فقط، وكان الأحرى به أن يطالب بذلك أيضًا للمتقاعدين المدنيين، لذا فأنا أقترح أن يضاف إلى نظامي التقاعد الجديدين المدني والعسكري الآتي:

1. تبنى فلسفة التقاعد على أنه إرث وتكافل اجتماعي معًا، فراتب التقاعد يصرف كاملًا لأسرة المتقاعد، ولا يقتطع منه شيء تحت أي ظروف أيًا كانت، ويدخل جانب التكافل الاجتماعي في حالة أن الموظف المتقاعد قد يكون معيلًا لأخته، أو أخيه، أو خالته، أو عمته، ويكون لديه أولاد ذكور، وفي هذه الحالة لا يرثونه، فمن يعيلهم بعد وفاته، على أن يشمل نظام التقاعد الجديد العمة والخالة أيضًا إن كان يعيلهما المتوفى، لأن أولاد المتوفى يرثونهما في حالة كونهما غنيتيْن وليس لديهما أولاد ذكور، وكذلك الحال بالنسبة للأخ والأخت، وإعالة هؤلاء واجبة، وليست تفضلًا.
2. أن يصرف تقاعد كامل الراتب بعد خدمة (25) سنة، ويحق التقاعد المبكر بعد خدمة 15 سنة.
3. صرف بدلات غلاء معيشة وبدل نقل، وبدل سكن في الوظائف التي يصرف فيها بدل سكن.
4. في حالة الموظف أو الموظفة الذين ليس لهما أزواج وأولاد يصرف معاشهما التقاعدي لمن هو في حاجة إليه من أسرتهما بموجب وصية منهما تحدد لمن يصرف معاشهما بعد وفاتهما من أقربائهما.
5. خفض نسبة الحسم للتقاعد إلى 3%.
6. أن يكون الحد الأدنى للتقاعد (3) آلاف ريال، قابل للزيادة طبقًا لارتفاع الأسعار.
7. أن يصرف كامل المعاش على المستفيدين أيًا كان عددهم حتى لو كان المستفيد شخصًا واحدًا، لأنّ هذا الشخص إما يكون طفلًا، أو طفلة، أو لا يزال يتلقى تعليمه، أو مريضًا، أو معوقًا، أو تكون الزوجة، وهي في الغالب مسنة، وتحتاج إلى من يخدمها، فالشخص الواحد يحتاج إلى سكن، وإلى مصاريف كبرى ليواصل حياته سواءً كان صغيرًا، أو مسنًا، أو مريضًا، أو معوقًا، فبأي حق تقتطع المؤسسة العامة للتقاعد لنفسها نصف معاش المتوفى، ويحرم من نصفه أقرب الناس إليه، وهو أحوج ما يكون إليه؟
8. أن يقوم النظام على مبدأ الرد، فيعود نصيب من سقط حقه من المستفيدين للمستفيدين الآخرين أيًا كان عددهم حتى لو كان المستفيد واحدًا.
9. الجمع بين معاشيْن، فيحق للزوجة الابنة أن يصرف لها نصيبها من معاش زوجها وأبيها المتوفين، والأولاد المستحقون للمعاش يصرف لهم معاش أبويهم المتوفين، والزوجة الموظفة المتقاعدة يصرف لها معاشها ومعاش زوجها، والجمع بين المعاشيْن معمول به في نظام التقاعد المصري.
10. أن يصرف لزوج وأولاد السعودية غير السعوديين المستحقين للمعاش معاشها في حالة وفاتها، فالنظام الحالي يشترط حصول زوجها وأولادها على الجنسية السعودية حتى يستحقوا معاش تقاعد والدتهم، في حين الأجنبية المتزوجة من سعودي تحصل على معاش تقاعد زوجها، وهذا تمييز واضح ضد المرأة، والنظام المقترح لم يتطرق لهذه النقطة 11. يحق للمرأة أن تصرف معاشها بنفسها دون فرض عليها الوكيل الذي قد يستولي على بعض تقاعدها، ففرض الوكيل فيه انتقاص لأهلية المرأة الكاملة الأهلية شرعًا وقانونًا.
12. أن تُصرف للمتقاعدين المتعاقد معهم نفس البدلات التي تُصرف للمعينين في الجهات التي يعملون بها، ولا سيما في الجامعات.
13. أن تؤمن المؤسسة العامة للتقاعد مساكن بإيجارات رمزية للمتقاعدين والمتقاعدات الذين معاشاتهم متدنية. وأن تقدم تسهيلات أكبر لمن يريد تملك مسكن له.
14. أن توفر المؤسسة العامة للتقاعد تأمينًا صحيًا للمتقاعدين والمتقاعدات، لهم ولأسرهم.

وإن قيل إنّ الوضع المالي لصندوق المؤسسة العامة للتقاعد لا يتحمل مثل هذه البنود، أقول: إنّ الإمكانات المالية لصندوق معاشات التقاعد، تعكس وفرة مالية لدى الصندوق تستنتج من حركة الإيراد والصرف، فالإيرادات في السنوات العشر (من 1410 إلى 1420هـ) تزيد على 189 مليار ريال والمصروفات لا تتجاوز 63.5 مليار ريال بمعنى وجود وفر مالي من الاشتراكات وعائدات الاستثمارات والمستقطعات الأخرى بلغت ما يزيد على 126 مليار ريال.

إنّ نظامي التقاعد الحالي والمقترح يضعان عددًا كبيرًا من المتقاعدين والمتقاعدات وأسرهم تحت خط الفقر، وهذا يخالف أهداف وسياسة خادم الحرميْن الشريفين الملك عبدالله القائمة على مقاومة الفقر، فلا بد أن تنسجم أنظمتنا ولوائحنا مع هذه الأهداف السامية.

يطحنهم الفقر .. وتدمي قلوبهم قلة الحيلة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379884.htm

أسماء المحمد

شعرت بالقهر وأنا أتفحص أخبار هذه الحملة، هل وصل الأمر بنا ونحن أبناء مملكة الإنسانية إلى إطلاق حملة «النصف مليون معاق»، ويهدف المتبنون لها إيصال صوتهم للمسؤولين، هل مسمى ذوي التحديات والقدرات «كليشة» نرددها فيما يكابد من يطحنهم الفقر وتدمي قلوبهم قلة الحيلة من هذه الفئة!.

سأضع النقاط التي يطالبون بها ونعلمها كمتابعين وراصدين ونتمنى أن تتحقق مطالبهم المشروعة وهي أقل الحقوق، وأود التذكير بالبرنامج الرائع «جرب الكرسي»، والذي تبنته «جمعية الأطفال»، لا أقول «المعوقين» بل «ذوي القدرات الخاصة»، والبرنامج يتيح لمن أنعم الله عليهم بالصحة تجربة معايشة ظروف ومعاناة المعوق اليومية وبعض العقبات التي يتعرض لها وهم يستخدمون الكرسي، والتعرف على الصعاب التي يواجه واكتشاف احتياجاته التي تيسر له حياته اليومية بالكرسي في المنزل أو العمل أو المرافق العامة.. لماذا لا يتبنى البرنامج حملة النصف مليون معاق لما للجمعية من خبرة ودراية بحجم المعاناة!؟.

فلاشات

• توفرت الحملة على ذكر معاناة ذوي القدرات الخاصة على لسان من يتلو المعيقات يرد في رسالة الحملة الموجهة إلى وزير الشؤون الاجتماعية التالي: «أكتب لك اليوم بعد أن عجز صوتي وصوت إخوتي أن يصل باب الوزارة. نشكو تجاهل حقوقنا والاستماع إليها وتنفيذ المستطاع منها بعد أن تكاثرت علينا الحقوق الناقصة والمهضومة».

• بداية من كثرة تعطل حسابات البنوك و «صرنا نتعطل باليومين والثلاثة ونعد الدقائق من أجل يوم الصرف الذي بالكاد يغطي مصاريف حياتنا التي تكبر يوما عن يوم».

• نعاني معشر المعوقين من إحضار التقارير الطبية من المستشفيات الحكومية والذهاب للمستشفى وحجز موعد (لموعد) المراجعة والذي قد يصل إلى عشرة أشهر (بلا إعانة في انتظار موعد المستشفى)، فهل نتسول في هذه المدة؟!.

• نطلب على استحياء السماح لمراكز التأهيل المعتمدة من وزارة الشؤون والمراكز الصحية الحكومية إصدار التقارير الطبية منها مراعاة لحالتنا وحالة أهلنا الذين طال بهم العمر وهم يزيدون ضعفا ونزداد عالة وفي بعض القرى قد يضطرون إلى السفر للمستشفيات الحكومية، ولنتخيل صورة شيخ كبير يحمل الشاب العاجز فكريا وجسديا وذهنيا في هذه الطريق والصورة تتكرر مع كل انقطاع، لذا اقطعوا نصف الإعانة حتى نتمكن من استيفاء (الشروط) التي قد تستجد في وزارتكم ولا تتركونا نلتمس طوال أشهر الاستيفاء أيدي الناس!!..، ونطالب بتخصيص هيئة «حقوق المعاقين» للبحث في متطلباتهم ومناقشة أوضاعهم تدعم من جميع الجهات الحكومية.

• والسؤال الغبي: لماذا لا يتم من باب الإنسانية إخبار المعاق المستفيد من إعانة الضمان قبل قطعها.

نحن والبطالة.. مكانك سر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571478.html

د.عبدالعزيز بن علي المقوشي

أعتقد جازما أن أكثر موضوع وطني أشبع حديثا وحوارات ونقاشات على كافة المستويات ومختلف الأصعدة هو موضوع البطالة.. كما أدرك يقينا أن البطالة تعد واحدة من أكثر الملفات التي ناقشها الإعلام المحلي مستثمرا ومستشهدا بكافة المتخصصين والمهتمين وذوي العلاقة كما ركزت عليها أحاديث الوزراء وكبار مسؤولي الدولة وناقشتها باستفاضة معظم المؤتمرات والملتقيات المحلية.. لكن ما الذي حدث بعد ذلك؟ وما نتيجة كل هذا وذاك؟

الإجابة باختصار أن البطالة بازدياد.. بل بازدياد مخيف يجعلنا أمام ظاهرة وطنية اجتماعية اقتصادية وأمنية أيضاً جديرة بالبحث العاجل والمعالجة الفاعلة "العملية وليس النظرية !!"

وبما أنّ علاج المشكلة يكمن أولا في التعرف على مسبباتها وكل ما يتعلق بها فإنني أتساءل حول مسببات البطالة لأبناء وبنات الوطن وأطرح هذا التساؤل أمام من يعنيه الأمر أولاً وأخيراً وهو من يعمل على بناء مخططاتنا التنموية التي يجب أن تدرك المشكلة أولا (كثير من القطاعات الحكومية لم تتفق بعد على تعريف البطالة!! وكثير من القطاعات أيضاً لم تتفق بعد على حجم البطالة ونسبتها!!) ثم تتعرف على أسبابها بشمولية تامة ثم تبدأ في صياغة الخطط التنفيذية (الواقعية والعملية) التي يمكن أن تساهم بفعالية في معالجة هذه القضية التي يجب أن تصبح الشغل الشاغل لنا جميعاً ..

وعند الحديث عن مسببات البطالة فإنني أتساءل بصدق (وببعض الألم) عن دراسة مخرجات جهاتنا الأكاديمية والفنية والتدريبية وهل تتناسب مع حاجات الوطن وكيف يتم بناؤها؟ !وتساؤلي هذا ينبع من أن الوطن يمتلئ بالعمالة الوافدة بينما يتناثر شبابه وشاباته يبحثون عن عمل وهو ما أعتقد يمثل "مربط الفرس في مسألة البطالة".. وعندما أشير إلى العمالة الوافدة فإنني لا أتحدث عن بائعي الخضار أو حاملي الأمتعة أو الكهربائيين والسباكين مثلا، لكنني أتحدث عن مهن مثل التمريض والطب والطب المساعد وتخصصات الحاسب الآلي وما شابهها وهي مهن تمتلئ بغير السعوديين ولا تستعصي مطلقاً على أبناء وبنات الوطن!! وعندما ننظر إلى هذا الموضوع الذي قد يقضي على نسبة لا تقل عن 20 – 30% من البطالة ولو من خلال إعادة التأهيل يقفز إلى الذهن تساؤل حول آليات قبول الطلاب والطالبات السعوديين للانخراط بمثل هذه التخصصات لنجد العجب العجاب !!فالجهات التعليمية والتدريبية (للأسف الشديد) تحول دون أبنائنا وبناتنا للانخراط بالتخصصات التي يحتاجها الوطن بينما تقذف بهم عنوة لتخصصات لا تحقق إلا زيادة في أرقام البطالة.. ومن هنا فإنني أستطيع إلقاء اللوم الأول في مسألة البطالة على الجهات التي تدفع بمخرجات وطنية يجب أن تكون قادرة على الولوج السريع في سوق العمل.. ولا يمكن التغاضي عن الدور (السلبي) للهيئة العامة للاستثمار من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عشوائية ساهمت في تضييق فرص العيش على السعوديين وتجفيف منابع الرزق لهم فمن كان لديه بالأمس مطعم صغير أو بقالة يقتات منها سلبتها منه العمالة الوافدة (المستثمرة!!) ولا يغيب عن البال هذا التكاسل غير المبرر من الجهات الرقابية المختلفة على ما يدور في أسواقنا من (فوضى صنعتها العمالة الوافدة ولا تزال).. من هنا أعتقد أن من مجالات المعالجة العاجلة ما يلي :

-رسم خريطة واضحة للعمالة الوافدة في المملكة وإيضاح مجالات عملها الفعلية وتخصصاتها الممارسة .

-إيقاف القبول في التخصصات النظرية والتدريبية التي لا يحتاجها سوق العمل إلى إشعار آخر .

-توجيه الجامعات والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب التقني وكافة القطاعات ذات العلاقة لتسهيل قبول الطلاب والطالبات في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل المحلي .

-إيقاف الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل ممارسة السعوديين لتلك الأنشطة مع تركيز تسهيلات الاستثمار الأجنبي على المشروعات الضخمة وتلك التي تعد إضافة للاقتصاد الوطني بدلاً من تلك التي تؤثر فيه سلباً .

-البعد عن التصريحات الإعلامية الرنانة!! (قبل عدة سنوات قرأت تصريحات من مسؤولين حكوميين عن حجم الوظائف التي ستوفرها برامج قطاعاتهم وكنت أتمنى تحققها لأن الأرقام التي أعلنوها تفوق حجم البطالة الحالية!!)

وتفعيل الممارسة الحقيقية خدمة لهذا الوطن العزيز وتحقيقا للأهداف التنموية الوطنية الطموحة والمخلصة التي تسعى إليها حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله جميعا .

أجزم أن مثل تلك الإجراءات ستعمل على تخفيف نسبة البطالة وإيقاف كرة الثلج التي لا تزال تتدحرج سريعا في الوطن.. ودمتم.

عودة إلى موضوع الغش

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 15464
http://www.alriyadh.com/26/10/2010/article571372.html

عابد خزندار

سبق أن كتبتُ عن موضوع الغش التجاري، ولكن لم أحسب أن حجم مبيعات قطع الغيار المغشوشة والمقلدة يصل إلى نصف حجم مبيعات هذه القطع، أي إلى ٢.٥ مليار ريال، والأعجب من ذلك والذي يصعب تصديقه هو: أن هناك توسعاً لافتاً في التصنيع المحلي لبعض قطع غيار السيارات ذات الاستهلاك المستمر، بما في ذلك توسع وتنامي رقعة المعامل التي تمتهن التغليف والطباعة للكثير من القطع المغشوشة وتهيئتها بصورة تحاكي فيه القطعة الأصلية من حيث التغليف الخارجي، وأنا أستقي هذه المعلومات من أحد أعداد صحيفة «الرياض»، وقد تأكدت من صحتها حين وقعت ضحية لها، فقد تعطل دينمو سيارتي، وطلبت الوكالة مبلغاً خيالياً، وقال لي سائقي إن هناك ورشة تبيع القطع المشلحة، وإن عندها دينمو مشلح بنصف القيمة، ونصحني بشرائه ففعلت، ولكن بعد أسبوع تعطل، وندمت ندامة الكُسعي كما قال الفرزدق، وعندما ذهبت إلى ورشة أخرى قالوا لي إن الدينمو مقلد ومغشوش وليس مشلحاً، إذن فمن هنا نبدأ وهو أن الذي ينمي تجارة القطع المغشوشة هو رخص أسعارها، وبكلمات أخرى إن الوكلاء يغالون في أسعار القطع، مما يشجعون الآخرين على تقليدها، وهنا يكمن الحل أو جزء منه، فعلى أصحاب الوكالات عدم المغالاة في سعرها، وهم سيكونون الضحية الأولى أو الخاسر الأكبر في المغالاة.

الحقوق المهدرة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء18 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 العدد 3418
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101026/Con20101026379888.htm

سعد عطية الغامدي

الهيئة الملكية في ينبع إحدى الواجهات الحضارية للوطن أو هكذا أريد لها أن تكون، لكن الحضارة ليست في المباني والمنشآت بل في الأخلاق والقدرات.

مستشفى الهيئة شأنه شأن أي مستشفى هو الواجهة التي تعبر عن مدى الانضباط والالتزام بمعايير العناية بالإنسان لأنه لا يأتيه إلا حين تشتد الحاجة ويغدو الملاذ الآمن.

كيف إن كان اللجوء لحالة هي الحياة أو الموت، بل هما مجتمعان معا في انتظار وافد جديد بما قد يصاحب الولادة من مضاعفات ومفاجآت.

مستشفى الهيئة خالف كل التوقعات منه ومن الهيئة التي ينتمي إليها، حيث كان تصرف طاقمه عند استقبال (أمل العنزي) قاسيا ومجافيا لكل القيم الإنسانية والمعايير الصحية.

زوجها المعلم في الهيئة لم يجد من سبيل حين أسقطت طفلتها في الممر إلا أقرب غرفة ليستنقذها من أعين المارة بعد أن رفض المستشفى استقبالها بحجة عدم وجود أسرة في حين أنها تؤكد مشاهدتها سريرين شاغرين.

لو حدث هذا في بلد شديد التخلف لحوسب كثيرون وعوقب كثيرون، بل لبادر مدير المستشفى وآخرون في الهيئة إلى الاستقالة تفاديا للمساءلة أو اعتذارا إلى المجتمع بل لم يرد أحد من إدارة المستشفى على اتصالات «عكاظ» لمعرفة حقيقة الموقف، كما أشارت الصحيفة إلى ذلك في صفحتها الأولى يوم أمس.

ربما يقول قائل: وماذا في ذلك؟ كم من مريض لا يجد سريرا وآخر لا يجد موعدا وثالث لا يجد دواء وغيرهم وغيرهم، وهذا سر من أسرار التخلف الذي يشير إليه المتنبي:

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت إيلام.

والمجتمع السوي والمثالي ليس مجتمع (أمل) الذي تمنع فيه من حقها المشروع في ولادة طفلتها على سرير فلا تجد سوى الممر لتسقط الطفلة أمام الناس.

حقوق الإنسان مطلوب منها أن تقف موقفا إنسانيا تستعيد فيه حقوق أمل وابنتها وزوجها وكل غيور محب لوطنه ومواطنيه.

أزواج القاصرات.. مرضى أم مذنبون؟

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 13901
http://www.al-jazirah.com.sa/2010jaz/oct/27/ar3.htm

تركي العسيري

قضية زواج القاصرات الذي طفا على السطح مؤخراً، وتناقلته الصحف، قضية مؤلمة، يدخل في حدوثها الظروف المادية، والعادات المهترئة، والقلوب القاسية التي لا تعرف الرحمة والحنان. أعرف أن هذه القضية لم تبلغ مبلغ الظاهرة المجتمعية، ولكنها موجودة وواقعة وإن كانت بحالات فردية؛ وقد أجرت إحدى الصحف المحلية (الوطن) يوم الجمعة الماضي لقاءات موسعة مع فتيات صغيرات من مختلف مناطق المملكة وقعن ضحية لهذا الزواج الناقص الأهلية، تحدثن فيه عن ظروف وملابسات ونتائج هذا الزواج، تقول إحداهن: زوجني أبي حين كنت في الحادية عشرة من رجل في الثمانين، واكتشفت بعد زمن أنه رجل مزواج يقترن بالصغيرات الفقيرات وقد أغرى أهلي بالمال ولم استمر معه! أخرى تقول: أنا ضحية زواج (المقايضة والبدل) وتضيف (أنا طفلة مغتصبة)!، ثالثة تقول: تزوجت وعمري أربعة عشرة سنة، من رجل كبير السن، ولم أكن أدرك وقتها معنى الزواج غير شراء الملابس والعطور، ووجدت نفسي في منزل سبقني إليه زوجتان، وذرية (12) طفلاً، أشعر أنني قد اغتصبت، مازال هذا الشعور يطاردني! وقصص أخرى تقطر ألماً وحسرة كشفها ذلك التحقيق الرائع. ولست أدري كيف يقدم رجل سوي مهما كان عمره على الاقتران بطفلة صغيرة بريئة، لم يكتمل نضجها الجسماني والعاطفي والعقلي، وليست مهيأة أصلاً لأن تكون زوجة حقيقية؛ لابدّ أن أولئك الرجال يعانون من مشكلة سلوكية معينة تتطلب علاجاً نفسياً يتم من خلاله إعادة تأهيلهم للتصالح مع ذواتهم ومجتمعهم، وعلى الذين يحتجون بزواج الرسول الكريم من عائشة رضي الله عنها أن يعلموا أنهم ليسوا كالرسول صلى الله عليه وسلم، ولا فتيات اليوم الصغيرات كسيدتنا عائشة رضي الله عنها! وفي يقيني أنه ما لم يصدر تشريع يجرّم -بضم الياء- هذا الزواج فإن علينا أن نتوقع استمرار حدوثه في ظل الضائقة المادية التي يعاني منها البعض، وسنرى مسنين أثرياء يقترنون بطفلات بريئات في أعمار أحفادهم، كل ذنبهن أنهن وقعن في أيدي آباء قساة ومعدمين ولا يهمهم شأنهن بل كل همهم في اقتناء سيارة جديدة أو بناء مسكن حتى ولو كان ذلك على حساب طفلته البريئة المسكينة التي لا تعرف معنى (الزواج) ومسؤولياته. ألا يحق لي بعد ذلك أن أطالب بالحجر على أولئك الآباء ومعاقبتهم؛ فطفلته هي طفلة المجتمع، وعلى الرجل الذي يسعى للاقتران (بطفلة) أن يتقي الله، ويعلم أن تلك الصبية الصغيرة ليست بحاجة إلى غرفة النوم الكئيبة قدر حاجتها إلى أن يدعها تمارس طفولتها وألعابها، وتواصل دراستها مع قريناتها في المدرسة؛ يبقى التساؤل المر: ترى هل أزواج الفتيات القاصرات مرضى أم مذنبون؟ أترك الإجابة لك أيها القارئ العزيز، وإلى الله المشتكى !

استقلال القضاء إلى أين ؟ (2-2)

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 15465
http://www.alriyadh.com/27/10/2010/article571624html

محمد بن سعود الجذلاني*

بعد نشر الجزء الأول من هذا المقال هاتفني بعض الفضلاء والمحبين الذين كان لهم تحفظٌ على تناولي لهذا الموضوع إعلامياً ، فأوضحت لهم أن الطرح الإعلامي لمثل هذه المواضيع لم يكن في الأصل هو خياري المفضل لولا أن الطلبات المبتدعة في الاستقلال القضائي تم الإفصاح عنها مع بالغ الأسف في وسائل الإعلام والصحف المحلية والدولية من قبل المجلس الأعلى للقضاء الذي اختار طريق التعاطي الإعلامي في هذا الموضوع ولم يوفق لأسلوب التحفظ على رغباته الجديدة، حتى يصدر فيها قرار صاحب الصلاحية، ولم يكن قلمي إلا أداة لخدمة ديني ثم وطني، ولن يكون إن شاء الله في أي كفة من كفتيْ الميزان غير كفة الحق والموضوعية، والتاريخ يُسجل وذاكرته لا تَرحم .

وما أحسن أن ينهج مجلس القضاء في سمته ووقاره جادة أسلافه ونرى تطويره واقعاً ملموساً لا طلبات استثنائية معلنة وتنميق كلمات تقال في الملتقيات والرسميات للاستهلاك الإعلامي، وكثير منها لا تسنده الحقائق، ولا عائد له سوى تضليل الرأي العام، والعبرة بالفعل لا القول .

إن انتقاد الأخطاء المتلاحقة الصادرة عن المجلس تباعاً لم يكن حكراً على قلمي وإنما شاركني فيه كثير من الكتاب الذين يصعب حصرهم ممن ناقشوا التجاوزات والأحداث المتلاحقة في الشأن القضائي وكان المجلس طرفاً فيها أو مصدراً لها أو مسؤولاً عنها، وقد أشرتُ لبعض تلك الكتابات في مقال سابق. ولا يخفى أنه استقر العرف الاجتماعي على المستوى العالمي أن الصحافة بنزاهتها وحريتها المنضبطة تمارس بالكلمة المسؤولة والصادقة نوعاً من الرقابة الاجتماعية على أداء المرافق وفق قواعد النظام، وأن الإعلام الوطني الصادق سيبقى صوتاً مسموعاً للناس والمجتمع متى احترم نفسه واحترم غيره واستشعر أمانة الكلمة وخطورة مسؤوليتها .

بعد هذه المقدمة أعود للقول إن مبدأ استقلال القضاء والفصل بين السلطات الذي يتشبث به البعض لتبرير سعيه إلى التمرد والانفلات من كل صلةٍ بأجهزة الدولة الأخرى لا يمكن فهمه على حقيقته إلا بالرجوع إلى التطبيق الجاري له في قوانين الدول التي ابتدعته لنعلم المقصود به وأنه ليس إلا استقلالاً نسبياً يعني أنه لا يجوز التدخل في شؤون القضاء أو التأثير على أحكامه بأي صورة من الصور، وأن استقلال القضاء ليس مقصودا لذاته، بل هو شرط لضمان تحقق العدالة، ولذا تتيح فكرة الاستقلال النسبي إمكان الرقابة المتبادلة والتعاون بين هذه السلطات، ويتيح الاستقلال النسبي صلاحيات قانونية لأي سلطة من السلطات تجاه السلطات الأخرى لكي لا يتحول القضاء بدوره إلى مؤسسة مغلقة فإن رقابة السلطة التنفيذية والتشريعية على سلطة القضاء تمثل صمام الأمان لذلك، ومن مظاهر هذه الرقابة في القوانين المقارنة اشتراك السلطة التنفيذية والتشريعية في تعيين وعزل رئيس مجلس القضاء، وكذلك الأمر في حالة تعيين أعضاء المحكمة العليا، وفي حق رئيس السلطة التنفيذية في إصدار العفو العام أو الخاص وفي التوقيع على أحكام العقوبات القصوى، وفي استئذان وزير العدل بشأن اتخاذ الإجراءات القضائية بالنسبة للجرائم ذات الطبيعة الدولية ، وهذه الأمثلة تعبر عن مظاهر الرقابة المتبادلة بين السلطات المختلفة، فالاستقلال نسبيّ لا مطلق، وهذا يمثل أفضل الحلول، ذلك بأن الاستقلال المطلق لأي سلطة من السلطات يقود إلى الفساد وإلى نشوء نوع من الدكتاتورية المؤسساتية التي تفقد التعاون اللازم بين هذه السلطات ، مرونته بعدم أخذ أي سلطة من هذه السلطات الاعتبارات التي تهم السلطة الأخرى بنظر الاعتبار .

ومع أن تلك القوانين عبرت بالفصل إلا أنها وعت معنى هذا الفصل فكان بين سلطاتها الثلاث تكامل تام، فمثلاً نجد أن وزارة العدل الفرنسية لها سلطات واسعة في عمل المحاكم في جانبه الإجرائي والإداري والمالي والتنفيذي والإشرافي بوجه عام، وأذكر عندما كنت قاضياً في ديوان المظالم وكان الديوان على أهبة زيارة بعض المحاكم الفرنسية إلا أن الإجابة تأخرت على خلفية شيء واحد وهو أن وزيرة العدل لم تأذن بعد لقضاة الديوان بزيارة محكمة النقض تحديداً، كما

أعلم يقيناً بأن مرجعية القضاء الإداري في فرنسا مجلس الدولة تعود إلى رئيس مجلس الوزراء، وأن وزارة العدل الفرنسية ترأس محكمة تنازع الاختصاص الممثلة من محاكم عليا .
وفي النظام الأساسي للحكم عند الإشارة إلى السلطات التي تتكون منها الدولة لم ترد أي إشارة إلى عبارة (الفصل بين تلك السلطات) بل تضمنت المادة (44) منه على أن السلطات (القضائية – التنفيذية – التنظيمية) تتعاون في ما بينها في أداء وظائفها وأن الملك هو مرجع هذه السلطات جميعها . والمملكة في ذلك – كما في سائر شؤونها – تسير وفقاً لما هو مقررٌ في الشريعة الإسلامية التي كان لها السبق والريادة في تقرير استقلال القضاء وفق الأصول الشرعية لا المطالب الوهمية والمرتجلة ذات الأبعاد والسلبيات، كما كان للشريعة الريادة والسبق في تقرير حياد القضاء وأن القاضي المسلم لا يحكم إلا بما أراه الله ولا يكون للخائنين خصيماً، وما امتازت به الدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين بإحلال القضاة المحل الأسمى وإجلالهم وتنفيذ أحكامهم وعدم التدخل في قضائهم وهذا كله بفضل الله مما هو متوافر في دولتنا المباركة وما يلتزم به ويؤكده ولاة أمرنا – وفقهم الله . -
كما عتب عليّ بعض المحبين حين حذّرتُ في الجزء الأول من هذا المقال من أن تؤول تلك المطالبات باستقلال السلطة القضائية إلى عواقب غير محمودة وكان العتب مبنياً على إحسان الظن بالداعين إلى هذا الأمر وأنهم من طلبة العلم الموثوقين الذين يؤمنون بمبدأ السمع والطاعة لولي الأمر ، لكن تلك المحاذير التي أشرتُ إلى وقوعها في بعض الدول لم تأت في يوم وليلة بل جاءت مع تراكم واستمرار المطالبة بالاستقلال وتحقيق مطلبها، ولن ننسى دور السلطة القضائية في باكستان حين أصبحت تمسك بزمام الحكم السياسي وليس الحكم القضائي، وكذلك لا ننسى مذبحة القضاء في مصر في الستينيات الميلادية في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، حتى أصبحت حدثاً تاريخياً لا ينسى أُلفت فيه عشرات الكتب، وكل هذا بسبب التوسع في استقلال السلطة القضائية خارج نطاق استقلالها في أحكامها .
ومن المفارقات العجيبة أنه في نفس الوقت الذي يُنادى فيه باستقلال السلطة القضائية استقلالاً غير مشروعٍ ولا مقبول فإن القضاة الآن يعانون من التدخل المبالغ فيه في أعمالهم وممارسة شتى صور الضغط النفسي غير المحتمل عليهم مما يمنعهم من العمل بارتياح وخلو ذهن من الشواغل والهموم عبر تسليط لائحة التفتيش القضائي الجديدة على رقابهم والتلويح بها وكأنها محاكم للتفتيش ستنصب لمحاكمتهم، وكم أعجبني ما كتب قبل أيام من قبل عدد من الأقلام في الصحافة المحلية من أنه من لوازم استقلال القاضي وإيجاد ضمانات الحياد له ألا يكون التفتيش عليه والتحقيق معه ومجازاته في جهة واحدة كما هو الحاصل حالياً. ويمكن مراجعة هذا الأمر وتعديل النظام الحالي إذا تولدت القناعة التامة لدى المنظم بالمبررات الشرعية والقانونية سالفة الذكر، فنظام القضاء السابق عُدل العديد من مواده بعد صدوره بأشهر قليلة جداً، وذلك لأن الحق رائد الجميع، ومصداقاً لقوله تعالى:(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) مع أننا على يقين تام بأن النظام القضائي الجديد يمثل نقلة تنظيمية بل قفزة كبيرة في مفاهيم القوانين القضائية أشاد بها الجميع في الداخل والخارج .
وعوداً على ما سبق أقول: إن نفس الجهة التي تنادي باستقلال القضاء عن أنظمة الخدمة المدنية وأعلنت عن ذلك قبل صدور قرار الدولة بشأنه، هي التي أصدرت لائحة صلاحيات رؤساء المحاكم التي تجيز لرئيس المحكمة التدخل غير المقبول والتأثير على عمل القاضي وتعطيه سلطةً وصلاحياتٍ من شأنها إخضاع القاضي لرئيس المحكمة مما قد يؤثر سلباً في حياده أو في اجتهاده ، بل ولم تكتف بمثل هذه اللوائح وإنما تكرر التأكيد على وجوب تنفيذها وتفعيلها والرفع بالتقارير والشكاوى والإخباريات عن القضاة حتى لكأن القضاة في المملكة كانوا في السابق في حالِ انفلات تحتاج إلى ضبط وحزم وصرامة لم تطبق عليهم كما ينبغي (سبحانك هذا بهتانٌ عظيم) مما كان له أثر سيئ في نفوس أصحاب الفضيلة القضاة وأحدث صدىً من التذمر والشكوى والمضايقة في صفوفهم ، وأخشى أن يقود هذا الأمر إلى إحدى سوءتين: إما تسرب القضاة الأكفاء وعزوف النابهين عن تولي القضاء ، أو تثبيط النفوس المثابرة عن الإنجاز وقتل الروح المعنوية للمبدعين منهم وحملهم قسراً على العمل بروحٍ محبطة منكسرة ، وإذا كان القاضي لا يقضي وهو غضبان فكيف يقضي وهو مهان ؟!، وليت هذه القسوة أُخذ شيء منها في التحقيق والمحاسبة في قضية المدينة المنورة التي استفاضت إلى درجة التواتر ولم يكن هناك مجال للمكابرة بنفيها أو عدم العلم بها؟ !
ثم هل من استقلال القضاء تأليب الناس على القضاة عبر التأكيد على أن الحصانة القضائية لا تمنع مساءلة القاضي !؟ ألا يكفي القضاة ما يكابدونه من ضغوط ومضايقات وأنه في كثيرٍ من الدوائر الحكومية والمرافق الخدمية لا اعتبار للقاضي ولا حد أدنى من التقدير لمنصبه الشرعي النظامي الشريف لا لشخصه؟ !
وهل من استقلال القضاء وهيبته أن يزج به في المعترك الإعلامي في تصريحات لا طائل وراءها بل تضر أكثر مما تنفع حتى أصبح الشأن القضائي مبتذلاً تلوكه الألسن ما بين عائبٍ ومعيب ونفيٍ وتكذيب ؟ !
أدع الإجابة عن تلك الأسئلة لمن يهمه الأمر ، وأرجو أن يكون ما حدث في السابق من انسياق وراء الإعلام - أضرّ بالشأن القضائي أكثر مما نفع - أن يكون جزءاً من الماضي بعد صدور الأمر الملكي الكريم الذي قصر دور المجلس

الأعلى للقضاء في التصريح والتحدث الرسمي على ما يصدره من قرارات "معتمدة ونافذة"، فيما وسّع صلاحيات "العدل "في التحدث الرسمي عن الشؤون العدلية عامة .
وما أحسن أن ينهج مجلس القضاء في سمته ووقاره جادة أسلافه ونرى تطويره واقعاً ملموساً لا طلبات استثنائية معلنة وتنميق كلمات تقال في الملتقيات والرسميات للاستهلاك الإعلامي، وكثير منها لا تسنده الحقائق، ولا عائد له سوى تضليل الرأي العام، والعبرة بالفعل لا القول ومن يعمل صادقا يعمل بصمت وأقواله هي التي تتحدث عنه ..
وما توفيقي إلا بالله هو سبحانه حسبي ونعم الوكيل .
*القاضي في ديوان المظالم سابقاً والمحامي حالياً

90 ٪ للوافدين 10 ٪ للسعوديين!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 3419
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101027/Con20101027380113.htm

خالد حمد السليمان

في مناسبة اجتماعية حضرها وزير العمل المهندس عادل فقيه مؤخرا، سرب أحد الصحافيين (الجزيرة 2010/10/25) معلومة لافتة صرح بها الوزير لمضيفيه، مفادها أن نسبة السعوديين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص المسجلة في سجلات التأمينات الاجتماعية لا تتجاوز 10 في المائة!!.

هذا يعني أن 90 في المائة من وظائف القطاع الخاص يشغلها وافدون أجانب، وهذه نسبة عالية بل قاتلة بمعايير جميع الدول الأخرى!!.

ووزير العمل عندما يعلن هذه النسبة في مجلس خاص ضم في معظمه رجال أعمال ينتمون إلى القطاع الخاص فإنه بلا شك يرسل برسالة ويدق ناقوس الخطر الذي كان سلفه المرحوم يدقه كل يوم دون أن يطن في أذن رجل أعمال واحد!!.

وإذا كانت النسبة التي أعلنها الوزير صادمة فإنها واقعيا ليست كذلك، فجولة واحدة ذات مساء تقوم بها على المحلات التجارية ومكاتب المؤسسات في أي مدينة سعودية ستكشف لك أن هذه النسبة تستند إلى واقع!!.

المشكلة أنك عندما تبحث عن المؤهلات الفريدة في بائعي ومسوقي البضائع في المتاجر لا تجد شيئا يستحق أن يفضل فيه الأجنبي على السعودي، بل على العكس فإن زيارة واحدة لمتجر «إيكيا» العالمي المعايير الذي يديره السعوديون فروعه الضخمة في الرياض وجدة والخبر يبرهن لك أن الشاب السعودي قادر على إدارة العمل بكل كفاءة واحترافية عندما يجد بيئة العمل المناسبة والأجر الذي يغنيه عن البحث عن البديل!!.

الشاب السعودي لا يحتاج من رجال الأعمال السعوديين غير أن يمنحوه الثقة والأجر المناسب، والأمر لا يتطلب منهم غير التنازل قليلا عن هامش أرباحهم الطائلة

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أسرة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء19 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 27 أكتوبر 2010 العدد 6217
http://www.aleqt.com/27/10/2010/article_461580.html

عبد العزيز محمد هنيدي

)إدماج حقوق الإنسان دوليا) كان هذا هو عنوان المقالة السابقة التي من خلالها أشرت إلى برامج الإصلاح التي تولتها منظمة الأمم المتحدة، التي أدت إلى إدماج حقوق الإنسان في أعمال تلك المنظمة بشكل واسع، ما أدى إلى قيام وكالات الأمم المتحدة بدعم حقوق الإنسان ضمن برامج الأمم المتحدة والصناديق والأنشطة المتعددة لتلك المنظمة وخاصة في مجال التعليم والتثقيف والتدريب ــ كل ذلك أدى إلى تعزيز حقوق الإنسان ونتجت من ذلك مجموعة من التعديلات والإصلاحات الكثيرة التي ساعدت على وجود رؤية واضحة لدى الأمم المتحدة عن أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان وتفعيل كل الوسائل والأدوات التي في حوزة الأمم المتحدة لاستخدامها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والآن مع موضوع جديد في مجال الدعم الدولي لحقوق الإنسان وهو :

هيئات الأمم المتحدة الناشطة في حقوق الإنسان .

كما هو معروف، فإن مجلس الأمن في الأمم المتحدة هو الهيئة الوحيدة التي تتولى اعتماد القرارات الملزمة قانونيا لجميع الدول بما في ذلك الدول التي تتهرب من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومن حسن الطالع أن المجلس زاد من نشاطه، وخاصة في السنوات الأخيرة في مساندة حقوق الإنسان حتى أصبحت تلك الحقوق تشكل عنصرا مهما وجوهريا في عمليات حفظ ودعم السلام، ومن البشائر والدلائل على ما ذكرنا انتشار كثير من خبراء ومراقبي حقوق الإنسان في الميادين لرصد حالة حقوق الإنسان في أعقاب انتهاء الأزمات والصراعات والحروب في البلدان المختلفة، وفي هذه الأحوال المأسوية يقوم مجلس الأمن بمساندة الدول المتضررة من الحروب والأزمات بالوقوف إلى جانبها لتعزيز سيادة القانون وبناء سلطة قضائية مستقلة إذا لزم الأمر، مع التأكد من تنفيذ الأنظمة والقوانين وتنظيم إدارة السجون والمعتقلات وإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني اللازمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويركز المجلس في كثير من الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان ويتسبب ذلك في تعريض أمن أو حياة الناس للخطر إلى قيام المجلس ووفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بفرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات الرادعة المناسبة بما في ذلك الحصول على إذن لاستخدام القوة العسكرية وإقامة المحاكم الجنائية الدولية المتخصصة مثل محاكم للتحقيق في جريمة الإفلات من العقاب أو التحقيق مع مجرمي الحرب المتسببين في الإبادة الجماعية والتعذيب والإعدام دون محاكمة والاغتصاب والإخفاء القسري (قيام السلطة بالقوة بإخفاء مكان وجود شخص ما)، وغير ذلك من الجرائم اللاإنسانية، وسنسرد فيما بعد أهم هيئات الأمم المتحدة الرئيسة الناشطة في خدمة والدفاع عن حقوق الإنسان التي نسميها (أسرة الأمم المتحدة لخدمة حقوق الإنسان)، وتلك الأسرة تتزايد أعدادها بشكل مستمر من الوكالات المتخصصة، وهذه الوكالات ليست سوى منظمات حكومية دولية مستقلة قانونيا، وترتبط بعلاقة خاصة مع الأمم المتحدة مبنية على أساس اتفاقيات مبرمة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة (63) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى ضوء ذلك نرى حرص الأمم المتحدة على إدماج حقوق الإنسان مع ــ الوكالات المتخصصة، ما يجعلها تقوم بأنشطة وخدمات تتعلق ببعض حقوق الإنسان المحددة، وفي الحلقة 144 نسرد أسماء الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التي تخدم حقوق الإنسان.

الشؤون تحتوي أزمة الإضرابات بالتنسيق مع السفارة البنغالية

المضربون يعودون إلى العمل ويستردون حقوقهم خلال أسبوع

المصدر: جريدة القبس الجمعه، 22 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=645555&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

راشد الشراكي

تمكنت وزارة الشؤون من احتواء أزمة اضرابات عمال النظافة التي اندلعت أمس الأول.

فقد أسفر التنسيق بين لجنة المنازعات في الوزارة ومسؤولي السفارة البنغالية عن اتفاق مع العمال المضربين، على ان يعودوا الى العمل وعلى ان تتعهد لجنة المنازعات وبالتنسيق مع السفارة ايضا باعطائهم كل حقوقهم المادية والمعيشية.

القبس جالت مع لجنة المنازعات واعضاء السفارة البنغالية على مساكن العمال المضربين حيث جرت زيارة سبع عمارات سكنية يسكنها العمال المضربون وتخص خمس شركات، وقد وعد قنصل السفارة نور الاسلام العمال المضربين بتوصيل مطالبهم للمسؤولين في وزارة الشؤون، فيما اكد رئيس لجنة المنازعات هادي العنزي للعمال المضربين ان موضوعهم يأخذ كل الاهتمام من وكيل وزارة الشؤون محمد الكندري والوكيل المساعد لشؤون قطاع العمل منصور المنصور.

كما طالب العنزي العمال المضربين بأن يعودوا الى عملهم فورا ودون توقف، مؤكدا ان لجنة المنازعات ستقوم بالزام الشركات باعطائهم رواتبهم وكل حقوقهم، والا سيتم الغاء عقودهم وابعادهم عن البلاد.

وطلب العنزي العمال باعطاء لجنة المنازعات فرصة لمدة اسبوع فقط لحل مشاكلهم مع شركاتهم وارجاع كل حقوقهم المادية.

كما اكد العنزي انه سيتم في يناير المقبل الزام الشركات بزيادة رواتبهم من 40 دينارا الى 60 دينارا.

وكان قنصل السفارة البنغالية في الكويت نور الاسلام لخص لـ القبس مطالب العمال المضربين الذين لم يتسلموا رواتبهم منذ 5 اشهر تقريبا، حيث يطالبون بزيادة رواتبهم من 40 الى 60 دينارا. كما طالبوا بزيادة الاجازة السنوية الى ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد، وطالبوا ايضا بالزام الشركة بتوفير الماء لان الشركة تقوم احيانا بقطع المياه عنهم لمدة أكثر من اسبوع تقريبا.

بارقة أمل

ان الجهات الباحثة عن حقوق العاملات ترى بارقة أمل في القانون المطروح للمناقشة في مجلس الأمة، حيث قامت بتقديمه وزارة الداخلية أخيرا لحل مشكلة العمالة المنزلية التي باتت مستمسكا لمنظمات حقوق الإنسان على عدم انصاف الكويت لحقوق الانسان.

جمعية الطفل تثمن قرار زيادة صندوق تعليم المحتاجين

المصدر: جريدة القبس الخميس، 21 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=645245&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

ثمنت الجمعية الوطنية لحماية الطفل قرار مجلس الوزراء بشخص سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء وباقي الوزراء، وكذلك جهود وتوصيات وزيرة التربية د. موضي الحمود عن اقرار زيادة ميزانية الصندوق الخيري لمساعدة الطلبة المحتاجين من غير الكويتيين وغير محددي الجنسية.

واكدت ان الكويت ومنذ عقود عند قيام الدولة الحديثة وهي تقدم الكثير ليس لمن هم يعيشون على أرضها فقط، وانما تفيض بخيرها الانساني الى من هم خارج حدود هذه الأرض. وقالت ان الجمعية الوطنية لحماية الطفل بعد ان طالبت كثيرا بمنح حق التعليم لأي طفل يعيش على ارض الكويت وتطبيق نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بما يخص حق التعليم، لا تملك الا تقديم الشكر والامتنان على هذه الخطوة الانسانية التي جبلنا عليها من تعاليم ديننا الحنيف وقيم مجتمعنا في منح الحقوق لمستحقيها واشاعة العدالة والمساواة بين الناس.

سلطات ايران تفرض قيوداً جديدة على 12 جامعة للعلوم الإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 25 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/195596

طهران - أ ب - فرضت إيران قيوداً جديدة على 12 جامعة للعلوم الانسانية، تعتبر السلطات انها أنشئت استناداً الى مدارس الفكر الغربي، وانها لا تنسجم مع التعاليم الاسلامية.

وتشمل اللائحة مواد القانون والفلسفة والادارة وعلم النفس والعلوم السياسية والدراسات حول المرأة وحقوق الانسان .

وقال أبو الفضل حساني هو مسؤول تعليمي بارز: «مضمون المحاضرات التعليمية في المواد الـ 12، لا ينسجم مع القواعد الدينية، ويستند الى مدارس الفكر الغربي». واضاف ان القيود تمنع الجامعات من فتح أقسام جديدة لهذه المواد، لافتاً الى ان الحكومة ستعدّل أيضاً فحوى البرامج القائمة بنسبة 70 في المئة في السنوات المقبلة.

ويُعتبر هذا القرار استجابة لتأكيد مرشد الجمهورية الاسلامية في ايران علي خامنئي ان هذه المواد قد تقود دارسيها الى الشك بالدين. وحضّ المسؤولين على التفكير في تعديل المناهج الدراسية .

وتفيد إحصاءات رسمية في ايران بأن مليوني طالب من اصل 3.5 مليون في الجامعات، يدرسون العلوم الاجتماعية والانسانية. ولعب الطلاب الجامعيون دوراً رئيسياً في احتجاجات المعارضة على نتائج الانتخابات الرئاسية في العام الماضي.

وفي العام 2006، أرغمت السلطات عشرات الاساتذة والجامعيين الليبيراليين على التقاعد، ما أثار احتجاجات طالبية. وكان الامام الخميني الراحل، أمر في العام 1980 باغلاق الجامعات لمدة سنتين للتخلص من الطلاب المناصرين للتنظيمات اليسارية الراديكالية.

وزارة حقوق الانسان العراقية: لا مفاجأة في وثائق ويكيليكس وواشنطن تدين نشرها

المصدر: جريدة الحياة السبت، 23 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/portalarticlendah/195026

بغداد - ا ف ب
صرح ناطق باسم وزارة حقوق الانسان العراقية السبت ان الوثائق التي كشفها موقع ويكيليكس "لم تشكل اي مفاجأة".
وقال كامل الامين ان "التقرير لم يشكل اي مفاجأة لاننا اشرنا الى امور كثيرة حدثت بينها ما وقع في سجن ابي غريب (...) وكثير من الحالات التي قامت بها القوات الاميركية."
واضاف "بالنسبة لنا لن نفاجىء بمعلومات جديدة."
وتابع ان عدد القتلى الذي كشفت الوثائق انه بلغ 109 آلاف منذ بداية الغزو في " 2003 قريب من الارقام التي اعلنتها وزارة الصحة العراقية."
واكد ان "حقوق الانسان لديها تثبيت لكثير من حالات القتل العمد بينها حادثة بلاك ووتر ومقتل عبير ومجزرة اغتيال العائلات في منطقة حديثة."
واطلق عناصر شركة "بلاك ووتر" الامنية الاميركية النار على مدنيين عراقيين في ساحة النسور ببغداد في ايلول/سبتمبر 2007 خلال مهمة لوزارة الخارجية الاميركية، ما ادى الى مقتل 14 شخصا على الاقل.
واتهم اربعة جنود اميركيين باغتصاب وقتل اربعة مدنيين عراقيين في اذار/مارس 2006، في المحمودية (30 كلم جنوب بغداد.(
وكانت الولايات المتحدة دانت أمس الجمعة نشر موقع ويكيليكس وثائق سرية عن الحرب في العراق معتبرة انه يمكن ان يعرض للخطر القوات الاميركية والعراقيين ولن يكشف اي جديد بشأن الحرب.
وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) جوف موريل "بكشف معلومات حساسة كهذه يواصل ويكيليكس تعريض حياة قواتنا وشركائها في التحالف والعراقيين والافغان العاملين معنا، للخطر."
وكان دايف لابان احد الناطقين باسم وزارة الدفاع الاميركية صرح الجمعة ان الوزارة تتوقع نشر حوالى 400 الف وثيقة، مؤكدا ان الملف لا يحوي اي اسرار كبرى.
واضاف ان هذه الوثائق "معلومات اولية جمعتها وحدات عسكرية" ولا تتضمن "تحليلا استراتيجيا ولا معلومات رفيعة المستوى."
وتابع ان الوثائق "تتحدث عن معاملة المعتقلين وعن مناقشات بين مسؤولين اميركيين وشخصيات سياسية عراقية وتفجير الغام يدوية الصنع" وعمليات على "المستوى التكتيكي."
من جهتها، دانت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون الجمعة "باوضح العبارات" اي تسريب لمعلومات يشكل تهديدا لحياة الاميركيين.
ورفضت كلينتون مناقشة تفاصيل المعلومات التي نشرها ويكيليكس والتي تكشف بحسب الجزيرة عن تستر الجيش الاميركي على عمليات تعذيب يمارسهاالجيش العراقي ومقتل عدد كبير من المدنيين على حواجز اميركية في العراق.
وقالت لصحافيين "انا جازمة انه علينا ان ندين باوضح العبارات كشف افراد او منظمات عن اي معلومات سرية قد تهدد حياة العاملين الاميركيين وشركائهم والمدنيين."

واكدت كلينتون في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي انها تعارض الكشف عن معلومات "يهدد امننا الوطني والامن الوطني للذين نعمل معهم."
غير أن مسؤولين في البنتاغون قللوا من اهمية المعلومات الواردة في الملفات المتعلقة بالعراق وقالوا انها لا تحوي مفاجآت ولم تقدم اي معلومات جديدة عن النزاع .وصرح موريل "انها لقطات عن احداث مأساوية وعادية لكنها لا تنقل كل الوضع."

الوعلان: ما أسباب منع إرسال العمالة الاندونيسية؟

المصدر: جريدة القبس السبت، 23 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=645817&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

طالب النائب مبارك الوعلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار ايضاح بشأن قرار منع اندونيسيا ارسال عمالة منزلية الى الكويت، مبينا ان هذا القرار يسيء الى سمعة الكويت في مجال حقوق الانسان، لاسيما ان الحكومة الاندونيسية خصت الكويت بقرار المنع فقط، من دون الدول الخليجية الأخرى.
وأكد الوعلان ان هذا القرار ينطوي على مغالطات كبيرة، فنحن نتعامل بتعاليم الدين الإسلامي الحسنة، والكويت عُرف عنها عمل الخير منذ قديم الأزل، وإن كانت هناك تجاوزات فهذه التجاوزات فردية، ويجب ألا تعمَّم على الشعب الكويتي كله، محملا وزارة الشؤون المسؤولية كاملة بشأن مشاكل العمالة المنزلية.
وقال الوعلان «على وزارة الشؤون إعداد احصائيات دقيقة عن عدد العمالة المنزلية في الكويت، وعدد الحالات التي تعرضت للإساءة حتى يمكن الرد على مثل هذه القرارات، فاليوم اندونيسيا وغدا قد نفاجأ بقرار مماثل من الهند والفلبين، وبعده قرار من دولة أخرى، حتى يأتي اليوم الذي تمنع فيه دول العالم كافة إرسال الخدم للعمل في الكويت، ووقتذاك سيكون المواطن هو المتضرر الأكبر، ووزارة الشؤون لا تتخذ أي خطوة إيجابية في هذا الشأن، ولا تقدم أي مسعى جاد لحل هذه القضية.

محاولة لإنصاف الخدم

حطي نفسك مكانها.. بين ظلم الكفيل واستغلال المكاتب!

المصدر: جريدة القبس الجمعه، 22 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=645554&searchText=&date=25102010حقوق الانسان

فهد الكندري

عمل يبدأ منذ الصباح الباكر ولا ينتهي إلا مع نوم آخر أفراد العائلة، من دون كلل أو ملل، وبقليل من الطعام والراحة تقضي معظم العاملات في المنازل أيامهن من دون راحة أسبوعية وبأجور زهيدة، لا تكاد تكفي إعالة عوائلهن التي تغربن من أجل تأمين حياتهم وإعانتهم.

ضمن هذا الإطار تعيش معظم العاملات في المنازل «الخادمات» حياتهن من دون وجود جهة يمكن اللجوء إليها لإنصافهن من ظلم الكفيل، أو سوء استغلال مكاتب استقدام العمالة المنزلية، لحاجاتهن وضيق سبل معيشتهن.

وفي محاولة لتسليط الأضواء على الإساءات، التي تبقى في أغلب الأحيان مختفية وراء أبواب المنازل المغلقة، بعيداً عن متناول القانون، وفي محاولة لتصحيح بعض الإعوجاج في ثقافة احترام العمالة المنزلية، واعتبارها فرداً من أفراد العائلة، لها حقوق تماماً مثلما عليها واجبات قد تتجاوز طاقتها، في محاولة لوضع بعض القصص المأساوية تحت المجهر لتكون مثالا على سوء التعامل مع الفئة التي يسميها البعض «الشر الذي لابد منه»، أطلقت في وقت سابق مجموعة من المنظمات المعنية بالحفاظ على حقوق الانسان، بالتعاون مع جمعية حقوق الانسان HUMAN RIGHTS WATCH، حملة توعوية تسعى الى تصحيح نظرة اغلب ربات المنازل الى خادماتهن وتوعيتهن بضرورة احترام انسانية هذه الفئة التي تواجه كما كبيرا من الاضطهاد والاذلال في بعض البيوت.

وانطلاقاً من القصص المأساوية التي تضمنها التقرير الصادر من جمعية حقوق الانسان، وقصور القانون الكويتي الذي ينظم العلاقة بين العاملات في المنازل وارباب عملهم، واغفاله ضمان حقوقهم وعدم انصافهم بصورة كاملة، كانت هذه الحملة عبارة عن شرارة بداية لتصحيح هذا الخلل.

وتدعو الحملة اصحاب العمل الى تخيل انفسهم في مكان عاملات المنازل، عبر مجموعة اعلانات تدور حول فكرة «حطي نفسك بمكانها». وكل اعلان يسأل المشاهد ان يفكر في احساسه لو تعرض لبعض الانتهاكات المتكررة التي تواجهها عاملات المنازل الوافدات. وتطرح الاعلانات اسئلة من قبيل «هل سبق ان عملت. عدة أشهر من دون استلام راتبك؟»، و«هل تم حجزك في مكان عملك من قبل؟»، وكانت هذه الاسئلة بعد الاستماع لقصص من خادمات وعاملات تعرضن لمثل هذه المواقف والاحداث.

رسائل إعلانية

واغلب هذه الرسائل الاعلانية موجهة الى النساء المشرفات على ادارة البيوت وادارة عاملات المنازل، ليس فقط من الجنسية الكويتية، حيث يقطن الكويت اكثر من 170 جنسية تتنوع بين العربية والاجنبية، وليس فقط الكويتيون من يستعينون بهذه العمالة، كما تستهدف الشباب الكويتي، لدعم النشاط بهذه القضية ذات البعد العالمي، في اوساط الجيل الجديد، وتلاقي الحملة اقبالا من المجتمع الكويتي، حيث بلغ عدد اعضاء الحملة 800 عضو على facebook.

وتأتي اهمية هذه الحملة للعدد الكبير للعاملات في المنازل واهميتهن، فلا يكاد يخلو بيت في الكويت من خادمة واحدة على اقل تقدير، فأكثر من 660 الف عاملة منازل اتين من بلاد مختلفة منها الهند وسريلانكا والفلبين واندونيسيا ونيبال واثيوبيا للاقامة والعمل في الكويت. وبينما بعض اصحاب العمل يحترمون حقوقهن، فالكثير غيرهم من اصحاب العمل يخرقون شروط التعاقد الخاصة بساعات العمل ودفع الاجور في اوانها، والسماح للعاملات بالاحتفاظ بجوازات سفرهن، ومنحهن يوم عطلة اسبوعية خارج البيت.

الحملة الاعلانية جزء من جهد أكبر مبذول يشمل محاولة التواصل مع المشرعين الكويتيين، والتحدث في الجامعات الكويتية والمراكز المجتمعية، وعقد المناقشات مع الأطراف المهتمة بالقضية في الكويت.

خلل في التشريع
وتلقي المنظمات جزءا من المسؤولية على الحكومة الكويتية التي أغفلت في قوانينها الحالية حقوق هذه العمالة التي تعد أكبر فئة عمالة في البلاد، فقانون العمالة الوافدة الأخير ركز بشكل كبير على حقوق العمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص، في الوقت الذي أغفل هذه الشريحة الكبيرة من دون انصاف.
فنظام الكفيل الكويتي القائم يربط اقامة عاملات المنازل الوافدات بصاحب عمل، أو كفيل، ودون موافقته، لا يمكن للعاملة تغيير أصحاب عملها، ليكون «الترك» أو الفرار من محل العمل جريمة يعاقب عليها القانون، حتى لو كانت العاملة غادرت بسبب تعرضها لإساءات او اضطهاد، وهذا النظام يمنح اصحاب العمل سلطة شبه مطلقة وسيطرة تامة على حياة العاملات المعتمدات تماما على صاحب العمل الكفيل في كسبهن للدخل.
قصص مأساوية
ذكر التقرير الصادر عن جمعية حقوق الانسان بعض القصص المأساوية والواقعية بعنوان «الطريق المسدود».
إساءة بدنية
نانسي.ك. من الفلبين، قالت لـ«هيومن رايتس ووتش» انها تعرضت للاساءات البدنية في منزل اصحاب عملها: «المدام طيبة لكن لها ابن عندما يشرب يعتريه الجنون. عندما اقوم بكي الملابس يدخل الى حجرتي، ويضربني ويشد شعري».
مولو.ت. من أثيوبيا، قالت لـ«هيومن رايتس ووتش» انها ظلت عرضة لخطر الاعتداء الجنسي طيلة سبعة اشهر امضتها لدى اصحاب عملها: «لدى صاحب عملي ثلاثة أبناء، يعاملونني بطريقة سيئة، وحاولوا اغتصابي». وقالت لاسا.م. إن صاحبة عملها الأولى «اعتادت ان تضربني وتجرحني. ذات يوم ضربتني وحبستني وقفلت الباب الخارجي». عندما هربت لاسا من بيت اصحاب عملها، اعادها المكتب الى اصحاب عمل جدد، حيث قالت ان ابناءهم تعرضوا لها بالتحرش الجنسي.
من دون راتب!

فيروزة.و. من سريلانكا، قالت: «صاحبة عملي طردتني من البيت. انهم يدينون لي براتب شهرين. لا اعرف ان كانوا قد ارسلوا النقود ام لا».
مولو.ت. عاملة منازل اثيوبية، قالت انها عملت في منزل لمدة سبعة اشهر ونصف الشهر، لكن لم تتلق إلا راتب اربعة اشهر. غادرت عندما حاول ابن صاحبة العمل التحرش بها جنسيا. «بعد تلك المشكلة، قلت للمدام اريد راتبي. وعدتني بدفع راتبي لي غدا.. بعد غد. لم ترد ان تعطيني اياه. ولم ارغب في البقاء».

بان كي مون في يوم الأمم المتحدة: حماية المحاصرين بالنزاعات

المصدر: جريدة الحياة السبت، 23 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/194906

بيروت - «الحياة» - وزع مركز الأمم المتحدة للإعلام رسالة الأمين العام للمنظمة بان كي مون، لمناسبة «يوم الأمم المتحدة»، في 24 تشرين الأول (اكتوبر .(

وقال بان في الرسالة: «في يوم الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تقديري الكبير لملايين البشر في أنحاء العالم الذين يؤمنون إيماناً راسخاً بما نقوم به من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان، والذين يؤيدون ما نعتنقه من مثل عليا ويساعدوننا في تحقيق ما نرمي إليه من أهداف. إليكم جميعاً أيها الأصدقاء والمواطنين الإخوة من أنحاء العالم أتقدم بالشكر.«

وأضاف: «في هذا اليوم قبل 65 سنة، دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ. وفي يوم الأمم المتحدة من كل عام، نؤكد من جديد رسالتنا على الصعيد العالمي. نعيد تأكيد القيم العالمية للتسامح والاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية. كما نعترف بالتقدم الذي أحرزناه معاً: المكاسب المحققة في مجال محو الأمية ومتوسط العمر المتوقع للإنسان وانتشار المعرفة والتكنولوجيا وأوجه التقدم في مجال الديموقراطية وسيادة القانون. لكم قبل كل شيء، فإن يوم الأمم المتحدة هو اليوم الذي نعقد فيه العزم على بذل المزيد من الجهد. أن نعمل المزيد لحماية أولئك الواقعين في خضم النزاعات المسلحة، ولمكافحة تغير المناخ وتجنب وقوع كارثة نووية، والمزيد لتوسيع الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات، ولمحاربة الظلم والإفلات من العقاب، والمزيد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .«

وأشار بان الى «زخم سياسي» لمؤتمر القمة حول أهداف التنمية للألفية الذي عقد في الأمم المتحدة في الشهر الماضي. واعتبر كذلك ان «الالتزامات المالية تكتسب أهمية خاصة في هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة. وإني عازم على المضي قدماً مع اقتراب الموعد النهائي في عام 2015» لتحقيق تلك الأهداف .

ورأى بان ان «على رغم ما نعانيه من مشاكل، وعلى رغم حال الاستقطاب وانعدام الثقة، فإن عالمنا المترابط قد فتح آفاقاً جديدة واسعة لإحراز تقدم مشترك». وأضاف» :فلنعلن جميعاً التزامنا بذل المزيد من أجل تحقيق الرؤية العظمى المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.«

منظمة حقوقية تندد بـ مضايقة النقابيين في تونس

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 22 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/194482

باريس - أ ف ب - دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» لحقوق الإنسان السلطات التونسية إلى وضع حد للتقييد العشوائي لحقوق النقابات، منددة في تقرير نشر الخميس بمضايقة الناشطين وسعي السلطة إلى منع أي عمل نقابي خارج عن سيطرتها.

وفي تقرير من 62 صفحة بعنوان «ثمن الاستقلال: إسكات نقابات العمال والطلاب في تونس» عرضت المنظمة «النظام الصارم الذي وضعته السلطات التونسية للسيطرة على النقابات». وأكدت أن نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي «يرفض الاعتراف باستقلالية النقابات ويقيّد حقها في الاجتماع والتظاهر ويطلق ملاحقات غير مبررة بحق اعضائها مقلصاً حدود حريتهم خارج الرقابة الحكومية.»

وقالت المسؤولة عن شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا في المنظمة سارة ليا ويتسن : «ليست اي فئة من المجتمع المدني التونسي في منأى من التدخل الحكومي، حتى النقابات إن كانت تنتقد السلطة.»

وأضافت: «عبر وسائل تراوح بين الماكينة البيروقراطية والاعتداء الجسدي، تبقي الحكومة التونسية النقابات تحت سيطرتها.»

ووصف التقرير في شكل خاص كيف عملت السلطات على «استبدال قادة نقابة الصحافيين المستقلة بمكتب قيادي شُكّل بالكامل من موالين للحكومة». كما تطرق إلى ملاحقة النقابيين الطالبيين أو الصحافيين سواء عبر وضعهم قيد المراقبة أو تخويفهم أو توقيفهم عشوائياً بسبب تظاهرهم أو «انتقادهم السياسة الحكومية.»

كما نشرت «هيومن رايتس ووتش» نصاً للحكومة التونسية يؤكد رداً على انتقادات المنظمة أن النقابات غير المعترف بها هي تلك التي «لم تقدم قط الوثائق المطلوبة «لتسجيلها.

وأكدت المنظمة غير الحكومية مجدداً أن المسألة ما هي إلا محاولة تضليل من السلطة التي رفضت تقديم وصولات الوثائق المقدمة ما يحرم النقابات من أي إمكانية للمراجعة.

وفي آذار (مارس) الفائت، تحدثت «هيومن رايتس ووتش» عن «تدهور كبير في حقوق الإنسان» في تونس بعد منعها من عرض تقرير حول قمع السجناء السياسيين السابقين في هذا البلد.

ضغط على واشنطن لإجراء تحقيق في وثائق ويكيليكس

وبريطانيا تنتقد تسريبها وتعتبر نشرها خطيراً جداً

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 25 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/195516

بغداد - جودت كاظم

لندن، واشنطن - «الحياة»، أ ف ب - تصاعد الضغط على الولايات المتحدة بعد كشف حالات سوء معاملة ارتكبها جيشها أو تستر عليها خلال حرب العراق بموجب ما كشفته حوالى 400 الف وثيقة نشرها موقع «ويكيليكس.«

في بغداد، اثارت الوثائق غضباً شيعياً، في ما اعتبرتها كتلة العراقية بزعامة إياد علاوي ضربة لرئيس الوزراء نوري المالكي المرشح لولاية جديدة.

وقال نائب رئيس الوزراء البريطاني نيك كليغ أمس في مقابلة مع تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي»: «يمكننا التنديد بالطريقة التي حصلت بها هذه التسريبات، لكنني اعتقد بأن مضمونها خطير جداً.«

وأوضح نائب رئيس الوزراء الليبرالي - الديموقراطي ان «قراءة الوثائق مؤلمة وهي خطيرة جداً. اعتقد بأن الادارة الاميركية تود ان تعطي ردها الخاص. ولا يعود الامر الينا لكي نقول لهم كيف يقومون بذلك». وكليغ معروف بمعارضته مشاركة لندن في الحرب على العراق التي وصفها بأنها «غير مشروعة.«

وأضاف:»كل ما يدفع الى الاعتقاد بأن القواعد الاساسية للحرب والنزاعات والمعارك قد خرقت او انه قد يكون سمح بممارسة التعذيب بشكل ما، يعتبر خطيراً جداً ويجب دراسته. يود الناس ان يحصلوا على رد على ما يعد مزاعم خطيرة جداً يصفها الجميع بأنها تثير الصدمة». وتروي الوثائق الـ400 ألف التي نشرها موقع «ويكيليكس» الجمعة، وكتبها جنود اميركيون بين كانون الثاني (يناير) 2004 ونهاية 2009 حالات تعذيب اضطلعت بها القوات العراقية وأكثر من 300 حالة تعذيب تورطت فيها قوات التحالف»، على ما قال مؤسس الموقع جوليان اسانج الذي اكد السبت خلال مؤتمر صحافي في لندن انه اراد توضيح «الحقيقة» حول حرب العراق واعداً بنشر مزيد من الوثائق الجديدة، لكن هذه المرة حول افغانستان .

ونددت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون «بنشر اي معلومات (...) يمكن ان تشكل تهديداً لحياة جنود ومدنيين اميركيين وحلفائهم». واعتبرت وزارتا الدفاع البريطانية والاسترالية ايضاً ان نشر الوثائق يشكل خطراً على القوات المنتشرة ميدانياً. غير ان المقرر الخاص للامم المتحدة حول التعذيب دعا الرئيس الاميركي باراك اوباما الى فتح تحقيق .

وقال لإذاعة «بي بي سي 4» السبت» :كنت اتوقع ان يفتح (مثل هذا التحقيق) منذ فترة طويلة لأن الرئيس اوباما تولى السلطة مع وعد بالتغيير. من واجب الرئيس اوباما ان يدرس هذه الحالات.«

ودعت منظمة العفو الدولية ايضاً واشنطن الى فتح تحقيق متحدثة عن «انتهاك خطير للقانون الدولي» حين سلمت القوات الاميركية «آلاف المعتقلين الى القوات العراقية على رغم علمها بأنها تواصل ممارسة التعذيب». ودعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المدافعة عن حقوق الانسان «العراق الى ان يلاحق المسؤولين عن التعذيب وجرائم اخرى» وأن تقوم »الولايات المتحدة بالتحقيق.«

لكن واشنطن رفضت هذه الدعوات. وقال الناطق باسم الجيش الاميركي الكولونيل ديف لابان لهيئة الاذاعة البريطانية انه لا ينوي فتح تحقيق، مؤكداً انه في ما يتعلق بسوء المعاملة فإن دور الجنود الاميركيين كان » المراقبة ووضع التقارير» ورفعها إلى مسؤوليهم المكلفين نقلها إلى السلطات العراقية.

وفي العراق اعتبر مؤيدو رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي نشر الوثائق محاولة لزعزعة استقرار وضع رئيس الحكومة الحالي الذي يحاول البقاء في السلطة.

وفي بغداد رأى النائب حسن السنيد المقرب من المالكي ان » التقرير يمثل حملة إعلامية تستهدف الدولة والعملية السياسية، شنتها جهات كثيرة بينها قوى اقليمية وبعثيون ومتضررون من قيام النظام السياسي» بعد العام 2003. وأكدت القائمة «العراقية» ان صمت الحكومة عن الوثائق قلل من حظوظ رئيسها نوري المالكي بالفوز بولاية ثانية .

وأوضحت الناطقة باسم «العراقية»ميسون الدملوجي ان» الفضائح التي نشرها موقع «ويكيليكس» وجهت اصابع الاتهام علانية الى الحكومة الحالية المنتهية صلاحياتها، وهذا الامر سينعكس سلباً على حظوظها في الفوز بولاية ثانية. ويقلل فرص المالكي في الفوز برئاسة الحكومة الجديدة. فهو (المالكي) لم يصدر توضيحاً او تبريراً للاتهامات التي كشفها الموقع .«

وأضافت في تصريح الى» الحياة» أن «العراقية ما زالت تصر على التمسك بحقها في تشكيل الحكومة وفق استحقاقها الانتخابي، وما نشر أخيراً من وثائق لا نوظفها كما يفعل الآخرون لتحقيق مكاسب خاصة بنا بقدر ما نحرص على كشف الحقائق امام الرأي العام العراقي .«

وعما يخص تنازل «العراقية» عن رئاسة الحكومة الجديدة لمصلحة نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، قالت ان «تصريحات بعض اعضاء وقادة القائمة أسيئ فهمها وحاول البعض تأويلها وفق رغبات وطموحات كتل سياسية منافسة .«

وتابعت ان» القائمة ستعلن موقفها من دعم ترشيح نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي خلال اليومين المقبلين، بعد اطلاع مكونات العراقية على نتائج محادثات علاوي مع حكومة رئيس حكومة اقليم كردستان (مسعود بارزاني) والحلول المقترحة للخروج من ازمة تشكيل الحكومة .«

وزادت ان «العراقية تعاملت بشفافية مع كل التطورات السياسية الخاصة بعملية تشكيل الحكومة، وما زالت تبذل جهوداً مكثفة لحلحلة الامور بما يتناسب والاستحقاق الانتخابي للقوائم الفائزة ويحفظ للعراقيين حقوقهم»، مؤكدة ان «مواقف بعض دول الجوار لن تتغير تجاه العراقية، لا سيما سورية، كونها تنظر بعين المراقب لتطور المشهد السياسي .«

ورأت ان «جولة ائتلاف دولة القانون في بعض دول الجوار لن تغير مواقف حكومات تلك الدول منا، على رغم الاغراءات التي قدمها المالكي لتلك الحكومات، ومن بينها ابرام اتفاقات لمد خطوط نقل النفط والغاز عبر سورية وغيرها من الاتفاقات التي سال لها لعاب البعض .«

وعن المطالب الكردية قالت » :ما تضمنته الورقة الكردية كان مثيراً للجدل وتحديداً ما يخص المادة 140 والمناطق المتنازع عليها والقائمة العراقية تحرص على تطبيق فقرات الدستور بالكامل من دون القفز على فقرات وبنود بحسب متطلبات المرحلة، بمعنى انها تؤيد طروحات الاكراد اذا تماشت وفقرات الدستور وترفض ما يخالف ذلك جملة وتفصيلاً. إن اي موقف تتخذه الاطراف السياسية المتنافسة على السلطة، من الورقة الكردية لن يمرر في معزل عن القائمة العراقية .«

إلى ذلك، قلل قادة شيعة من اهمية وثائق «ويكيليكس» الخاصة بحرب العراق واعتبروها مؤشرات إلى مؤامرة على «مكونات سياسية بحد ذاتها لإقصائها عن المشهد السياسي العراقي .«

وقال المشرف الثقافي في مكتب «الممهدون» التابع للتيار الصدري الشيخ احمد البغدادي لـ «الحياة» ان «لموعد نشر هذه الوثائق دلالات كثيرة أهمها اتهام المقاومة الشيعية بالعمالة لإيران وقيامها بقتل وتعذيب اهل السنّة». وأضاف أن «من المضحك ان يصدق عالمياً ان الوثائق سربت من القوات الاميركية من دون علمها. المخابرات الاميركية سربت هذه الوثائق ونشرتها في هذا الوقت، بعدما صار المالكي مقبولاً اقليمياً وبعد تحالفه مع الصدريين وتطبيعه علاقه وثيقة مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية .«

أما عضو «التحالف الوطني» (الشيعي) النائب حاكم الزاملي فقال ان «نشر اكثر من 400 ألف وثيقة سرية تتعلق بالحرب العبثية على العراق وما رافقها من فضائح كبيرة ومثيرة وانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ارتكبتها الادارة الاميركية تدلل على صدقية التيار الصدري ووضوح الرؤية لديه على رغم التضليل الكبير للماكينة الاعلامية الاميركية .«

وأضاف الزاملي في بيان اصدره مكتبه الاعلامي، وتلقت «الحياة» نسخة منه، ان «وثائق ويكليكس إضافة إلى تصريحات وزيرة الخارجية الاميركية السابقة كوندوليزا رايس عن ارتكاب إدارة بوش أخطاء كبيرة في أعقاب الغزو الهمجي الذي قادته ضد العراق عام 2003 تدلل على صحة النهج المقاوم الذي سلكه التيار الصدري والذي عملت إدارة البيت الأبيض المستحيل من اجل تشويهه وتضليل الرأي العام في محاولة لتحجيم المد الصدري وإقصائه عن الساحة السياسية .«

وقال استاذ الحوزة العلمية في النجف الشيخ مهند الصفار لـ «الحياة» إنه «بعد التدقيق الأولي في الوثائق اظهرت انها تدين جهة معينة في العراق وهم الشيعه.«

مظلومون في دولة الرفاه:
نتسوّل الطعام بسبب تأخّر رواتبنا

المصدر: جريدة القبس الخميس، 21 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=646033&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

بعض العمال لم يتسلموا رواتبهم منذ 6 أشهر، وآخرون منذ 4 أشهر امتنعت شركاتهم عن تسليمهم أجورهم، واضطروا للتسول من اجل توفير الطعام.
هذا ما اكده العمال الآسيويون الذين التقتهم القبس في مساكنهم عقب ازمة الاضرابات الأخيرة.
واشتكى العمال من الظلم الواقع عليهم مشددين على ان الوقت قد حان لتطبيق قانون العمل الجديد في القطاع الاهلي، فهو يلزم اصحاب الاعمال بصرف الرواتب، ويجبرهم على اعطاء كل عامل حقه كاملا.
وتساءل العمال «كيف نتسول الطعام ونحن نعمل في كويت الخير ودولة الرفاه؟».
وقال مجيب الرحمن ان صاحب الشركة يأخذ مبلغا قدره 40 دينارا كل سنة حتى يجدد لي الإقامة وان رفضنا فلن تجدد اقامتنا ونسقط في ازمة الغرامات او تسجيل بلاغ تغيب ضدنا.
اما بشير علم فقد اكد ان العمال من الرجال تعتبر همومهم بسيطة مقارنة بالنساء اللاتي يعملن معهم، فبعضهن يتعرضن للابتزاز والتحرش من بعض المسؤولين والمشرفين في الشركة.
وأضاف قائلا ان هناك الكثير من النساء يتعرضن للابتزاز ولا يستطعن ان يتوجهن الى المخافر خوفا من مسؤولي الشركة وخوفا من قطع ارزاقهن.
محمد عبدالرحمن اكد ان عائلته في بنغلادش تعيش حالة سيئة بسبب تأخر رواتبه وان الديون اصبحت ثقيلة عليه ولا يعرف ماذا يفعل، هل يسرق ام يعمل في اماكن غير مكان عمله ويسقط في مخالفة قانون العمل؟
وأضاف: اتمنى لو ان احدا من المسؤولين يسمع صوتنا لاننا نعيش حالة من الضياع والتشتت بسبب تأخر رواتبنا، مشيرا الى ان عائلته لا تستطيع ان تأكل يوميا في بلده بسبب تأخر الرواتب والغلاء الفاحش في بلده.
أما عبدالرزاق بلال فقد اكد ان كل عامل يدفع سنويا اكثر من 60 دينارا لتجديد الاقامة وان هذا غير مسموح به لان هذه المبالغ يتقاسمها صاحب الشركة وبعض المناديب الذين يرفضون تجديد الاقامة.
وأضاف: رواتبنا 40 دينارا، واغلبها يذهب للأكل والقليل لأسرنا، فكيف ندفع رسوم الاقامة التي تفرضها الشركة، الا يحق لنا ان نعتصم بسبب هذه الاجراءات غير الانسانية التي تمارسها شركاتنا؟ الا يحق لنا ان نترك مكان اعمالنا؟ نحن نهدف من الاعتصام الى ان يشعر بنا المسؤولون، خصوصا عندما يريد اي مسؤول في الصباح فنجان قهوة او شاي فلا يجده، ومن هنا يشعر بالمعاناة التي نعيشها بسبب تعسف الشركة التي تظلمنا.
وأضاف «ان عشرات العمال يهددون بالاعتصام والاضراب ما لم تقر حقوقنا».

القبس جالت على مساكن العمال ورصدت الوضع المزري عقب الإضرابات

تكدس ومعاناة.. والوضع قد ينفجر مجدداً

المصدر: جريدة القبس الاحد24 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=646031&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

راشد الشراكي

«صدق أو لا تصدق».. هذه العبارة تنطبق تماماً على ما يحدث في كويت الخير، حيث يعيش آلاف العمال في مساكن لا تصلح للسكن الآدمي ويتكدس كل 10 أشخاص في غرفة واحدة، فضلاً عن الحياة وسط العشوائية، حيث الجدران متآكلة والأسرة من طابقين ولا تتوافر في تلك المساكن أدنى مقومات الحقوق الانسانية.

«صدق أو لا تصدق» أيضاً.. أن آلاف العمال تنقطع المياه عن مساكنهم لأيام وكذا الكهرباء، من دون أن يسأل عنهم أحد فيضطرون الى الاستحمام في المساجد المجاورة ويحصلون على مياه الشرب من البرادات المنتشرة في الشوارع.

معاناة العمالة لا تقتصر على تلك الأمور، بل تمتد الى حقوق جوهرية، حيث لا يزال تعسف بعض الكفلاء وأصحاب الشركات رغم الضوابط والاجراءات التي انطوى عليها قانون العمل الجديد، فان كثيرا من العمال لم يتسلموا رواتبهم منذ عدة اشهر، مما اضطر بعضهم الى بيع الخضار والفواكه امام المساجد، أو «الترزق» من غسل السيارات أو القيام بأي اعمال اخرى بهدف الحصول على القوت الضروري بدلاً من التسول.

وبعد أن اضرب آلاف العمال عن العمل خلال الايام الماضية، وأصيبت اثر ذلك مرافق البلاد في مناطق عدة بالشلل، وذلك احتجاجاً على عدم زيادة رواتبهم وحرمانهم من حقوقهم، تؤكد الشواهد ان الموقف قد يتأزم مجدداً، وقد تعاود العمالة الوافدة الاضرابات لأن وضعها المعيشي مزرٍ ويحتاج الى نظرة انصاف من المسؤولين.

القبس جالت في مساكن العمال في جليب الشيوخ ورصدت معاناتهم، وباحوا بآلامهم علّ المسؤولين يسمعون شكواهم، وعلّ شركاتهم تنصفهم وتكف عن ظلمهم وهضم حقوقهم.

معاناة العمالة الوافدة مستمرة، بل تفاقمت، ورغم تحرك وزارة الشؤون لاحتواء الاضرابات فإن الموقف قابل للاشتعال مجدداً، اذ كيف يعيش عمال بلا ماء ولا كهرباء؟ وكيف ينام عشرة أشخاص في غرفة واحدة؟ وهذا أقل ما توصف به مساكن العمالة، انها غير مهيأة للحياة، وفي ما يلي المزيد من تفاصيل المعاناة:

بدأنا الجولة من أحد البيوت العربية في الجليب، الذي تقطنه المئات من العمالة الوافدة، وقد أكد بعضهم أن الشركة التي يتبعون لها استأجرت هذا البيت وجعلته مسكناً لهم، لكنها لم تكلف نفسها أقل مجهود لتوفير أدنى متطلبات العيش الصحي.

عشوائية

ولنترك كلام العمال جانباً لنواصل الجولة، ومنذ دخولنا المسكن المكون من 3 طوابق، فوجئنا بالعشوائية، حيث الأخشاب والاسلاك والسكراب وأشياء اخرى قديمة وقطع اثاث متهالكة، كل ذلك متناثر أمام الغرف.

10 x غرفة

دخلنا مخادع نوم العمالة، التي تسمى «مجازاً» بالغرف، لكنها بؤرة معاناة، حيث تضم كل غرفة نحو 5 أسرة، وكل سرير مكون من طابقين، أي ان كل 10 أفراد ينامون في غرفة واحدة!

نعيش بلا مياه منذ ايام، فقد عاقبنا مسؤولو الشركة التي نعمل فيها، بذلك بعد ان طالبنا بحقوقنا ولم نجد بُدًّا من جلب المياه من المساجد القريبة.

هذا ما اكده ابراهيم خان قائلا: في جليب الشيوخ اغلب العمارات تعتمد على التناكر، وحتى المساجد، وفي بعض الاحيان يمنعنا حراس المساجد من اخذ الماء، بحجة انه لا يكفي للمصلين، فأين نذهب وأين نغتسل، وقد انقطعت المياه عن مسكننا؟!

اما شاه علم فقد اكد انه وزملاءه يتمنون ان تكون اشهر السنة كلها رمضان، لانهم يستطيعون الذهاب الى المساجد لتناول الاكل بدلا من جلوسهم في السكن، وانهم لا يستطيعون في بعض الاحيان ان يأكلوا، لان الاكل على حسابهم الخاص، وان الشركة لا تعطيهم الرواتب، فمن اين يأكلون؟!

معاناة

واضاف ان بعض زملائه ممن يعملون على فترتين اي لمدة 16 ساعة يوميا يحصلون على راتب 60 دينارا، فيستطيع ان يأكل ايام الشهر كله، اما زملاؤه الذين يعملون لفترة واحدة فاغلب الايام لا يستطيعون توفير الاكل، فيلجأون الى العمل في اي مكان، مثل سوق الجمعة او الخضار او في غسل السيارات، وبالتالي يقعون في مخالفة قانون الاقامة، بسبب تعسف الشركة، وفي بعض الاحيان يلجأ بعض العمال الى السرقة حتى يستطيع العيش.

والتقط اطراف الحديث سمير باشا قائلا ان الجرائم التي ترتكبها العمالة الآسيوية سببها ان العامل يعيش في حالة نفسية صعبة مثل عدم تسلم راتبه وعدم توفير الاكل والمسكن الجيد، فلديه اسرة في بلده يريد ان يعيلها، فمن اين يوفر كل هذا؟ واضاف، بمرارة: اصبح الكل يعتقد ان البنغاليين مجرمون، ولكن لم يسأل احد كيف اصبح البنغالي مجرما؟! لو هناك قانون يحمي العمالة من الظلم، فلن تسمع عن مجرم، الا القليل.

أمي مريضة

لكن معاناة فاروق علي من نوع آخر، حيث لم يسافر الى بلده منذ خمس سنوات، ويقول: اريد السفر الى بلدي لأشاهد والدتي التي تعيش حالة صعبة وحرجة بسبب المرض، لكن مسؤولي الشركة سحبوا جواز سفري منذ مجيئي الى الكويت.

اما شاه مياه فتحدث عن ظلم من نوع آخر، قائلا ان بعض مندوبي الشركات يفرضون اتاوات على كل من يريد ان يجدد اقامته او تجديد بطاقته المدنية، وكل هذا يكلف العمال مبالغ لا طاقة لهم بها، كما ان بعض الشركات ترفض السماح لنا بتحويل اقاماتنا.

ووفق شهيد الاسلام، فان: مسؤولي الشركة يمارسون التعسف ضدنا بسبب مطالبتنا برواتبنا وقطع المياه عن السكن، فنلجأ الى المساجد للاستحمام، فتجد أغلب العمال بعد الدوام يتناوبون على نقل المياه من المساجد الى السكن، وهنا نواجه مشاكل أخرى، وهي رجال الأمن. فكثيرا ما نقع في يد رجال الأمن ويسألوننا عن سبب نقلنا المياه وعند معرفتهم السبب يتركوننا، وبعضهم يأخذوننا إلى المخافر وتسجل علينا قضايا اشتباه في سرقة وتسول.

تهديد

وأضاف ان مسؤولي بعض الشركات يهددوننا ويحذروننا من عدم اللجوء الى وزارة الشؤون للابلاغ عن عدم تسلم الرواتب لعدة أشهر!

واعترف شهيد الاسلام بان عشرات العمال يخططون للإضراب، ان لم تقر حقوقهم وتصرف رواتبهم، وتنصلح الحال في مساكنهم.

أين أعلّق ملابسي؟!

ينشرون غسيلهم في العراء، هذا اذا سنحت لهم الظروف بالأساس لغسل ملابسهم المتسخة جراء العمل وجراء الحياة اللا آدمية؟

نشروا غسيلهم هكذا امام الغرف، وآخرون علقوا «هدومهم» فوق اسرّة نومهم، لانهم ببساطة لا يمتلكون خزانات لحفظ الملابس، كبقية البشر!

من دون ثلاجات

أكد عدد كبير من العمالة ان مسؤولي الشركات عاقبوهم باخراج الثلاجات من غرفهم وفصلها وتحذيرهم من اعادة تشغيلها، وجاء هذا الاجراء التعسفي عقب اضراب العمال الاخير في عدد من جهات الدولة احتجاجا على عدم صرف رواتبهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم.

مياه ملوثة

بعد انقطاع المياه عن مساكن العمالة الوافدة اضطر عدد كبير منهم الى الاستعانة ببراميل كبيرة لتخزين الماء فيها.

وقال العمال «تتولى مجموعة منا جلب المياه من المساجد المجاورة لنا» فهل هذا يرضي المسؤولين؟!، مؤكدين انهم معرضون للتلوث.

مطابخ للأمراض

«مطابخ لا تصلح للطبخ ابدا بسبب الأوساخ وعدم التنظيف وانعدام المراقبة من مسؤولي الشركات».

هذا ما كشفت عنه جولة القبس في مساكن العمالة، الذين يعيشون وسط التلوث والقمامة والظروف السيئة جدا.

غرف خشبية!
حتى يتسع كل مسكن لاكبر عدد من العمال استعان اصحاب الشركات بقواطع خشبية في الممرات لعمل المزيد من الغرف، مما يعد مخالفة جسيمة لقواعد الامن والسلامة، وقد سبق ان اندلعت النيران في بعض مساكن العمال. فهل يريد هؤلاء المتاجرون بعرق الكادحين، كوارث مضاعفة حتى يكفوا عن الظلم؟!
أسرّة من طابقين!
بدا الوضع مؤلما داخل غرف العمالة الوافدة، حيث الاسرّة ذات الطابقين، ازدحمت بالملابس القديمة والخرق البالية، وتحت كل سرير حوّله صاحبه الى مخزن للادوات الشخصية.. فهل هذه حياة؟! مجرد سؤال.. يحتاج إجابة!

السفير الحمد لمؤتمر عربي في القاهرة:

مطلوب تضمين المناهج الدراسية مواد تزيد الوعي بالقانون

المصدر: جريدة القبس الاحد24 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=64613&searchText&حقوق الانسان=date=25102010

القاهرة ــ كونا ــ أكد سفير الكويت بالقاهرة الدكتور رشيد الحمد امس أهمية تنمية ثقافة الوعي بالقانون في الوطن العربي، لافتا الى أن الجهل بالقانون يسبب الكثير من المشاكل.
وقال السفير الحمد في كلمة افتتاحية بالمؤتمر العربي التحضيري لتنمية ثقافة الوعي بالقانون تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ان المؤتمر يعد خطوة مهمة لتنمية ثقافة الوعي بالقانون.
ويبحث المؤتمر عددا من المحاور المتعلقة بثقافة الوعي بالقانون لغير المتخصصين والأطراف الفاعلة في تنمية هذا الوعي والآليات العملية لتنفيذ خطة تنمية ثقافة الوعي بالقانون.
وأشار السفير الحمد، وهو وزير تعليم سابق، الى أن مشاركته في هذا المؤتمر من وجهة نظر تعليمية وتربوية تأتي لنشر ثقافة الوعي بالقانون أو ثقافة الوعي بالحياة، باعتبارها جزءا من الرسالة التربوية والتعليمية.
ولفت الى أن توعية النفس والمواطنين والأبناء تؤدي الى زرع الوعي فيهم بالأمور المهمة، لا سيما الوعي بالقانون باعتباره مستمرا معهم طوال حياتهم ويساعدهم في تنظيم حياتهم «لأن الجهل بالقانون يسبب لهم مشاكل كثيرة عندما يكبرون». وذكر الحمد في تصريح صحفي على هامش المؤتمر ان مناقشات المؤتمر اشادت بالدعوة الى تضمين المناهج التعليمية مواد تنشر ثقافة الوعي بالقانون.
وفي ختام المؤتمر تم تكريم السفير الكويتي بالقاهرة والامين العام للجامعة واعطاؤهما درع المؤتمر.
وكان الأمين العام قد أوضح في كلمة افتتاحية القاها بالنيابة عنه مستشاره لشؤون حقوق الانسان السفير مخلص قطب ان الوعي بالقانون يعد أحد المطالب المعرفية الملحة في تكوين الوعي العام لدى المواطنين، خاصة في ظل المتغيرات والتطورات المتلاحقة.
ونبه موسى الى أن غياب الوعي بالقانون يسهم في تفشي الجريمة وانتشار العنف ومن ثم يمثل تهديدا لأمن واستقرار الفرد والمجتمع، مبينا ان الوعي بالقانون في المجتمع يتيح مساحة أكبر من العدالة والتوازن والاستقرار داخله.
ووصف المؤتمر بأنه يمثل بداية جادة على طريق طويل نحو تغيير مفاهيم تأصلت في الوجدان العربي بل والدولي.

كاريكاتير

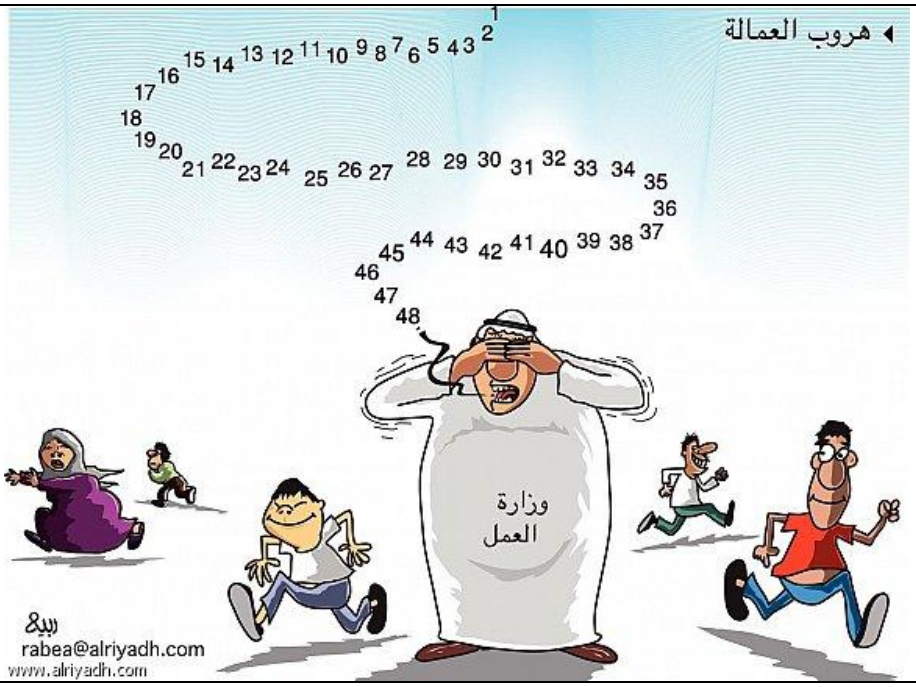

المصدر: جريدة الرياض
الجمعه 14 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 22 أكتوبر 2010 العدد 15460

http://www.alriyadh.com/article22/10/2010/.html570233

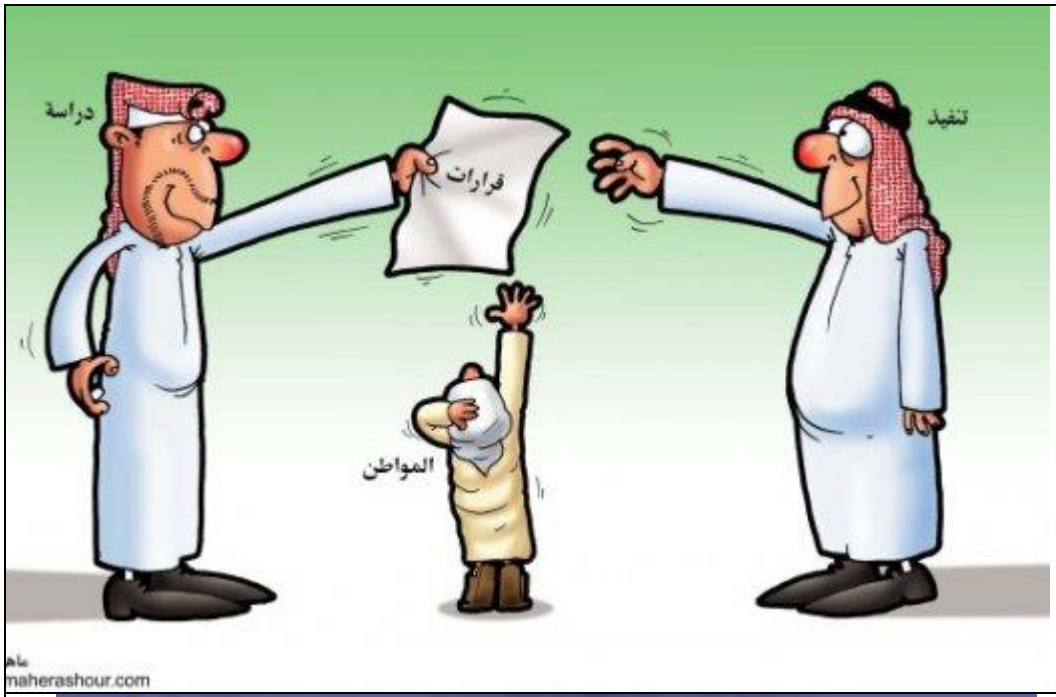

المصدر: جريدة الحياة
الجمعه 14 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 22 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.co
194590 m/ksaarticle/

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه 14 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 22 أكتوبر 2010

http://www.alwatan.com.
sa/Caricature/Detail.asp
953 x?CaricaturesID=

المصدر: جريدة الوطن الاحد 16 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 24 أكتوبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=959

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 25 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195661

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 18 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 26 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/195985

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 19 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 27 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/196309